نحو مجتمع المعرفة

سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي

جامعة الملك عبد العزيز

الإصـــدار الحـــادي عشر

التنمية المستدامة في الوطن العربي .. بين الواقع والمأمول

ⓒ جامعة الملك عبد العزيز ، وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي ، ١٤٢٧هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

مركز الإنتاج الإعلامي

التنمية المستدامة في الوطن العربي ... / مركز الإنتاج الإعلامي

جدة ، ١٤٢٧هـ

٣٦٤ ص ، ٢٤.٥سم X ١٦.٥سم

ردمك: ٧-٤٦٩-٠٦-٩٩٦٠

١- العالم العربي - الأحوال الاقتصادية ٢ - العالم العربي - التنمية الاقتصادية أ.العنوان

ديوي ٣٣٨,٩٠٠٩٥٦ ١٤٢٧/٥٢٦٩

رقم الإيداع: ١٤٢٧/٥٢٦٩

ردمـك: ٧-٤٦٩-٠٦-٩٩٦٠

«تعلموا العلم فإن تعلمه لله خشية، وطلبه عبادة،

ودراسته تسبيح، والبحث عنه جهاد، وتعليمه من لا يعلمه صدقة،

وبذله إلى أهله قربة»

(الصحابي الجليل معاذ بن جبل رضي الله عنه)

تصدير

الحمد لله الذي يرفع الذين آمنوا والذين أوتوا العلم درجات، والصلاة والسلام على نبينا الكريم الذي أمرنا بالتعلم المستمر من المهد إلى اللحد. وبعد:

فإن العالم يعيش منذ عدة عقود في مجتمع المعلوماتية الذي تلعب فيه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدور الأكبر في عملية الإنتاج الحديث، والذي يتسم بأنه إنتاج كثيف المعرفة. ومع تضاعف المعرفة الإنسانية تحول الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد يعتمد على المعرفة العلمية، وفي هذا الاقتصاد المعرفي تحقق المعرفة الجزء الأكبر من القيمة المضافة، ومفتاح هذه المعرفة هو الإبداع والتكنولوجيا. فنحن نمر الآن بمرحلة من التطور تعرف بتطور العلم التقني حيث لا يتم التعامل مع مجموعة من العلوم التطبيقية بالمفهوم القديم للعلوم، وإنما يتم التعامل معها في مجال التطبيق التكنولوجي الذي يتفاعل مع منجزات كل العلوم الأساسية، ويجعل الفارق الزمني ضئيلاً بين المعرفة المتولدة عنها وتطبيقها.

إن السرعة التي يحدث بها التغيير الاقتصادي تشكل تحدياً لجميع الدول، حتى المتقدمة منها، إضافة إلى الدور المتعاظم للعلم والتكنولوجيا في تطوير المجتمعات. ويزداد هذا الدور أهمية مع دخول العالم عصر المعرفة الذي انتهت فيه الايديولوجيات وبرزت فيه المعارف والتكنولوجيات، وضاقت فيه المسافة بين ظهور المعرفة العلمية والتطبيق الفعلي لها على أرض الواقع. ولم تتوقف عجلة التطور عند هذا الحد، بل إن مجتمع المعلومات العالمي أخذ يتحول بثبات - وإن كان ببطئ - إلى مجتمع المعرفة، والذي لا يعني فقط تكنولوجيا المعلومات المتقدمة كما يظن الكثيرون في

العالم العـربي، بل إن له مقدمات ومقومات أساسية كثيرة لا بد من توافرها لإقامة مجتمع المعرفة.

ولما كانت المملكة تعيش منذ فترة في عصر المعلوماتية وتطبق تقنياته وتأخذ بآلياته في مشروعاتها وبرامجها المختلفة، فإنه من الطبيعي أن تنشد التطلع إلى إنجاز مقومات مجتمع المعرفة. ويتطلب ذلك منا أن نستوعب التوجهات الجديدة للاقتصاد العالمي أولاً، وأن ندرك جيداً المضمون الحقيقي للتحولات السريعة التي تحدث في العالم حولنا. كما يتعين علينا تشخيص قضايا الاقتصاد الاستراتيجية والوقوف على التحديات التي تجابهه، والبحث عن وسائل نموه وتطويره بما يواكب المستجدات وبما تتطلبه معطيات المستقبل لتحقيق التنمية المستدامة. وعندها يمكن أن نخطط بدقة لإقامة مجتمع المعرفة الذي تكون فيه عملية إنتاج المعرفة - والتي ستكون المعيار الفاصل بين المجتمعات المتخلفة والمجتمعات المتقدمة - هي الشغل الشاغل للمسؤولين ولجميع المؤسسات العلمية والفكرية والثقافية المعنية بإعادة تشكيل مجتمعنا في مسيرته الموفقة - بإذن الله - نحو النهضة العلمية والتقدم والنماء.

وفي هذا المجال .. حرصت جامعة الملك عبدالعزيز على المساهمة في بناء مجتمع المعرفة في بلادنا، فكان أن أعد معهد البحوث والاستشارات ثم مركز الإنتاج الإعلامي في الجامعة سلسلة من الدراسات العلمية لبيان المدلولات الصحيحة للمفاهيم الجديدة والآليات المستحدثة التي راجت في الآونة الأخيرة وأفرزتها ظاهرة العولمة، لتكون عوناً لنا ودليلاً هادياً نسترشد به في التخطيط على بصيرة لتحقيق التحول المنشود لإقامة مجتمع معلومات عربي في بلادنا.

إن سلسلة (**نحو مجتمع المعرفة**) تعتبر إضافة جديدة إلى جوانب التميز المتعددة التي يتسم بها البحث العلمي في جامعة الملك عبدالعزيز. كما أنها دليل حي على تفاعل هذه الجامعة وتجاوبها مع المتطلبات الآنية للمجتمع، وتمثل إسهاماً جديداً منها في نشر الثقافة العلمية التي أصبحت من ضرورات عصر المعرفة.

أسأل الله التوفيق في تحقيق التقدم المعرفي لبلادنا ومجتمعنا.

مدير الجامعة

أ.د. أسامة بن صادق طيب

تقديم

أصبح واضحاً اليوم أن التقدم العلمي المادي ليس له حدود، ولا تبدو له نهاية فالدول المتقدمة تزداد تقدماً باستخدام تقنية المعلومات والاتصالات - والتي ثبت بالتجربة أنها مفتاح التنمية المتواصلة - بينما تحاول الدول النامية اللحاق بالركب، واستخدام هذه التقنيات لعبور ما يسمى بالفجوة العلمية والتكنولوجية الواسعة التي تفصل ما بين الدول المتقدمة والدول النامية.

ولما كانت المملكة العربية السعودية تمثل جزءاً حيوياً من الاقتصاد العالمي الذي يسير بخطى حثيثة على طريق التحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة، فإنها قد حرصت على مواكبة التطورات العالمية المتسارعة في مجالات العولمة، والتخطيط للاندماج في السوق الدولية، ومواصلة برامج التطوير والإصلاح لتعزيز عملية النمو، وأصبح المجتمع السعودي خلال فترة وجيزة يتعامل في جملته، وبكفاءة، مع عصر المعلوماتية، ويسعى لإنجاز مقومات مجتمع المعرفة الذي يعتمد أساساً على تشجيع الابتكار، وتطبيق مبادئ الجودة الشاملة، وتأكيد مفاهيم الإنجاز والتميز والمنافسة، بالاستفادة من الآليات التي عجلت تنمية المعرفة، مما يدل دلالة واضحة على أن قطاع البحث العلمي والتعليم العالي هو أساس بناء قوتنا الذاتية، وهو الأداة الفعالة لإقامة التنمية الشاملة على أسس وقواعد سليمة، وأنه هو السبيل الوحيد في الوقت الحاضر لامتلاك قوة العلم والمعرفة باعتبارها القوة المعاصرة.

وتحقيقاً لمتطلبات مجتمع المعرفة شرعت جامعة الملك عبدالعزيز في التحول إلى جامعة بحثية أساساً وفق خطة استراتيجية طموحة للبحث العلمي تتيح لها مواصلة التفوق في مجالات التميز البحثي التي أحرزت فيها هذه الجامعة إنجازات مشهودة، وتعكف حالياً على

تنفيذ خطط منهجية لتطوير أنشطتها الجامعية على كافة المستويات. وقد حققت بالفعل نقلة نوعية في عدة مجالات أكاديمية منها برامج التعليم عن بعد، والحصول على الاعتماد الأكاديمي العالمي لبعض كلياتها، والتخطيط للتحول إلى جامعة إلكترونية بعد استحداث وتأسيس نظام للخدمة الإلكترونية الذاتية، والدخول في شراكات استراتيجية مع مؤسسات المجتمع العامة والخاصة، والإعداد لإنشاء حاضنات علمية، إلى غير ذلك من المشاريع التطويرية التي بدأت تؤتي ثمارها بفضل الله في تطوير وتميز الأداء الأكاديمي لهذه الجامعة الفتية.

وانطلاقاً من قناعة جامعة الملك عبدالعزيز بأن التقنية هي السبيل الوحيد لتحقيق أهداف التنمية والتطوير اللذين تتطلع إليهما المملكة، وأن إقامة مجتمع المعرفة في بلادنا يتطلب تضافر جهود مؤسسات المجتمع العلمية والثقافية والتربوية والاقتصادية لتبنى ثقافة متطورة بمفاهيم حديثة ومعايير جديدة قوامها الانفتاح على الثقافات الأخرى، والإفادة من تكنولوجيا العصر، ودراسة واقع المجتمع برؤية جديدة بهدف معالجة سلبياته وتعزيز إيجابياته، والمشاركة الإيجابية من جميع شرائح المجتمع وقطاعاته الخاصة والعامة ليشمل التطوير عموم المجتمع، فقد أصدرت الجامعة سلسلة (**نحو مجتمع المعرفة**) لبناء ونشر ثقافة التطوير، فهذه السلسلة من الدراسات العلمية الجادة تهدف إلى تقديم الآليات والتقنيات التي اعتمدتها الدول المتقدمة في إقامة تنميتها الشاملة، والتعريف بالمدلولات العلمية الصحيحة للمصطلحات والاتجاهات الجديدة التي راجت في الآونة الأخيرة مثل مجتمع المعرفة، والتنمية المستدامة، والحدائق العلمية، ومناطق التقنية، وحاضنات الأعمال، والمنظمات الأهلية، والمجتمع المدني وغيرها من الآليات والوسائل المستحدثة التي يتعين

علينا الأخذ بها وتطبيق ما يصلح منها لمجتمعنا، حيث أنه لا مناص لنا من اتخاذ التقنية والتطوير سبيلاً للتقدم والتنمية، وطالما أن التعامل مع معطيات العصر وإنجازاته العلمية والتكنولوجية أصبح ضرورة بقاء. وهو من الأسس التي تحرص جامعة الملك عبدالعزيز على توافرها في مشروعات البحث العلمي والتطوير التقني التي تدعمها، والتي تشكل أيضاً عنصراً أساسياً في برامج الدراسات العليا التي تقدمها الجامعة.

إن سلسلة (**نحو مجتمع المعرفة**) التي تفتح للقارئ نافذة على العالم المتطور والمتقدم علمياً وتقنياً، إنما تهدف من وراء ذلك إلى مساعدة قطاعات المجتمع المختلفة في التعرف على آليات التقدم والتطوير، والوقوف على ما هو جديد وحديث في العالم، خاصة مع انتشار استخدام التقنيات التي تتطور بشكل سريع، وهي جزء من رسالتها العلمية والبحثية التي تهدف لخدمة المجتمع وتطوير أنظمته والارتقاء بمؤسساته.

والله من وراء القصد، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

أ.د. محمد نور بن ياسين فطاني

هذه السلسلة . . .

شهد القرن العشرون تطويراً خطيراً لمفهوم التقدم العلمي والتكنولوجي، ليس اعتماداً على النجاحات الفردية التي يحققها بعض العلماء على نحو ما كان يحدث في القرن التاسع عشر على أيدي أديسون وأمثاله من العلماء والمخترعين، وإنما اعتماداً على برامج بحثية تتبناها الحكومة وتفتح مجالات لمشاركة الأفراد والمؤسسات، ومثالها الدعم الذي تقدمه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي من خلال الأكاديمية الأمريكية للعلوم، ومن خلال عقود تجارية يبرمها البنتاجون مع شركات التكنولوجيا المتطورة (بوينج ولوكهيد وماكدونالد دوجلاس وجنرال إلكتريك وغيرها).

كما نجحت الولايات المتحدة في أن تحول قدرتها الاقتصادية من الاعتماد على الميزة النسبية للإنتاج التجاري إلى الميزة النسبية للإنتاج التكنولوجي، وإحداث تخصصات تعتمد على التقدم التكنولوجي في عدة مجالات، وأصبحت صناعة الإلكترونيات هي أسرع الصناعات نمواً على مستوى العالم، كما أن أسرع الصادرات الصناعية نمواً هي التي يرتفع بها المكون التكنولوجي.

إن ثورة المعلومات أشبه بالجني أو المارد الشهير في ألف ليلة وليلة، الذي ظل حبيساً داخل الزجاجة أو القمقم، ولكن لقد تكسرت جدران الزجاجة بفعل الوسائل المعلوماتية الجديدة، ووصلت ثورة المعلومات إلى مختلف بلدان العالم البعيدة، ولا بد أن تتفاعل آثارها وتداعياتها داخل تلك المجتمعات بعد أن خرج المارد من الزجاجة. فهي مسألة وقت، لأن تأثير الوسائل التكنولوجية بالغة التقدم لا بد أن يبلغ مداه ولن يوقفه شيء، ولم يعد بوسع أي مجتمع أن ينغلق على نفسه، وأصبح لزاماً علينا – شئنا أم أبينا – أن نتعامل مع العولمة والثقافات المتعددة ومجتمع المعلوماتية.

إن هذه المرحلة من مراحل التطور الحضاري للعنصر البشري التي اصطلح على تسميتها بالعولمة، قد فرضت علينا تحديات عديدة، يتعين علينا التعرف عليها أولاً، ثم مجابهتها بالطرق العلمية وبأساليب العصر. وتتطلب المجابهة الصحيحة لهذه التحديات مقدرة خاصة على استيعاب التوجهات الجديدة للاقتصاد العالمي، وتشخيصاً دقيقاً للقضايا الاستراتيجية الخاصة بمجتمعنا، وعلاجها بما يواكب المستجدات.

لقد تسببت ثورة المعلومات في تضاعف المعرفة الإنسانية وتراكمها بسرعة رهيبة، وخصوصاً المعرفة العلمية والتكنولوجية، وأدت العولمة إلى إسقاط حواجز المسافات والزمن، وفتح كل محابس تدفق المعلومات والمعرفة بكل أشكالها، من خلال شبكة تواصل تحتية وفوقية سلكية ولا سلكية، ربطت كل البشر في دائرة واحدة مغلقة أتاحت لهم التفاعل والتداول وضبط الإيقاع، وأصبح التقدم التكنولوجي هو الحلقة الحاسمة لتحقيق التقدم الاقتصادي. وكان من نتيجة ذلك كله أن تحول الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد يعتمد أساساً على المعرفة العلمية، أو الاقتصاد المعرفي المبني على المعرفة التي تسفر عنها البحوث المدنية والتكنولوجية. وهي المعرفة الجديدة التي تحولت إلى سلعة أو إلى خدمة أو إلى هيكلة أو إلى طريقة إنتاج. وأصبحت قدرة أي دولة تتمثل في رصيدها المعرفي، حيث تقدر المعرفة العلمية والتكنولوجية في بعض الدول بنحو ٨٠٪ من اقتصادها. ومعنى ذلك أن أصبح مجتمع المعلومات يرتبط بمفهوم مجتمع التعليم الذي يتيح كل شيء فيه فرصا للفرد ليتعلم ليعرف، ويتعلم ليعلم، ويتعلم ليعيش مع الآخرين، ويتعلم لتحقيق ذاته. مما يفرض على بلادنا أن تتأهل للدخول في مجتمع المعرفة. وقد عرف البعض الاقتصاد المعرفي بأنه الاقتصاد المعتمد على المعرفة، حيث تحقق المعرفة الجزء الأكبر من القيمة المضافة. وفي الاقتصاد المعرفي تعتبر المخاطرة والانتقال أو التغيير المستمر هي القاعدة وليس الاستثناء بهدف الارتقاء بالحياة الكريمة للإنسان.

وتتميز تقنيات عصر المعلومات بعدة سمات، فهي عابرة للثقافات، وتختصر الزمان والمكان، وتعتمد على الوسائط اللاشخصية، وتقوم على بنية معرفية أفقية لا رأسية، كما أنها تعتمد على التعليم الذاتي والمستمر طوال الحياة، وبذلك يتعين على جامعتنا أن تضطلع بأدوار جديدة لأن السرعة التي يحدث بها التغيير الاقتصادي تشكل تحدياً حتى للدول المتقدمة نفسها، إضافة إلى الدور المتعاظم للعلم والتكنولوجيا في تطوير المجتمعات. ويزداد هذا الدور أهمية مع دخول العالم عصر المعرفة الذي برزت فيه المعارف والتقنيات وضاقت فيه المسافة بين ظهور المعرفة العلمية والتطبيق الفعلي لها على أرض الواقع.

ولقد صاحب هذه التحولات المتتابعة التي تحدث حولنا ظهور مفاهيم مستحدثة عديدة أفرزتها ظاهرة العولمة، مما يستوجب منا أن ندرك المضمون الحقيقي لهذه التحولات، وأن ندرك ونستشرف أعباءها وتداعياتها على أوضاعنا المحلية الراهنة والمستقبلية، وما يتطلبه ذلك من إعادة تشكيل مجتمعاتنا في مسيرتها نحو النهضة والتقدم والنماء.

ولقد ظهرت في إطار العولمة فجوات جديدة بين الدول غير الفجوة المعروفة بين الشمال والجنوب، ومن ذلك مثلاً ما يسمى الفجوة الرقمية (Digital Divide) التي أسفرت عنها محاولات التزاوج بين العقل البشري والعقول الإلكترونية، ويقصد بها الفجوة بين المجتمعات والأفراد الذين يستخدمون بكفاءة وفعالية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبين المجتمعات والأفراد الذين لا يستخدمون هذه التكنولوجيا. وهذه الفجوة الرقمية قد تتطور إلى فجوة كمية (Quantum Divide) وهي الفجوة التي تنجم عن استخدام الحاسبات العملاقة والكمية في حل أعقد المسائل في ثوان فيما كان يعجز عن حله علماء الرياضيات والطبيعة حتى زمن قريب، وهو منهج التغلب على التعقيد والتركيب والفجائية في الظواهر الطبيعية والاجتماعية مما يعرف بظاهرة الفوضى (Chaos) والتي لم تعد فوضى بالمعني اللغوي، وإنما يتبين أن لها نظاماً قابلاً للتحليل والقياس

عندما يبدو بروز تلك المظاهر بصورة مفاجئة غير متوقعة. ومن ثم ظهرت نظرية الفوضى أو علم المفاجأة (Science of Surprise) وليست هذه نهاية المطاف في مسلسل التطور في مجالات الثورة العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية لأن العجلة تدور وبسرعة متناهية.

وهناك قلق متزايد من اتساع هذه الفجوات بين الدول المتقدمة والنامية من جهة وبين شرائح المجتمع من جهة أخرى. فالدول مرتفعة الدخل التي يبلغ عدد سكانها نحو ٨٥٥ مليون نسمة فقط، أي نحو ١٤٪ من سكان العالم، تمتلك ٩٠٪ من السوق العالمية المنتجة والمستخدمة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. أما بقية الدول متوسطة ومنخفضة الدخل والتي يقدر عدد سكانها بحوالي ٥٥٠٠ مليون نسمة، أي نحو ٨٦٪ من سكان العالم، فإنها تستحوذ على ١٠٪ فقط من تلك السوق. ومن هنا أطلق مؤخراً على هذه الفجوة تعبير (الفجوة الرقمية). ومعنى ذلك أن الدول التي تستفيد بتكنولوجيا المعلومات هي الدول المتقدمة، أما الدول النامية فيزداد تهميش معظمها في الاقتصاد الإقليمي والعالمي، مما يترتب عليه آثار اقتصادية واجتماعية وخيمة. أما في داخل الدول نفسها فسوف تتسع الفجوات بين من يملكون القدرة على استخدام تكنولوجيا المعلومات، ومن لا يستطيعون ذلك بسبب ظروفهم التعليمية أو قدرتهم المالية.

وتبذل محاولات لتضييق هذه الفجوة أو الهوة الرقمية بين الدول المتقدمة والدول النامية من خلال بعض برامج الأمم المتحدة والبنك الدولي والمجموعة الأوروبية، إلا أن معظم هذه المحاولات مرتبكة وغير مدركة لأبعاد مشكلة الهوة الرقمية وتداعياتها. فهي مشكلة أكبر من أن تحل بامتلاك كل مواطن لجهاز كومبيوتر متصل بالإنترنت. فهناك معوقات أمام الدول النامية أهمها عدم توافر البنية الأساسية اللازمة للدخول إلى عصر المعلومات، وارتفاع أسعار خدمات الاتصالات والمعلومات، وتفشي الأمية بصورة عامة، وتفشي الأمية الرقمية بصورة خاصة. ويأتي قبل ذلك كله

قدرة الدول على الحصول على المعلومات واستيعابها والاستفادة منها. فلا يقاس دخول عصر المعلومات بعدد أجهزة الكمبيوتر لكل ١٠٠٠ فرد مثلاً، وإنما يقاس بالقيمة المضافة التي تكتسب من تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات سواءً أكانت مادية أم عينية.

إننا يجب ألا نفزع من هذه المعوقات، وألا نتخاذل أمام التحديات التي يفرضها علينا النظام العالمي الجديد، ما دمنا ندرك أبعاد هذه التحديات ونستعد لمجابهتها. فنحن في مجتمع يعيش في عصر المعلوماتية وأخذ منها بنصيب وافر من تقنيات الاتصالات والمعلومات في مؤسساته المختلفة، وهو يتطلع الآن إلى إنجاز مقومات مجتمع المعرفة. ومن هنا كان اتجاه معهد البحوث والاستشارات في جامعة الملك عبدالعزيز لإجراء دراسات علمية موضوعية للمفاهيم المستحدثة والآليات الجديدة التي يعتمد عليها مجتمع المعرفة، سعياً وراء نشر الثقافة العلمية في مجتمعنا باعتبارها من الشروط الضرورية لإنبات العلم ونموه وإثماره وازدهاره، وتوفير المناخ الملائم لتوظيف تكنولوجيا العصر واستخدامها في كل المجالات، وإشاعة الروح العلمية بين كل فئات المجتمع ليصبح التفكير العلمي منهاج عمل وأسلوب حياة. كما تهدف هذه السلسلة من الدراسات إلى نشر الوعي بطبيعة العلاقة التبادلية المتنامية بين العلم والتقنية، وتصحيح المفاهيم المغلوطة لبعض الشعارات من قبيل (نقل تكنولوجيا العصر) فلا شيء أضر بالدول النامية عموماً من شعار (العلم المناسب) المتداول في البلدان الأغنى والترويج لفكرة نقل التكنولوجيا من دون نقل العلم فنقل التكنولوجيا يجب أن يصحبه دائما نقل العلم لكي يكون مجدياً على المدى الطويل، خاصة إذا كان هناك احتكاك مباشر مع مراكز التميز العالمية للوقوف على أحدث ما توصلت إليه من علوم وتقنيات، وعلوم اليوم هي تقنيات الغد.

لقد كان رد الفعل العربي تجاه كل التقنيات المستوردة من الخارج ينحصر في اكتساب مهارة استخدامها، وليس مهارة استيعابها. وهناك

فرق بين طبيعة الاستخدام وطبيعة الاستيعاب. فالأخير يعني القدرة على توطين تلك التقنيات وتوظيفها لتحقيق النهوض بمجالات الإنتاج السلعي والخدمي وتحديث المجتمع في كل المجالات.

إنها قائمة طويلة من المفاهيم والآليات المستحدثة التي راجت في العقود الأخيرة، والتي يتعين علينا الوقوف على مدلولاتها الصحيحة ومعرفة كيفية الاستفادة منها لحل مشكلاتنا التنموية والاجتماعية. ومثال ذلك أن التزاوج بين تقنية المعلومات والاتصالات أوجدت سبلاً جديدة وحديثة لأداء الأعمال، وخصوصاً ما يسمى العمل عن بعد (e-Work أو Teleworking أو Work at Home) فهناك مجالات واسعة لإمكانية أداء بعض الأعمال بدون ضرورة التواجد الفعلي بين طرفي العمل في مكان العمل، وهو ما يناسب ظروفنا الاجتماعية فيما يخص عمل المرأة وذوى الاحتياجات الخاصة على سبيل المثال.

ونضرب مثالاً آخر بما أصبح يعرف بالتنمية المستدامة أو (التنمية صديقة البيئة) التي توازن بين حاجات الإنسان الحالية ومحدودية الموارد، وبين الاستفادة من البيئة والإضرار بها، والضرر من توابع الاستفادة، والتوازن بين الحاضر والمستقبل . . وهذا التوجه الجديد يتطلب أنماطاً من السلوك لا تهدر الموارد، كما يتطلب أنماطا من الاستهلاك لا تستنزف الموارد الطبيعية.

وتشمل هذه القائمة أيضاً كثيراً من المفاهيم والمصطلحات والآليات والتنظيمات المؤسسية التي بدأ تنفيذها جزئياً في المملكة، أو يجري التخطيط لتأسيسها مثل الحكومة الإلكترونية، والجامعات الإلكترونية، والتعليم عن بعد، والمجتمع المدني، والمنظمات الأهلية، والمبادرات المدنية التطوعية . . إلخ.

إن هذه الدراسات التي تقدمها سلسلة (نحو مجتمع المعرفة) تتوخى دائماً تحديد إمكانية تطبيق هذه المفاهيم الجديدة في المملكة، ومدى الاستفادة من هذه الآليات الجديدة في تنفيذ برامجها التنموية، التزاماً

بمبدأ التفاعل مع احتياجات المجتمع والمساهمة في حل مشكلاته بالطرق العلمية، وهو الهدف الأسمى للبحث العلمي بأنشطته وبرامجه ومشروعاته المتنوعة التي ترعاها جامعة الملك عبدالعزيز.

وهذه السلسلة الجديدة من الدراسات التي تهدف لإرساء القواعد العلمية لتأسيس **مجتمع المعرفة** في المملكة إنما تضيف بعداً جديداً لأنشطة البحث العلمي في الجامعة، وهو نشر الثقافة العلمية التي باتت من ضرورات العصر، والتي لا تقتصر - كما هو شائع - على تبسيط العلوم والإلمام بآخر إنجازات العلم والتكنولوجيا، وإنما تعنى تثقيف غير العلميين علمياً، وتوعية العلميين ثقافياً، بل وعلمياً أيضاً. فعلماؤنا - كما يقول بعض الخبراء - بحاجة إلى تثقيف علمي يحررهم من أسر تخصصهم الضيق، ويسد فجوات الفراغ الفكري لديهم. ذلك لأن التفكير العلمي لا يتوافر لدينا، ولم يصبح بعد ذهنية عامة شائعة في مجتمعنا. ونحن أحوج ما نكون إلى إتباع المنهجية العلمية لإنتاج فكر يسهم في إثراء المعرفة، وإلى علمية الثقافة بمفهومها الواسع الشامل لمختلف جوانب الحياة المادية والمعنوية حتى نستطيع التعامل والتفاعل مع عصر العلم والتكنولوجيا ونقيم صرح مجتمع المعرفة.

إن مركز الإنتاج الإعلامي بجامعة الملك عبدالعزيز ليرجو من وراء نشر هذه السلسلة من الدراسات أن يقدم علماً ينتفع به المجتمع السعودي بكافة مستوياته، وكل مجتمع عربي ينشد الدخول إلى مجتمع المعرفة.

و "معلم الناس الخير يستغفر له كل شيء حتى الحوت في البحر" كما قال ابن عباس رضي الله عنهما.

ولله الحمد في الأولى والآخرة . .

مدير مركز الإنتاج الإعلامي

أ.د. عصام بن يحيى الفيلالي

المحتويات

المحتـــويـــات	رقم الصفحة
تـصـديـــر	ز
تـقـــديـــم	ك
مـقـــدمـــة	س
المقـــدمـــة	**١**
الفصل الأول: متطلبـــات التنميـــة المستدامـــة ومعايـــير تقييـــم إنجـــازاتهـــا	**١٣**
• المتطلبات العامة للتنمية المستدامة	١٥
– التنمية الاقتصادية	١٥
– التنمية البشرية	٢١
– دور البيئة في التنمية	٢٢
– الموارد الطبيعية	٢٥
– الفـقـــر	٢٩
– دور المرأة في التنمية	٣٢
– الأجيـال المتعاقبـة	٣٩
– تعريف التنمية المستدامة	٤٠
– متطلبات التنمية المستدامة	٤٠
• تعريف التنمية المستدامة في إطار عربي	٤١
– خصوصية التنمية المستدامة	٤١
– المفهوم العربي للتنمية	٤٣
– تعريف التنمية المستدامة بالمنظور العربي	٤٦
• تحديد متطلبات التنمية المستدامة في الوطن العربي	٤٦
• تحديد متطلبات التنمية المستدامة في المملكة	٤٩
• وضع معايير لتقييم إنجازات التنمية المستدامة في الوطن العربي	٥٠
– المعايير الشائعة	٥١
– الشفافيـة	٥٣
– السمعة	٥٤
– الفـســاد	٥٥
• وضع معايير لتقييم الخطة الهيكلية للتنمية المستدامة في المملكة	٥٨
– ضوابط التنمية	٥٨
– الضوابط الإنسانية	٥٨

المحتـــويـــات	رقم الصفحة
– الضوابط الكونية	٥٩
– المفهوم الإسلامي للتنمية	٦٠
– تنمية البقاء	٦٤
– تنمية النماء	٦٤
– تنمية السبق	٦٥
– خطة التنمية	٦٦
– دور الدولة التنموي	٦٦
– دور الفرد	٦٧
– دور المجتمع	٦٨
– البركة	٦٩
– السماحة	٧١
الفصل الثاني: معوقات التنمية المستدامة في الوطن العربي	**٧٥**
• الأسباب الداخلية	٧٧
– التنمية البشرية	٧٧
– العوائق الشائعة للتنمية	٨١
– رؤية عربية	٨٢
– رؤية إسلامية	٨٤
– نموذج من دول صناعية	٨٧
– العوائق الداخلية	٨٨
• الأسباب الخارجية	٨٩
• الأسباب المتشابكة	٩٠
– الفجوة الرقمية	٩٠
– التوكيلات الأجنبية	٩١
– فجوة التقنية	٩٢
– ضرب الاقتصاد الداخلي	٩٢
– الاحتكار	٩٣
– الاندماج	٩٧
– الإغراق	٩٩
الفصل الثالث: عوامل القوة المساعدة على تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي	**١٠٣**
• نقاط القوة الداخلية	١٠٥
– دعائم القوة	١٠٥

المحتـــويـــات	رقم الصفحة
– الإنسان	١٠٥
– المعرفة	١٠٦
– الثروة الطبيعية	١٠٧
– العرف والتقاليد	١٠٩
– المنظور الإسلامي	١١٠
– الفقر والبيئة	١١٦
• الفرص الخارجية	١١٨
• المصالح المشتركة	١٢٠
الفصل الرابع: ملامح التنمية المستدامة المأمولة في الوطن العربي	**١٢١**
• الرؤى المختلفة للتنمية	١٢٣
– رؤية غربية	١٢٣
– رؤية عربية	١٢٥
– التنمية البشرية	١٢٥
– القناعة والرضا	١٢٨
– الإنفاق	١٣١
• دعائم التنمية البشرية	١٣٤
– حقوق الإنسان	١٣٤
– دور المجتمع	١٣٧
– الزمن	١٤٢
– الثقافة والتحضر	١٤٣
– الداخلي والخارجي	١٤٥
– الاستقلالية	١٤٧
– استقلالية تحديد الحاجيات	١٤٨
– استقلالية الإنتاج	١٤٩
– دور القطاع الخاص	١٥٠
• الحالة الراهنة للتنمية	١٥٥
– الإسكوا	١٥٥
– إدارة التنمية المستدامة والإنتاجية	١٥٨
– فريق الطاقة	١٦٠
– برنامج إدارة المياه	١٦١
– فريق الإدارة المستدامة للبيئة	١٦٢
– فريق عمل الزراعة المستدامة والتنمية الريفية	١٦٣

المحتـــويـــات	رقم الصفحة
– فريق الإحصاءات القطاعية	١٦٣
– فريق تنمية القطاع الخاص والمؤسسات	١٦٤
– التقنية	١٦٦
– التنمية في الدول العربية	١٦٧
– تحليل الوضع الراهن	١٧٨
• التنمية في ظروف مماثلة	١٨٠
– نمور جنوب شرق آسيا	١٨٠
– دول أمريكا اللاتينية	١٨٤
– أفريقيا	١٩٢
• توقعات التنمية المستدامة	١٩٥
– آليات الحاكمية السليمة	١٩٦
– الأمن البشري	٢٠٢
– المستوى المحلي	٢٠٩
– المستوى الإقليمي	٢١٠
– المستوى العالمي	٢١٠
الفصل الخامس: أسس الرؤية المستقبلية للتنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية	**٢١٣**
• الحالة الراهنة للتنمية	٢١٥
– الخطط الخمسية للتنمية	٢١٥
– البيئة	٢٢٣
– التنمية البشرية	٢٢٦
– العلوم والتقنية	٢٣٢
– المعلومات	٢٣٥
• التنمية في ظروف مماثلة	٢٣٨
– التجربة الماليزية	٢٣٨
– عوامل نجاح التنمية	٢٤٣
– الاعتماد على الذات	٢٤٤
– المحاكاة المبصرة	٢٤٤
– الموضوعية السياسية والتصحيح	٢٤٥
– البساطة وعدم الإسراف	٢٤٥
– احترام الكبير وتقديره	٢٤٥
– الأسرة المستقرة	٢٤٦

المحتـــويـــات	رقم الصفحة
– التسامح والوئام العرقي	٢٤٦
– الاعتداد بالوطنية	٢٤٧
– استقرار السياسات الاقتصادية	٢٤٨
– المشاركة في التنمية	٢٤٨
– الإدارة الجيدة	٢٤٩
– التغلب علي المصاعب	٢٤٩
– مسببات النجاح الجديد	٢٥١
• تخطيط التنمية المستدامة	٢٥٣
– رؤية التنمية المستقبلية	٢٥٣
– رؤية التنمية البشرية	٢٦٦
– رؤية التنمية العلمية والتقنية	٢٧١
– مـراحـل الإعـــداد	٢٧٣
– الأسس الاستراتيجية	٢٧٥
الفصل السادس: تقييم الرؤيـــة المستقبليـــة للتنميـــة المستدامـــة في المملكة العربية السعودية	**٢٨١**
• تقييم الرؤية المستقبلية للوطن العربي	٢٨٣
– الأهداف التنموية للوطن العربي	٢٨٣
– التقدم في تحقيق الأهداف التنموية	٢٨٩
– تقييم توقعات التنمية المستدامة في العالم العربي	٢٩٠
• تقييم خطة التنمية المستدامة للمملكة	٢٩٢
– تقييم التقدم في تحقيق الأهداف التنموية للمملكة	٢٩٢
– تقييم الرؤية التنموية للمملكة	٢٩٣
– الكفاية	٢٩٣
– القرارات الاقتصادية	٢٩٤
– الخصخصة	٢٩٨
الفصل السابع: توصيـــات بالمتابعة ودراسات تطبيقية في التنميـــة المستدامة في المملكة العربية السعودية	**٣٠٧**
• توصيات المتـابـعـة	٣٠٩
• تحديد حـالات خـاصة للتطبيق	٣١٠
المـــراجـــع	**٣١٣**

الجـــــــداول	رقم الصفحة
جدول (١) إمكانية إحلال العمالة السعودية في وظائف القطاع الخاص	٢٦٩
جدول (٢) تجاوب القطاع الخاص مع السياسات الحكومية لسعودة العمالة	٢٧٠
جدول (٣) مدى تحقيق المملكة لأهداف الألفية	٢٩٢

الأشكـــــال	رقم الصفحة
شكل (١) الإنفاق على جوانب التنمية المختلفة في الخطة السابعة في الفترة ١٣٩٠هـ - ١٤٢٥هـ (١٩٧٠م - ٢٠٠٤م)	٢٢٩
شكل (٢) تجاوب القطاع الخاص مع السياسات الحكومية لسعودة العمالة	٢٧٠

المقدمة

التنمية المستدامة (Sustained Development) بالمعنى المتعارف عليه هي قيام الأجيال الحالية من البشر بالعمل على توفير حاجاتها في الحاضر دون التغافل عن المستقبل بالحرص على عدم استنزاف الثروات الطبيعية وادخار نصيب أكبر منها للغد مع بذل أقصى الجهد على عدم تلويث البيئة بدرجة تجعل من المستحيل على أجيال المستقبل أن تباشر الحياة بالمستوى الذي نعمت بها الأجيال السابقة. أي أن لا تعيق عمليات التنمية في الوقت الحاضر أهل الغد عن توفير حاجاتهم[1].

هناك تعريفات متعددة ومتباينة للتنمية المستدامة، وإن كان كل من التعريفات يدور حول معان متقاربة؛ منها أن الهدف الرئيسي للتنمية المستدامة هو التخفيف من وطأة الفقر على فقراء العالم اليوم من خلال تقديم حياة آمنة ومستديمة مع الحد من تلاشي الموارد الطبيعية وتدهور البيئة والخلل الثقافي والاستقرار الاجتماعي[2].

ورغم الاختلاف في تعريف التنمية المستدامة فإن مضمونها هو الترشيد والقصد في توظيف الموارد المتجددة بصورة لا تؤدي إلى تلاشيها أو تدهورها أو تنقص من فائدة تجنيها أجيال المستقبل. كما أنها تتضمن الحكمة في استخدام الموارد المحدودة التي تتلاشى بالتدريج دون أن تتجدد بل والمعرضة إلى الفناء؛ بحيث لا تحرم الأجيال القادمة من الاستفادة مما بقي منها. فعلى سبيل المثال؛ تتطلب التنمية المستدامة استهلاك مصادر الطاقة غير المتجددة بمعدل بطئ لضمان انتقال سلس وتدريجي إلى مصادر الطاقة المتجددة. وقد حض الله تعالى الناس على عدم الإسراف، مع التأكيد لهم بعدم نفاذ نعمته؛ قال تعالى:

﴿وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفاً أُكُلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهاً وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُواْ مِن ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُواْ حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلاَ تُسْرِفُواْ إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الأنعام: الآية ١٤١].

وكذلك وردت أحاديث كثيرة في عدم الإسراف في استهلاك مصادر الثروة. ففي حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بسعد وهو يتوضأ فقال: "ما هذا السرف؟" فقال: أفي الوضوء إسراف؟ قال: "نعم، وإن كنت على نهر جار" (سنن ابن ماجه).

وقال عليه الصلاة والسلام: "كلوا واشربوا وتصدقوا والبسوا، في غير إسراف ولا مخيلة" (أحمد والنسائي وابن ماجه ورواه البخاري أيضاً).

كما دعا الله الناس إلى الحكمة والتدبير؛ تأسياً بما فعل يوسف الصديق عليه السلام: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَّعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ ٤٦ قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنبُلِهِ إِلَّا قَلِيلاً مِّمَّا تَأْكُلُونَ ٤٧ ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلاً مِّمَّا تُحْصِنُونَ ٤٨ ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴾ [يوسف: الآية: ٤٦-٤٩].

كما أن الله جعل الخير فيما يخلف الإنسان مما ينفع الناس فقال تعالى:

﴿أَنزَلَ مِنَ السَّمَاء مَاء فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَداً رَّابِياً وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ابْتِغَاء حِلْيَةٍ أَوْ مَتَاعٍ زَبَدٌ مِّثْلُهُ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاء وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللّهُ الأَمْثَالَ﴾ [الرعد: الآية: ١٧].

وفي وصايا رسول الله صلى الله عليه وسلم التي تدعو إلى التنمية المستدامة: "إن قامت الساعة وبيد أحدكم فسيلة، فإن استطاع أن لا يقوم حتى يغرسها فليغرسها" (مسند أحمد).

"ما من مسلم غرس غرساً أو زرع زرعاً فتأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة" (صحيح مسلم).

"ما من رجل يغرس غرسا إلا كتب الله له من الأجر قدر ما يخرج من ثمر ذلك الغرس" (مسند أحمد).

وفي الحرص على حماية البيئة؛ وتجنب إفسادها، قال الله تعالى:

﴿وَلاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاَحِهَا ..﴾ [الأعراف: الآية: ٥٦].

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ قَالُواْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ؛ أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَـكِن لاَّ يَشْعُرُونَ؛﴾ [البقرة: الآية: ١١-١٢]

وقال النبي صلى الله عليه وسلم:

"الإيمان بضع وسبعون بابا فأدناها إماطة الأذى وأرفعها قول لا إله إلا الله" (الترمذي بسند حسن صحيح).

"عرضت علي أعمال أمتي حسنها وسيئها فوجدت في محاسن أعمالها الأذى يماط عن الطريق" (مسلم).

"لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ منه". (الترمذي، بسند حسن صحيح).

ولقد أصبحت التنمية المستدامة في الدول النامية الشغل الشاغل للمحافل الدولية؛ خاصة منظمات هيئة الأمم المتحدة للتنمية (UNDP)، وحماية البيئة (UNEP)؛ ومنظمة التعاون الاقتصادي (OECD)؛ والهيئات المختصة بالموارد الطبيعية ومصادر الطاقة؛ والمؤتمرات الدولية[٣-٧].

أما البنك الدولي (The World Bank) فيهتم بتشجيع التنمية المستدامة حول العالم؛ بدعوى أن الخفض من حدة الفقر بالتنمية المستدامة يعتبر من أولويات الاستراتيجية العالمية لنجاة العالم من الخراب. وهذا يعني أن البنك يتعامل مع التنمية بصورة شاملة مكتملة، لهذا فإن تنفيذ مشاريع التنمية وبرامجها يقتضي شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني. كما أن النمو الاقتصادي المستدام والشامل يقتضي تقوية المؤسسات وإفساح الفرص لها وحماية البيئة والتوعية في استهلاك الموارد المتاحة. لهذا فإن شبكة التنمية البيئية والاجتماعية المستدامة (ESSD) التي يتبناها البنك تسعى للترويج إلى

التنمية المستدامة في كل المشاريع التي يدعمها البنك الدولي بحيث لا تؤدي أنشطة التعمير ومحاربة الفقر التي تجري اليوم إلى تردي البيئة والتغاضي عن مجتمع في المستقبل[٨].

كما أن التنمية في القرن الحادي والعشرين فكرة ذات أبعاد متعددة تقوم على خمس دعائم أساسية كلها لازمة للتوصل إلى تنمية مستدامة:

- **رأس المال:** تخطيط اقتصادي عام حكيم وإدارة مالية راشدة.
- **الممتلكات العينية:** ملكية البنية التحتية من مباني وماكينات وطرق ومحطات توليد طاقة وموانئ.
- **القوى البشرية:** الصحة الجيدة والتعليم اللازم للحفاظ على سوق العمالة.
- **الرصيد الاجتماعي:** حرفية الناس ومقدراتهم والمؤسسات والعلاقات والأعراف التي تشكل كفاءة وكمية التعامل الاجتماعي.
- **الثروة الطبيعية:** الموارد الطبيعية التجارية وغير التجارية، والخدمات البيئية التي توفر متطلبات الحياة بما في ذلك الطعام والماء والطاقة والملابس وطرق معالجة النفايات وسبل مواكبة الأجواء وسائر الخدمات لدعم الحياة.

وبناء على ذلك فإن تنفيذ مخططات التنمية المستدامة مثل جدول أعمال القرن الواحد والعشرين أو "أجندة ٢١" (Agenda 21) الصادر عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي نظمته هيئة التنمية والبيئة التابعة للأمم المتحدة في ريو دي جانيرو بالبرازيل، أو أهداف التنمية الألفية (Millennium Development Goal) التي تم تبنيها في المؤتمر الألفي لهيئة الأمم عام ٢٠٠٠م (UN Millennium Summit) يمكن أن تتحقق فقط إذا بذلت الأطراف المعنية الجهد المشترك في البحث عن حلول طويلة المدى وفعالة والالتزام بتنفيذ تلك الحلول في نوع من الشراكة المتوازنة. فبهذه الشراكة الجماعية يمكن فتح أبواب الأمل في مستقبل مشرق

لمليارات الخلق حول العالم[٩]. كذلك عقدت الأمم المتحدة مؤتمراً خاصاً بالتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢م[١٠].

والاهتمام الكبير بالتنمية المستدامة ناجم عن المساعي لإيجاد حلول للتخفيف من وطأة الفقر على ثلاثة مليارات إنسان يعيشون اليوم حياة بائسة وعن محاولة استكشاف سبل لرفع المستوى المعيشي لكل الناس في الوقت الحاضر بالإضافة إلى ملياري نسمة يتوقع أن يأتوا إلى العالم خلال الثلاثين عاماً القادمة. كل هذا يتطلب زيادة هائلة في الإنتاج والتنمية لتحقيق تلك الأهداف ومواكبة ذلك التغيير؛ غير أن من الصعب على البيئة والبنية الاجتماعية القائمة مواكبة معدل النشاط الاقتصادي الحالي وسرعة التغيير؛ لهذا فإن من المحتم الاهتمام بالبيئة والبنية الاجتماعية حتى يمكن رفع مستوى المعيشة والتغلب على الفقر. كذلك يلزم اتخاذ إجراءات جماعية قوية على جميع المستويات المحلية والدولية لإنشاء المؤسسات التي تقوم على التنمية والتوسع فيها[١١]. لهذا يسعى الباحثون للإجابة عن أسئلة ملحة؛ مثل:

- كيف يمكن توفير عمل منتج وحياة كريمة؛ بصورة بيئية واجتماعية مستدامة، لحوالي ٢,٥ – ٣ مليارات نسمة يعيشون على دخل لا يزيد عن دولارين أمريكيين في اليوم؛ هذا إلى جانب ثلاثة مليار نسمة من المتوقع أن تضاف إلى سكان الدول النامية بحلول عام ٢٠٥٠م؟
- كيف يمكن تخفيف حدة الفقر؟
- أين تظهر المشاكل وتتجلى الفرص؟ ولماذا تظهر المشاكل؟ وكيف يمكن حل المشاكل التي تتجلى في ظروف مختلفة مثل المناطق الزراعية الخصبة أو المقفرة أو في مناطق المدن؟

ولقد بلغ الاهتمام المتزايد بالتنمية المستدامة أن بعض رواد الصناعات البتروكيميائية يرى أن الربط بين أهداف التنمية المستدامة من نمو اقتصادي وعدالة اجتماعية وتوازن بيئي والمخططات التنفيذية للشركات المساهمة

سيؤثر إيجابياً على صافي الربح ويرفع من مستحقات المساهمين[١٢]. وفي الواقع أن التنمية المستدامة تدفع بالتنمية عبر قيود التنمية الاقتصادية فهي تهتم بعناصر حيوية هامة تختص بالبيئة، والثقافة، والقضايا الاجتماعية والسياسية[١٣]، وتوزيع السكان، وخطط التوسع المحلي والوطني[١٤]؛ بل إنها تمثل ثورة في مجال التنمية إذ أنها تقيد حرية التنمية الاقتصادية بقيم غير مالية نابعة من الحرص على صيانة البيئة والوعي في الاستهلاك[١٥] والحفاظ على الثروات الوطنية[١٦].

وقد أدى الاهتمام بالتنمية المستدامة إلى العديد من بشائر الخير إذ أن معدل إزالة الغابات في انخفاض مطرد فلقد أظهرت التحليلات الأولية لما يزيد عن ٣٠٠ صورة التقطت من الأقمار الصناعية أن معدل إزالة الغابات في البلدان الاستوائية تراجع بنسبة ١٠٪ خلال السنوات العشر الماضية مقارنة بالعقد الثامن، حيث بلغت عمليات تخريب الغابات ذروتها. ووفق نشرات منظمة الأغذية والزراعة العالمية (FAO) التابعة لهيئة الأمم المتحدة؛ ومن المتوقع النجاح في استئصال مرض طاعون البقر، الذي يعتبر من أخطر الأمراض التي تصيب الحيوانات في العالم، بحلول عام ٢٠١٠م[١٧].

وفي مجال التنمية المستدامة في قطاع الزراعة والثروة البحرية والثروة الحيوانية والغابات تقدم التقنية الحيوية العديد من المبتكرات الفعالة لتوفير الأغذية، التي تحتاجها الأعداد المتزايدة من السكان خاصة في المدن والمراكز الحضرية؛ غير أن توخي الحيطة لازم في تطبيق إنجازات تلك التقنية ووجوب القيام بدراسة مستفيضة للتكاليف والمغانم الناجمة عن تطبيقها وتحديد المزايا والمخاطر في كل حالة على حدة مع التأكد من سلامة المنتجات قبل طرحها في الأسواق. وما يقتضي توظيف التقنيات الجديدة الحاجة إلى بذل جهود إضافية في مجال الأمن الغذائي حتى يمكن تحقيق الهدف الذي حدده مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام ١٩٩٦م، والذي يقتضي خفض عدد من يعانون

من نقص التغذية في العالم إلى ٤٠٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠١٥م؛ إلا أن ذلك الهدف قد لا يتحقق قبل ما يزيد عن ١٥ عاماً من ذلك التاريخ إذا استمرت التنمية المستدامة في المجال الزراعي بالمعدل الحالي؛ فمعدل خفض عدد الجياع خلال العقد التاسع لم يتعد ثمانية ملايين نسمة، لهذا لا بد من خفض عدد الجياع إلى ٢٠ مليون نسمة على الأقل في عام ٢٠١٥م[١٧].

كما أن هناك اهتماماً كبيراً بالتنمية المستدامة في الوطن العربي يتجلى في البحوث والندوات والتصريحات الرسمية[١٨-٢٦]؛ إلى جانب مشاركة العديد من الدول العربية في المؤتمرات العالمية للبيئة والتنمية المستدامة؛ كالمؤتمر العالمي حول التنمية والبيئة في ريو دي جانيرو بالبرازيل عام ١٩٩٢م ومؤتمر الأرض أو قمة جوهانسبرج بجنوب أفريقيا الخاصة بالتنمية المستدامة في ٢٠٠٢م[١٠-٤].

أما على مستوى العالم الإسلامي فقد تجلى الاهتمام بالتنمية المستدامة في المؤتمرين الأول والثاني لوزراء البيئة في الدول الإسلامية؛ بجدة[٢٧-٢٨]؛ فانطلاقاً من المنظور الإسلامي الداعي إلى تعزيز كرامة الإنسان، وتحقيق عمارة الأرض بالعمل الصالح الذي هو أساس التنمية المستدامة وترسيخ التكافل الاجتماعي بالحض على إطعام المسكين، ورعاية اليتيم، والحث على إعمار الكون وإصلاحه وتنميته دون إفساد أو تبذير، والتأكيد على العلاقة المتينة بين الأرض والإنسان في النشأة والتنمية. وجاء الإعلان الصادر عن المؤتمر الأول (٢٠٠٢م) مؤازراً للجهود الإقليمية والدولية التي تسعى إلى الرفع من مستوى حياة الجنس البشري بواسطة التنمية المستدامة لجوانب الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، والصحية، والثقافية، وصولاً إلى حياة إنسانية كريمة تزدهر في بيئة صالحة لتلك الحياة. كما استلهم البيان التوجهات العامة المضمنة في الدراسة الشاملة التي أعدتها المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) حول البيئة والصحة والتنمية المستدامة للمساهمة بشكل فعال في مؤتمر القمة

العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في مدينة جوهانسبرج في الفترة من ٢٦ أغسطس إلى ٤ سبتمبر ٢٠٠٢م. وتضمن الإعلان عرض التحديات التي تواجه العالم الإسلامي في مسيرة التنمية المستدامة؛ كما عرض المنظور الإسلامي للتنمية المستدامة (المادة السابعة)، والذي تعرض للإجراءات الإدارية والقانونية، بما في ذلك:

- تحقيق العدل الذي دعا إليه الإسلام بين الشعوب وبين فئات المجتمع من خلال إيجاد نظام عالمي عادل.
- إيجاد نظام عالمي للإجراءات الإدارية والقانونية، تبني عليه الدول أنظمتها الوطنية بما يحقق مشاركة فعالة لجميع قطاعات المجتمع في عمليات التخطيط والبناء نحو التنمية المستدامة.
- تعزيز دور مؤسسات الأمم المتحدة، وإيجاد المناخ الملائم لتكوين شراكة حقيقية بين الدول من خلال نظام عادل للتجارة العالمية يحل محل نظام الديون الذي بات يستنزف خيرات شعوب الدول النامية.
- ضرورة قيام المجتمع الدولي بردع التصرفات والسياسات والممارسات المؤثرة على البيئة والإنسان والمعرقلة لمسيرة التنمية للأفراد والجماعات، والتي تشمل تهديد الموارد الطبيعية، وتلويث البيئة، ونزف مصادر المياه، واستخدام قاعدة الموارد الطبيعية بإسراف وتبذير دعماً لأنماط الاستهلاك غير الرشيدة.
- إعداد النشء الصالح المدرك لمسئولياته تجاه البيئة، والحفاظ على القيم الأخلاقية والدينية التي تكفل الحفاظ على الأسرة والمجتمع، بعيداً عن التطرف والتمييز بين الأجناس والأديان والثقافات.

كما اعتمد المؤتمر الثاني في عام (٢٠٠٦م) تنفيذ ثلاثة مشاريع مهمة هي:

- **مرفق البيئة الإسلامي:** يختص بتوفير فرص التمويل وتقديم الإعانات اللازمة لمساعدة الدول الإسلامية في تنفيذ المشاريع والبرامج البيئية التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

- **مركز المعلومات البيئية:** هو جهاز معلوماتي لكل مايتعلق بالبيئة والأرصاد، يقدم خدماته في المملكة كمرحلة أولى ثم بالتدريج على مستوى العالمين العربي والإسلامي ثم على مستوى بقية العالم. ويستهدف تقديم خدماته للقطاعين العام والخاص والأفراد لمساعدة صانعي القرار في التخطيط واتخاذ القرارات البيئية التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة.
- **شبكة البيئة الإسلامية:** هي مظلة لجميع الجمعيات البيئية والمؤسسات البيئية غير الربحية، وتهدف لتبادل الخبرات والكفاءات والتجارب ونشر الوعي البيئي في الدول الإسلامية.

وعموماً ازداد الاهتمام بالتنمية المستدامة في الوطن العربي، وسعت أغلبية الدول العربية إلى اتخاذ نهج التنمية المستدامة كنهج للتخطيط لبرامج التنمية فيها. وقد قام الأردن؛ على سبيل المثال، بإعداد وثيقة الأجندة الوطنية للأردن للقرن الواحد والعشرين، واستراتيجية المعلومات البيئية، واستراتيجية التوعية والتعليم والاتصال البيئي[٢٩]. كما أن التجربة التنموية في قطر تستند إلى التنمية المستدامة إذ أن من أهدافها تحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والاستخدام الكفء للموارد بما يضمن حقوق الأجيال القادمة[٣٠]. هذا إلى جانب حتمية الارتباط بين الوطن العربي سعياً وراء الشراكة في التنمية المستدامة حتى يمكن التوازن في التنمية بين دول الجوار[٣١].

ونظراً لأن التنمية المستدامة في أي منطقة ترتبط بما لها من تطلعات وتعتمد على العديد من الخصوصيات المرتبطة بالبيئة والثروات الطبيعية وأساليب التنمية البشرية يأتي هذا الإصدار ليسد حاجة ماسة لدراسة مستفيضة عن التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول مع الاهتمام بالموقف الريادي التي تطمح المملكة العربية السعودية إليه في هذا المجال بما لها من خصوصيات اجتماعية ودينية وثقافية وطبيعية وبيئية

فريدة. خاصة وأن الاتجاه إلى التنمية المستدامة واضح في الخطاب السياسي إلى جانب الخطط الخمسية للمملكة العربية السعودية[٣٢]، والأنشطة المتواصلة[٣٣-٣٤]، كما أن مستوى التنمية في المملكة يقارب المعدل المنشود في التنمية المستدامة[٣٥].

ولما كانت دراسات التنمية المستدامة تقتضي مساهمة عدة خبرات إلى جانب الخبرة الاقتصادية بما في ذلك المختصون في علوم الدين والاجتماع والتاريخ والبيئة والهندسة والفيزياء والكيمياء والسياسة والصحة العامة[٣٦]؛ فإن بمقدور الجامعات أن تسهم بنصيب وافر في هذا المجال بما في ذلك المشاركة في وضع مخططات التنمية.

ومساهمة في حركة التنمية المستدامة يتناول هذا الإصدار المقاصد العامة من البحث والتي تتمركز حول القيام بدراسة شاملة للتنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول وتستهدف تشخيص واقع الوطن العربي بمضاره ومحاسنه فيما يختص بالتنمية المستدامة، للتعرف على أسباب ضعفها سواء كانت تلك الأسباب داخلية أو خارجية، وكذلك تحديد القوة الكامنة والفرص الخارجية التي يمكن أن تدفع التنمية المستدامة قدماً. وبهذا يمكن رسم ملامح للتنمية المستدامة المرغوبة في الوطن العربي عموماً، ووضع الأسس والدعائم لهيكل خطة تفصيلية للتنمية المستدامة المنشودة في المملكة العربية السعودية.

وقد راعى هذا الإصدار حين إعداده للطبع الإشارة إلى آخر المستجدات في مجال التنمية المستدامة، مثل المدن الاقتصادية الجديدة بالمملكة والمؤتمر الإسلامي الثاني لوزراء البيئة في الدول الإسلامية.

الفصل الأول

متطلبات التنمية المستدامة
ومعايير تقييم إنجازاتها

● المتطلبات العامة للتنمية المستدامة ● تعريف التنمية المستدامة في إطار عربي ● تحديد متطلبات التنمية المستدامة في الوطن العربي ● تحديد متطلبات التنمية المستدامة في المملكة ● وضع معايير لتقييم إنجازات التنمية المستدامة في الوطن العربي ● وضع معايير لتقييم الخطة الهيكلية للتنمية المستدامة في المملكة

المتطلبات العامة للتنمية المستدامة

يمكن رصد المتطلبات العامة للتنمية المستدامة بالرجوع إلى تنظيراتها ومراجعة التصورات المختلفة لها.

التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية بصورتها العامة تهدف إلى توفير حل لإشكالية التخلف الاقتصادي خلال الزمن؛ ومن ثم فهي تهتم بالاستخدام الأشمل والأكفأ للموارد الاقتصادية المتاحة بهدف الإعمار والنهوض بمستوى الإنسان؛ بغية تحسين نوعية الحياة البشرية؛ أي "العيش حياة طويلة وصحية، واكتساب المعرفة، والوصول إلى الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق"، كما عرفتها تقارير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائي لمنظمة الأمم المتحدة، أو هي عملية توسيع الخيارات الإنسانية من اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، كما عرفها تقرير التنمية الإنسانية العربية، أو هي بحق كل هذه الأشياء جميعاً، وليست فقط مجرد نمو مستمر في متوسط دخل الفرد[٣٧].

ويعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم التي شاع تداولها في العالم في النصف الأخير من القرن العشرين، حيث أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يسمى بعملية التنمية، كما يشير المفهوم بصورة جلية إلى عملية التحول التي صاحبت استقلال العديد من دول الشرق والجنوب في آسيا وأفريقيا في الستينيات من القرن الماضي. وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم.

ولقد عرفت البشرية بعد تجارب طويلة مريرة عبر تاريخها؛ نظامين اقتصاديين رأسماليين ماديين؛ الأول يتسم بمادية رأسمالية من نوع خاص؛ وهي رأسمالية "الطبقة"، ومن ثم انقسم المجتمع إلى طبقتين: الرأسماليين أو أصحاب الأعمال، والعمال؛ والثاني يتصف بمادية رأسمالية أيضاً من نوع خاص؛ وهي رأسمالية

"الدولة"؛ أو الاشتراكية، ومن ثم انقسم المجتمع إلى فريقين: الدولة الآمرة وحزبها المسيطر، والعمال؛ وهم جموع الشعب.

ومن هنا عانى تطبيق كل من النظامين الرأسمالي والاشتراكي درجة حادة نسبياً مما جاء أصلاً لمعالجته، وهو الظلم بصورتيه: السياسية، والاقتصادية؛ أي القهر والاستغلال؛ ولهذا جاءت المحاولات التصحيحية المنطقية أو الذرائعية لمحاولة التخفيف من حدة هذا الظلم. ففي نظام رأسمالية الطبقة، أو النظام الرأسمالي، نادت الكينزية (Keynesianism) أو الاقتصاديات الكينزية K(Keynesian Economics)s، نسبةً إلى الاقتصادي البريطاني "كينز" ؛ على المستوى النظري، بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لزيادة الطلب الفعلي لمعالجة الكساد{٣٨}.

وعلى المستوى التطبيقي، جاءت "الثورة المونية"، نسبةً إلى الاقتصادي الفرنسي "مونيه" (Jean Monet)، لتدخل التخطيط الحكومي "التأشيري" من خلال التجربة الفرنسية؛ لترشيد القرار الاقتصادي، ولرفع درجة الأداء على المستوى الوطني{٣٩}.

وعلى المستوى النظري، في نظام رأسمالية الدولة، أو النظام الاشتراكي نادت "الثورة الليبرمانية"، نسبةً إلى الاقتصادي السوفيتي "ليبرمان"، بضرورة إدخال "حافز الربح" على مستوى الوحدة الإنتاجية؛ لرفع كفاءة الأداء{٤٠-٤٢}. وعلى المستوى التطبيقي، قامت "الثورة الجربوتشوفية"، نسبةً إلى الرئيس السوفيتي "جربوتشوف" (Mikhail Gorbachev)، أو البناية الاقتصادية الجديدة (Perestroika)، بإقرار نوع من اللامركزية لترشيد القرار الاقتصادي، خاصةً في النشاط الزراعي{٤٣}.

وبالرغم من بعض النجاحات النسبية المتواضعة في النظامين، كانت النتيجة تخبطاً واضحاً على المستوى الكلي في النظام الأول ذي السحنة الغربية، وتخبطاً فادحاً على مستوى الوحدة الإنتاجية في النظام الثاني ذي الملامح الشرقية، بما أفرز من معايير كفاءة رديئة نسبياً، ومعايير قيمة مهملة

أو ضعيفة نسبياً، مع اختلاف في الدرجة في الحالتين؛ وهو ما أسفر عن تبديد نسبي في الإمكانيات المتاحة، وهدر متزايد في القدرة الإنتاجية. ونظراً لتزايد درجة "الرداءة" في معايير الكفاءة، و"الإهمال" في معايير القيمة في الحالة الثانية، انهار النظام الشرقي في جل الدول التي أخذت به. وما زال النظام الغربي؛ رغم إنجازاته كنتيجة للتصحيحات المستمرة، يعاني اختلالاً هيكلياً فريداً، يتمثل في ازدواجية هذا الاختلال من تضخم وكساد في الوقت نفسه. وما ظاهرة "العولمة" إلا محاولة أخيرة لمعالجة هذا الاختلال على حساب الآخرين من بقية دول العالم[٣٧].

ومن هذين النظامين؛ وبالذات النظام الغربي، جاء الاقتصاديون الإنمائيون للتصدي لمشكلة التخلف بالمعالجة، فتركز اهتمامهم في إحداث تغييرات هيكلية في النشاط الاقتصادي أساساً في جانب العرض الكلي؛ لضمان معدلات نمو متصاعدة، وعليه قدموا استراتيجيات تنمية عديدة، من أهمها:

- النمو المتوازن (Balanced Growth)[٤٥].
- الدفعة القوية (Big Push)[٤٦-٤٨].
- الجهد الأدنى الحساس (Critical Minimum Effort)[٤٩-٥١].
- أقطاب النمو (Growth Poles)[٥١-٥٣].
- الانطلاق (Liberal Economics)[٥٤-٥٥].
- الطلب النهائي (Final Demand)[٥٦].
- إحلال الواردات (Import Replacement Growth)[٥٧].
- تشجيع الصادرات (Export Promotion)[٥٨].
- الثورة الزراعية (Agricultural Revolution).
- الثورة الصناعية (Industrial Revolution).
- الاعتماد الجماعي على الذات (Endogenous Growth)[٥٩-٦١].
- الحاجات الأساسية (Basic Needs)[٦٢-٦٥].

من الجلي أن تحقيق التنمية يتطلب أولاً وقبل أي شيء تطهير الحياة الاقتصادية من كافة أشكال الغبن، وبالتالي تهيئة المناخ المناسب لكي يتعامل الناس تعاملاً إنمائياً مع الأشياء. فالإنسان المقهور والمستغل لا يقدر على شيء، ومن ثم إذا لم يتحرر الفرد فلن يتحرر الاقتصاد مهما توافرت الإمكانيات المادية، ولا يمكن لأي شيء ذي قيمة أن يتحقق، ولا يمكن لأية قوة دافعة أن تعمل بكفاءة مناسبة؛ سواء أكانت هذه القوة هي "اليد الخفية" للحافز المادي، أم "اليد المرئية" الباطشة للدولة؛ وسواء أكانت الاستراتيجية هي "الدفعة القوية" من الاستثمار، أم "الجهد الأدنى الحساس" المطلوب من التكوين الرأسمالي، أو غيرها[٣٧].

وقد برز مفهوم التنمية (Development) بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني "آدم سميث" (Adam Smith)؛ الذي يعتبر أبو الرأسمالية الحديثة، في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم المادي (Material Progress) والتقدم الاقتصادي (Economic Progress)[٦٦]؛ بل إن سميث ذهب بعيداً إلى ترويج أن الأخلاق المتعارف عليها تتضارب مع التقدم الاقتصادي[٦٧] مما أدى إلى إيجاد جيل النبلاء أو البارونات اللصوص (Robber Barons) في الولايات المتحدة الأمريكية[٦٨]، وأدى إلى تقديم ما يسمى بالاقتصاد البشري (Humanistic Economics)[٦٩]. بل إن الاصطلاحات المستخدمة خلال عمليات تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت التحديث (Modernization) أو التصنيع (Industrialization)[٦٩].

وقد برز مفهوم التنمية (Development) بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه؛ بالصورة التي

تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال. ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ العقد السادس من القرن العشرين؛ حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية تجاه الديمقراطية. وتعرف التنمية السياسية: "بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية"، ويقصد بمستوى الدولة الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوروبية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية، وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة الوطنية[٦٩].

وعموماً فإن التنمية الاقتصادية؛ بمفهومها المتعارف عليه في الأوساط الدولية تتم عن طريق التغلب على "ندرة" رأس المال؛ أي بكم ونوعٍ مناسبين من "الاستثمار"، على أساس الاعتقاد بأن الفقر سببه هذه الندرة، وبأن التنمية سوف تحدث بالنمو في الناتج الكلي (GNP). وتمخض عن ذلك اعتقاد الاقتصاديين في الدول النامية والمتخلفة (أهل الجنوب والشرق) بأن تقليد "الطريقة الشمالية الغربية" سوف يقود تلك الدول إلى الطريق "الصحيح" للتنمية المستدامة، وفي غمار هذا التوجه "المادي"، وفي ظل تخلف "معرفي" شديد، "أهمل" الإنسان، فكانت النتيجة – بشهادة جميع المنظمات المتخصصة الدولية والإقليمية والمحلية – ذات العلاقة بالتنمية؛ فشل معظم الجهود الإنمائية التي بذلت على مدى أكثر من نصف قرن، فما حدث ليس حركة تصنيع، وإنما "صناعة بلا نمو"، وما حدث في بعض الدول المتخلفة من نمو، إذا كان شيئاً يذكر، فهو "نمو بدون تنمية"، أو بمعنى أدق كان ومازال في واقع الأمر "تنمية للتخلف"، أو تدحرج إلى الوراء؛ وتفرخ عن هذا الوضع العديد من المشكلات التي تطحن الإنسان، وتهدد كرامته، وتبدد قدراته، وتهدر جهوده الإبداعية، ومن ثم يعجز عن القيام بمسئولية "إعمار الأرض"؛ أي إحداث التنمية. وكان السبب الجوهري لهذا الفشل؛ كما اكتشف الاقتصاديون الإنمائيون، يتمثل في شبه غياب شرط نجاح مناهجهم؛ وهو: ضرورة توافر مناخ مناسب "للإنسان"؛ لكي يتعامل بفعالية

مع "المادة" لإحداث التنمية.. ولذلك استحدث بعضهم استراتيجية جديدة؛ وهي "التعليم من أجل التنمية"؛ أي تعليم الإنسان كيف يتعرف على حقوقه الأساسية المشروعة ويحصل عليها، فيكون مشاركاً فعالاً في تحقيق التنمية المستدامة المنشودة[٦٧].

حتى وقت قريب كان الحديث عن التنمية باعتبارها قدرة الناس؛ جميع الناس، على الحصول على التعليم والرعاية الصحية والأمن والطعام واللباس، يبدو ساذجاً، فقد شغلت دول العالم بالنمو الاقتصادي وتحسين ميزان المدفوعات وتنمية الصادرات باعتبارها المقياس الحقيقي للتقدم والتنمية، وما زالت دول العالم تواصل جهودها في هذا المجال دون مراجعة أو كلل، ولكن مؤسسات دولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ الذي يصدر تقرير التنمية البشرية في العالم، جعل أولئك الذين يتحدثون عن حياة أفضل ممكنة للفقراء والأغنياء ليسوا منظري شوارع خلفية؛ ولكنهم أصحاب فكرة وجيهة ورأي جدير بالاحترام[٧٠].

ولعقود عديدة خلت من القرن الماضي كان الاقتصاديون والسياسيون ومخططو التنمية يعرفون التنمية الاقتصادية على أنها "قدرة الاقتصاد الوطني على توليد واستدامة الزيادة السنوية في الناتج الوطني الإجمالي (GNP) بنسبة تتراوح بين ٥٪ إلى ٧٪ أو أكثر". ويأخذونه بمعدل نمو نصيب الفرد من الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، إضافة إلى قدرة الدولة على توسيع إنتاجها بمعدلات أسرع من معدل النمو السكاني كمؤشر على التنمية، وهذه العملية التنموية تنطوي على تغيير مخطط لبنية الإنتاج والعمالة، تنخفض معه مساهمة الزراعة كقطاع تقليدي، بينما تزداد فيه مساهمة الصناعة وقطاع الخدمات، وبالتالي تركز التنمية الاقتصادية بهذا المفهوم على عملية تسريع التصنيع، وأحياناً تستخدم مؤشرات غير اقتصادية بدرجة ثانوية؛ لتوصيف منافع عملية التنمية الاقتصادية كمعدل تعليم الكبار وتحسين الخدمات الصحية والإسكان[٧١].

التنمية البشرية

خلال العقد الخامس والسادس والسابع من القرن الماضي عكفت معظم الدول النامية على تطبيق المفهوم الشائع للتنمية الاقتصادية، واستطاع بعضها أن يحقق هدف النمو الاقتصادي الكمي، ولكن ظلت هناك فروقاً كبيرة بين السكان في مستويات المعيشة من ناحية توفر الحاجات الضرورية ودرجة الرفاهية، وعكست الأرقام في العديد من الدول النامية خاصة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا الوسطي تدهوراً في مستويات الصحة العامة ودرجة التعليم والعمر المتوقع للأفراد، مما أثر سلباً على مستوى إنتاجية القوى العاملة، إضافة إلى النقص المتزايد في مستوى الإشباع من السلع والخدمات الضرورية. هذا القصور في المفهوم التنموي وتطبيقاته بنتائجه السلبية، دفع الكثير من الاقتصاديين إلى انتقاد مدخل التنمية التقليدي، وعدم كفاية المقارنات الإجمالية لنصيب الفرد من الدخل الوطني أو الناتج المحلي لتحديد حالة النمو والتنمية من عدمها[٧١]. بهذا تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية. فأصبح هناك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع: الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية؛ بالإضافة إلى ذلك استحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع[٦٩]؛ ويقوم هذا المفهوم على أن "البشر هم الثروة الحقيقة للأمم، وأن التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات البشر"[٧٢]؛ فالتنمية البشرية لا تنتهي عند تكوين القدرات البشرية مثل: تحسين الصحة وتطوير المعرفة والمهارات؛ بل تمتد إلى أبعد من ذلك حيث الانتفاع بها سواء في مجال العمل من خلال توفر فرص الإبداع، أو التمتع بوقت الفراغ، أو باحترام الذات الإنسانية، أو المساهمة الفاعلة في النشاطات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية ونظراً لكل ذلك أصبحت التنمية البشرية توجهاً إنسانياً للتنمية الشاملة المتكاملة وليست مجرد تنمية موارد بشرية[٧٢].

دور البيئة في التنمية

أدى إدخال البعد البيئي في مجال الاقتصاد إلى تغير مفهوم التنمية الاقتصادية من مجرد الزيادة في استغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة إلى مفهوم "التنمية المتواصلة أو التنمية المستدامة"، حيث تعرف التنمية المستدامة بأنها: نوع من أنواع التنمية تفي باحتياجات الحاضر دون الجور على قدرة الأجيال القادمة في تحقيق متطلباتهم، فالتنمية المتواصلة لا تمنع استغلال الموارد الاقتصادية مثل: المياه والنفط والغابات، ولكنها تمنع الاستغلال الجائر لهذه الموارد بالدرجة التي تؤثر على نصيب الأجيال القادمة من تلك الموارد، خاصة إذا كانت الموارد غير متجددة ومتعرضة للنضوب كالنفط أو من الممكن نفاذها سواء في القريب العاجل أو على مهلة من زمن.

في نفس الوقت تحرص التنمية المستدامة على أن لا تحمل الأجيال القادمة أعباء إصلاح البيئة التي تلوثها الأجيال الحالية. وأصبح هناك تفرقة في نظريات التنمية الاقتصادية بين التنمية التي تراعي الجوانب البيئية وتعرف بالتنمية الخضراء أو المتواصلة أو المستدامة وبين التنمية الاقتصادية البحتة التي لا تراعي البعد البيئي والتي أصبحت محل انتقاد من كافة الأوساط والمؤسسات الاقتصادية العالمية؛ لدرجة أن البعض يطلق عليها "تنمية سوداء"، وقد أصبحت المؤسسات الاقتصادية العالمية تهتم بإعداد حسابات وطنية على أساس مراعاة البعد البيئي، وتعرف باسم "الحسابات الوطنية الخضراء" وهي حسابات تقوم على أساس اعتبار أن أي تحسن في ظروف البيئة وفي الموارد الاقتصادية هو زيادة في أصول الدولة، وأن أي تناقص في الموارد الاقتصادية أو إضرار بالبيئة هو زيادة في التزامات الدولة ونقص في أصولها[٧٣].

لقد تم إدخال مفهوم الاقتصاد الأخضر والتنمية الخضراء في بعض قواعد النظام العالمي الجديد، فأصبحت المعايير البيئية من أهم الشروط التي تصر بعض الدول على توافرها في السلعة حتى تدخل إلى الأسواق العالمية، وأصبح من حق بلدان العالم منع دخول سلعة معينة إلى أسواقها لأن الدولة المنتجة

لها لا تراعي البعد البيئي عند إنتاج هذه السلعة مثل: السلع الملوثة للبيئة، أو السلع التي يقوم إنتاجها على أساس الاستغلال الجائر للموارد، أو تؤثر على التوازن البيئي؛ مثل: تجارة العاج القائمة على قتل الأفيال، أو الفرو القائمة على قتل كثير من الحيوانات النادرة، أو السلع التي يمكن أن تضر بالصحة الإنسانية مثل: السلع الزراعية أو الفواكه التي يستخدم في إنتاجها أسمدة كيماوية معينة مثل: اليوريا أو ترش بمواد كيماوية أو تستخدم طرق الهندسة الوراثية أو التعديلات الجينية في إنتاجها (فيما عدا الولايات المتحدة الأمريكية)، ولذلك أصبحت المصانع والمزارع في أغلب بلدان العالم حريصة على وضع علامة على منتجاتها توضح أن هذه المنتجات خضراء، أو أنتجت بطريقة آمنة بيئياً، أو أنها نتيجة تدوير معادن أو مواد مستهلكة، وتفرق بين المنتجات الزراعية التي يستخدم فيها السماد العضوي الطبيعي (Organic) وغيره من أسمدة كيماوية. كما ظهرت مؤسسات دولية لمنح شهادات دولية للمصانع والمزارع التي تراعي الجوانب البيئية مثل شهادة مؤسسة المعايير الدولية الخاصة بإدارة شئون البيئة "آيزو" (ISO 14000)[٧٣].

وعلى مستوى المنشآت أصبحت هناك مراكز تجارية عالمية متخصصة في بيع السلع الخضراء التي تنتج بطريقة آمنة بيئياً، وأطلق على هذه المتاجر "المتاجر الخضراء" وأصبحت تلقى إقبالاً كبيراً من المستهلكين، وفي السنتين الماضيتين أصبحت بعض مؤسسات التمويل الدولية والوطنية في بعض الدول تمتنع عن تقديم تمويل أو دعم للمشروعات التي لا تراعي الجوانب البيئية. وظهرت بنوك لا تمول أو تساهم في مشروعات تلوث البيئة؛ وعرفت هذه البنوك بأنها " بنوك خضراء" وظهر التمويل الأخضر؛ والذي أصبح مجالاً جديداً للتنافس بين البنوك لجذب عملاء جدد[٧٣].

ولما كانت صيانة البيئة من الأمور التي تخص كل دولة على حدة كما هي من شأن الناس جميعاً الذين يشاطر بعضهم البعض في تعمير الأرض على نطاق واسع؛ فإن مفهوم الأمن الوطني للدولة لم يعد يرتبط بالأمن العسكري وحده كما كان عليه الحال في الماضي، إذ كان التركيز على بناء قوة قادرة على التعامل

مع الأخطار الخارجية باستخدام الأعمال العسكرية، ولكن التفسير الشامل للأمن الوطني في الوقت الراهن هو قدرة الدولة على تأمين استمرار مصادر قوتها في كل المجالات بما فيها المجال الاقتصادي لمواجهة المخاطر التي تهددها وتأمين متطلبات الحياة الأساسية لأبنائها في الحاضر والمستقبل. ويرتبط هذا التأمين بتلوث البيئة أو الاستخدام الجائر للموارد الذي قد يؤدي إلى خلل داخلي وانهيار عناصر قوة الدولة، ولذلك أصبح التحدي الذي يواجه العالم على المستوى الوطني أو الإقليمي أو العالمي يتعلق بالتوفيق بين النمو الاقتصادي والسكاني من ناحية، وبين الحفاظ على العناصر الأساسية للحياة من خلال الحفاظ على البيئة من ناحية أخرى. ومن هنا أصبحت المشاكل البيئية تهدد الأمن الوطني من خلال التأثير على الانتعاش الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، بل إن تأثير مشاكل البيئة امتد إلى تغيير مفهوم الأمن العالمي الذي انتقل من "توازن القوى والردع والتعايش السلمي والأمن الجماعي" إلى مفهوم آخر هو "الأمن المشترك" والذي يقوم على أن الأمن الحقيقي لا يمكن توافره إلا من خلال التعاون والتنسيق بين جميع الدول حتى الأعداء، وذلك لأن تدمير البيئة من خلال النشاط الاقتصادي يؤدي إلى الضعف الاقتصادي والاجتماعي وتهديد نوعية الحياة للإنسان على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، ومن ثم يصبح التنافس بين الدول أكثر ضراوة، ويؤدي إلى نشوب توترات سياسية، ولذلك أصبح هناك تداخل بين المشاكل الاقتصادية والسياسية من جانب، وبين المشاكل البيئية من جانب آخر. ولم يعد تعدى التنمية للحدود الطبيعية يعتبر تلوثاً، وإنما أصبح تلوث البيئة يمنع التنمية أصلاً، فتلوث المياه يفسد الزراعة. كما لم تعد النزاعات الداخلية أو الدولية تؤثر على البيئة، بل إن تدهور البيئة يؤدي إلى اشتعال الصراعات بين الدول[٧٣].

لقد زاد حجم استهلاك الفرد زيادة كبيرة منذ عقود في مختلف دول العالم سواء المتقدمة أو النامية لدرجة أنه أطلق على هذا العصر "عصر الاستهلاك " وكان أخطر ما نجم عن ذلك زيادة حجم النفايات المتخلفة عن هذا الاستهلاك، وأصبحت تلك النفايات تمثل خطورة على البيئة وعلى تواصل عملية التنمية،

وذلك لأن زيادة الاستهلاك في العالم ارتبطت بتراكم مخلفات من مواد مصنعة غير قابلة للتحلل في التربة وملوثة للتربة والمياه مثل: البلاستيك واللدائن ومواد التغليف وغيرها من المواد المركبة التي يصعب التخلص منها، وعلى سبيل المثال يوجد في الهند؛ رغم أنها دولة نامية، حوالي ٦٠ ألف طن من النفايات يومياً، وهذه الكمية تتضاعف مرات ومرات في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا لأن المستهلك في هذه الدول يستهلك أضعاف ما يستهلكه غيره في الدول النامية بسبب اختلاف أنماط المعيشة ومعدلات الرفاهية[٧٣].

ولعل ذلك مما دعى الكاتب الأمريكي جيرمي رفكن (Jeremy Rifkin) إلى استعراض كل ألوان الفساد البيئي في الكون المحيط وطرح قضية: إن الحل وليس هناك حل غيره هو العودة إلى ما قبل الثورة الصناعية الأولى[٧٤-٧٩].

لقد ظلت العلاقة بين البيئة والتنمية الاقتصادية علاقة متوازنة طوال الفترة التي كان الاستهلاك يتوازن مع الإنتاج الذي يفي بحاجات السكان ومتطلباتهم، ولكن عندما تجاوزت العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك هذا التوازن وصلت البيئة إلى الخط الحرج الذي يمثل الخط الفاصل بين الاستخدام الرشيد للمواد والاستغلال الجائر لها حيث بدأت المشاكل التي تتعرض لها البيئة تأخذ صفة التدمير الكلي لجميع مظاهر التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم أرجاء العالم، وأصبح التصرف المخالف للبيئة التي ترتكبه أي دولة ينتقل إلى الدول الأخرى من خلال الهواء أو المياه أو المنتجات التي تصدرها، ومن هنا كان لا بد من تحرك العالم على المستوى الإقليمي والدولي لضبط استخدام البشرية للموارد الاقتصادية، وذلك للحفاظ على تواصل عملية التنمية[٧٣]. لهذا أجريت اجتماعات قمة دورية لوزراء البيئة في العالم[٨٠-٨١].

المـــوارد الطبيعيـة

يشخص الاقتصاديون المشكلة الاقتصادية على أنها ندرة نسبية في الموارد؛ أي أن الموارد محدودة في مواجهة حاجات متزايدة، وأحياناً يطلقون عليها لفظ "شح الطبيعة"، ويصورون الإنسان على أنه في صراع معها؛ من أجل البقاء.

والحقائق تدحض هذه الدعوى؛ فالإنسان لا يزرع إلا أقل من نصف الأراضي الصالحة للزراعة في العالم، وفي بعض البلاد النامية لم يصل إلى الخمس، ورغم ذلك هناك؛ حتى في البلاد الغنية، ملايين الجائعين والعرايا والمشردين، بل تجتاح المجاعات ملايين البشر في العالم الفقير، بينما شبت الحروب العالمية التي أهلك آخرها ما يقرب من خمسين مليوناً من الشباب، ودمرت مئات المليارات من العمران. كما أن الإنسان المتحضر يعمل جاهداً على تلويث البيئة وإفساد الأرض التي أصلحها الله، ويهلك الحرث والنسل ويخرب العمران، ويحكم العالم جبابرة من رجال المال يمارسون الربا على المستوى الدولي ممثلاً في ديون العالم الثالث للعالم الصناعي، وفي الاحتكارات العالمية التي تبخس الضعفاء حقهم، وتوجه معدل التبادل الدولي لصالحهم، حتى وصل الأمر في الولايات المتحدة الأمريكية إلى حرق القمح، وفي أوروبا إلى حرق الزبد والجبن حتى لا ينخفض سعرهما[٨٢]. والذي لا يعدم من المحاصيل والمنتجات يستعمل ضمن برامج معونة الدول الفقيرة لقاء رضوخها لإرادة من يقدم لها المساعدة، ويدخل في حساب الديون المتراكمة على البلاد الفقيرة.

وفيما يبدو أن حديث مخططي التنمية والاقتصاديين المتواصل عن شح الطبيعة بخيراتها وأن الإنسان مهدد بعجز أو اختفاء الموارد الطبيعية، يحمل في مضمونه مقاصد ذات حدين: أولهما رفع أسعار المواد الخام بحيث لا تكون في متناول الجميع؛ وثانيهما أن توفر الحوافز للدول النامية بالإسراف في بيع ما في أرضها من ثروات ساعية للتنمية حتى لا تنفذ مواردها الطبيعية قبل أن تحقق ما تصبو إليه من نمو.

وفي نفس الوقت تروج الدول الاستهلاكية لفكرة التنمية المستدامة بين الدول التي تملك الموارد الطبيعية وتعوزها التنمية، فتحضها على الحكمة في استعمالها وكأنها تدعو إلى القصد في الاستخدام المحلي حتى لا تتضارب الحاجات المحلية مع الصادرات إلى الدول الصناعية الكبرى.

ولقد نظر الطبيعيون رواد الرأسمالية إلى "الإنتاج" على أن هو إيجاد المادة ولا يزال هذا المصطلح المنحرف يستعمل في وصف العملية الإنتاجية المعاصرة. والحقيقة أن الإنسان حين يصنع شيئاً إنما يستخدم نعم الله في الكون، فالسيارة تصنع من خامات منها الحديد الذي يصل إلى الأرض بصورة متواصلة من الكواكب السماوية، والزارع يضع البذرة، ولا شأن له بالشمس التي تنمي النبات والمطر الذي يرويه والتربة التي تغذيه، ودور الإنسان في ذلك كله لا يتجاوز إضافة المنفعة، سواء كانت هذه المنفعة شكلية بتحويل الخامات من شكل إلى شكل أم مكانية بنقل المنتج من مكان يتوافر فيه إلى مكان يحتاجه أو منفعة زمانية بتخزينه من وقت يفيض فيه إلى وقت يقل فيه وجوده، والخدمة التي من شأنها تسهيل التبادل وتوثيق التحويلات، حين انتقال السلعة من فرد إلى فرد ومن بلد إلى بلد أو القيام بالوساطة أو التحويلات، تضيف للحيازة منفعة هي المنفعة في الملكية. فالحقيقة أن الإنسان لم يخلق شيئاً وإنما قام بعمل أضاف فيه للعمليات الزراعية والصناعية والتجارية منافع شكلية أو زمانية أو مكانية أو خدمية[٨٢].

إن الاقتصاديين يتعاملون مع مصطلح "النعم" بشكله المحسوس، فيطلقون عليه: "الموارد" ويختصرونه في مصطلح الأرض، فيطلقون مصطلح الأرض على القوة المستمدة من الطبيعة لاستخدامها في الإنتاج، ويوسعون من المصطلح فلا يقصرونه على معناه الدارج، بل ويوسعونه ليشمل ما فوقه من نبات وحيوان، وما في جوفه من ثروة معدنية، وما به من ثروات مائية ممثلة في بحيرات وأنهار وبحار ومحيطات؛ وما تحتويه من أسماك، وما يتولد عنها من كهرباء، وما يعتري الكون من مناخ وتفيض به السماء من ماء.

إن القطرة من السماء حين تنزل لتروي الزرع تحتاج إلى شمس تدفئ، وبحر يزخر بالماء، ورياح تحرك السحاب، أي تحتاج إلى خلق السماوات والأرض، والحكمة في تكوينها وتقدير الأرزاق فيها، ولا يقدر على ذلك إلا الله تعالى نعمة منه على عباده. وتقسم النعم إلى قسمين[٨٢]:

(١) نعمة تفرد الله بإيجادها نحو الخلق والرزق.

(٢) نعمة وصلت من جهة غير الله في ظاهر الأمر، وفي الحقيقة فهي أيضاً إنما وصلت من الله تعالى، وذلك لأن الله تعالى هو الخالق لتلك النعمة، والخالق لذلك المنعم، والخالق لداعية الإنعام بتلك النعمة في قلب ذلك المنعم.

فظهر بهذا التقديم أن جميع النعم في الحقيقة من الله تعالى؛ وما يصل إلى الخلق من النفع ودفع الضر فهو من الله تعالى. ومن النعم ما هو ظاهر وما هو باطن، وإذا أحب الله عبداً وفقه لشكر نعمته الظاهرة فيزيده، وألهمه معرفة النعم الخفية ليشكر الله عليها، فضلاً من الله ونعمة، ولن يتيسر لأحد بأية حال أن يحصي نعم الله سبحانه وتعالى التي سخرها للإنسان، لأنها تخفى وتدق وتتعدد وتتباين، بحيث لا يحتويها الحصر والبيان، وهي مع ذلك متوفرة تصل إليها يد الإنسان إذا ما اجتهد وعمل.

وقد قضى الله أن تكون الدنيا دار ابتلاء يختبر الإنسان فيها بعمله، ولا يحصل على النعم غالباً إلا بالجهد، ولقد قدرها الله كافية للإنسانية، ولكن لا بد من العمل للحصول عليها.

فنعم الله تعالى على الأقوام والأمم منوطة بتحقيق أمرين[٨٢]:

(١)العمل على استغلال النعم وكشف القوانين والسنن.

(٢)الإصلاح في الأرض بطاعة الله فيما أمر.

فإذا تحقق ذلك كانت النعمة المستقرة، وإذا تخلف ذلك كان العذاب والجوع والخوف أو بقارعة من الله. والمشكلة تكمن في كفر الإنسان بنعم الله إما[٨٢]:

(١) بظلم الإنسان، بإفساده في الأرض وتدميره للحرث والنسل، وكما يحدث في الحروب وتلوث البيئة فيصادم سنن الله الكونية.

(٢) بكفره انحرافاً عن سنن الله التشريعية، وترك شكره وطاعته.

وهنا لا بد من عقاب الله إما بقارعة منه، وإما بأيدي الناس أنفسهم بما ظلموا

واستكبروا في الأرض عصياناً وكفراً بنعمه[٨٢]. قال الله تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ﴾ [النحل: الآية: ١١٢].

ومن الموارد الطبيعية التي يشاع أنها في طريقها للانقراض أو الفناء مصادر المياه العذبة؛ حتى يقال أن الحرب المعاصرة للاستحواذ على مصادر النفط الشحيح؛ ستتحول في ظرف عقد أو يزيد قليلاً إلى حرب على مصادر المياه[٨٣-٨٨]؛ فتسعى كل دولة إلى الاستحواذ على القدر الكبير منها ومنعها عن الآخرين وتسعى الشركات إلى احتكارها؛ دون وضع حد لتلويثها وإهدارها. لهذا فإن القرآن يؤكد للناس أن المناطق الزراعية في تنقل مستمر فكما أن هناك تصحر وموت أرض مثمرة هناك أرض بوار تتخصب وكما أن هناك أنهاراً وبحيرات تجف هناك أنهار جديدة في طريقها للتكوين؛ وإن غفل جيل من الأجيال عن تلك الحقيقة فالأمطار يوزعها الله حسب سنته. قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْراً بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ حَتَّى إِذَا أَقَلَّتْ سَحَاباً ثِقَالاً سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزَلْنَا بِهِ الْمَاء فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ كَذَلِكَ نُخْرِجُ الْمَوْتَى لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: الآية: ٥٧].

الفقر

من أهداف التنمية المستدامة محاربة الفقر أو الحد من حدته. إلا أن الفقر مفهوم مراوغ. فربما كان هناك فقراء بقدر ما توجد دلالات متعددة للكلمة وبقدر عدد البشر وتوقعاتهم. فلغات العالم تتنافس مع بعضها البعض في عدد الكلمات التي تشير إلى ظروف الفرد المرتبطة بالمدركات المختلفة للفقر؛ ففي الفارسية؛ مثلاً، ثمة ما يزيد على ٣٠ كلمة تصف أولئك الذين يعتبرون لسبب أو لآخر فقراء. وفي معظم لغات إفريقيا يوجد من ٣ إلى ٥ كلمات على الأقل لتعريف الفقر وهكذا[٨٨].

وفي الواقع، ليس ثمة تعريف موحد للفقر في كل الثقافات؛ بل قد لا تعتبر كل الثقافات الفقر عيباً. فالفقر لم يكن ولفترة طويلة من الزمان وفي العديد من

حضارات العالم نقيض الغنى، وكان ثمة دائماً مجال "الفقر الاختياري" أي أولئك البشر الذين رفضوا الزخرف والمظهر وانطلقوا يسبحون في ملكوت الله، وكان احترام أولئك الفقراء باختيارهم مثل المتصوفة من تقاليد الشرق المستقرة.

كذلك كان البدو والفلاحين أثرياء بالخير الكثير الذي يحصلون عنه من فلاحة الأرض ورعاية الأنعام وما ينعمون به من الرزق، رغم أنهم بالمعايير المعاصرة فقراء لما يعوزهم من دخل مالي. وهؤلاء الذين يسميهم الأمريكيون بفقراء المال (Cash Poor) رغم أنهم ينعمون بكل متطلبات الحياة الأساسية من طعام وملبس ومأوى.

وحديثاً؛ مع اتساع الاقتصاد التجاري وعملية التحديث اكتسب الفقر دلالته الاقتصادية، وأصبح الفقير هو من ينقصه المال والممتلكات التي يحوزها الغني، ويتحول الفقر إلى معنى مطلق وليس نسبياً، فيصير الفقر عيباً وبعدئذ يصير مرضاً يذل من يصاب به ويجب علاجه. بل إن الفقير في الولايات المتحدة الأمريكية يعرف بقدر ما يدفعه من ضرائب دخل؛ حتى لو كان في غنى عن المال. والفقير في بعض البلاد العربية هو من لا يملك براداً أو ثلاجة وغسالة وفرناً كهربائياً؛ بل إن الفقير في بعض البلاد هو الذي لا يملك سيارة، ربما لا يحتاج إليها.

إن الفقير في المجتمعات البشرية قبل سيطرة الاقتصاد هو ذلك الفرد الذي يكسب قوت يومه بصعوبة أو الذي اختار الكفاف، بيد أنه يظل عضواً في الجماعة، لكنه لاحقاً أصبح ذلك الغريب المتشرد الذي يتم عزله وتهميشه في الواقع المعاش.

وطبقاً لأدبيات التنمية فإن الفقر صفة لمجتمع ما الفرد فيه لا يحقق مستوى معيناً من الرفاهية، والذي عادة ما يشار إليه بخط الفقر أو حد الكفاف.

وتقترب فكرة الرفاهية (Wellbeing) من مفهوم مستوى المعيشة (Standard of Living)، الذي يعد أحد المفاهيم الشائعة في أدبيات التنمية، ومحور أعمال البنك الدولي في تقاريره السنوية عن التنمية خلال فترة التسعينيات.

ويستهدف مفهوم مستوى المعيشة قياس كفاءة الحياة؛ معتمداً على معايير الاستهلاك الفردي من السلع والخدمات المشتراة من دخل الفرد أو توفيره، ويفترض مفهوم الفقر وجود حد أدنى من الاستهلاك والدخل يقاس عليه مستوى معيشة الفرد، ويشار إليه بخط الفقر، حيث يصنف أي فرد يقع دخله أو استهلاكه أقل من هذا الحد باعتباره فقيراً.

وعلى صعيد آخر، فإنه رغم بقاء الدخل الفردي المؤشر الأكثر انتشاراً لقياس الفقر، فقد تزايدت أهمية مؤشرات الرفاهية الاجتماعية، مثل الصحة والتعليم، وقد تزايد هذا الاتجاه في دول العالم النامي منذ منتصف السبعينيات حيث لوحظ ارتفاع الدخل الفردي في بعض الدول، دون حدوث تقدم في بعض مجالات الرفاهية الاجتماعية مثل: التغذية والصحة، وهذا يعني بشكل عام إمكانية حدوث مفارقة بين حدوث زيادة في دخل الفرد وتحقيق إنجاز في مجالات الرفاهية الاجتماعية؛ على سبيل المثال، لا يتفق معدل نمو الدخل الفردي المتزايد في باكستان مع مؤشرات الرفاهة الاجتماعية المتدنية فيها، بينما يأتي النموذج السريلانكي في الاتجاه المضاد، حيث يتاح لمواطنيها رفاهة اجتماعية لا تتناسب مع معدلات الدخل الفردي المتواضعة بها.

لأول مرة في التاريخ، صار الفقر ظاهرة مطلقة، حيث اعتبرت بلاد وأمم بأسرها فقيرة على أساس أن دخلها الوطني أقل بالمقارنة مع الدخل السائد في تلك الدول التي تسيطر على الاقتصاد العالمي، وهكذا أصبح الدخل الوطني هو المعيار العالمي الجديد والرأسمالية الاقتصادية هي الحل المعلن للعلاج النهائي للفقر، وتوصلت جيوش من خبراء الفقر العالمي إلى العلاج بالتنمية من خلال زيادة الإنتاج والتطبيق المتزايد للعلم والمعرفة التقنية، فهي مفتاح الرخاء والسعادة.

وهكذا أعيد تفسير وتقييم البعد المادي للفقر، حيث أدى تحطيم المجتمعات التقليدية، في سبيل ما يدعى بالاقتصاد الوطني ثم الاقتصاد العالمي، إلى فصل الاقتصاد عن جذوره الاجتماعية والحضارية، وبالتالي خضع المجتمع لآليات

وقواعد الاقتصاد وليس العكس. وقد خلق الاقتصاد العالمي منظومة من المرجعيات الكونية جعلت الفرد يدرك أنه فقير وفي حاجة إلى المساعدة لأن متوسط دخله أقل من المستوى العالمي المعياري، ولأنه لا يعيش في رفاهية مثل بشر آخرين.

إن النظرة الاقتصادية للحياة قد تؤدي لفترة معينة إلى زيادة ضخمة في إنتاج الأغراض والبضائع أي تنمية الأشياء، لكنه واقعياً بسبب الندرة الدائمة يعاني الغني والفقير - على حد سواء - من عدم إمكانية الحصول على كل ما يريد؛ فقد اتضح لكثير من البشر أن الحاجات ليست مجرد وهم فقط بل مصطلح يخلق الشره والجشع، ومن المستحيل أن يفي الاقتصاد بكل الحاجات يوماً ما.

ولا شك أن الرؤية الإسلامية التي تحترم الحاجات الأساسية المادية للإنسان وتفرض عليه السعي للرزق وعمارة الأرض، لكنها في الوقت ذاته تربطه برؤية غيبية للرزق والقدر، لديها الكثير في هذا المجال لتقدمه خاصة مع تطوير وتفعيل فريضة الزكاة كأداة تنموية تتجاوز جمع وتوزيع الصدقات. قال الرسول عليه الصلاة والسلام: "والذي نفسي بيده لأن يأخذ أحدكم حبله فيحتطب على ظهره خير له من أن يأتي رجلاً فيسأله أعطاه أو منعه" (أخرجه البخاري).

دور المرأة في التنمية

من متطلبات التنمية المستدامة؛ مشاركة المرأة في حركة التنمية، بما أنها تشكل نصف تعداد السكان. ولقد أصبح للمرأة العربية نشاط ملموس في الجمعيات الأهلية في معظم البلدان العربية، وظهرت منظمات خاصة بها، مثل جمعيات سيدات الأعمال في الدول العربية، ومجلس سيدات الأعمال العرب تحت رعاية جامعة الدول العربية، وعلى الصعيد العالمي زاد الاهتمام بدور المرأة في عملية التنمية وإعطاء الفرصة الكاملة لها للقيام بهذا الدور، وأطلقت المنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية شعاراً عالمياً جديداً هو "المرأة شريك في التنمية"[٨٩].

ورغم ذلك فإن بعض الأصوات ترتفع في كثير من المناسبات تنادي بعودة المرأة إلى البيت انطلاقاً من أن المرأة لم تنل من خروجها للعمل إلا التعب والإرهاق، وأنها لم تتقدم في عملها، ولم تسعد بيتها لأنها تقوم بدور مضاعف أكبر من طاقاتها، وأن الأولاد والزوج والأسرة ضاعوا في الطريق بين العمل والبيت، وفي هذا الصدد تشير الاستطلاعات في الدول المتقدمة والنامية على السواء إلى أن حوالي ٧٧٪ من النساء يفضلن البقاء في المنزل وعدم العمل إذا ما توفرت لهن الإمكانيات المادية، بسبب الضغوط الشديدة التي تتعرض لها المرأة في عملها وفي منزلها، وفي الغالب الأعم تواجه المرأة العربية مأزقاً شديداً بإبخاس قيمة عملها ومساهمتها في عملية التنمية، وعدم تقييم تلك المساهمة اقتصادياً، والواقع أن عدم تقييم معظم عمل المرأة العربية يفقدها تقريباً كيانها في معظم المعاملات الاقتصادية، وفي دراسة للمنظمة العربية للعلوم والتكنولوجيا، حول عمل المرأة تبين أن نسبة كبيرة من النساء يعملن في القطاع غير الرسمي وغير المسجل المولد للدخل مثل الإنتاج المنزلي من حياكة الملابس، المصنوعات اليدوية، المنتجات الغذائية . . إلخ. كما أن ٨٠٪ منهن ينتمين إلى الطبقات ذات الدخل المنخفض والتي ترتفع فيها نسبة الأمية[٩٠-٩٢].

وتشير الأرقام إلى أن مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي في العالم تختلف من منطقة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى، حيث تعمل المرأة حوالي ٤٤٪ من إجمالي ساعات العمل في أفريقيا عموماً، وذلك راجع لعملها الرئيسي في الزراعة والخدمات، كما أن المرأة في أفريقيا لا تسهم سوى بنسبة ١٧٪ من إجمالي ساعات العمل في الصناعة، أما في أمريكا اللاتينية فإن مساهمة المرأة أقل كثيراً حيث لا تتجاوز نسبة ٢٨٪ من إجمالي ساعات العمل، وأن أكبر مساهمة لها في قطاع الخدمات، أما في آسيا فإن المرأة تسهم بحوالي ٣٦٪ من مجموع ساعات العمل، وتتساوى مساهمتها في الصناعة والخدمات والزراعة مع مساهمة الرجل.

أما في الوطن العربي فإن الأرقام تشير إلى أن المساهمة الاقتصادية للمرأة العربية منخفضة مقارنة ببقية مناطق العالم، حيث تبلغ مساهمة المرأة العربية في ساعات العمل في المتوسط حوالي ٢٠٪، وإن كانت هذه البيانات لا تعكس المدى الحقيقي لمشاركة المرأة العربية في النشاط الاقتصادي، وذلك لسببين أساسيين هما[٨٩]:

- حوالي ٦٠٪ من إجمالي الأيدي العاملة النسائية في الريف العربي يعملن في الزراعة لحساب أسرهن العربية بدون أجر، وأن هذه النسبة ترتفع في دول مثل المغرب لتصل إلى ٨٤٪، وفي تونس إلى ٧٤٪، أما في سوريا فإن ما يقرب من ٤٠٪ من النساء العاملات في القطاعين الريفي والحضري عاملات بدون أجر مباشر.
- طبيعة عمل المرأة في الدول النامية عامة؛ وفي الدول العربية خاصة، تختلف عنها في البلدان الصناعية، والتي تتوفر لدى المرأة فيها الأجهزة التي تسهل عليها الأعمال الشاقة، وأيضاً يمكنها شراء سلع استهلاكية وخدمات تتضمن بالفعل الكثير من مراحل الإعداد السابقة التي يتعين على المرأة العربية أن تؤديها بنفسها فيما يعرف بالتصنيع المنزلي والصناعات اليدوية؛ ولذلك تشير دراسة أكاديمية أجريت بالتعاون مع جامعة الدول العربية أن معدل مشاركة المرأة العربية في الأنشطة الاقتصادية – وخاصة في الريف – تصل إلى حوالي ٧٠٪ إذا أخذ في الحسبان كل الأعمال التي تقوم بها المرأة العربية سواء بأجر مباشر أو بأجر غير مباشر يذهب لصالح الأسرة كلها.

والملاحظ في العالم العربي أن عمل النساء ينحصر في عدد محدود من المهن والتي تقع في درجات منخفضة وأحياناً مرتفعة من السلم الوظيفي، حيث تشير البيانات إلى أن أكثر من ثلثي النساء العرب يعملن في القطاع الزراعي، والثلث الباقي يعملن في مهن مثل: الطب والهندسة والتعليم والإدارة والوظائف الفنية، كما لا يوجد سوى نسبة ١٢٪ منهن يعملن في قطاع الإنتاج

والمبيعات، وهذا التوزيع يتناسب إلى حد بعيد مع الأوضاع التعليمية للمرأة العربية، فبعض المهن تسيطر عليها النساء مثل التمريض والخدمة الاجتماعية (٦٨٪)، التدريس حوالي ٤٠٪ ، بل إن ٥٠٪ من خريجي كليات الصيدلة والتمريض العربية من النساء. وفي مقابل ذلك يتضاءل نصيب المرأة العربية في قطاع التصنيع، ويكاد ينعدم في المجال العسكري، وذلك برغم تركز النساء في بعض الصناعات في الوطن العربي مثل: صناعة الملابس الجاهزة والمنسوجات والتي تصل نسبتها في بعض المصانع العربية إلى ٦٠٪، وذلك فيما يعرف "بتأنيث بعض الصناعات العربية"، أيضاً هناك "تأنيث" لبعض القطاعات في العالم العربي مثل تركز النساء في العمل بالقطاعات الحكومية في العمل بالمهن الكتابية والسكرتارية، ويرجع تأنيث القطاع الحكومي العربي إلى أن ظروف العمل في هذا القطاع تكون مناسبة أكثر لظروف المرأة العربية من العمل في القطاع الخاص من حيث مواعيد العمل والإجازات والجهد المبذول في العمل.

رغم إدراك المجتمع الدولي والعربي لدور المرأة في عملية التنمية إلا أن هناك عقبات واضحة تعرقل قيام المرأة بهذا الدور بسبب تقاليد موروثة أو قوانين العمل أو بسبب الظروف الاقتصادية التي تمر بها الدول، وفي البلدان العربية تتجلى صورة هذه العرقلة في عدد من المجالات أهمها[٨٩]:

- أفضلية المرأة العربية في ظروف البطالة: فعلى الرغم من أن البطالة ظاهرة عامة في سوق العمل العربي إلا أن وقع هذه الظاهرة أكثر حدة على النساء منه على الرجال، حيث إن معدلات البطالة بين النساء العرب ارتفعت من ١٧٪ عام ١٩٧٧م إلى ما يزيد على ٢٥٪ حالياً في حين أنها تبلغ في المتوسط العام (الرجال والنساء) حوالي ٩٪، ويرجع هذا إلى أن معظم أصحاب الأعمال في العالم العربي حتى في بعض الأماكن الحكومية يفضلون توظيف الرجال أكثر من النساء بسبب ظروف النساء الخاصة بالإجازات والرضاعة وغيرها، وبسبب هذا فإن تأثير البطالة على المرأة العربية أكثر منه على الرجال، كما أن فترة البطالة بين النساء تكون أطول منها بين الرجال؛ لأن النساء يعتمدن في الغالب على

الجهات الرسمية مثل: مكاتب التوظيف أو القوى العاملة للحصول على فرصة عمل، في حين أن الرجال يسعون إلى الحصول على فرصة عمل بطرق عديدة، ويتمكنون من الجمع بين أكثر من عمل في نفس الوقت، أما غالبية النساء فلا يعملن إلا في عمل واحد بسبب مسؤولياتهن في المنزل، ويضاف إلى ما سبق أن بطالة المرأة العربية أصبحت أمراً مقبولاً اجتماعياً في ظل انتشار البطالة بين الرجال، حيث تكثر الآراء التي تقول: "لا يجب أن تعمل المرأة وزوجها عاطل، حيث يجب أن يحل محلها في العمل".

- وضعية المرأة العربية في الأجر ومزايا العمل: على الرغم من وجود نظام أجري نمطي في القطاعات الرسمية في العالم العربي إلا أنه بسبب تركز النساء في أدنى سلم العمل وعدم التحاقهن بالوظائف الإشرافية إلا نادراً فإن مستوى متوسط أجورهن يتدنى إلى حوالي ثلثي نظيره بين الرجال، فضلاً عن محدودية فرص الترقي بالنسبة للنساء أو الحصول على فرصة سفر بصفة عامة، ويأتي ذلك بسبب دعاوى كثيرة تقوم على أساس أنه إذا كانت المرأة تحصل بموجب القانون على إجازات خاصة وعلى مزايا لا يحصل عليها الرجال مثل: إجازة الوضع وفترات الراحة للرضاعة فكيف تتساوى معه في المزايا النقدية أو المعنوية، ولكن الملاحظ أن هذا الادعاء يغفل أن دور المرأة في عملية رعاية الأطفال والتنشئة الاجتماعية دور مهم وله مردود اقتصادي كبير.
- مضايقات المرأة العربية في ظروف العمل: رغم أن قوانين العمل العربية تحمي المرأة من الأعمال الشاقة كالعمل ليلاً، وتوفر لها سبل الراحة إذا قامت بمثل هذه الأعمال كتوفير وسيلة مواصلات سهلة وتوفير حضانة لطفلها بالقرب من محل عملها على حساب جهة العمل، إلا أن هذا لا يحدث في الواقع العملي، وقد يكون ذلك دافعاً لأصحاب الأعمال لعدم توظيف النساء، وإلى جانب ذلك فإن المرأة العربية تتعرض لتحيز ضدها قد لا يدركه القانون مثل: تحيز بعض العاملين من الرجال ضد النساء

العاملات معهم، وكذلك تعرضهن لمضايقات من الجمهور الذي تتعامل معه المرأة العربية العاملة، هذا إلى جانب ما تتعرض له من مضايقات في وسائل المواصلات، حيث إن زيادة مطالبة المرأة العربية بحقوق جديدة لم تكن تحصل عليها في الماضي أدى إلى امتعاض الرجال من داخلهم واتخاذ موقف من النساء العاملات، وإن لم يظهر الرجال ذلك الامتعاض صراحة.

ورغم إصرار المرأة العربية بدافع من نفسها، أو بدافع من ظروفها الاقتصادية والاجتماعية على زيادة مشاركتها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وأن تكون شريكاً كاملاً في عملية التنمية إلا أن الاتجاه المتزايد لمشاركة المرأة العربية في النشاط الاقتصادي ومزاحمة الرجل في العمل في ظل ارتفاع معدلات البطالة قد يعمل على تقوية مركزها الاجتماعي وقد يأتي بنتيجة عكسية. وفي الواقع أن ثلثي النساء العاملات في الوطن العربي يعملن بدافع معاونة أسرهم، أي تحت ضغط الظروف الاقتصادية، وأن حوالي ١٢٪ فقط منهن يعملن بدافع إثبات الذات، أي أن المرأة العربية لم تخرج إلى العمل ومزاحمة الرجل في فرص العمل لإضعاف المركز الاجتماعي له، ولكن لظروف اضطرارية في الغالب.

كما تقوم المرأة العربية في المجتمع الريفي بأدوار أساسية ذات تأثير واسع على فرص التنمية العربية، ويعتبر هذا الدور للمرأة الريفية أكثر اتساعاً منه في حالة المرأة الحضرية، ويمكن تلخيص أهم أدوار المرأة العربية في الريف كالآتي[٨٩]:

- المرأة لها الدور الأكبر في التنشئة الاجتماعية، حيث لا يتوقف دورها عند الإنجاب، ولكن يكون للمرأة في الريف العربي الدور الأكبر في تنشئة الأولاد، حيث تقوم بدور المربي والمعلم الأول للأبناء، بعكس المرأة في الحضر، قد تذهب بأبنائها إلى دور الحضانة بعد شهور قليلة من الوضع، أو تأتي بمن تقوم على تربيته في البيت.
- المرأة هي المسئول الأول عن الاستهلاك العائلي في الريف، ففي الغالب

يكون لها الوزن الأكبر في تخطيط استهلاك الأسرة من حيث الحجم والتوقيت، ورغم محدودية موارد أغلب الأسر العربية في الريف إلا أن المرأة غالباً ما تنجح في تدبير الأمور الاقتصادية لهذه الأسرة، وتكون بمثابة صمام الأمان الاقتصادي لها، وفي معظم البلدان تعتبر الحلي الذهبية للمرأة الريفية وثيقة تأمين لأسرتها يمكن التصرف فيها في حالة تعرض الأسرة لأي أزمة اقتصادية.

- تعتبر المرأة الريفية قوة إنتاجية ضاربة، فإلى جانب دورها في عملية الاستهلاك فإنها تلعب دوراً مهماً في عملية الإنتاج الريفي من خلال مساعدة الرجال في الأعمال الحقلية المتنوعة رغم صعوبتها، فهي التي تقوم بعملية تخزين الغلال وتقوم بإعداد التقاوي للموسم الجديد وتقوم أحياناً بعمليات الرعي وحلب الأبقار وتصنيعها في المنزل، هذا إلى جانب احتكارها لإنتاج وتربية الدواجن، وإلى جانب ذلك تقوم ببعض الصناعات اليدوية المنزلية، وتقوم بتسويق الحاصلات الزراعية والمنتجات المنزلية الريفية.

وبالتالي فإن المرأة تقوم بدور اقتصادي مركب في الريف العربي، ويتجمع هذا الدور ويتراكم؛ ليجعل من المرأة الريفية القوة المؤثرة في تنمية الريف سواءً بترشيد الاستهلاك أم زيادة المدخرات أم بجعل المناطق الريفية العربية مناطق إنتاج – أساساً – وليست مناطق استهلاك، والملاحظ أن دور المرأة العربية في الريف قد تضاعف وخاصة في البلاد العربية التي شهدت موجات من هجرة الرجال إلى دول النفط مثل مصر واليمن وسوريا والسودان وفلسطين ولبنان أو في الدول التي انشغلت بحروب مثل العراق، أيضاً زادت مساهمة المرأة الريفية في العمليات الزراعية بسبب هجرة الرجال من الريف إلى المناطق الحضرية والمدن المجاورة للريف للعمل فيها بأجر، وتشير الدراسات إلى أن عمل المرأة في مجال العمليات الزراعية أصبح يمثل حوالي ٨٠٪.

والملاحظة الغريبة أنه رغم هذا الدور الكبير للمرأة في المناطق الريفية في عملية التنمية، وخاصة في العمليات الزراعية إلا أن معظم هذه الأعمال التي تقوم بها المرأة الريفية تدخل ضمن العمل دون أجر نقدي مباشر، وتدخل في نطاق القطاع غير الرسمي، والذي لم يحظ في الوطن العربي بدراسات وافية حتى الآن، ويرجع إهمال دور المرأة الريفية في العمليات الزراعية وغيرها من مجالات النشاط الاقتصادي في الريف إلى النظرة العربية الضيقة للإنتاج والأنشطة الإنتاجية، والتي لا تدخل في نطاق الأنشطة الاقتصادية، أي نشاط لا يرتبط بعملية التبادل بشكل نقدي[٩٢].

الأجيال المتعاقبة

من الممكن تصور عملية التنمية المستدامة بمفهومها العام المتعارف عليه عالمياً على أنها عملية تنمية متواصلة تتميز بالشراكة بين الأجيال المتعاقبة في الثروات الطبيعية المحدودة، بكل أشكالها؛ بما في ذلك ما على سطح الأرض من أنهار وبحار وبحيرات وتربة وغابات ومصادر طاقة وجبال وسهول ووديان وصحارى، وما يحيط بالأرض من هواء وغلاف جوي وفضاء، أو كنوز تحتويها بطن الأرض من معادن ومياه جوفية ونفط وفحم. فبينما يسعى الجيل الحاضر إلى الاستفادة القصوى من كل الثروات الطبيعية سواء في ذلك المتاحة له أو التي هي بصدد الاكتشاف، بينما يضع نصب عينيه توفير الضمانات للتوزيع العادل لتلك الثروات عبر الأجيال، وإن لم يكن التوزيع بالضرورة متكافئاً بين بقاع الأرض كلها، أو استحالت الشراكة المتساوية بين جميع الشعوب على وجه الأرض أو الشراكة العادلة بين الناس في مكان محدود أو وطن واحد في فترة مقتضبة من الزمن. وبهذا فإن أسلوب التنمية المستدامة يشمل القيام بحركة تطور اقتصادي منتظم لتحقيق أقصى حد من المغانم الاجتماعية والاقتصادية في الحاضر دون حرمان الأجيال القادمة من فرص مماثلة في المستقبل؛ فالهدف الأساسي من تبني سبل التنمية المستدامة هو المقدرة على التوصل إلى توزيع متساوي ومنطقي لمستوى من الرفاهية الاقتصادية يمكن استمراره دون نقص أو إجحاف بالعديد من الأجيال المتعاقبة.

تعريف التنمية المستدامة

هناك تعريفات متعددة ومتباينة للتنمية المستدامة إلا أن كلاً منها يدور حول معان متقاربة؛ منها:

- "**التنمية التي توفر حاجات الحاضر دون إعاقة أجيال المستقبل من توفير حاجاتهم**"[1].
- "**التخفيف من وطأة الفقر على فقراء العالم خلال تقديم حياة آمنة ومستديمة والحد من تلاشي الموارد الطبيعية وتدهور البيئة والخلل الثقافي والاستقرار الاجتماعي**"[2].

ورغم الاختلاف في تعريف التنمية المستدامة فإن مضمونها هو الترشيد في توظيف الموارد المتجددة بصورة لا تؤدي إلى تلاشيها أو تدهورها أو تنقص من فائدة تجنيها أجيال المستقبل. كما أنها تتضمن الحكمة في استخدام الموارد التي لا تتجدد بحيث لا تحرم الأجيال القادمة من الاستفادة منها. كذلك فإن التنمية المستدامة تتطلب استهلاك مصادر الطاقة غير المتجددة بمعدل بطئ لضمان انتقال سلس وتدريجي إلى مصادر الطاقة المتجددة.

متطلبات التنمية المستدامة

يمكن حصر المتطلبات العامة للتنمية المستدامة بما يلي:

- **القصد في استهلاك الثروات والموارد الطبيعية**: حصر الثروة الطبيعية والموارد المتاحة في الوقت الحاضر وتقدير ما قد يجد من موارد مستقبلية.
- **سد الاحتياجات البشرية مع ترشيد الاستهلاك**: التعرف على الاحتياجات البشرية القائمة والمستقبلية في المنطقة وأولياتها.
- **العناية بالتنمية البشرية في المجتمع**: العمل على بناء مجتمع قائم على المعرفة بما في ذلك التنمية البشرية، وتوفير المعرفة ومصادر المعلومات وسبل التعلم، وتشجيع الابتكار وتوظيف الملكات المحلية.
- **التنمية الاقتصادية الرشيدة**: تبني برامج اقتصادية مبنية على المعرفة.

- **الحفاظ على البيئة**: الاهتمام بالبيئة الخاصة والعامة وصيانتها بالعمل على تلبية متطلبات الحفاظ عليها على أساس من المعرفة؛ مع الدراية بأن صلاح البيئة العامة يؤثر على البيئة الخاصة.
- **الشراكة في العلاقات الخارجية والداخلية**: توطيد علاقات التعاون والشراكة في المعلومات داخل المنطقة والتبادل المعرفي مع الخارج بداية بالمناطق ذات الطبيعة المشابهة.

تلك المتطلبات العامة تمثل الإطار العام لعملية التنمية المستدامة؛ ويلزم تفسيرها وفق المنظومة الحضارية للمنطقة التي تجري فيها جهود التنمية؛ حيث تتأثر تلك المتطلبات بطبيعة المنطقة الحضارية والثقافية والفكرية.

تعريف التنمية المستدامة في إطار عربي

خصوصية التنمية المستدامة

إن نجاح التنمية المستدامة في الوطن العربي يتطلب تقديم مفهوم لها نابع من منطلق حاجات المجتمع العربي على مختلف توجهاته، يعكس طبيعة الترابط الجغرافي والتواصل البيئي بين أقطاره، ووضع ذلك في إطار يتلاءم مع الثقافة والتقاليد العربية المتأصلة والموارد المتوفرة وطبيعة البيئة؛ لهذا فإن المساعي إلى التطبيق الناجح لمفهوم التنمية المستدامة العام في منطقة بعينها يقتضي بلورة ذلك المفهوم وفقاً لمعطيات وخصوصيات تلك المنطقة.

وفي الواقع إن "التنمية" تعد من المفاهيم القليلة التي تجمع بين البعد النظري والجانب التطبيقي، وتستدعي الرؤية الفلسفية والغيبية للمجتمعات ومقاصد تطورها[١٩].

من هذا المنطلق، تسعى الأمم الجادة إلى توظيف التنمية المستدامة في خدمة شعوبها إلى تعريفات نابعة من هويتها تعبر عن طموحاتها وتطلعاتها؛ مثلاً:

- تعريف يحمل طابعاً إقليمياً: "التنمية المستدامة في مجال معين تضمن

استمرارية لا نهائية لأقصى معدل من استهلاك الموارد والتخلص من النفايات في ذلك المجال في منطقة محدودة دون أي تدهور في المنتجات الحيوية أو التماسك البيئي في تلك المنطقة؛ على أساس أن القصد في التأثير على البيئة لن يعوق التنمية الاقتصادية؛ وبهذا فإن أي خطة للتنمية تستلزم: استدامة وعدالة استخدام الموارد لتوفير الاحتياجات للأجيال الحاضرة والقادمة دون تسبب أي تخريب للبيئة؛ مع وقف المزيد من تخريب دعائم الحياة البشرية؛ والمحافظة على التنوعات الحيوية والتجمعات الجينية والموارد الأخرى ورعايتها لتأمين الغذاء على المدى الطويل[٩٣].

- تعريف يحمل طابعاً وطنياً أو عرقياً؛ يعبر عن أمة من أمم سكان أمريكا الأصليين أو بالمعنى الشائع قبيلة من قبائل الهنود الحمر في كندا: "التنمية المستدامة تعتمد على الأرض واستمرارية سلامة البيئة الطبيعية التي دعمت الأجداد لآلاف السنين؛ وهي تعني كذلك التنمية التي تشمل الشعب، تنتفع من ملكاته وتستقي من الحكمة الجماعية المتوارثة عن الأجداد؛ فاستدامة التنمية قائم على الموازنة بين حماية الأرض، والتنمية الاقتصادية، والمساهمة الكاملة للشعب"[٩٤].
- تعريف ارتأته شركة صناعية تعمل في الصين: "الهدف من التنمية المستدامة يشمل مسؤوليات في ثلاثة مجالات، هي: الاقتصاد والمجتمع والبيئة، ويعني ذلك السعي لتحقيق النجاح في ثلاثة مجالات، هي: الازدهار الاقتصادي والنوعية البيئية والعدالة الاجتماعية، ومعنى أضيق الاجتهاد في تطوير منتجات حماية البيئة، وبذل كل ما في الوسع في مجال الاستثمار لينعكس ذلك على المجتمع في نفس الوقت"[٩٥].

إلا أن من الملاحظ أن مجموعة المفاهيم الفرعية المنبثقة عن مفهوم التنمية ترتكز على عدة مسلمات[٦٩]:

- غلبة الطابع المادي على الحياة الإنسانية، حيث تقاس مستويات التنمية المختلفة بالمؤشرات المادية البحتة.

- نفي وجود مصدر للمعرفة مستقل عن المصدر البشري المبني على الواقع المشاهد والمحسوس؛ أي بعبارة أخرى إسقاط فكرة الخالق من دائرة الاعتبارات العلمية.
- إن تطور المجتمعات البشرية يسير في خط متصاعد يتكون من مراحل متتابعة، كل مرحلة أعلى من السابقة، وذلك انطلاقاً من اعتبار المجتمع الأوروبي نموذجاً للمجتمعات الأخرى ويجب عليها محاولة اللحاق به.

المفهوم العربي للتنمية

التنمية كأي تطور اجتماعي اقتصادي تعتمد على قوى دافعة داخلية تكفل لها النمو مع الاستدامة؛ لذا يلزم وضع تعريف خاص للتنمية المستدامة يتماشى مع الرؤية المستقبلية للوطن العربي وينبع من معطيات تكوينه. وحتى يتيسر ذلك يلزم التعرف على خصوصيات الوطن العربي وحصر السمات الاجتماعية والاقتصادية التي تتميز بها المنطقة العربية والخلفيات التي يمكن بناء عليها وضع تعريف دقيق للتنمية المستدامة في الوطن العربي واستخلاص المتطلبات التنمية المستدامة في العالم العربي على ضوء المتطلبات العامة التي تم التعرف عليها.

لقد كان للعرب إسهامات رائدة في إثراء المعارف العلمية والفكرية، سواء عن طريق النقل والترجمة ونشر العلوم في أرجاء العالم أو عن طريق الإضافات والاختراعات العلمية. ولكن هذه الإسهامات التي تألقوا بها في أوج الحضارة العربية تراجعت حتى صار العالم العربي مجرد مستهلك لإنتاج الآخرين ومبتكراتهم[٧٣]. لهذا فإن مستقبل العالم العربي المعاصر وتقدمه على جميع الأصعدة لن يتحقق دون استرجاع مكانته القديمة بالعمل على تنمية الحركة العلمية وتنمية الثروة البشرية، وتطوير الوعاء الثقافي واستعادة الدور الفاعل في مجال العلوم والتقنية لاستشراف متطلبات المستقبل في شتى الميادين ذات الصلة. وتحقيق هذه التنمية يتطلب حشد القوة العلمية في داخل الوطن العربي وخارجه، وتنمية العمل العربي الجماعي ودعمه في ميادين العلم

والتقنية والمعرفة الشاملة، وإيجاد آلية ملائمة للتنسيق والتكامل بين أنشطة العلوم والمعرفة الشاملة في البلاد العربية وما يرتبط بها من أخلاقيات، وتعزيزها إقليمياً وعالمياً[٧٣].

هناك اختلاف كبير بين مفهوم التنمية في اللغة العربية وفي اللغات الغربية بما في ذلك اللغة الإنجليزية. ويتضح هذا الاختلاف من أن لفظ "التنمية" مشتق من "نمّى" بمعنى الزيادة والانتشار؛ أما لفظ "النمو" فإنه يعني الزيادة. وإذا كان لفظ النمو أقرب إلى الاشتقاق العربي الصحيح، فإن إطلاق هذا اللفظ على المفهوم الأوروبي ينحرف باللفظ العربي عن معناه؛ فالنماء يعني أن الشيء يزيد حالاً بعد حال من نفسه، لا بالإضافة إليه. وطبقاً لمفهوم التنمية (Development) في اللغة الإنجليزية، الذي يعني التغيير الجذري للنظام القائم واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف وذلك وفق رؤية المخطط الاقتصادي ذي الأصول الخارجية في أغالب الأحوال، وليس وفق رؤية جماهير المواطنين وثقافتها ومصالحها الوطنية بالضرورة[٦٩].

ويلاحظ أن شبكة المفاهيم المحيطة بالمفهوم الغربي تختلف عن نظيرتها المحيطة بالمفهوم العربي؛ فعلى سبيل المثال تعالج ظاهرة النمو في المفهوم العربي الإسلامي كظاهرة جزئية من عملية الاستخلاف التي تمثل إطار حركة المجتمع وتحدده، وكذلك نجد مفهوم "الزكاة" الذي يعني لغة واصطلاحاً الزيادة والنماء الممزوجة بالبركة والطهارة، وسمى الإخراج من المال زكاة وهو نقص منه مادياً بمعايير الاقتصاد، في حين ينمو بالبركة أو بالأجر الذي يثاب به المزكي من الله تعالى؛ وهو ما يقارن بالعكس من الربا الذي قال عنه الله تعالى: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الْرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ ..﴾ [البقرة: الآية: ٢٧٦].

وكما يعتبر البعض الربا نوعاً من التنمية فإن البعض الآخر يعتبر أن انتشار عملاء الشركات الأجنبية من أصحاب التوكيلات التجارية في الدول العربية يعتبر من أركان التنمية لما فيه من نمو اقتصادي؛ بينما يشكل ذلك عائقاً منيعاً

يهدد أي جهد للتنمية المستدامة بالفشل. فهؤلاء؛ دون فهم لأبعاد المنهاج المرسوم لهم وبحسن نية في غالب الأحوال؛ يعرقلون توطين صناعات تحتاجها بلادهم ويصرفون الناس إلى الخارج بكل ما أوتوا من براعة البيان وزخرف القول. فهم ينشئون في أوطانهم مراكز للبحوث تدرس كيف يأكل الناس وكيف يشربون وكيف يلبسون؛ ثم ينقلون ذلك إلى مصانع بلاد أجنبية، لتغزوا بلادهم بآخر صيحة من الملابس والمنتجات المحلية، مثل سجادة الصلاة، وملابس الإحرام، والمؤذن الإلكتروني، وساعات التنبيه بمواقيت الصلاة، وآخر ما توصلوا إليه هو مسبحة تقوم بالتسبيح تلقائياً. بمعنى أدق تقوم الدول بعمل التخطيطات الطويلة المدى والقصيرة المدى للتنمية التي يأمل الكل أن تكون مستدامة بينما تندلع حرب تبدو هامشية لحصار توطين أي نوع من التقنية من أدناها إلى أعلاها لصرف العاملين على التنمية عن مبدأ "ما صنعت يديك" إلى "ما صنعت أيديهم"؛ ويصاحب الغزو التقني تسهيل الإقراض للاقتناء وما يسمى بالتنمية الاقتصادية عن طريق بنوك لم تعد تكتفي بدور اقتصادي، بل تجاوزت ذلك الآن وأقحمت نفسها في الاجتماع والسياسة والفن والأدب[٩٦]. ورغم أن داود عليه السلام كان ملكاً في مقدوره استيراد ما يشاء إلا أنه كان يأكل من عمل يده. يقول المصطفى صلى الله عليه وسلم: "ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده" (رواه البخاري). وهذا أحد عناصر التنمية المستدامة ليس للفرد فحسب بل لأمة بكامل مقوماتها وثرواتها البشرية والطبيعية.

وفي الجانب الآخر كثيراً ما تشمل مخططات التنمية المستدامة إنشاء مصنع قد يكلف بضعة مليارات، دون التدبر في أن المصنع سيحتاج إلى عمليات إحلال وتجديد في خلال سنوات قليلة، ربما لو صاحبت الخطة القصيرة خطة مستقبلية لتم إنشاء جهاز بحثي تطويري لعمليات الإحلال والتجديد المستقبلية لإنجاز أمرين: الأول القدرة على إنشاء المصانع، والثاني أنه عندما يحين وقت الإحلال والتجديد يتم ذلك بتكلفة قليلة مثلى.

تعريف التنمية المستدامة بالمنظور العربي

في ضوء المنظور العربي للتنمية يمكن تعريف التنمية المستدامة على أنها: **"النهوض بالمستوى المعيشي للمجتمع العربي بأسلوب حضاري يضمن طيب العيش للناس ويشمل: التنمية المطردة للثروة البشرية والشراكة العربية على أسس المعرفة والإرث العربي الثقافي والحضاري، والترقية المتواصلة للأوضاع الاقتصادية على أسس المعرفة والابتكار والتطوير واستغلال القدرات المحلية والاستثمار العربي والقصد في استخدام الثروات الطبيعية مع ترشيد الاستهلاك وحفظ التوازن بين التعمير والبيئة وبين الكم والكيف"**.

تحديد متطلبات التنمية المستدامة في الوطن العربي

بناء على تعريف التنمية المستدامة وفق المنظور العربي يمكن تحديد المتطلبات اللازمة لتفعيلها في الوطن العربي آخذين في الاعتبار المتطلبات العامة وتطويعها بالإضافة والتعديل والحذف حتى يمكن التوصل إلى المتطلبات الأساسية التي تتوافق مع طبيعة التنوع والتشابه في خصائص الوطن العربي الاجتماعية والاقتصادية.

ورغم الاهتمام العالمي والإقليمي والوطني بالبعد البيئي للتنمية إلا أن هنالك عنصراً هاماً يلزم لتفعيل عملية الحفاظ على البيئة وضمان تواصل عملية التنمية: هذا العنصر هو الوعي البيئي للفرد نفسه والذي إذا توفر يكون أكثر فاعلية من سن القوانين والتشريعات، ويوفر كثيراً من الجهد والمال، ولذلك يلزم إشاعة التعاليم الإسلامية التي تحث على الحفاظ على البيئة بسلوكيات محددة تجلب للفرد كرامة واحتراماً في الحياة الدنيا وأجراً وثواباً في الآخرة[٧٣].

من هذا المنطلق يمكن حصر **متطلبات التنمية المستدامة في الوطن العربي** فيما يلي:

- **القصد في استهلاك الثروات الطبيعية:**

- حصر الثروات الطبيعية الموجودة.
- العمل على استكشاف الثروات الطبيعية وتقدير ما قد يجد من ثروات مستقبلية.
- ترشيد استخدام الثروات الطبيعية في التنمية الاقتصادية سواء عن طريق الاستهلاك المحلي أو التصدير.
- الخفض من عملية التصدير المباشر للثروات الطبيعية دون عمليات إضافة قيمة عينية لها.
- إضافة قيمة إصلاح التأثيرات البيئية الناجمة عن استخراج الثروات الطبيعية إلى تكلفة المواد المستخرجة.

- **الحكمة في استغلال الموارد المتاحة:**

- تشجيع الاستثمار المحلي والعربي.
- تطوير الصناعات المحلية.
- رعاية الثروة الحيوانية والزراعية.

- **توفير الاحتياجات:**

- حصر الاحتياجات العربية القائمة والمستقبلية في المنطقة العربية.
- التعرف على أولويات الاحتياجات في المنطقة العربية.
- الشراكة العربية في توفير الاحتياجات المحلية.

- **النهوض بالمجتمع:**

- بناء مجتمع قائم على المعرفة.
- تنمية الثروة البشرية العربية الموجهة لخدمة المجتمع المحلي والعربي.
- غرس روح المواطنة العربية.
- تعضيد أسس الشراكة بين المواطنين.

- توفير المعرفة ومصادر المعلومات وسبل التعلم.
- تشجيع الابتكار التقني والفني.
- توظيف واستثمار الملكات الفردية في مجالات سد احتياجات المجتمع.
- تشجيع الشراكة الاجتماعية في قضايا التنمية العربية.

- **ترقية الاقتصاد:**

- وضع برامج اقتصادية نابعة من الوطن العربي وملائمة لأحواله.
- بناء اقتصاد قائم على المعرفة.
- توطين الصناعة والزراعة المستدامة.

- **حماية البيئة:**

- رفع مستوى الوعي الخاص بالبيئة على جميع مستويات المجتمع من أفراد ومؤسسات.
- الاهتمام بحماية البيئة والحفاظ عليها على أساس من المعرفة.
- الشراكة بين الدول العربية في وضع معايير لجودة البيئة.
- الحد من أي نشاط تجاري أو صناعي أو زراعي يضر بالبيئة وتشجيع الأنشطة النافعة للبيئة أو الأقل ضرراً للبيئة.
- وضع قيمة عينية لأي تأثير سيئ على البيئة وأي تأثير طيب على البيئة يدخل في حسابات الربح والخسارة الاقتصادية للمؤسسات.
- سن التشريعات المحلية لحماية البيئة.
- التعاون العربي في مكافحة التلوث وحماية البيئة.

- **العلاقات الخارجية:**

- توطيد علاقات التعاون والشراكة في المعلومات في المنطقة العربية.
- التبادل المعرفي مع الخارج بداية بالمناطق ذات الطبيعة المشابهة.
- الشراكة في المعرفة على النطاق العالمي.

تحديد متطلبات التنمية المستدامة في المملكة

رغم أن الطابع العام للمملكة العربية السعودية لا يختلف كثيراً عن سائر الوطن العربي في العديد من الأوجه إلا أن هناك خصوصيات اجتماعية واقتصادية يجب أن تؤخذ في الاعتبار بما في ذلك اختلاف طبيعة التوازن بين البيئة والموارد الطبيعية عن غيرها من الدول العربية، وطبيعة تضاريسها وامتداد مساحتها من البحر إلى الخليج، ودورها الريادي في العالم الإسلامي.

من هذا المنطلق فإن **متطلبات التنمية المستدامة الخاصة بالمملكة**: تشمل إلى جانب المتطلبات الخاصة بالتنمية المستدامة في الوطن العربي:

- **إحياء التراث الإسلامي:**
  - الدخول في مجال الاقتصاد القائم على المعرفة عن طريق الإعلام الإسلامي الرائد فيما يتعلق بالتراث الثقافي والديني.
  - لعب دور ريادي في مجال الاقتصاد الإسلامي خاصة في مجال التنمية المستدامة لوضع أسس إسلامية لها.
  - التوسع في مجال الشراكة الحضارية مع العالم الإسلامي بتشجيع السياحة الدينية.
- **استخدام الثروات الطبيعية:**
  - السعي لاستكشاف الثروات الطبيعية.
  - استخراج الثروات الطبيعية بطرق لا تؤدي إلى تلوث البيئة.
  - استغلال الثروات الطبيعية في التوسع الاقتصادي بما في ذلك الثروة المائية والأرضية والجوفية والجوية.
- **حماية البيئة:**
  - الحفاظ على التنوع والتوازن البيئي في المملكة.
  - الموازنة بين الامتداد في العمران وحماية الحياة الفطرية.
- **مجالات التميز:**
  - التوسع في مجالات تميز للمملكة.
  - توطين التقنية الإنتاجية.

وضع معايير لتقييم إنجازات التنمية المستدامة في الوطن العربي

بناءً على متطلبات التنمية المستدامة العامة والخاصة بالعالم العربي يمكن وضع معايير عينية ومعنوية لتقييم إنجازات خطط التنمية في الوطن العربي على ضوء تعريف التنمية المستدامة في الوطن العربي. ومعايير التنمية المستدامة تشمل معدلات التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية؛ عموماً ومعدلات الإنتاج وزيادة الأجور إلى جانب سلامة البيئة والأمن الصحي والغذائي، وتوفر سبل التعلم والمعرفة، وارتفاع مستوى الابتكار والشراكة في المعرفة. والتنمية المستدامة تتطلب تهيئة إمكانيات المجتمع البشرية، وتعزيز ملكة المعرفة، وتطوير أنماط الإدارة بما يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان، ويؤدي إلى تطوير قدرات البشر وتوسيع خياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبالذات لأكثر أفراد المجتمع حرماناً.

إلا أن محاولات وضع مقياس للتنمية البشرية قد اتسمت كلها بالضعف والقصور، حيث أسفرت عن مقياس يجمع بين ثلاثة مؤشرات لا تعبر عن المفهوم بكفاءة، وتتمثل هذه المؤشرات في: متوسط العمر، معدل أمية البالغين، نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي. حيث كان أبرز الانتقادات على هذا المقياس هو بساطته الشديدة التي يفتقد معها الوصول إلى فهم أشمل لمستويات الرفاهة الإنسانية وتغيراتها، وذلك نظراً لإغفاله عدداً من المؤشرات المعبرة عن الجوانب المختلفة للرفاهة الإنسانية، هذا فضلاً عن السلبيات التي تحيط بالمؤشرات الثلاث، فمثلاً مؤشر متوسط العمر لا يعبر بالضرورة عن مدى سلامة الصحة البدنية والنفسية للأفراد، أما معدل أمية البالغين فإنه لا يعكس مستوى التعليم ومدى مساهمته في إكساب الأفراد المعرفة وتنمية قدراتهم، وفيما يتعلق بنصيب الفرد من الناتج فهو مؤشر مشكوك في دقته عند الأخذ في الحسبان معايير عدم العدالة في توزيع الدخل[٧٢].

المعايير الشائعة

في منتصف العقد السابع من القرن العشرين تمت إعادة تعريف التنمية الاقتصادية على أساس الجهود المبذولة؛ لتخفيف الفقر وتحقيق العدالة وتوفير فرص العمل في سياق اقتصاد نامٍ، حتى صارت إعادة توزيع الثروة جزءاً من النمو، ولقد وضع دودلي سيرز (Dudley Seers) بناء على ذلك معياراً للتنمية قائماً على أساس تقييم تأثير التنمية على مستوى (الفقر - البطالة - عدم عدالة الدخول) فإذا انخفضت المستويات الثلاثة تكون عملية التنمية مثمرة، أما إذا ازداد أكثر من واحد من تلك المعايير سوءاً فإن التنمية تصبح غير فعالة حتى وإن تضاعف نصيب الفرد من الناتج الإجمالي[٩٧].

أما البنك الدولي الذي كان يساند النمو الاقتصادي الكمي منذ العقد الثامن كهدف رئيس للتنمية الاقتصادية فقد أشار إلى أن التحدي أمام التنمية هو تحسين نوعية الحياة، خاصة في الدول الفقيرة، فإن أفضل نوعية للحياة هي التي تتطلب دخولاً عالية، ولكنها في نفس الوقت تتضمن أكثر من ذلك، تتضمن تعليماً جيداً ومستويات عالية من التغذية والصحة العامة وفقراً أقل، وبيئة نظيفة، وعدالة في الفرص، وحرية أكثر للأفراد وحياة "ثقافية غنية"[٩٨].

كما وضع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) مقياساً جديداً للتنمية البشرية، وهو مقياس كمي لأوضاع التنمية البشرية، حيث يرتب الدول على أساس ما حققته من نجاح في تلبية الحاجات الإنسانية وتحسين مستوى معيشتهم، ويتضمن المقياس معايير اقتصادية وأخرى مثل: التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية، الاختيارات الاقتصادية، الحرية، الأوضاع الصحية والتعليمية[٩٩].

كما حاولت منظمة العمل الدولية (ILO) أن تترجم مفهوم تلبية الحاجات الأساسية إلى برنامج عمل ناجح في الكثير من الدول النامية غطى جوانب مهمة من عملية التنمية الاقتصادية شملت الرعاية الصحية والتعليم الأساسي ودعم المشروعات الصغيرة ومشروعات البنية التحتية[٧١].

أما "مايكل تودارو" (Michael P. Todaro)، فيرى أن التنمية الاقتصادية يجب

أن تكون عملية متعددة الجوانب متضمنة للتغيرات الرئيسية في البنية الاجتماعية والمواقف الشعبية والمؤسسات الوطنية، كما تستهدف تعجيل النمو الاقتصادي وتقليل عدم التساوي في الدخول وتخفيف حدة الفقر. والتنمية في جوهرها يجب أن تمثل كل السلسلة المتكاملة للتغيير، بجانب التوفيق بين الحاجات الأساسية ورغبات الأفراد والمجموعات الاجتماعية من خلال نظام اجتماعي متكامل، والتقدم نحو وضع أفضل للحياة مادياً ومعنوياً[١٠٠].

والاتجاه الجديد في تعريف عملية التنمية الاقتصادية، يرتكز على ثلاث قيم جوهرية تشكل الأساس المتين لعملية الارتقاء المستديم للمجتمع البشري في سعيه نحو حياة أفضل وأكثر إنسانية، وفي نفس الوقت تمثل هذه القيم الجوهرية الثلاث **الأهداف العامة للتنمية على مستوى الأفراد والمجتمعات**؛ ويمكن تحديدها في التالي[٧١]:

- **توفير قوت المعيشة**: وتعني القدرة على تلبية الحاجات الضرورية بما يشمل الطعام والمأوى والصحة والأمن، وهي في مجملها الاحتياجات الأساسية لاستمرارية الحياة لجميع البشر، وبذلك تعتبر سياسات تخفيف الفقر وإتاحة فرص العمل وزيادة الدخل شروطاً ضرورية، ولكنها ليست كافية لإحداث التنمية ما لم تتجه عملية التنمية في أساسها لتوفير الحاجات الضرورية.
- **تقدير الذات**: وتعني أن يكون الشخص إنساناً مكرماً، فواحدة من مقومات الحياة الكريمة الشعور بالقيمة وتقدير النفس الإنسانية، وجميع الأفراد والمجتمعات تحاول أن يكون لها شكل أساسي في تقدير الذات يطلق عليه أحياناً الهوية، أو الأصالة أو السيادة، وطبيعة هذا التقدير تختلف من مجتمع لآخر ومن أمة لأخرى، ولكنها في العموم قيمة لا بد منها.
- **التحرر من العبودية**: ويقصد بذلك أن يكون الشخص قادراً على الاختيار بحرية تامة، مما يعني التحرر من الجهل والفقر والعادات والمعتقدات الخرافية، والحرية متضمنة أيضاً لهدف توسيع مدى الاختيارات الاقتصادية، بالنسبة

للأفراد والمجتمعات وتقليل المعوقات الخارجية لمواصلة تحقيق الأهداف الاجتماعية من خلال التنمية. ويلاحظ الاقتصاديون أن هناك علاقة ارتباط وثيقة بين الحرية والنمو الاقتصادي، فالسعادة الحقيقية ليست بالثروة، ولكن بزيادة مدى الاختيارات الإنسانية والبدائل المتاحة. والحرية تشمل أيضاً الحريات الأساسية "السياسية والاقتصادية" وسيادة حكم القانون والفرص المتساوية والمشاركة في بناء المجتمع.

بالمقارنة فإن مفهوم النمو في الفكر الإسلامي يعبر عن الزيادة المرتبطة بالطهارة والبركة وأجر الآخرة وإن لم يتجاهل "الحياة الطيبة" في الدنيا، بينما يركز مفهوم التنمية الأوروبي (Development) على البعد الدنيوي من خلال قياس النمو في المجتمعات بمؤشرات اقتصادية مادية في مجملها، حيث تقوم المجتمعات بالإنتاج الكمي، بصرف النظر عن أية غاية إنسانية، وتهتم بالنجاح التقني ولو كان مدمراً للبيئة ولنسيج المجتمع، وتؤكد على التنظيم الاجتماعي ولو أدى إلى الاضطهاد للآخر الغريب[١٩].

الشفافية

الشفافية التامة في القيام بمشاريع التنمية المستدامة ومتابعتها والدقة في قياس مدى تقدم كل خطوة من خطوات المخطط الهادف لتحقيقها تعتبر من المعايير الهامة لتقييم إنجازات التنمية المستدامة في أي مكان، خاصة في الدول النامية حيث تتسم الأجواء بالمبالغة في تحقيق الأهداف كوسيلة لتحفيز جهود القائمين على التنمية والتغطية على استغلال بعضهم موجة التنمية للإثراء الشخصي من الموارد المالية المرصودة للتنمية المستدامة.

ونجاح حركات التنمية المستدامة يتطلب تضافر الجهود على المدى البعيد من قبل السلطات الإدارية والمالية ومؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص وعامة الناس؛ كل في مجال سلطته ونفوذه. ويعتبر الفساد الإداري والمالي من أكبر المعوقات التي تحول دون تقدم التنمية المستدامة وفق المخطط المرجو لها وكثيراً ما يعيق تحقيق الإنجازات التي تتطلع إليها الدولة.

السمعة

تكاد كل التصريحات الرسمية التي تصدر دورياً في العديد من الدول النامية تبشر عبر عقود طويلة بأن هناك معدل نمو هائل في القطاع الاقتصادي والصناعي والتجاري والتعليمي والاجتماعي في حين أن كل الدلائل العينية تدل بأن الوضع متدهور ويتحول من سيء إلى أسوأ؛ ولا يعجز مصدري التصريحات عن تعضيدها بالبيانات والإحصائيات. من الشواهد على ذلك انهيار الاتحاد السوفيتي السابق المفاجئ بعد ما أشيع عنه من مقدرات فائقة في جميع المجالات التنموية. ومثال آخر شركة إنرون (Enron) التي لعبت دوراً خطيراً في دعم التنمية المستدامة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والتي انهارت في ومضة عين بعد أن ارتفعت أسهمها في السوق إلى مستوى يفوق التوقعات نتيجة مجهود محاسبي أرثر أندرسون (Arthur Anderson) الذين زوروا حساباتها المعلنة في السوق المالية وأظهروا من الإحصائيات ما يدل على نمو الشركة السريع ومضاعفة أرباحها في وقت كانت الشركة مفلسة تماماً وعاجزة عن مواجهة التزاماتها المالية. أما الدول التي خدعتها الشركة فإن حكوماتها ما زالت تصدر البيانات عن التقدم السريع في عملية التنمية رغم ما ينوء به كاهلها من ديون حملتها لها شركة إنرون.

أما دوافع الإدارات السياسية في تزوير البيانات أو تلفيقها فغالباً ما يكون سياسياً محضاً ويستهدف الحصول على شعبية لها وتحرجاً من أن تؤدي الشفافية في البيانات إلى فقدان هيبة الحكومة بين الناس؛ هذا رغم أن الشواهد على أرض الواقع لا تخفى على أحد. وكثيراً ما تلجأ الإدارات السياسية والاقتصادية إلى مدارات النكبات بالمبالغة في الحديث عن الإنجازات. كما أن هناك خلط بين النقد البناء الذي يستهدف إصلاح مسيرة التنمية أو الشئون التي تمس معايش الناس وبين الاستهانة بالنظام وعدم تقدير الجهود المبذولة. وهذا الأسلوب لا يشجع المؤسسات المدنية أو الناس عامة على المساهمة الجدية في التنمية المستدامة، إذ يراعي الكل حركة التنمية على أنها عطاء بدلاً من أن

تكون شراكة في الجهود بين كل فرد وكل مؤسسة. فنجاح مشاريع التنمية يستلزم المراجعة الدورية والشفافية حتى يمكن استدراك الأخطاء وانتهاج السبل القويمة لتحقيق الأهداف.

الفساد

لعل أوضح وأقصر تعريف للفساد هو أنه: "إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق كسب خاص". والكسب الخاص هنا يشمل الكسب المالي والمعنوي. ورغم أن هذا التعريف يشمل الفساد الذي يقوم به المسئولون العاملون بالحكومة، إلا أن هناك فساداً يتم بالكامل في نطاق القطاع الخاص، وأيضاً هناك فساد متعدد الجنسيات يتم بين طرفين من دولتين أو أكثر. والملاحظ أن حوافز الفساد تزيد عندما يكون للمسئولين الحكوميين من رجال السياسة والاقتصاد والقضاء مساحة واسعة للتقدير الشخصي، ولا توجد درجة مناسبة من الرقابة أو المساءلة، وكذلك عندما لا يمكن الاطمئنان لتفسيرات القانون أو لضمان تنفيذ أحكام القضاء، وكذلك فإن الفساد لا يتمثل فقط في المبالغ التي يدفعها رجال الأعمال في الخفاء للمسئولين الحكوميين، ولكن له تكاليف أخرى؛ حيث إنه يجعل رجال الأعمال والشركات تضيع وقتاً طويلاً في التفاوض حول اللوائح والقوانين، وقد أوضح مسح قام به البنك الدولي أن حوالي ٣٨٪ من المؤسسات الخاصة في الشرق الأوسط وأفريقيا وأمريكا اللاتينية تضيع ١٥٪ من وقت كبار المديرين فيها في التفاوض مع المسئولين الحكوميين، وهذه النسبة تصل إلى ٥٢٪ في الدول التي كانت تنتمي إلى الاتحاد السوفيتي السابق، وذلك مقابل ١٠٪ في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[١٠١]. وقد عظم الإسلام خطر الغلول في قول الله تعالى: ﴿.. وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ..﴾ [آل عمران: الآية: ١٦١].

ويمكن التمييز بين "الفساد الكبير" الذي يقوم به كبار الموظفين والوزراء ورؤساء الدول أو "الفساد الصغير" الذي يشمل صغار الموظفين، والتفرقة

هنا ليس مرجعها تفرقة في الحجم، فالفساد الصغير يتعلق بإتمام إجراءات روتينية على وجه السرعة أو عدم إجرائها أصلاً، مثل الإجراءات التي يقوم بها موظفو الهجرة والجمارك وأمثالهم، ولكن الفساد الكبير يتعلق بالتأثير على اتخاذ القرارات، مثل قرارات إنشاء المشروعات الاقتصادية وترسية المناقصات والعطاءات، وليس معنى ذلك أن يجري التركيز على الفساد الكبير، والتسامح مع الفساد الصغير؛ وذلك لأن كليهما ضار بالاقتصاد، حيث يؤدي الفساد الصغير إلى إلحاق ضرر بالغ بجودة الحياة للمواطن، وخاصة الأفراد العاديين، أما الفساد الكبير فمن الممكن أن يدمر الدولة بكاملها اقتصادياً، كما أنه في حالة انتشار الفساد الكبير لا يكون هناك أمل في القضاء على الفساد الصغير.

والذي يهم من الزاوية الاقتصادية والتنمية المستدامة هي تكاليف أعمال الفساد، وتأثيرها على اتخاذ القرارات الاقتصادية ومعدلات النمو، وهل يتوقف أثر هذه الرشوة على أن رجل الأعمال بتحمل دفعها إلى الموظف الحكومي، أم أن هذه النوعية من الفساد سوف تؤثر على الاقتصاد الوطني ككل، وعلى نوعية الحياة الاقتصادية التي يعيشها أفراد المجتمع.

على الرغم من أن رشوة المسئولين تعتبر جريمة على مستوى كل دول العالم؛ إلا أن الدول المتقدمة لا تعتبر رشوة مسئول أجنبي خارج الدولة جريمة، وأصبحت هناك مقولة شائعة في الدول المتقدمة مفادها: "أن علينا عند التعامل مع الدول النامية أن نتبع طريقها في إتمام الصفقات والرشوة جزء من ثقافة هذه الدول"، وهذه الحجة غير المنطقية يرفضها المهتمون بقضايا الفساد في العالم، وكذلك يرفضها رجال الأعمال والمسئولون الحكوميون الأمناء في الدول النامية؛ وذلك لأنه قد يكون الفساد أكثر انتشاراً في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة، ولكن المؤكد أن الفساد ليس جزءاً من ثقافة الدول النامية، وخاصة الدول الإسلامية؛ لأن ثقافتها الدينية والتاريخية تحرم الفساد بكافة أشكاله وتحرم الرشوة؛ سواءً تمت داخل الدولة أو خارجها، على العكس من ذلك، نجد أن الدول الأوروبية تعتبر الرشوة التي تدفع لمسئولين خارج البلد بمثابة مصروفات،

وتقوم بخصمها من الضرائب التي تدفعها الشركات والأفراد للحكومة، وهو ما يعني أن الحكومات الأوروبية تدعم الرشوة وتغذي الفساد في الدول النامية، ويعني ذلك أيضاً أن الرشوة والفساد جزء من ثقافة وقوانين الدول المتقدمة وليس النامية؛ ولذلك قامت بعض الدول المتقدمة بتصحيح هذا الوضع عندما قامت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بتوقيع اتفاقية تجرم تقديم رشوة للمسؤولين في الدول النامية لإبرام الصفقات.

لقد اهتمت المؤسسات الدولية بالفساد، وفي مقدمتها البنك الدولي الذي وضع تدابير مكافحة الفساد على قمة جدول أعماله، وقد نشأ لهذا الغرض هيئة دولية، تسمى "مؤسسة الشفافية الدولية"، وهي مؤسسة لا تسعى إلى الربح ومقرها برلين، وتعمل على مكافحة الفساد في مجال أنشطة الأعمال، ولها فروع في العديد من دول العالم، وقد وضعت هذه المؤسسة مفهوماً جديداً يطلق عليه "جزر النزاهة"، وهو عبارة عن ميثاق لمكافحة الرشوة في عقود الصفقات العامة الكبيرة، وبناءً على هذا الميثاق تلتزم كل الأطراف في عقد الصفقة؛ سواء رجال الأعمال أو المسئولون الحكوميون بعدم الحصول على أي شكل من أشكال التسهيلات أو الرشوة أو عرضها في مجال العقد، وإذا خالف أي طرف هذا الميثاق يتم وضعه على القائمة السوداء للأنشطة التي تتسم بالفساد، ويتم استبعاده من الحصول على أي عقود مستقبلية. وفي السنوات الأخيرة؛ أصبح هناك دور متنامٍ للمؤسسات المالية الدولية التي تقوم بتمويل المشروعات الكبرى في العالم، أو التي تقوم بتقديم مساعدات للدول النامية؛ حيث بدأت في وضع معايير تضمن استخدام ما تقدمه من أموال ومعونات في الأغراض المحددة لها، وألا تستخدم في إبرام صفقات بين موردين أو مقاولين يتسمون بالفساد ومسئولين حكوميين، كذلك قامت بعض الحكومات ومنها الولايات المتحدة الأمريكية بوضع تشريع لتشجيع ومكافأة من يقومون بالإبلاغ عن رؤسائهم عندما يحققون أرباحاً غير مشروعة باستغلال مناصبهم الحكومية، ويسمونهم "من يطلقون الصفارة".

وضع معايير لتقييم الخطة الهيكلية للتنمية المستدامة في المملكة

بناء على متطلبات وخصوصيات التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية ستحدد معايير لتقييم الخطة الهيكلية المقترحة للتنمية المستدامة في المملكة. سعياً وراء وضع تلك المعايير؛ يمكن تحديد ما يجب أن تتلافاه الخطة؛ مع تحديد بعض الضوابط لخطة التنمية.

ضوابط التنمية

هناك ضابطان أساسيان لأي نظام تنموي: ضابط للنواحي الإنسانية؛ وضابط للنواحي الكونية[١٠٢].

الضوابط الإنسانية

من الناحية الإنسانية: لا بد أن تحافظ خطة التنمية على أهداف الملك في الإسلام، وهي تعظيم السكينة الاجتماعية، وتفعيل القيم التي تنزل بها الوحي على رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَن يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَى وَآلُ هَارُونَ تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: الآية: ٢٤٨].

والتابوت يمثل أدوات الحفظ من تراث ومناهج وبرامج وخطط في السياسة والاقتصاد والاجتماع التي تعظم الحفاظ على السكينة الاجتماعية وعلى القيم الخالدة التي تنزل بها الوحي. ومن ثم فكل تنمية تضعف الأواصر الأسرية تنمية مرفوضة، وكل تنمية تؤدي إلى شيوع الترف بين قلة باغية وشيوع الفقر بين كثرة مسحوقة تنمية مرفوضة، وكل تنمية تؤدي إلى هشاشة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي تنمية مرفوضة، وكل تنمية تدفع الناس بعيداً عن ربهم وعن شريعة دينهم تنمية مرفوضة.

الضوابط الكونية

أما من الناحية الكونية ففي الحضارة الإسلامية يتعامل المسلم مع البيئة المحيطة به بالقصد والاقتصاد، فالبيئة من خلق الله يحبها المسلم ويفهمها ويحترمها ويستخدمها في حدود ما سخرها الله للإنسان دون إسراف. ففي الحضارة الإسلامية ليس هناك كلمة قهر الطبيعة، فالإنسان لا يقهر خلقاً من خلق الله، وإنما يعاملهم بالإحسان الذي أمر به الله في الأمر كله. ومن هذا المنطلق يصغي ملك عظيم كسليمان عليه السلام لصراخ نملة، يفهم منطقها، ويبتسم لصراخها، وسليمان وإن وهبه الله هذا الأمر حقاً عظيماً له، فإن الإنسانية مطالبة بالعمل الدؤوب والصبر المبين حتى تصل إلى هذا التناغم المعجز بين الإنسان والبيئة.

وفي هذا الصدد هناك عدة أبحاث عن دور النمل في إحياء التربة إذ أنه يمنع تعطن سطح الأرض ولولاه لما كانت على وجه الأرض حياة، كما أن بعض أنواع النمل تأكل روث البهائم لتنتج سماداً طبيعياً يتغذى عليه النبات[١٠٢]. هذا مقارنة بالتقنية الحديثة التي تلقي كل يوم بأطنان المبيدات على الأرض تهلك كل الحشرات النافعة؛ وذلك حتى تزيد من إنتاج طعام ماسخ لا مذاق له، لا يصل إلى يد الجائع والفقير وإنما يباع بأسعار مرتفعة ليضاعف من أرباح الشركات ويزيد المتخم تخمة.

إن موقف الإسلام من البيئة المحيطة يتلخص في ثلاث كلمات: الفهم والحب وحسن الاستخدام. وإن ضابط البيئة في الحضارة الإسلامية ضابط شديد البأس فنحن من أمة لا تقطع شجرة ولا تحرق نخلة ولا تقتل بهيمة، حتى لو كانت في خضم معركة حربية.

لهذا فمن البديهي أن يتورع المسلم عن فعل ذلك في السلم وبهدف التنمية العمرانية أو الاقتصادية على عكس ما يجري الآن. ولكن الرجوع عن التمثيل والتنكيل بالبيئة أمر صعب، فمن الذي يطالب الشركات الجبارة العابرة للقارات أن توقف هذه الصناعات التي تلوث البيئة تلويثاً عظيماً والتي تزهق الحرث والنسل بقصد المكاسب السريعة[١٠٢].

المفهوم الإسلامي للتنمية

إن أية خطة ناجحة للتنمية المستدامة في المملكة كدولة إسلامية رائدة يجب أن ترتكز على مدخل إنساني يسعى نحو الرشد، وكفى بالآية الكريمة في بيان ذلك، فهي أوضح بيان: قال تعالى ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً﴾ [الإسراء: الآية: ٧٠].

بمعنى آخر أن تتجه الخطة نحو المفهوم الإسلامي للتنمية الاقتصادية، وهو مفهوم يعلي من شأن النفس الإنسانية، ويضعها موضع التكريم اللائق بها، والذي يمكن الإنسان من أداء دوره الاستخلافي في تعمير الكون وتحقيق العبودية الخالصة لخالق هذا الكون وحده. قال تعالى: ﴿..إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً ..﴾ [البقرة: الآية: ٣٠].

لقد استطاع المفكر الإسلامي والاقتصادي الضليع البروفسور خورشيد أحمد أن يقدم المفهوم الإسلامي للتنمية الاقتصادية في سياق نظري متكامل، يعكس عظمة الإسلام واستيعابه لمشكلات الإنسان وتقديم الحلول المناسبة لها من واقع التفهم والإدراك الواعيين لطبيعة البشر، وما جبلوا عليه من الطبائع والفطر والسنن الإلهية[٧١]؛ وعلى حد تعبيره:

"إن الإسلام يهتم بعمق بمشكلة التنمية الاقتصادية، ولكن يعالجها في إطار التنمية البشرية؛ لأن الهدف الأساسي للإسلام هو هداية الإنسان نحو الطريق المستقيم".

ويحدد الأستاذ خورشيد المفهوم الإسلامي للتنمية في الآتي[١٠٤-١٠٥]:

- المفهوم الإسلامي للتنمية له خصائص الشمولية والتوازن، بحيث يشمل الجوانب المادية والروحية معاً، ويلبي حاجة الفرد والجماعة في تناسق تام وتناغم.
- الجهد التنموي يهتم بالإنسان، وهذا يعني أن التنمية موجهة للإنسان ولترقية حياته المادية والاجتماعية والثقافية والبيئة المحيطة به.

- عملية التنمية في المفهوم الإسلامي هي نشاط متعدد الأبعاد ولا يقتصر على جانب دون الآخر. والإسلام يسعى إلى إحداث التوازن في الحياة بين العوامل والقوى المختلفة.
- الإسلام يحاول إعادة التوازن بين المتغيرات الكمية والنوعية، وهذا ما تسعى إليه التنمية الاقتصادية في إطارها التطبيقي.
- الاستخدام الأمثل للموارد، وتحقيق التوزيع المكافئ والمتساوي للعلاقات الإنسانية على أساس العدل والحق.

وبذلك تصبح التنمية الاقتصادية في المفهوم الإسلامي تنمية الأفراد والمجتمعات مادياً وروحياً وأخلاقياً، مما يقود إلى تعظيم الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية. وهكذا يمكن أن تحدد **الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية بناءً على المفهوم الإسلامي**، بما يصلح أساساً علمياً للتنمية في جميع دول العالم المتقدم منها والمتأخر والصناعي والنامي معاً، وهي كالآتي[٧١]:

- **زيادة إنتاج السلع النافعة وتوسيع توزيعها**، بما يكفل تلبية الحاجات الأساسية لجميع الناس ويقيم حياتهم على التكريم.
- **توسيع مدى الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية** وكفالة حريات الناس الأساسية والقيم المعنوية العالية والدينية النبيلة مما يساهم في تقدير الذات.
- **تحسين نوعية الحياة** من خلال التعليم الجيد، والعناية الصحية، والتوزيع العادل للثروة والدخول، وإقامة نظام للأمن الاجتماعي، والاهتمام بالثقافة، وإقامة علاقات إنسانية على أساس العدل والسلم والمساواة ورعاية الحقوق الأساسية، وإتاحة الفرصة للمشاركة والتداول السلمي للسلطة، والتحرر من العبودية للغير أو الاعتماد عليهم، إضافة إلى التحرر من أسر الجهل والفقر والمرض.

ثم إن التنمية في الإسلام لها أهداف وعناصر وأعمدة تقوم عليها، كما أن لها ضوابط وآليات تحتاج إلى مزيد من الاجتهادات. **والأمن من الجوع والخوف**

هما العنصران الأساسيان في أهداف التنمية المستدامة في الإسلام، وحالتا الجوع والخوف على نقيض حالتي "الترف والغفلة"، اللتين يكرههما الإسلام ويعتبرهما أصل الداء في كل مجتمع. وقد قام الدكتور سيد دسوقي حسن؛ بحصر ملامح التنمية في الإسلام في سبعة عناصر أساسية، هي: القصد أو الهدف، والوظيفة، والحجم، والجمال، والقدرة التعليمية والتدريبية، والامتداد الزمني، والامتداد المكاني[١٠٦].

كما أن تعظيم الوظيفية في كل عمل تنموي من المقاصد الشرعية، روى الإمام البخاري رحمه الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال "بينما رجل يسوق بقرة إذ ركبها فضربها فقالت: إنا لم نخلق لهذا إنما خلقنا للحرث". وحتى العلم؛ إن فقد وظيفته التنموية يصبح علماً مكروهاً، وهكذا علمنا رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم: "اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع." ولهذا فعلى المخطط التنموي أن يقارن بين البدائل التنموية المختلفة، ويحاول أن يختار منها البدائل ذات الوظيفية العالية، آخذاً في الاعتبار كل العناصر الأخرى وكل الضوابط الشرعية.

ولكل بلد حجم أمثل للتنمية يتفق مع مجمل أحواله الراهنة من علم وتقنية وقدرات إدارية وسياسية واقتصادية. ويتضح ذلك مما حدث مع ذي القرنين في قول الله تعالى: ﴿قَالُوا يَاذَا الْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَى أَن تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا؛ قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا؛ آتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انفُخُوا حَتَّى إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا؛ فَمَا اسْطَاعُوا أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا؛ قَالَ هَذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي فَإِذَا جَاء وَعْدُ رَبِّي جَعَلَهُ دَكَّاءَ وَكَانَ وَعْدُ رَبِّي حَقًّا﴾ [الكهف: الآية: ٩٤ – ٩٨].

أي أن ذا القرنين رفض الخرج وأصر على أن يعلمهم في ظل إمكانياتهم تقنية مناسبة يدرءون بها الشر عن أنفسهم. وقد روج الاقتصادي البريطاني شوميكر

(Schumacher) لفكرة الصغر والبساطة كطريق للتنمية رافضاً النموذج الغربي في التنمية، والذي يقوم على مؤسسات شديدة الضخامة، ونادى بالأحجام التي لا تفسد إنسانية الإنسان وتجعله عبداً لما صنع لا سيداً لما ابتدع [١٠٧-١١٠].

كما تحتاج كل خطة للتنمية إلى نظام تعليمي وتدريبي مناسبين، ومع التعليم والتدريب تحتاج إلى نظام إعلامي يحببها ويزينها في قلوب الناس حتى يقبلوا على حياتهم بطمأنينة وحب. يلخص ذلك كله قوله تعالى: ﴿لإِيْلَافِ قُرَيْشٍ؛ إِيْلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ والصَّيْفِ"؛﴾ [قريش:الآية: ١-٢].

ويشرح الإمام الألوسي معنى الإيلاف فيقول: اجتماع مع التئام. ومع هذا الإيلاف ينمو تفاعل الإنسان مع نظامه التنموي حتى تصبح المهارات المطلوب اكتسابها ملكة في طبع الإنسان وليس صنعة فحسب. من أجل ذلك ينبغي أن يكون الاختيار التنموي مراعياً لقدرات الناس العلمية والتقنية، أي "من أمرهم العلمي والتقني" وليس من أمر الآخرين العلمي والتقني.

وكل تنمية منبته لا جذور لها في تاريخ الأمة ولا امتداد لها لأحفاد الجيل الحالي هي تنمية مرفوضة، والحفاظ على ما ورثه الناس وما عاشوا به قروناً أمداً، وتسجيله وتطويره للوارثين من بعدهم عمل مطلوب حضارياً. بالطبع كل الدول الساعية للتنمية المستدامة محاصرة تنموياً، والإغواء بترك ما بأيديها من تقنيات بسيطة والانتقال إلى تقنيات جديدة لا تملكها، ولم تألفها ماثل لها ليل نهار.

ولهذا فإن المخطط التنموي العملي يسعى إلى الحفاظ على التقنيات القائمة مهما كانت بسيطة والسعي لتطويرها قبل أن تندثر. والاختيار التنموي ينبغي أن يضع نصب عينيه عملية التجذير الزماني: الأمس واليوم والغد.

كذلك لكل تنمية أرض تعلو فيها وتزدهر وتتفاعل فيها الجغرافيا مع القيم والتقنية السائدة، وقد يكون عالم الأشياء الذي تنتجه هذه التنمية هاماً لأقوام آخرين بتعديلات مختلفة، ومن ثم فإن المشاركة في السوق العالمي

ودعمه بسلع طيبة مقدور عليها هو أمر محمود للغاية في الثقافة الإسلامية؛ إلا أن الامتداد المكاني في الثقافة الإسلامية امتداد تكامل وليس امتداد علو وقهر وفساد.

وبهذا **يمكن تلخيص التنمية المرجوة في ثلاثة عناصر أساسية: تنمية البقاء؛ وتنمية النماء؛ وتنمية السبق**؛ حيث تتوزع الطاقة البشرية على أنواع التنمية بنسب مختلفة، فالنسبة الكبرى تعمل في خريطة أعمال تنمية البقاء، ثم تليها تنمية النماء، ثم تنمية السبق. يستتبع ذلك أيضاً طيف تعليمي يشمل تعليماً للبقاء وتعليماً للنماء وتعليماً للسبق[١٠٦].

تنمية البقاء

تنمية البقاء تعني الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وطاقات العاملين من أجل تحقيق اكتفاء كريم في متطلبات الحياة الأساسية من طعام وشراب وكساء واضعين نصب أعينهم طهارة البيئة من حولهم والقصد والاقتصاد في كل شيء. وفي هذا النوع من التنمية يخطط عالم الأشياء بحيث يحقق العيشة الكريمة، وبحيث يصنع أغلبه؛ إن لم يكن كله، بأيدي الناس، مع التقليل على قدر المستطاع من الميكنة.

تنمية النماء

تنمية النماء تتبنى عالم أشياء من النوع السائد في الحضارة المعاصرة، وخاصة الضروري منه، مما يتعلق بوسائل الدفاع واستخراج الكنوز المدفونة وتصنيعها وما يستتبع ذلك من نظام تعليمي وتدريبي وبحثي، وفي العادة يكون من ثمرات هذا الطريق نمو عالم الأشياء نمواً سرطانياً قد يضر بالإنسان، ومن ثم فإنه ينبغي تصميم منظومة تنمية النماء بحيث تحاول تلافي ما حدث في الغرب من إفساد شديد للبيئة.

والقاعدة التي ينبغي الحرص عليها هي أن لا يجري تبنى عالم أشياء لا طاقة للقدرة البشرية المحلية على تصنيعه أو أنها تحتاج فيها إلى خدمات يصنعها

لها الغير، ومن ثم ينبغي أن يكون معدل النمو في عالم الأشياء أبطأ من التقدم العلمي والتقني، إلا في حالات الضرورة القصوى التي ينبغي أن لا تزيد عن نسبة ضئيلة تتجه معظمها إلى قضايا الدفاع.

وتستطيع برامج تنمية النماء أن تعمل على تطوير آليات تنمية البقاء من خلال البحوث المتقدمة التي تهتم بتطوير الوسائل المستخدمة وإبداع طرق جيدة لترشيد الطاقة وتحسين الأنواع والقضاء على المعوقات والأمراض، وكذلك عمليات التكامل بين الأنشطة المختلفة في تنمية البقاء. فمثلاً تستطيع البرامج المتقدمة في تنمية النماء أن تعمل على تصميم طواحين هوائية مناسبة لرفع المياه وتوليد الكهرباء بحيث يمكن تصنيعها في ورش صغيرة مما يندرج في تنمية البقاء. كما يمكن استنباط أنواع جديدة من السلالات يدرب عليها المزارعون. كما يمكن عمل بحوث عن طرق بسيطة لتصنيع الطوب من طينة متوفرة وتصميم منزل قروي مناسب، كما يمكن تطوير الآلات المستخدمة في الزراعة . . إلخ.

كل ذلك وغيره لا يمكن القيام به إلا من خلال منظمة علمية بحثية لا يمكن توافرها إلا من خلال نوع متقدم من التنمية، وما يستتبع ذلك من عملية تعليمية وتدريبية تستدعي برامج جديدة في المعاهد والجامعات.

لهذا فإن مهمة تنمية النماء هو: التحسين المستمر لآليات تنمية البقاء بحيث تظل مبقية على طهارة البيئة، والتشغيل الأمثل لطاقات البشر، مع العمل على الحد من تخليق عوالم أشياء ترفيهية قدر الإمكان، وكذلك على إنجاز كل متطلبات عالم الأشياء الخاص بالدفاع.

تنمية السبق

تنمية السبق التي تعني اختيار بعض الميادين التي يمكن للمملكة السبق فيها، وإنجازها على مستوى الأمة أو على مستوى العالم شيئاً مرموقاً. فمثلاً: المملكة تملك ناصية الثقافة العربية والإسلامية، وتستطيع السبق تنموياً

بهذه الثقافة؛ لأن خدمة هذه الثقافة العربية الإسلامية تقوم على فكر تنموي لتصنيع الكتاب والشريط والفيلم والبرامج الدراسية وتسويق ذلك كله في أنحاء العالم.

وربما لا تستطيع المملكة أن تسابق الولايات المتحدة الأمريكية أو أوروبا الآن في ميادين تقنية بعينها ولا تثريب عليها في ذلك، ولكن المملكة لديها إمكانيات كثيرة يمكن أن توظفها تدخل بها في سباق إن أحسنت التخطيط لهذا السباق. ومن بين تلك الإمكانيات ما ورد في استراتيجية البحث العلمي في جامعة الملك عبد العزيز من مجالات التميز[١١١].

خطة التنمية

وبالنسبة لوضع خطة للتنمية المستدامة؛ فإن هناك شراكة بين الدولة والمجتمع والأفراد يجب الالتزام بها في السعي إلى التنمية[١١٢].

دور الدولة التنموي

دور الدولة التنموي يتلخص في التخلية بين الإنسان وترابه الوطني؛ ليتفاعل معه في ظل عقيدة وشريعة ونظام؛ ليصنع طعامه وشرابه ولباسه. والتخلية تستدعي أموراً عدة من قبل الدولة:

- فلسفة راشدة وتخطيطاً حكيماً، يؤدي إلى ترجمة التنمية إلى خريطة مشروعات حقيقية يمكن القيام بها من خلال مؤسسات حقيقة وطنية.
- تصميم البنية الأساسية بعناية بحيث يقوم أصحاب المشاريع بتوسيعها كل في اتجاهه.
- التعليم والتدريب الأساسيين والمرتبطين بمشاريع التنمية الأساسية على أن يترك أمر التعليم المتقدم للجهد التنموي؛ ليحقق متطلباته من التعليم والتدريب.
- حماية السوق الوطني من خلال فلسفة راشدة للاستيراد والتصدير في توازن لكل القطاعات التنموية المرجوة.

- الصياغة التنموية لكل مشروعات الدولة.
- إدارة مشروعات الدولة التنموية بمفاهيم إدارية تقوم على العدل مثل الثواب والعقاب والأجر والحياة الكريمة . . إلخ.
- إنشاء المنظومة البشرية التي تخطط للتنمية، وتتأكد من اندفاع البشر إليها ثم القيام بقياس النتائج وتصحيح المسارات.

إن اندفاع البشر نحو تحقيق أي فكر تنموي سوف يتطلب بعثاً ثقافياً، وإعداداً عقلياً، وتدريباً سلوكياً وإقناعاً مصلحياً، ومن ثم لا بد أن تتيقن الدولة من المنظومة القادرة على هذا كله سواء من خلال جهدها أم من خلال جهد الجماعات الحضارية والهيئات الشعبية.

دور الفـــرد

دور الفرد هو أيضاً بالغ الأهمية في أي مهمة تنموية، فكل تخطيط من قبل الدولة يحتاج بالضرورة إلى مواصفات خلقية ومهنية من قبل الفرد حتى يمكن للجماعة أن تنجز مهامها. والقرآن يضع للناس مثلثاً حضارياً يتعلق بالفرد، أضلاع هذا المثلث هي العطاء والتقوى والتصديق بالحسنى.

التقوى تحدد أدب العطاء وغاياته العليا وفق فقه بصير، إن التقوى للعطاء كالحكمة للعلم، فكل علم لا توجهه حكمة يضل ولا ينفع، كذلك كل عطاء لا تقوده تقوى هو عطاء مجذوذ. فالتقوى تحدد لمن العطاء: عطاء المدين للدائن، كعطاء الابن لأبيه والفرد للمجتمع كما تعهدوه صغيراً. أما العطاء فهو شكر للنعم: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ اللّهِ لاَ تُحْصُوهَا ..﴾ [إبراهيم: الآية: ٣٤].

والتقوى تعلم أدب العطاء، فلا ينبغي أن يندفع الفرد إلى موقع يعلم أن في الأمة من هو خير منه له، والقرآن يعلم المسلم هذا المعنى ويعتبر أن ذلك من الأمانات التي ينبغي أن تؤدى إلى أهلها ﴿إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا ..﴾ [النساء: الآية: ٥٨].

والأمانات نوعان كما يقول الفقهاء: أمانات الأموال وأمانات الولايات، وكل

ولاية تتطلب شروطاً علمية ومهنية وخُلقية وخِلقية تتوافر في البعض ولا تتوافر في البعض الآخر، والذين يندفعون إلى ولاية ويزاحمون عليها، وهناك من هو أحق بها منهم مذنبون آثمون.

كما أن الذي يعلم أنه أهل لولاية من كل من حوله فمن حقه أن يرشح نفسه لها؛ لأن مصلحة الأمة فوق الحياء ولا حياء فوق الحق، والقرآن عندما قال: "فأما من أعطى" تركها من غير تحديد، فكل يبحث عن قوته، أو عن "الذي بيمينه" ويلقيه إلى المجتمع، والتصديق بالحسنى قوة دافعة للمؤمن، حيث إن ثمرات العطاء لا تأتي دائماً كما يتوهمها الناس ولا في الوقت الذي يحسبونه، وربما أقعدهم ذلك عن العطاء أو جعله ثقيلاً على النفس شديداً عليها يجعلها تأتيه من غير إبداع ولا ابتكار، ومن هنا كان التصديق بالحسنى والإيمان بأن الله سيجزي المحسنين خير الجزاء في الوقت الذي يشاء وبالطريقة التي يشاؤها هو المكمل للمثلث الحضاري: العطاء، والتقوى، والتصديق بالحسنى.

دور المجتمع

يتلخص دور المجتمع في أربعة أمور: تحجيم الفتنة، وإنشاء مؤسسات الحض على إطعام المسكين؛ ومؤسسات الماعون؛ ومؤسسات الإعداد للقوة.

فالمجتمع ينبغي أن يحرص من خلال نظمه القانونية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية على تحجيم الفتنة لدى الأفراد في مواقعهم في الحياة، فالفرد أحياناً ما تواجهه قوانين تضطره اضطراراً أن يتفلت منها، بحيث يصبح هناك شرعان: شرع حكومي وشرع عرفي.

ومن واجبات المجتمع إنشاء مؤسسات الحض على إطعام المساكين ومؤسسات الماعون، إن الحض على إطعام المساكين وتقديم الماعون هي مهمة المسلم الإعمارية، ومن أجل ذلك لا بد أن يكون هناك بالضرورة طعام يطعم وماعون يقدم؛ ففاقد الشيء لا يعطيه.

والمجتمع الذي يفتقر إلى هذه القوى الحضية التعاونية سوف ينهار لا محالة من داخله، ذلك أن أي مجتمع يحتاج إلى قوى تماسكية تمسك به، والمجتمع المسلم

يستخدم قوى كثيرة لهذا التماسك أهمها قوى الحض والماعون.

والحض يمكن أن يكون فردياً بأن يحض الفرد نفسه، ولكن ليؤتي الأمر أكله لا بد من قيام مؤسسات حضارية تقوم على هذا الأمر، وهي بطبيعة الحال مؤسسات تنموية توفر فرص العمل الكريم للناس، فرص عمل حقيقية تؤدي إلى إعمار حقيقي[١٠٢].

البركة

من يؤمن بالله ويصدقه، يؤمن بالبركة ويصدق بوجودها، لأنها غيب يرسله الله بعلمه، فيعطي به عباده المستحقين صك أمان ضد الفقر. و"البركة" على هذا النحو مفهوم اقتصادي إسلامي، يضع في اعتباره خصوصية المجتمع وعقيدته عند حساب أرباح النمو، ويرسم لمن يخطط السياسة الاقتصادية إرشادات يهتدي بها في وضع النمط الاقتصادي، حيث شرط تجلي البركة إلى واقع مادي ملموس هو التقوى، وإذا لم تلتزم السياسة الاقتصادية للمجتمع بهذا الشرط، وإذا لم ينضبط السلوك الاقتصادي للفرد وللدولة وفق هذا الضابط، لم يتحقق الشرط فلا يمكن لمس التجلي الفعلي للبركة في الحياة اليومية، ويصبح الحاكم الوحيد هو دقة الأرقام الاقتصادية فيغيب عن الناس بذلك الفعل فضل الله.

في ضوء ذلك يمكن إدراك حث النبي صلى الله عليه وسلم على صلاة الفجر؛ والعمل المبكر حيث توزع الأرزاق في البكور: "اللهم بارك لأمتي في بكورها" (رواه الترمذي بسند حسن وصححه ابن حبان).

ويمكن تصديق المعادلة الاقتصادية النادرة التي يصعب أن يدركها أي مجتمع تضيع من نفسه الثقة بالله، نتيجة ثقته الزائدة في إحكام خططه الاقتصادية وضبط أرقام موازنته العامة، فيغفل عن قول رسول الله عليه الصلاة والسلام: "طعام الواحد يكفي الاثنين، وطعام الاثنين يكفي الأربعة، وطعام الأربعة يكفي الثمانية." (أحمد في مسنده وصحيح مسلم والترمذي والنسائي).

ولا يعنى هذا إطلاقاً عدم ضبط التخطيط الاقتصادي أو ممارساته وفق

نظريات وقواعد المحاسبة الاقتصادية الصحيحة، ولكنه فقط يعنى مراعاة خصوصية المجتمع ومعتقداته عند التطبيق، وبالتالي الحصول على "البركة" كصك أمان اقتصادي استثنائي[٩٨]. وهذا ما فعلته دول الاتحاد الأوروبي في قمة ١٩٩٩م لمنظمة التجارة العالمية في سياتل، عندما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أن على دول السوق الأوربية أن تقوم بإلغاء ما تقدمه من دعم لسلعها الزراعية على أساس أن هذا الدعم يخل بمبدأ حرية التجارة، فكان رد السوق الأوربية، أن نظام الزراعة الأوروبي لا يسمح بذلك لأنه يقوم على عدد كبير من المزارعين الصغار الذين يحتاجون إلى حماية من الدولة، وفشلت قمة سياتل لهذا السبب. ومع ذلك علق المسئول عن النظام التجاري في الاتحاد الأوروبي بمنتهى الصراحة بأن نظام الدعم قد يتضمن بعض الخروج عن نظام السوق الحر، ومع ذلك نصر على ضرورة المحافظة على الدعم لأسباب اجتماعية وسياسية وإنسانية.

وعلى المستوى الفردي للأشخاص نجد البركة واقعاً ملموساً في معالجة الفقر والحاجة ما دام الناس يدعون الله فيعطيهم ويبارك لهم في القليل، وهو ما يعكسه الرصد الاجتماعي لذوي الدخل المحدود وهم نسبة تزيد عن ٥٠٪ من تعداد السكان في العالم العربي، أو من يعيشون تحت مستوى الفقر وهم نسبة تصل إلى ٣٠٪ من تعداد السكان، ومع ذلك تعيش الأسر بدخل يقل عن أربعين دولاراً شهرياً؛ في حين أن احتياجاتها الاستهلاكية تتجاوز المائة دولار شهرياً[١١٢].

ووفقاً "لنظرية الاستهلاك" فإن هدف المستهلك هو تعظيم الإشباع أو المنفعة[١١٣-١١٤]، في حين نجد التطبيق الإسلامي للاستهلاك لا يجنح نحو "التعظيم" بل يميل إلى "القصد" ويضع بعداً غيبياً مثل "البركة" في تطبيق النظرية؛ فيتحقق بذلك قدر من الأمان رغم قلة الموارد، وإلا فلن نفهم كيف يدفعنا الله ورسوله إلى إكرام الضيف وإيثاره؛ حتى وإن ضاقت اليد، لاقتران ذلك بالإيمان ويقول النبي صلى الله عليه وسلم: "ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه" (البخاري ومسلم).

"البركة" إذن قد تتعارض مع نظرية الاستهلاك أو لا تتفق مع السلوك الاقتصادي الرشيد، وفق المعايير الشائعة؛ لكنها بالقطع صك اقتصادي فعال في المجتمع المسلم.

السماحة

من المعايير التي يمكن أن تستخدم لتقييم الخطة الهيكلية للتنمية المستدامة في المملكة، هو السماحة في التعامل مع الناس خاصة الشركات الصغيرة والمؤسسات المتواضعة التي تحاول الإسهام في عملية التنمية وعدم التضييق عليهم بالقوانين واللوائح؛ بما في ذلك العفو عن ديونهم إذا ألم بهم عسر، دون خطأ متعمد من جانبهم. وكثيراً من الدول؛ مثل فرنسا، تقرض الشركات التي تزعم التوسع قرضاً تؤديه بما تراكم عليه من فوائد إذا نجحت، وتعفى منه إذا لم توفق مع أداء أقصى الجهود على نجاحها.

ولأن المرء بطبيعة الحال يطمع في المزيد من الخير لنفسه، فبإتباعه ذلك النهج سيشتري ويبيع عندئذ بسماحة[١١٥]. وهو صدى لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم " لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه".

ومفهوم السماحة له معان ودلالات في التراث العربي والشرع الإسلامي أعمق وأوسع بكثير عن مفهومها في الثقافة الغربية؛ ففي اللغة العربية تأتي السماحة بمعنى "الجود والكرم"، وقد روي عن الرسول صلى الله عليه وسلم قوله: "رحم الله عبداً سمحاً إذا باع، سمحاً إذا اشترى، سمحاً إذا اقتضى" (البخاري وابن ماجه).

والسماحة في البيع قد تظهر في أوجه مختلفة؛ كتخفيض السعر لذي الحاجة لسلعة لا يمتلك ثمنها كاملاً، أو إمهاله وقتاً لأداء حقها، أو إعطائه المزيد حتى تتم له الكفاية.

أما السماحة في الشراء فلعل أبرز مثال عليها هو "بيع المضطر"، فإذا كان أحدهم "مضطراً " لبيع ما يملك لضائقة مرت به، فإن السوق الذي تحكمه قوى العرض والطلب قد يغري المشتري بشرائها بأقل من ثمنها، وإن كان عادلاً

فسيشتريها بسعر السوق المتعارف عليه أما إذا كان سمحاً فسيشتريها بأكثر من سعرها قدر المستطاع ليساعد المضطر.

وهناك أيضاً السماحة في الاقتضاء، فقد روي عن أبي هريرة: أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم يتقاضاه، فأغلظ له (أي للنبي)؛ فهم به أصحابه، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "دعوه، فإن لصاحب الحق مقالاً"، ثم قال: "أعطوه سناً مثل سنه" (أي من الإبل) قالوا: يا رسول الله، لا نجد إلا أمثل من سنه، قال: "أعطوه، فإن خيركم أحسنكم قضاءً" (البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه).

ومن السماحة إنظار المدين المعسر، وإعطاؤه فرصة أو أكثر، حتى يرتب أموره، ويقدر على الوفاء بالتزامه، قال الله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: الآية: ٢٨٠].

والمرء لا يقوم بعمليات البيع والشراء والاقتضاء في المعاملات التجارية المادية فحسب، بل إن واقع الأمر يقول إن كل إنسان يقوم بعمليات تبادل المنفعة، فيما يشبه البيع والشراء والاقتضاء، طيلة يومه؛ كتبادل الخبرات والمعلومات وغيرها من التعاملات المعنوية والفكرية التي يغفل عن كونها شكلاً من التجارة المتبادلة رغم ما فيها من ربح.

وأخيراً نصل إلى السماحة في علاقة الخلق بالخالق؛ إذ لا يقتصر خلق السماحة على دائرة التعاملات البشرية الدنيوية بل يمتد إلى عقد الصفقات والتعاملات مع الله عز وجل في الحياة الدنيا والآخرة. والله جل في علاه يعلمنا ذلك حين يحدثنا عن تجارتنا معه سبحانه فيقول: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاء مَرْضَاتِ اللّهِ وَاللّهُ رَؤُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾ [البقرة: الآية: ٢٠٧].

ورغم أن النفس والمال من عند الله إلا أنه سبحانه وتعالى يجازي بائعهم له بالجنة؛ فيرد على سماحة البيع بسماحة الشراء، كما يرد القرض بأضعافه. وقد جعل القبول شرطاً لصحة أي عقد[١١٥]. بدءاً من العقد مع الله عز وجل الذي لا يقبل العمل إلا بالنية السمحة لوجهه الكريم، إلى عقد البيع والشراء

في المعاملات التجارية، إلى عقد الزواج وغيره من العقود التي تربط العلاقات الإنسانية.

والتحلي بالسماحة في البيع والشراء يمكن أن تقاس نتائجه في الآتي[١١٥]:

- كفاءة الأداء في العمل: جزء من حرص التاجر على سماحة الخلق هو تعيينه لأفراد ذوي نفس المبادئ والأخلاق وبذلك يضمن أمانتهم وكفاءتهم في العمل.
- إرضاء العميل أو المستهلك: في ظل ما يشهده الاقتصاد العالمي من تحرر وانفتاح فقد أصبح المستهلك هو سيد الموقف؛ أمامه البضائع المختلفة وله الخيار أن يشتري ممن يشاء، وبالطبع سيفضل من يحسن معاملته.
- تحقيق أهداف العمل التجاري: من كسب . . وكثرة العملاء . . وسمعة طيبة توعد بالمزيد.

فالسماحة باعتبارها خلقاً وقيمة تجعل السوق تحكمه القيم والأخلاق ولا تحكمه قوانين العرض والطلب فقط والتي تنتفي فيها الأخلاق.

هذا فيما يخص الحسابات التجارية في الحياة الدنيا، أما الجزاء الأوفى ففيه يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "كان تاجر يداين الناس، فإذا رأى معسراً قال لفتيانه: تجاوزوا عنه لعل الله يتجاوز عنا، فتجاوز الله عنه" (البخاري).

الفصل الثاني

معوقات التنمية المستدامة في الوطن العربي

● الأسباب الداخلية ● الأسباب الخارجية ● الأسباب المتشابكة

بناء على تعريفات التنمية المستدامة وتحديد متطلباتها التي أمكن التوصل إليها في الفصل الأول جرى التقصي عن الأسباب الداخلية والخارجية لضعف التنمية المستدامة في الوطن العربي؛ هذا إلى جانب تشخيص أوجه الضعف التي يساهم فيها مزيج من أسباب داخلية وخارجية وأخرى متشابكة تتلاحم فيها المعوقات الداخلية والخارجية. وأهمية تقصي أسباب الضعف كامنة في أن التشخيص الدقيق لمشكلة هو جزء من حلها. وأسباب الضعف يمكن تعريفها كما يلي:

- الأسباب الداخلية: هي تلك المعوقات النابعة من الممارسات والتوجهات الاجتماعية والمعرفية والاقتصادية داخل الوطن العربي.
- الأسباب الخارجية: هي التي تنجم عن الظروف والملابسات المحيطة بالوطن العربي والتي لها تأثير مباشر على التنمية.
- الأسباب المتشابكة: الأسباب المتشابكة تتمثل في التفاعلات الداخلية الناجمة عن مسببات خارجية معروفة أو مناخ عالمي شامل.

الأسباب الداخلية

جرى التعرف على الأسباب الداخلية لضعف التنمية المستدامة في الوطن العربي عن طريق الكتابات والانتقادات الخارجية والداخلية وخاصة التي أصدرها العاملون في الجهات المختصة في التنمية؛ ثم القيام بتحليل تلك الانتقادات والتحقق من جديتها وتأثيرها على مشاريع التنمية المستدامة في الوطن العربي؛ سواء تلك التي تحت التنفيذ أو التي ما زالت في مراحل التخطيط، أو المشاريع التي شرع فيها ثم تم العدول عنها نظراً لعدم التمكن من القيام بها. من بين التقارير التي صدرت عن التنمية في الوطن العربي تقارير هيئة الأمم المتحدة الخاصة بالتنمية البشرية.

التنمية البشرية

قام تقرير التنمية البشرية العربية الأول؛ الصادر في عام ٢٠٠٢م[١١٦]؛ الذي

غطى ٢٨٠ مليون عربي، يشكلون ٥٪ من سكان العالم، ويقطنون ٢٢ دولة عربية في عام ٢٠٠٠م، بدراسة أبعاد التنمية البشرية في الوطن العربي؛ فالبشر هم الدعائم الرئيسة لبناء التنمية وإليهم تعود منافعها. وقد قام محررو التقرير بتقييم درجات التقدم وتقصى مواطن النقص بصورة موضوعية؛ من وجهة نظرهم، ليبسطوا أمام أنظار صانعي القرار استراتيجيات تحقيق التنمية الإنسانية، وليلفت الانتباه إلى مشاكل الوطن العربي التي يمكن أن تجد علاجاً لها في إطار العمل العربي الجماعي.

ويكشف التقرير عن جوانب التقدم في قطاعات الصحة والسكن والتعليم؛ بما في ذلك ما أنجزته البلدان العربية في مجال خفض معدل الوفيات؛ فقد ارتفع متوسط العمر بنحو ١٥ عاماً خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وانخفض معدل وفيات الأطفال بنحو الثلثين. وبالطبع تم هذا على سبيل الأخذ بالأسباب، ولا يعني أن التقدم في قطاعات الصحة والسكن والتعليم قد مد من أعمار الناس، وفق الاعتقادات الشائعة. كما أن حساب ارتفاع معدل متوسط العمر قائم على أسس غير صحيحة إحصائياً، فالإحصاءات العامة الدقيقة غير متوفرة في كثير من الدول العربية، وتعتمد عادة على بيانات حكومية تخص جزءاً صغيراً من السكان. وعموماً لا يؤخذ بعين الاعتبار في حساب تلك المعدلات ضحايا الحروب والكوارث.

كما أنجزت البلدان العربية في مضمار التوسع الكمي الضخم في التعليم؛ وإن لم تصدر إشارة عن كيفية التوسع أو جودة التعليم.

والتعليم ومتوسط طول العمر إلى جانب الناتج المحلي الإجمالي يشكلون المكونات الرئيسة للتنمية البشرية؛ إذ أن مؤشر التنمية البشرية، عبارة عن المتوسط العددي لمؤشر طول العمر ومؤشر التعليم ومؤشر الناتج المحلي[١١٧].

كما اهتمت خطط التنمية في المنطقة بالفقراء، حيث أن مستويات الفقر المدقع في المنطقة العربية؛ حيث متوسط دخل الفرد يقل عن دولار واحد في

اليوم، هو الأقل بين جميع مجموعات الدول النامية. إلا أن معدل نمو دخل الفرد العربي الأقل في العالم ماعدا أفريقيا جنوب الصحراء، حيث لم يتجاوز نصف في المائة سنوياً خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي. وإذا استمر نهج النمو على حاله من التدني فسيحتاج المواطن العربي إلى ١٤٠ عاماً ليضاعف دخله، بينما يستطيع المواطن في مناطق أخرى من العالم من مضاعفة دخله مرة كل ١٠ سنوات.

ومما يؤدي إلى هذا الاتجاه المتردي أن إنتاجية العامل العربي ما زالت متدنية وتتجه نحو الانخفاض. وقد صاحب الانخفاض في إنتاجية العامل العربي تدهور في الأجور الحقيقية، مما أدى بدوره إلى تفاقم الفقر. وهكذا يتضح من استخدام المعايير الكمية والنوعية أن البلدان العربية لم تنم بالسرعة التي نمت فيها المناطق النامية الأخرى. ومن وجهة نظر التنمية الإنسانية، يبدو أن التنمية الإنسانية في البلدان العربية قد اكتنفتها عوامل إضعاف تحتاج إلى إملاء النظر والعمل على التغلب عليها.

ووفق مقاييس التنمية البشرية، كانت إنجازات الدول العربية خلال العقد الأخير، أقل من المتوسط العالمي. غير أن إنجازات الدول العربية على صعيد مؤشرات الدخل كانت أفضل منها على صعيد مؤشرات التنمية الأخرى. أي أن الوطن العربي يعتبر أكثر غنى وأقل نمواً. وعلى الرغم من انخفاض معدل الفقر مقارنة مع أجزاء أخرى في العالم، فإن التقرير يؤكد أن الوطن العربي ما زال مكبلاً بأغلال أخرى من الفقر تتمثل في فقر القدرات والفقر في الفرص، والتي تنجم عن ثلاث نواقص، هي نقص في الحرية، وفي تمكين المرأة وفي حقول المعرفة. ويرى التقرير أن هذه النواقص لا تعالج بالنمو وحده، كما أن وجودها لن يضع المنطقة على طريق التنمية المستدامة.

وفي الواقع أن الثلاث نواقص، باستثناء النقص في حقول المعرفة؛ أسباباً سطحية عادة ما تلام على أنها السبب في تردى الأحوال الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بما في ذلك التنمية دون دلائل إحصائية أو علمية؛ وإنما

بناءً على انطباعات شخصية مسبقة. فالنقص في الحرية لا يؤدي بالضرورة إلى عجز في القدرات أو انحسار في الفرص، ومثالاً على ذلك نمو قدرات بشرية كبيرة تحت وطأة نظم مستبدة مثل الحال في الاتحاد السوفيتي السابق وكثير من دول أوروبا الشرقية والصين. أما اعتبار النقص في تمكين المرأة من النواقص المتسببة في فقر الفرص فتناقض واضح؛ إذ كيف يمكن للفرص الضعيفة أن تنفرج بتمكين المرأة في حين أن تمكين المرأة في حاجة إلى فرص غنية تفوق الفرص المتاحة للرجل. ثم إن المرأة ممكنة في كثير من البلاد العربية المتدنية في التنمية؛ ولم يغني تلك البلاد منافسة المرأة للرجل على صعيد الوظائف ولا الأعمال الحرة.

ومن شواهد النقص في مجال المعرفة أن[١١٦]:

- النفقات العلمية عام ١٩٩٦م تشكل نسبة ٠,١٤٪ فقط من الناتج الإجمالي العربي بالمقارنة مع ١,٢٦٪ لكوبا و ٢,٩ ٪ لليابان في عام ١٩٩٥م.
- الاستثمار في البحث والتطوير أقل من سبع المعدل العالمي.
- استخدام المعلومات في الدول العربية أقل من أي منطقة أخرى في العالم، حيث لا تتجاوز نسبة مستخدمي الإنترنت ٠,٦٪، ويملك ١,٢٪ فقط من المواطنين العرب حاسوباً شخصياً.
- السياسات العربية التي تحاول التصدي لفجوة المعلومات تركز على البنية التحتية لقطاع الاتصالات. إلا أنه رغم أهميتها فإن مثل هذه السياسات لن تؤدي إلى النتائج المرجوة ما لم تقم الدول العربية بإبداء اهتمام مماثل لعنصر المحتوى.

أما تقرير التنمية الإنسانية العربية الثاني الصادر في عام ٢٠٠٣م[١١٨] فقد تعرض في مراجعته لبناء مجتمع المعرفة العربي كأحد دعائم التنمية المستدامة إلى ضعف نشر وإنتاج المعرفة في الوطن العربي على الرغم من وجود رأس مال بشري عربي مهم، ويمكنه في ظروف مغايرة أن يقيم بنية أساسية قوية لقيام

نهضة معرفية. وينتهي التقرير إلى رؤية استراتيجية لإقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية تنتظم حول أركان خمسة:

- إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم، وضمانها بالحكم الصالح.
- النشر الكامل للتعليم راقي النوعية مع إيلاء عناية خاصة لطرفي المتصل التعليمي، وللتعلم المستمر مدى الحياة.
- توطين العلم وبناء قدرة ذاتية في البحث والتطوير الثقافي في جميع النشاطات المجتمعية.
- التحول الحثيث نحو نمط إنتاج المعرفة في البنية الاجتماعية والاقتصادية العربية.
- تأسيس نموذج معرفي عربي عام، أصيل، منفتح، ومستنير يقوم على: العودة إلى صحيح الدين وتخليصه من التوظيف المغرض، وحفز الاجتهاد وتكريمه؛ والنهوض باللغة العربية؛ واستحضار إشراقات التراث المعرفي العربي؛ وإثراء التنوع الثقافي داخل الأمة، ودعمه، والاحتفاء به؛ والانفتاح على الثقافات الإنسانية الأخرى.

العوائق الشائعة للتنمية

هناك عوائق داخلية شائعة تعوق غالبية الدول النامية من تفعيل برامج التنمية المستدامة؛ أهمها [٧٠]:

- **الفقر:** يمثل الفقر أهم التحديات التي تواجه مسيرة التنمية البشرية في العالم النامي في القرن القادم، حيث تشير الإحصاءات إلى أن نصف سكان العالم فقراء ومنهم نحو ١,٣ مليار إنسان يعيشون تحت خط الفقر. ومع اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء من ناحية، وتراجع مؤشرات المساعدات والمعونات الموجهة للدول النامية، سوف يترتب عليه عدم قدرة تلك البلدان مستقبلاً على مجرد توفير الحدود الدنيا لمعيشة شعوبها.
- **الأمية:** تشكل الأمية خطراً داهماً على شعوب الدول النامية، فمع قصور

الموارد وترتيب الأولويات على أساس توفير الاحتياجات الأساسية أولاً من مأكل ومشرب وملبس، فإن الموارد المتبقية والتي من المفترض أن يوجه جزء منها إلى التعليم تكاد تكون معدومة بالنسبة لاحتياجاتها الفعلية، هذا فضلاً عن تخلف نظم التعليم القائمة بتلك البلدان عن مسايرة المهارات اللازمة لاحتياجات الاقتصاد العالمي المتغير.

- **التلوث البيئي:** لا شك أن التلوث البيئي يهدد صحة شعوب البلدان النامية، حيث ارتبطت النهضة الصناعية للعالم المتقدم بتصدير التلوث إلى البلدان النامية، هذا بالإضافة إلى افتقار الدول النامية لمفهوم الأمن البيئي الذي يتمثل في توفير أساليب الحياة النظيفة الخالية من الأضرار والتلوث. هذا فضلاً عن عمليات إعادة التوطين للتقنية الملوثة للبيئة التي تقوم بها الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسية ولم تجد وطناً لها أفضل من البلدان النامية، وذلك بعد إدراكها أن هذه الأنماط التكنولوجية تضر بصحة مواطنيها.

رؤية عربية

وفق الإعلان العربي المقدم من مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شؤون التنمية والتخطيط والبيئة Council of Arab Ministers Responsible for Environment (CAMRE) لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في مدينة جوهانسبرج بجنوب أفريقيا في عام ٢٠٠٢م؛ فإن **المعوقات التي تواجه جهود تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي** تمتد آثار بعضها لسنوات عدة، ومن أهمها[١١٩]:

- **مشكلة الفقر** في بعض الدول العربية والتي تزداد حدة مع الأمية وارتفاع عدد السكان والبطالة وتراكم الديون وفوائدها والاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية.
- **استمرار الازدياد السكاني** في المدن العربية واستمرار الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية وانتشار ظاهرة المناطق العشوائية وتفاقم الضغوط

على أنظمة التوازن الحيوي في الطبيعة (Ecology) وعلى المرافق والخدمات الحضرية وتلوث الهواء وتراكم النفايات.

- **تعرض المنطقة العربية بصفة عامة لظروف مناخية قاسية** وخاصة انخفاض معدلات الأمطار عن المعدل العام السنوي وارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف ومعدلات البخر والنتح مما أدى إلى تكرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر.
- **محدودية الموارد الطبيعية** وسوء استغلالها بما فيها النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها وندرة الأراضي الصالحة للاستغلال للنشاطات الزراعية المختلفة وتدهور نوعيتهما ونقص الطاقة غير المتجددة في بعض الأقطار العربية.
- **ضعف إمكانيات بعض المؤسسات التعليمية والبحثية** العربية وتأخرها عن مواكبة مسيرة التقدم العلمي والتقني في العالم وخاصة فيما يتعلق بتوفير مستلزمات التنمية المستدامة في الوطن العربي.
- **حداثة تجربة المجتمع المدني** وعدم مشاركته الفعالة في وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة.
- **عدم مواءمة بعض التقنيات والتجارب المستوردة** من الدول المتقدمة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الوطن العربي.
- **عدم الاستقرار في المنطقة** الناتج عن غياب السلام والأمن وعدم تمكن المجتمع الدولي من معالجة القضية الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة على أساس من العدالة وفي إطار القرارات الدولية ذات العلاقة.
- **الحصار الاقتصادي** على بعض الدول العربية دون إيجاد آلية دولية من خلال الأمم المتحدة للحد من معاناة المواطن العربي في تلك الدول.
- **نقص الموارد المالية** وتدني وضع البنية التحتية في العديد من الدول العربية.

رؤيــة إسـلامـيـة

وفق رؤيـة وزراء البيئـة فـي الـدول الإسـلامـيـة هنـاك تقـدم كـبيـر حصل خلال الفـترة التـي أعـقبت إعلان قمـة الأرض (The Earth Summit) فـي ريـو دي جانيرو (Rio de Janeiro) بالبرازيل[١٢٠]؛ فـي مجال العـمل البيئي ومسيرة التنمية المستدامة فـي الـدول الإسـلامـية، إلا أن **هناك بعض المعوقات التي واجهت العديد من هذه الدول في تبني خطط وبرامج التنمية المستدامة**. كـان من أهمها ما يلي[١٢٨]:

- **الفقر** الذي هو أساس لكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية، وعلى المجتمعات المحلية والوطنية والدولية أن تضع من السياسات التنموية وخطط الإصلاح الاقتصادي، ما يقضي على هذه المشاكل بإيجاد فرص العمل، والتنمية الطبيعية والبشرية والاقتصادية والتعليمية للمناطق الأكثر فقراً، والأشد تخلفاً، والعمل على مكافحة الأمية.
- **الديون** التي تمثل - إضافة إلى الكوارث الطبيعية بما فيها مشكلات الجفاف والتصحر والتخلف الاجتماعي الناجم عن الجهل والمرض والفقر - أهم المعوقات التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة وتؤثر سلباً في المجتمعات الفقيرة بخاصة والأسرة الدولية بعامة، ومن واجب الجميع التضامن للتغلب على هذه الصعوبات حماية للإنسانية من مخاطرها وتأثيراتها السلبية على المجتمع.
- **الحروب والمنازعات المسلحة والاحتلال الأجنبي** التي تؤثر بشكل مضر على البيئة وسلامتها، وضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى إنهاء الاحتلال الأجنبي ووضع تشريعات والتزامات تحرم وتجرم تلويث البيئة أو قطع أشجارها أو إبادة حيواناتها، ومراعاة الكرامة في معاملة الأسرى طبقاً للقوانين الدولية وعدم التمثيل بالموتى ومنع تخريب المنازل والمنشآت المدنية ومصادر المياه.

- **التضخم السكاني** غير الرشيد وخاصة في مدن الدول النامية وتدهور الأحوال المعيشية في المناطق العشوائية وتزايد الطلب على الموارد والخدمات الصحية والاجتماعية.
- **تدهور قاعدة الموارد الطبيعية** واستمرار استنزافها لدعم أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية مما يزيد في نضوب قاعدة الموارد الطبيعية وإعاقة تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية.
- **عدم توفر التقنيات الحديثة** والخبرات الفنية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية المستدامة وخططها.
- **نقص الخبرات اللازمة** لدى الدول الإسلامية لتتمكن من الإيفاء بالالتزامات حيال قضايا البيئة العالمية ومشاركة المجتمع الدولي في الجهود الرامية لوضع الحلول لهذه القضايا.

أما **التحديات التي تواجهها الدول الإسلامية في القرن الحادي والعشرين** فتشمل[٢٨]:

- **إيجاد مصادر التمويل** اللازم لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية والتزام الدول الصناعية بزيادة الدعم المقدم منها للدول النامية ليصبح (١,٥٪ من الناتج الوطني).
- **إعداد البرامج التنموية والصحية والتعليمية** للشعوب الأقل نمواً، فالدولة والمجتمعات المحلية والإقليمية والوطنية والمنظمات ذات الاختصاص، تشترك في المسؤولية – على تفاوت بينها – وهي مطالبة بالمساهمة في رعاية الطفولة والأمومة، وتأسيس البنى التحتية والمرافق، وذلك بتمويل برامج التنمية المستدامة، ووضع الخطط والسياسات الفاعلة في هذا المجال، وتقاس أهلية هذه الأطراف جميعاً وكفاءتها، بمقدار ما تقدمه من خدمات في هذه المجالات الحيوية، وبمقدار عنايتها بتطوير برامج العمل التنموي على المستويين الحكومي والشعبي ومؤسساته.

- **تحقيق التكامل وتشجيع الاستثمار** الداخلي والأجنبي من خلال إيجاد شراكة حقيقية بين الدول الصناعية والدول النامية وتحقيق فرص أفضل لمنتجاتها للمنافسة في الأسواق المحلية والعالمية من خلال منظمة التجارة العالمية.
- **نقل وتطويع التقنيات الحديثة** الملائمة للبيئة وتشجيع الباحثين، وتوفير إمكانيات العمل العلمي لهم باعتباره من أسباب تطوير العمل التنموي واستمراره، ويرتبط بذلك نشر الوعي بأهمية التفكير العلمي والبحث في مجالات التنمية المستدامة، وتطوير وسائل العمل في هذا المجال، ونقل المجتمع بذلك إلى مراحل متقدمة من الرقي والتنمية في وقت أسرع وبتكلفة أقل.
- **حماية التراث الحضاري** لكونه يسهم في تأكيد الذاتية الثقافية، ويحافظ على خصوصياتها، ويحمي هويتها من الذوبان، ويساعد على بناء الشخصية المستقلة للأفراد والجماعات، ويمنح العمل التنموي دفعة ذاتية أقوى في الدفاع عن الهوية الوطنية والدينية، وصيانة المستقبل المشترك، ولذا فإن التأكيد على الأبعاد الروحية والأخلاقية التي تدعو إليها الأديان السماوية يؤثر إيجابياً في الدفع بالتنمية نحو الخير والعمل الصالح والتكافل الاجتماعي.
- **التضرر من الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي لمجابهة قضايا البيئة** العالمية ومسؤولية المجتمع الدولي في مساعدة الدول الإسلامية المتضررة.
- **تأمين مشاركة كاملة وفعالة للدول النامية** داخل مراكز اتخاذ القرار والمؤسسات الاقتصادية الدولية وتعزيز الجهود التي تهدف إلى جعل دواليب الاقتصاد العالمي أكثر شفافية وإنصافاً واحتراماً للقوانين المعمول بها على نحو يمكن الدول النامية من رفع التحديات التي تواجهها بسبب العولمة.

نموذج من دول صناعية

للتعرف على المعوقات الداخلية للتنمية المستدامة على وجه أشمل فربما كان في تقصي أسباب ضعف التنمية المستدامة في الدول الصناعية بصرف النظر عن نظامها الاقتصادي مدخلاً للتعرف على الأسباب الداخلية في الوطن العربي بالإضافة إلى معوقات التنمية البشرية. ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال هناك تدهور مطرد في الاقتصاد الداخلي وشبه توقف في حركة التنمية عموماً مع تحول عن مسيرة التنمية المستدامة خاصة رغم أن الاتجاه نحو التنمية المستدامة كان من دعائم الاقتصاد الأمريكي التي وهبته القوة على البقاء والنماء حتى أصبح أقوى قوة اقتصادية في العالم. ومن الأسباب القائمة التي تحول دون الاستمرار في مسيرة التنمية المستدامة:

- التهاون في حماية البيئة وخضوع الإدارة الأمريكية لضغوط الشركات الصناعية الكبرى لإضعاف فاعلية قوانين ولوائح حماية البيئة، بما في ذلك الهواء والماء (الأنهار والمحيطات والبحيرات) والتربة.
- تفشي السلوك الاستهلاكي وفشل التعايش مع البيئة مما يزيد من تراكم النفايات ويساعد على عزوف الشركات عن المشاركة في مشاريع التنمية المستدامة.
- استهلاك بعض المصادر الطبيعية بسرعة وإسراف مثل ثروات الغابات؛ وإن كانت حريصة على إدخار بعض المصادر الطبيعية الأخرى مثل النفط.
- تدهور التعليم في جميع مراحله: خاصة التعليم الثانوي وزهد النشأ في دراسة العلوم والتقنية، وعزوف الشباب عن التعليم الجامعي والتعليم العالي.
- تصدير الصناعات إلى الخارج واضمحلال القاعدة الصناعية التي كانت مجال تميز للولايات المتحدة الأمريكية.

- توجه التنمية إلى عمليات الكسب السريع مثل القمار التي بدأت كمشاريع تنمية لمستوطنات الهنود الحمر ثم استشرت في أنحاء البلاد.
- تحول بعض الشركات الصناعية إلى مصارف مالية مثل شركة جنرال إلكتريك.
- التوسع في عمليات احتكار السوق.

العوائق الداخلية

بناء على بحث وتحليل شواهد الضعف في الوطن العربي؛ يمكن حصر **أسباب ضعف التنمية المستدامة** فيما يلي:

- **ضعف البنية التحتية للمعلومات** المتاحة لعامة الناس وقصور محتوياتها من قواعد بيانات ومصادر معرفة.
- **استفشاء روح الاستهلاك** وتوليد النفايات.
- **قصور لوائح حماية البيئة** من ملوثات الصناعة.
- **عدم توفر المناخ المشجع على الابتكار**.
- **مساهمة القطاع العام في تفشي البطالة المقنعة** مما يحد من فرص المغامرات التجارية والصناعية والزراعية.
- **محاولة الزج بالمرأة في كل المجالات** درءاً للانتقاد؛ بحيث تتحول إلى عبء بدلاً من فتح الفرص أمامها لتنمية مقدراتها ومساهمتها الفعالة في حركة التنمية.
- **قصور التدريب المهني** ووسائل التنمية البشرية.
- **تسييس التنمية** وهو أهم الأسباب المؤدية لضعف التنمية عموماً والتنمية المستدامة خاصة. فبدلاً من أن تقوم المؤسسات غير الحكومية والحكومات المحلية بالتنمية وتقوم الإدارة السياسية بتشجيعها ودعمها والرقابة عليها؛ تتولى الإدارة السياسية مسئولية التنمية دون رقيب عليها أو مساءلة. ولعل هذا هو السبب في أن تقارير التنمية البشرية تشدد على مسألة الحرية.

الأسباب الخارجية

لعل من أهم الأسباب الخارجية التي تعمل على ضعف التنمية المستدامة في الوطن العربي:

- استيراد التقنية والمعرفة الأجنبية دون السعي لتوطينها.
- الخضوع لإملاءات المستثمرين الأجانب بإعفائهم من اتباع اللوائح المنظمة للتنافس والخاص منها بحماية البيئة أو التساهل معهم في اتباعها؛ مثالاً لذلك شركات صيد الأسماك الكبرى التي أدت إلى القضاء على الشركات المحلية الملتزمة بإتباع القوانين وكذلك شركات الأدوية.
- تخفيف عبء التنمية البشرية المواطنة عن الشركات الأجنبية.
- الاعتماد على المستشارين الأجانب الذين لا دراية لهم بالملابسات المحلية في التخطيط للتنمية.
- العجلة في التنمية بتصدير الموارد الطبيعية دون تخطيط.

ومما لا شك فيه أن من بين الأسباب العارضة التغيرات التي أعقبت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م إذ أنها أدت إلى تحول الطاقات العربية من التنمية إلى مواجهة التحديات المترتبة عليها على الصعيد الداخلي والخارجي؛ كما أنها أدت إلى الحد من مجال الشراكة العالمية في المعرفة. كذلك فإن الحروب في المنطقة العربية وقضية فلسطين وما ترتب على ذلك من عدم الاستقرار كان له تأثير على التنمية المستدامة[١٨].

ومن المعوقات الخارجية شروط التجارة العالمية غير المتكافئة وأثرها على مستقبل اقتصادات البلدان النامية[٧٠]، حيث تؤدي الشروط المجحفة وتدابير الحماية التي تطبقها دول الشمال إلى تكبيد الدول الفقيرة لخسائر قدرتها أحد المنظمات العالمية غير الحكومية تدعى "أوكسفام انترناشيونال" بمبلغ ٧٠٠ مليار دولار تقريباً في العام؛ أي ما يعادل ١٤ مرة ضعف ما تتلقاه تلك الدول من مساعدات مخصصة للتنمية[١٢١]. من جانب آخر فقد أثبت فشل مفاوضات منظمة التجارة العالمية (WTO) في سياتل بولاية واشنطن بالولايات المتحدة

الأمريكية إلى تناقضات العولمة، وعدم التوازن بين مصالح البلدان المتقدمة والنامية، وهو ما عبر عنه شعار المتظاهرين في سياتل والذي تمثل في "لا نريد تجارة حرة بل نريد تجارة عادلة"[١٢٢].

الأسباب المتشابكة

هي الأسباب الناجمة عن التفاعلات الداخلية والخارجية والتي تؤدي إلى ضعف التنمية المستدامة في الوطن العربي، وتشمل:

- التنمية التي لا تستهدف تنمية بل استغلال القدرات العربية والمحلية.
- العصبية العشائرية والمحلية التي تحد من الانفتاح على الوطن العربي خاصة في مجال المعرفة وتكبل كل محاولات التعاون بين أقطار الوطن العربي في مشاريع التنمية المستدامة.
- التقليد غير المتبصر في شئون حماية البيئة.
- العجلة في التنمية التعميرية تحت ضغوط التقليد مما يؤدي إلى التفريط في الثروات الطبيعية ومنها التربة والأرض الخصبة.
- صعوبة تبادل المعرفة على النطاق المحلي والخارجي.
- الخطأ في تصور التنمية على أنها الإنعاش المالي المؤقت والخضوع لإغراءات الربح السريع والسعي للحصول على توكيلات الشركات الأجنبية

وقد ورد في تقرير التنمية البشرية العربية الثاني الصادر في عام ٢٠٠٣م[١١٨] عرض للتحديات الجوهرية التي عرضها التقرير الأول[١١٦] يتمثل في تجاوز نواقص ثلاث: أولها: المعرفة، وهي من النواقص التي ما زالت جد خطيرة بل ربما ازداد التحدي خطورة، خاصة في مضمار حريات تبادل المعرفة، بسبب تطورات عالمية وإقليمية ومحلية غير مواتية للتنمية البشرية في الوطن العربي.

الفجوة الرقمية

إن اتساع الفجوة الرقمية بين البلدان العربية والعالم المتقدم يعود بشكل رئيسي إلى أن تقنية المعلومات والاتصالات بحكم طبيعتها ذات قابلية عالية

للاحتكار والدمج، وإلى ارتفاع كلفة إنشاء البنية التحتية لقنوات المعلومات فائقة السرعة، وإلى تزايد هجرة العقول العربية إلى الخارج، وأخيراً إلى الاختلال الشديد في توزيع نطاق موجات الاتصال الأثيري في ما بين الدول المتقدمة والنامية. فقد أصبح الفضاء المعلوماتي مكاناً تسود فيه القوى العالمية المتقدمة على معظم مناطقه وزواياه.

كما أن هناك تفاوت معلوماتي شديد بين البلدان العربية، حتى تلك التي تتساوى في معدل التنمية البشرية. وهناك عوائق تعمل على توسيع هذه الفجوة الرقمية داخل كل دولة عربية أهمها عامل اللغة. فمعظم المواد المتاحة على الإنترنت متاحة باللغة الإنجليزية وهي لغة لا يتقنها إلا القليل في المنطقة. وستؤدي قلة المواد المتوفرة على الإنترنت باللغة العربية إلى حرمان المواطن العربي من المنافع المرجوة في عصر المعلومات[١١٧].

التوكيلات الأجنبية

يمثل استشراء التوكيلات الأجنبية حائلاً كبيراً من معوقات التنمية المستدامة لأنها قائمة على الانتعاش المالي ولا تؤدي إلى التنمية المستدامة؛ فعلى سبيل المثال: طرح بعض وكلاء الشركات مشروعاً لتصنيع قطار في الخارج يقطع المسافة بين الإسكندرية والقاهرة في أربعين دقيقة، بتكلفة عشرة مليارات دولار. وفي سبيل تحقيق مثل هذا المشروع يلزم اقتراض المبلغ؛ مع ملاحظة أن من أهم القيود التي يمسك بها الاستعمار الغربي الشعوب العربية هي القروض[٩٦]. هذا وبينما هناك حاجة لأقمار صناعية لفتح أبواب المعرفة عن طريق تقوية الاتصالات، نجد هناك تنمية مستدامة في هذا المجال من خلال العمل على بناء أقمار عربية بأيدي عربية مع الاستعانة ببعض الخبراء من الخارج فيما يتعسر القيام به؛ ولا شك أن الحصيلة ستكون أطول استدامة من إخراج الأموال إلى الخارج لبناء أقماراً؛ أو حتى إرسال بعض المهندسين العرب لتلقي بعض الفتات الذي لا يسمن ولا يغني من جوع[٩٦].

فجـوة التقنيـة

إلى جانب ذلك هناك عوامل عامة متشابكة في الدول النامية تؤثر على عرقلة جهود التنمية المستديمة؛ من أهمها أعباء التقدم في مختلف مجالات التقنية في الدول الصناعية[٧٠]؛ فالتقدم المعاصر في تقنيات المعلومات والاتصالات وأساليب الإنتاج يضع تحدياً وأعباء ثقيلة على كاهل الاقتصاد للبلدان النامية، حيث جعل رأس المال والتقنية وليس العمل وحده عوامل الإنتاج الرئيسية المحركة داخل الاقتصاد العالمي؛ مما يؤدي إلى تحديات إضافية لتنمية الموارد البشرية واستخدامها، وإلا ستكون النتيجة الحتمية تفاقم معدلات البطالة، حيث أن تخلف المهارات البشرية عن التعامل مع التقنية الحديثة يولد نوعاً من البطالة يعرف بالبطالة الاحتكاكية أو الفنية. فعلى سبيل المثال: إذا استحدث مصنع نمطاً إنتاجياً حديثاً باستيراد بعض الماكينات المتطورة، فإن عدم قدرة القوى البشرية القائمة على التعامل مع ذلك النمط الجديد سوف يصحبه استغناء عن العمالة غير المتوائمة. في النهاية تبقى حقيقة أنه مع مضي إعصار العولمة قدماً وما يحمله في طياته من إرساء معيار البقاء للأصلح، الأمر الذي قد يتنافى في كثير من الأحيان مع المعايير الإنسانية التي يسعى مفهوم التنمية البشرية إلى تحقيقها. لذا فإنه يتطلب من الدول النامية أن تصحو من غفوتها واعتقادها بأن محاكاتها للمظاهر المادية لحياة أهل الغرب يعني أنها تعيش حياة بشرية ناعمة، ولكن عليها أن تؤمن بأن إحداث أي تقدم اقتصادي أو اجتماعي مشروط بقدرتها على إيجاد إرادة وطنية واعية وقادرة على مواجهة التحديات التي يفرضها النظام العالمي الجديد أو العولمة؛ فقدرة البلدان النامية على إثبات وجودها مستقبلاً مرتهن بقدرة أجيالها على التعايش مع التقدم ومحاكاته بفاعلية لا بمظهرية، وهذا لن يكون إلا باعتبارها مشاركة في صنع التقدم وليس مجرد متلقية لثماره.

ضرب الاقتصاد الداخلي

من الأسباب المتشابكة التي قد تشكل عقبات في طريق التنمية المستدامة

في الوطن العربي ضرب الاقتصاد الداخلي بالشركات العالمية عن طريق العديد من الوسائل مثل الاحتكار والاندماج والإغراق.

الاحتكار

التعريف العام للاحتكار هو حبس الشيء عن العرض وقت الرخص، وبيعه وقت الغلاء في السوق، وعند اشتداد الحاجة إليه؛ غير أن ذلك قد يتم عن طريق إيقاف المنافسة بحيث يمكن إرغام المستهلك على الشراء بأي ثمن يحدده المنتج[١٢٣]. كما أن الاحتكار يعني أن يشتري المستهلك السلع قسراً؛ تحت ضغط الحاجة، بالسعر الذي يرغب فيه منتج تلك السلعة، وليس السعر الذي يرضيه؛ وأن يفقد حق الاختيار بين أكثر من نوع لنفس السلعة، وأن يجرد من حريته في اتخاذ قرار الشراء[١٢٤].

وآثار الاحتكار ليست وليدة اليوم أو الأمس بل يلمسها الناس في كل زمان ومكان، وأشد أنواع الاحتكار تأثيراً على المواطن هو احتكار القوت اليومي له، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من احتكر على المسلمين طعاماً ضربه الله بالجذام أو الإفلاس". (رواه ابن ماجة بإسناد صحيح). ويعرف فقهاء الإسلام الاحتكار أنه: "شراء السلع وجمعها من الأسواق وقت قلتها لبيعها طلباً للربح عند شدة الحاجة إليها"

وبناءً على ذلك فليس من الاحتكار[١٢٣]:

- ادخار الفلاح والمستورد الذي يستورد السلعة ولا يشتريها من السوق.
- شراء السلعة وقت الرخص وادخارها.
- شراء السلعة وقت غلائها لتباع في حينه.

ومن الأسباب المتشابكة التي قد تشكل عقبات في طريق التنمية المستدامة في الوطن العربي مشكلة الاحتكار التي تتجلى بوضوح عند دخول رأس المال الأجنبي في البلاد أو استيراد معدات خاصة بمشاريع التنمية والاحتكار. في هذه

الحالات يظهر الاحتكار في عدة صور:

- اشتراط رأس المال الأجنبي على الدولة أو المؤسسة التي يجري تمويلها أو تزويدها بالخبرة بأن لا تقوم أي جهات أخرى محلية بإنتاج بضائع مماثلة لا في الحاضر ولا في المستقبل.
- العمل على تقويض أي مؤسسات منافسة في الإنتاج، خاصة وحدات الإنتاج المحلي الصغيرة، بمنع تمويلها بالمواد الخام كحافز لرأس المال الأجنبي.
- إصرار المؤسسة المحلية على الجهة الممولة للخبرة أو رأس المال بعدم التعامل مع جهات أخرى محلية.

أي أن الوضع الاحتكاري يضر بالمستهلك وبالاقتصاد ككل، والسبب في ذلك هو أنه في ظل الوضع الاحتكاري يتم تضييع مكاسب محتملة من التبادل بين الطرفين، كان يمكن تحقيقها لولا وجود الاحتكار، وهو ما يسمى بالخسارة الباهظة؛ وهو الأمر الذي يبرر تدخل الدولة وصناع السياسية لمحاولة منع حدوث هذا الوضع وعدم السماح لشركة واحدة أو حتى عدة شركات بالتحكم في السوق ككل وسن التشريعات المنظمة لذلك، مثل قوانين مكافحة الاحتكار وقوانين المنافسة؛ وذلك لكي تحقق الأهداف التالية:

- حماية المستهلك والاقتصاد من الضرر الذي يسببه الاحتكار.
- تنويع الخيارات والبدائل أمام المستهلك.
- تحقيق مبدأ تساوي الفرص في ممارسة النشاط الاقتصادي ودخول الأسواق.
- تحقيق الكفاءة في إنتاج السلع والخدمات.

وفي الاقتصاد المعاصر تعددت أنواع السلع والخدمات؛ لاتساع الأنشطة الإنتاجية وكبر حجم المنشآت الصناعية والزراعية، وبالتالي تعدد الاستعمالات بما يشمل الاستهلاك والاستثمار والادخار، وصار الاحتكار يعتري كثيراً من

الأنشطة الاقتصادية والتجارية على مستوى الأفراد والمنشآت والدول كوحدات اقتصادية، وصار للاحتكار انعكاسات مباشرة على حياة الناس يمكن إجمالها في الآتي[١٢٤]:

- إحياء مشكلة الندرة بمعنى محدودية السلع والخدمات مقابل الطلب المتزايد عليها في السوق، الأمر الذي يؤدي إلى النقص في تلبية الحاجات الضرورية خاصة ما يتعلق بالملبس والمأكل والمسكن والعلاج.
- ارتفاع الأسعار: وهو ما يعرف بالتضخم السعري لسلع وخدمات قليلة مقابل تزايد الطلب عليها، وهو أحد أسباب التضخم إضافة إلى زيادة كمية العملة المتداولة بالنسبة إلى كمية البضائع والخدمات المتاحة.

وتكون آثار الاحتكار أشد قسوة عندما تمارسه مجموعة متضامنة من المحتكرين أو الشركات الضخمة التي تمتلك رؤوس أموال كبيرة وإنتاجاً وفيراً تستطيع بموجبه أن تتحكم في السوق، وأن تفرض أسعاراً فيها مغالاة فادحة. وهو ما يعرف في علم الاقتصاد باحتكار القلة؛ حيث يقوم عدد قليل من الشركات أو مصادر توريد السلع بالسيطرة على سوق صنف معين من المنتجات أو الخدمات. وأبرز صور هذا الاحتكار في الاقتصاد المعاصر الشركات الدولية متعددة الجنسيات؛ وهي شركات تباشر نشاطها في أكثر من دولة من خلال تملك أصول إنتاجية ورأسمالية في الدولة الأم "بلد المنشأ" والدول المضيفة "بلد الاستثمار"، ولا يقتصر نشاطها على التحويلات الرأسمالية "الاستثمار الأجنبي المباشر"، بل يشمل نقل التقنية والسلع والخدمات الإدارية والمالية؛ وهي شركات ذات طبيعة احتكارية بمعنى سيطرتها على إنتاج سلع معينة في مجالات الصناعات التحويلية والاستخراجية والمرافق العامة والخدمات، كما أن الأسواق التي تتعامل فيها هذه الشركات يحكمها عدد قليل من المنتجين وتتميز أيضاً باستخدام التقنية المتطورة والمهارات الخاصة في استثماراتها ومنتجاتها من السلع والخدمات، إضافة إلى الدعاية والإعلان، وكلها من أبرز صفات أسواق

احتكار القلة. كما أن بعض هذه الشركات يتبع أسلوباً تجارياً يتيح لها التنوع في الأنشطة والمنتجات، مما يوفر لها فرص الخروج من دائرة التخصص الشيق بما يتضمنه من مخاطر الارتباط بسوق سلعة معينة ويحقق لها سيطرة اقتصادية أكبر.

هذه الشركات متعددة الجنسيات صار لها تأثير كبير في علاقات التبادل التجاري بين الدول، فمن جملة "٥٠" أكبر شركة متعددة الجنسية في العالم تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية "٣٣" شركة، بينما تمتلك بريطانيا خمس شركات، وكل من اليابان وسويسرا ثلاث شركات، وألمانيا شركتين، وفرنسا شركة واحدة؛ وبقية الدول ثلاث شركات فقط.

ويلاحظ أن الشركات متعددة الجنسية تتميز بمزايا احتكارية عديدة جعلتها تسيطر سيطرة تامة على الأسواق خارج حدودها الوطنية، ومنها[١٢٤]:

- المزايا الاحتكارية التمويلية: تتمتع هذه الشركات بمراكز مالية قوية في بلد المنشأ؛ ومقارنة بالشركات المحلية في بلد الاستثمار تعد الشركات متعددة الجنسية ذات مراكز مالية متفوقة ومتعاظمة. فمثلاً شركة إكسون (Exxon) الأمريكية يتكون رأسمالها من خمس شركات تشكل وحدة اقتصادية واحدة حوالي ٣٦٦ بليون دولار. كما تستفيد هذه الشركات من التمويل الممنوح لها بأسعار فائدة منخفضة.
- المزايا الاحتكارية التقنية: للشركات متعددة الجنسية تقنية متطورة مقارنة بالشركات الوطنية، ويقاس التطور التقني بنفقات البحث العلمي والتطوير التي تتركز حول طرق إنتاج جديدة ومنتجات محسنة وجديدة وزيادة درجة تغاير المنتجات، مما يزيد قدرة الشركة على تسويق منتجاتها والتحكم في السوق على وجه احتكاري.
- المزايا الاحتكارية التسويقية: تعتبر مزايا التسويق أحد أهم الصفات الاحتكارية التي تتميز بها الشركات متعددة الجنسية مقارنة بالشركات

الوطنية التي تكون في وضع ضعيف للغاية، فالشركات الدولية متعددة الجنسية لها قدرة على القيام بأبحاث التسويق للتعرف على ظروف السوق وأذواق المستهلكين والتنبؤ بالتغيرات المحتملة على المستوى الإنتاجي والاستهلاكي والتوزيعي.

كما تقوم أيضاً بأعمال الدعاية والإعلان التي تهدف إلى استدامة الطلب على منتجاتها؛ ولهذه الشركات شبكات توزيع واسعة مما يساعد على بسط سيطرتها في الأسواق.

هذه العوامل مجتمعة جعلت الشركات متعددة الجنسية في وضع تنافسي لا يبارى، ولا تستطيع الشركات الوطنية مجتمعة أن تحقق ما تحققه الشركات متعددة الجنسية من وضع احتكاري يمكنها من بسط نفوذها في الأسواق.

إن الاحتكار على النمو المشار إليه لوضعية الشركات متعددة الجنسية لا يقتصر على نوعية السلع فقط، بل على الثقافة التي تحملها السلعة والقيم المعنوية التي لها تأثير على أنماط الحياة والأذواق والسلوك الإنساني[١٢٤].

كما أن موضوع الاحتكار يخضع لاعتبارات عديدة منها تطور العلاقات الاقتصادية والتطور التقني وحقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع في الفقه الإسلامي. وهو مادة دسمة للأخذ والرد والنقاش يمكن معها الوصول إلى تصور معين لكل حالة من حالات الاحتكار، حيث تعتمد مقاومة الاحتكار على الآثار السلبية لكل حالة من هذه الحالات[١٢٣].

الاندماج

الاندماج الاقتصادي هو تحرك جماعي نحو التكتل والتكامل، والتعاون بين كيانين أو أكثر؛ وذلك لإحداث شكل من أشكال التوحد، يتجاوز النمط والشكل الراهن؛ ليخلق كياناً جديداً يكون أكثر قدرة وفاعلية على تحقيق الأهداف التي كان يصعب أو يستحيل تحقيقها قبل إتمام عملية الاندماج[١٢٥].

وبالتالي فإن الاندماج يعتبر عملية انتقال من وضع تنافسي وتفاوضي معين

إلى وضع تنافسي تفاوضي أفضل وأقوى. **والاندماج الاقتصادي**:

- **عملية**: يتم من خلالها اجتماع إرادة الكيانات المندمجة، ويترتب عليها قيام درجة من درجات التحالف الاقتصادي.
- **حالة**: لأنه يؤدي إلى الوصول إلى كيان جديد له شخصية معنوية، ومكانة اقتصادية، وأداء أفضل.

ويقدم الاندماج الاقتصادي حلولاً لمشاكل قائمة أو متوقعة، ويكون ضرورياً لعملية النمو والتعاون والمشاركة، ومهماً لضرورات المنافسة والاستمرار في ظل عالم الكيانات الكبيرة.

يتنوع الاندماج الاقتصادي من حيث الأسباب والدوافع والأساليب، ومن أهم هذه الأنواع وأشهرها ما يلي[١٢٥]:

- **الاندماج بالضم:** يقوم على ضم شركتين أو أكثر، أو بنكين أو أكثر إلى بعضهما البعض، وينتج عنهما كيان جديد يحمل اسمهما معاً، ويكون هذا الاندماج قائماً على مجلس الإدارة الموحد للشركتين أو البنكين.
- **الاندماج بالحيازة ونقل الملكية:** يتم من خلال شراء أحد الطرفين المندمجين لأسهم الطرف الآخر أو الأطراف الأخرى المراد إدماجها والسيطرة عليها، وفي الغالب يتم ذلك بشكل تدريجي أو مفاجئ؛ وذلك حسب القدرة المالية للطرف المشتري للأسهم، وحسب رغبة البيع لدى حملة الأسهم.
- **الاندماج بالابتلاع التدريجي:** يتم من خلال قيام الطرف المبتلع – وليكن أحد المصارف مثلاً– بشراء فرع أو عدد من فروع، ثم يقوم بشراء بقية الفروع بالتدريج؛ وفي النهاية يتم ابتلاع المركز الرئيسي. وهذا النوع يحدث في الغالب عندما يكون البنك المُبْتَلَع يعاني من مشاكل أو يعاني من الفساد.
- **الاندماج بالمزج:** يتم من خلال إحداث مزيج بين شركتين أو بنكين ليخرج منهما كيان جديد يحمل اسماً جديداً، وشعاراً جديداً، وعلامة تجارية جديدة.

- **الاندماج التعاقدي الاختياري:** يقوم على أساس حرية أصحاب رأس المال في الشركات أو المصارف المندمجة في اتخاذ القرار بالدمج، وهذا القرار في الغالب يتم بعد دراسات عميقة لهذا الاندماج ونتائجه من كافة الجوانب المالية والقانونية والاقتصادية والإدارية والفنية والاجتماعية.
- **الاندماج القهري الفوري:** هذا النوع من الاندماج الاقتصادي قائم على قرار حكومي في الغالب أو من قبل جهة لها قوة وسلطة لقهر الكيانات المندمجة، وهو في الغالب يتم لحل مشاكل داخلية في الكيانات المندمجة أو لتحقيق مصلحة عامة.

الإغـــراق

يعرف الإغراق بأنه طرح منتجات في الأسواق بسعر يقل عن سعر بيعها في أسواق الدولة المنتجة لها أو بسعر يقل عن سعر بيعها في أسواق الدول الأجنبية الأخرى أو بيعها بسعر يقل عن تكاليف إنتاجها؛ مما يؤدي إلى إلحاق الضرر بالمنتجات المحلية المثيلة في الدولة المستوردة لهذه المنتجات. فقد أدى النمو الهائل في حجم الإنتاج العالمي لمختلف السلع إلى انتشار صراع موحش بين دول العالم للسيطرة على الأسواق، وفقاً لنظرية "التهام السوق" التي تتخذها الشركات متعددة الجنسية شعاراً لها هذه الأيام، وذلك بدلاً من نظرية "توسيع الكعكة حتى يأكل منها الجميع" التي كانت سائدة في الماضي. وحالياً توجد ٤٠٠ ألف حالة إغراق مسجلة في أنحاء العالم[١٢٦].

ثم إن ممارسة عملية الإغراق للأسواق ليست دليلاً على قوة دولة معينة أو منتج معين؛ وذلك لأنه إذا كان المنتج ينتج سلعته بطريقة اقتصادية وأسلوب سليم فإن سلعته سوف تكون منافسة للسلع المثيلة التي ينتجها الآخرون من حيث السعر والجودة، وبالتالي يحصل على نصيب مناسب من السوق، ويحقق أرباحاً مناسبة دون اللجوء إلى إغراق السوق المحلي أو الأجنبي لإخراج المنافسين له والسيطرة عليه، ولكن إذا كان المنتج ضعيفاً، ولديه مشاكل سوء إدارة

وعمالة زائدة أو غير مدربة، أو لديه إهدار في الإنتاج، فإن سلعته سوف تكون غير تنافسية، وسوف يخشى المنتج في هذه الحالة من منافسيه الآخرين.

والإغراق ينقسم إلى الأنواع التالية[١٢٦]:

- **إغراق خارجي:** وذلك في الحالة التي تقوم فيها دولة بإغراق أسواق دولة أخرى بتصدير سلعة إليها بأسعار تقل عن تكاليف إنتاجها، وهو أشهر أنواع الإغراق، وتمارسه الدول المتقدمة والنامية على السواء، مثل إغراق الأسواق الأمريكية بالصلب الياباني والروسي.
- **إغراق داخلي:** وذلك في حالة قيام شركة بطرح سلعة في السوق المحلي بسعر يقل عن تكاليف إنتاجها لإخراج المنافسين المحليين، وفي هذه الحالة تتبع الشركة خطة: "دع السوق يتنفس صناعياً، وحطم عظام المنافسين حتى يستسلم السوق، ويموت المنافسون ثم نبيع السلعة بالسعر الذي نحدده".
- **إغراق مؤقت:** وهو الإغراق الذي تلجأ إليه الدول عندما تمر بظروف اقتصادية غير مواتية مثل حالات الكساد أو الأزمات الاقتصادية، مثلما فعلت دول جنوب شرق آسيا خلال العامين الأخيرين حيث طرحت منتجاتها بأسعار منخفضة لتنشيط صادراتها وزيادة إيراداتها بشكل يساعدها على مواجهة أزمتها المالية.

وتعتبر الصين أكثر دول العالم التي لديها قضايا إغراق كمتضرر أو كممارس له، فهي الدولة الأولى في العالم المرفوع ضدها قضايا للإغراق، وكذلك الدولة المفروض على صادراتها أكبر رسوم لمكافحة هذا الإغراق، وتتركز السلع الصينية المشكو في حقها في: المنتجات الكيميائية، والدراجات، والمنسوجات القطنية، وألواح الزجاج، وأواني الألومونيوم، وإطارات السيارات، والأسمنت الأبيض، والأحذية وغيرها من السلع البسيطة، وكانت آخر قضايا الإغراق ضد الصين هي إغراق الأسواق الأمريكية بعصير التفاح المركز، والذي يقل سعره عن

تكاليف إنتاجه بنسبة ٩١٪ عن انتاجه في الولايات المتحدة الأمر الذي أدى إلى إغلاق عدد من المصانع الأمريكية المنتجة لعصير التفاح.

وفي ظل انتشار الإغراق من المهم أن يكون لدى الدول النامية استراتيجية لمواجهة هذه السياسات غير المشروعة والتي تضر بالاقتصاد الوطني، والأهم من ذلك كله يجب توعية المستهلك في الدول النامية بأن الإغراق قد يوفر له سلعه رخيصة الثمن في الأجل القصير، ولكنه سوف يدمر صناعة محلية بكاملها في الأجل الطويل، مما يعني فقد العمال لأعمالهم، وقد يكون هو منهم، ومما يعني أن أبناءه لن يجدوا عملاً في المستقبل، والأخطر من ذلك أنه بعد عدة سنوات سوف يكون مضطراً لشراء هذه السلعة بثمن باهظ دون أن يجد بديلاً لها أو منافساً لمن يبيعها له.

الفصل الثالث

عوامل القوة المساعدة
على تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي

● نقاط القوة الداخلية ● الفرص الخارجية ● المصالح المشتركة

بعد تشخيص معوقات التنمية المستدامة يلزم التعرف على نقاط القوة الداخلية والفرص الخارجية المساعدة على تحقيق ما نؤمله للتنمية المستدامة مستقبلاً على مستوى الوطن العربي؛ هذا إلى جانب استكشاف المصالح المشتركة بين المنافع الداخلية والفرص الخارجية التي يمكن أن ينتفع بها في التنمية المستدامة.

نقـــاط القـــوة الداخليـــة

دعـائم القـوة

الإنســـان

بتصنيف سكان الأرض وفقاً لمقاييس التنمية البشرية؛ لدى هيئة الأمم المتحدة، هناك أربع حالات[٧٠]:

- الأولـــى: عالم متقدم اقتصادياً وبشرياً.
- الثـانيـة: عالم متقدم بشرياً ومتخلف اقتصادياً.
- الثـالثـة: عالم متقدم بشرياً وفى سبيله للالتحاق بركب التقدم الاقتصادي.
- الرابـعـة: عالم متخلف اقتصادياً وبشرياً.

الحالتان الثانية والثالثة كل منهما يطابق شريحة من الوطن العربي وكلاهما يندرج تحت مقياس متقدم للتنمية البشرية؛ بينما الحالتين الأولى والرابعة لا تصفان وضع الوطن العربي حيث أن الحالة الأولى لعالم متقدم كماً وكيفاً، والرابعة لعالم متخلف تنمية ونمواً؛ تعترض مسيرته نحو معدلات أفضل من التنمية البشرية في المستقبل العديد من التحديات التي تصل إلى درجة الأمراض المزمنة[٧٠].

هذا يعني أن الوطن العربي من المنظور الحضاري يملك مقومات تساعده على التنمية المستدامة بمعدل طيب؛ وإن تفاوت من دولة إلى دولة، نظراً لأن

البشر هم الثروة الحقيقية لأي أمة، لذا فإن قدرات أي أمة تكمن فيما تمتلكه من طاقات بشرية مؤهلة ومدربة وقادرة على التكيف والتعامل مع أي جديد بكفاءة وفاعلية. والشاهد على ذلك تجربة دول جنوب شرق آسيا، فتلك الأمم التي قطعت على نفسها التزامات هامة تجاه تجميع رأس المال البشري وتحويله إلى طاقة وميزة تنافسية عالية تم توجيهها إلى استثمارات عالية الإنتاجية؛ كان مبعثه إيمانها بأن سر نهضتها ونموها يكمن في عقول أبنائها وسواعدهم. وقد كان ثمار ذلك أن حققت اقتصاديات تلك البلدان معدلات متسارعة من النمو فاقت بها أكثر البلدان تقدماً حتى أطلق عليها "النمور الآسيوية"، وأصبحت مثلاً يحتذي به كل من أراد أن يلحق بركب التقدم. وحتى عندما تعرضت تلك البلدان لأزمة مالية كبيرة خلال السنوات الأخيرة استطاعت أن تسترد عافيتها بسرعة فاقت التوقعات، وهو ما أرجعه الخبراء إلى الثروة البشرية التي تمتلكها تلك البلدان، وما تتمتع به من جودة وكفاءة عالية؛ إذ أن حركة النهوض فيها تقوم على مفهوم أن "البشر هم الثروة الحقيقة للأمم، وأن التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات البشر"[٧٠].

المعرفة

يؤكد تقرير التنمية الإنسانية العربية الثاني الصادر في عام ٢٠٠٣م[١١٨] أن الدين والثقافة والتاريخ والفلاح في المستقبل كلها عوامل مساعدة تحض على المعرفة. ولا يقوم دون المعرفة حائل إلا عقبات وضعية من صنع البشر، في الاجتماع والاقتصاد، وقبل كل شيء في السياسة. وخليق بالعرب اليوم أن يصلحوا بنية القوة الداخلية في الوطن العربي التي يمكن أن تساعد في التنمية المستدامة خاصة في المستقبل حتى تتبوأ أمتهم المكانة التي تستحق في العالم إبان ألفية المعرفة.

وفي الواقع أن طفرة التغيير الاجتماعي والاقتصادي التي يشاهدها العالم اليوم في تحوله عن التنمية الاستهلاكية إلى التنمية المستدامة وما يصاحب

تلك الطفرة من التحول من أسس مجتمع معلومات إلى بناية مجتمع معرفة، والاتجاه إلى تشييد اقتصاد عالمي (Global Economy) قائم على المعرفة بهدف إنعاش الحضارة الحديثة، خلال التنمية المستدامة ظاهرة تشابه في مكوناتها ومنهاجها التغيير الجذري الذي جلبته الحضارة العربية إلى العالم والذي بزغ من المشرق العربي وعم بقاع الأرض على مدى عصور طويلة؛ هذا وإن اختلفت حركة التغيير في كلتا الحالتين في وسائلها وآلياتها. ولما كان للإسلام الدور الأكبر في بناء ودفع مجتمع المعرفة خلال ازدهار الحضارة العربية، فإن المفاهيم الإسلامية سيطرت على أسس مجتمع المعرفة العربي على مدى التاريخ. كذلك فإن مفاهيم التراث المتوارث عن الحضارة العربية ما زالت لها أثار من تراكمات ثقافية وحضارية في المجتمع العربي المعاصر بألوانه وأطيافه.

وبهذا فإن هناك العديد من الخصائص المشتركة بين مجتمع المعرفة والاقتصاد القائم على المعرفة الذي أينع إبان الحضارة العربية وبين مجتمع المعرفة والاقتصاد القائم على المعرفة في العرف الحديث. من بين تلك الخصائص احترام البيئة من هواء وماء وتربة وعدم الإسراف في الاستهلاك حتى في الموارد المتجددة. كل ذلك يمثل قوى دافعة تساعد في عملية التنمية المستدامة.

الثروة الطبيعية

لقد حبى الله الوطن العربي بثروات طبيعية وفيرة تزود النهضة الصناعية العالمية بكل ما تحتاجه من معادن ووقود ذلك إلى جانب ما لم يكتشف بعد من كنوز تكمن في جوف الأرض وما لم يستغل من مصادر تشكل دعائم متينة للتنمية المستدامة. من بين تلك الموارد الطبيعية النفط والنحاس والحديد واليورانيوم والتيتانيم والموليبدنم والثوريم والكثير من المعادن النادرة التي تدخل في تصنيع الآلات الدقيقة والماكينات الضخمة، والتي تقوم عليها العديد من الصناعات الحديثة؛ هذا إلى جانب الموارد المائية والتربة الخصبة والمحاجر والغابات.

ويبدو أن الله العلي القدير أراد للوطن العربي السعي إلى التعاون في مجال التنمية المستدامة والحرص على التواصل بين الشعوب العربية لضمان استدامة التنمية والنهوض إذ أن تلك الموارد الطبيعية موزعة بصورة متوازنة بين تلك الشعوب ولا يكاد يغني بعضها عن الآخر. هذا إلى جانب الترابط البيئي والحيوي بين مكونات ذلك الوطن المتباعد الأطراف لما بين بعضها من عوامل بيئية ومناخية مشتركة. فتلوث المياه أو الهواء أو التربة يحمل آثاره بعيداً إلى أركان الوطن العربي المتطرفة فضلاً عن البلاد المتاخمة.

والثروة الطبيعية مصدر قوة داخلية كبيرة يمكنها أن تعزز النهضة والتنمية في الوطن العربي، غير أنها قد تتحول إلى مصدر ضعف يعوق التنمية إذا لم توظف التوظيف الحسن. فوفرة الموارد الطبيعية جعل الوطن العربي محط أطماع الدول التي تفتقر إلى احتياجات صناعاتها من مواد أولية وإلى متطلبات معيشتها الاستهلاكية من وقود ومواد حيوية تساعدها على مواصلة النمو والتقدم. ولما كانت ثروات الوطن العربي الطبيعية تمثل مصدراً لإيرادات مالية وفرصاً لاستبدال المواد الخام بالسلع الاستهلاكية والمواد المصنعة فإن المخططات الاقتصادية في المنطقة كثيراً ما تجنح إلى اللجوء إلى ذلك النوع من التبادل غير المتكافئ كوسيلة سريعة وميسورة للتنمية الاقتصادية وكبديل سهل لطريق التنمية المستدامة الوعر المحفوف بالمخاطر والذي قد تعترضه بعض المشاق والعثرات، لما تتطلبه التنمية المستدامة من السعي إلى استيطان التقنية والعمل على توفير غالبية الاحتياجات محلياً بالاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية مع الحرص على حماية البيئة.

والواقع أن التنمية القائمة على محاولة اللحاق بالدول الصناعية فيما حققته من تقدم باستيراد ما تنتجه من سلع استهلاكية دون إرساء قاعدة محلية للإنتاج وتوطين التقنية طريق مسدود لن يؤدي إلى تنمية على المدى

الطويل وإن جلب معه انتعاشاً مالياً للمستوردين؛ كما أن الاعتماد على الانتعاش المالي الناجم عن تصدير الموارد الطبيعية يؤدي إلى تنمية مؤقتة وإلى سرعة استنزاف تلك الموارد دون أن يرفع بالدولة النامية إلى مستوى الدول الصناعية من حيث القوة الاقتصادية. هذا إلا إذا استغل الدخل من بيع نصيب من الموارد الطبيعية في تمويل تنمية مستدامة. وفي الواقع إن تشجيع التبادل التجاري لا يتعارض مع التنمية المستدامة؛ ما دام ذلك الجانب من النشاط الاقتصادي جزءاً من خطة التنمية.

ثم إن الدول الصناعية الكبرى تبارك اندفاع الكثير من الدول النامية إلى الاعتماد على عملية التبادل التجاري غير المتكافئ في مخطط التنمية رغم أن هذا الاندفاع يتعارض مع مسيرة التنمية المستدامة التي تروج لها الأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية إذ أن ذلك يوفر للدول الصناعية المواد الخام اللازمة لتقدمها الصناعي والإنتاجي دون الحاجة إلى الحد من استهلاك تلك المواد التي تستوردها تحسباً للمستقبل لأنها لا تدخل في حساب ثرواتها الوطنية التي تحرص من جانبها على التصرف فيها بحكمة.

العرف والتقاليد

هناك فوارق كبيرة من قديم الزمان بين الكثير من الأعراف والتقاليد المتأصلة في الحضارة الغربية والحضارة الشرقية خاصة في طريقة تعامل الأجيال المتعاقبة مع بعضها البعض. فليس من الغريب بل يكاد أن يكون من الشائع في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية على الأب الثري أن يحرم أولاده من الميراث كلية حتى لو كانوا يعانون من ضيق المعيشة ويوصي بكل تركته وممتلكاته لإنشاء مشروع خيري يخلد اسمه أو لرفيق في الحياة سانده وقت عسرة خلال سعيه لتنمية ثروته أو لزوجة غير أم أولاده. ففي نظرة الوالدين أن مثل ذلك العمل يقوى من صلب أبنائهم ويصقل من عزيمتهم فيساعدهم

على النجاح في حياتهم؛ وبالطبع هناك من الآباء الميسورين من يقطعون حبل التواصل مع أبنائهم وبناتهم بعد تجاوز سن الرشد أو العكس؛ فيواجه الوالدان الأمر الواقع وينعمان بما لهم من مصادر مالية ما بقي لهم من عمر بعد أن أسقطا عن أنفساهما كل المسئولية عن مستقبل عيالهما ولم يعودا يهتمان بمصيرهم. لهذا ليس عجيباً أن تكون كل مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية والشخصية تختص بالجيل القائم عليها مع اهتمام سطحي بتعليم الأطفال ورعايتهم بصورة تريح الأهل في تربية أطفالهم الصغار ولا تمتد إلى أجيال مستقبلة. هذه السياسة هي التي تؤدي أحياناً إلى ارتفاع ديون الدولة وتدفع إلى الإغارة على صندوق الكفالة الاجتماعية للأجيال المقبلة دون التفكير في النكبات التي قد تواجه أجيال المستقبل من تراكم الديون وعجز الميزانية[١٢٧-١٢٩].

على النقيض من ذلك فإن الروابط العائلية وتحمل كل جيل المسؤولية عن الأجيال القادمة في الوطن العربي يشكل أحد جوانب القوة التي تدعم الاتجاه إلى مشاريع التنمية المستدامة. فإذا سئل الأب عما يبذله من جهد في جمع ثروة أو مشاركته في مشاريع تنمية أو حرصه على القصد في موارده، لكان رده المباشر أنه يعمل كل ذلك من أجل أولاده وأحفاده. وسواء كان في تفاني الأهل في السعي لتنمية الأسرة الصغيرة إنكاراً للذات أو تماشياً مع التقاليد والعرف فإن توجيه الجهود الوطنية للتنمية المستدامة سيلقى تجاوباً نابعاً من حضارة متعمقة في وجدان الناس في العالم العربي.

المنظور الإسلامي

التنمية الاقتصادية المستدامة فريضة دينية، دائمة ومستمرة حتى قيام الساعة، وهي الهدف الأساسي من وجود علم الاقتصاد. ولأن الأشياء تعرف بضدها؛ يمكن تعريف التخلف الاقتصادي وهو الوجه الآخر للتنمية؛ هو الانخفاض "النسبي" في مستوى النشاط الاقتصادي لمجتمع ما، وكثيراً ما يرمز

إليه بالفقر الاقتصادي. وكلمة نسبي هنا تعني أنه يقاس نسبةً إلى ما يمكن أن يحققه المجتمع فعلاً لو استخدم ما لديه من موارد إنتاجية استخداماً أكثر شمولاً وأكثر كفاءة؛ أي أنها مقارنة داخل المجتمع ذاته تعقد بين ما يحققه فعلياً، وما تهيؤه إمكاناته لتحقيقه، كما يقاس كذلك نسبة إلى ما تحقق عملياً في تجارب أخرى لدول يطلق عليها مصطلح "الدول المتقدمة اقتصادياً"، والمقارنة هنا تكون بين المجتمع ومجتمع آخر أكثر كفاءة.

ويقاس التخلف الاقتصادي بالانخفاض النسبي في "متوسط" دخل الفرد الحقيقي؛ أي الدخل النقدي بعد استبعاد أثر الأسعار (التضخم)، وهذا الانخفاض يعني أن ما يحصل عليه الفرد في المتوسط من السلع والخدمات قليل في الكمية ورديء في النوع نسبياً.

وأسباب هذه الظاهرة لا ترجع إلى محدودية الموارد الإنتاجية بقدر ما ترجع إلى الاستخدام الرديء للموارد الاقتصادية، وهذا الاستخدام الرديء قد يأتي في صورة إهمال الموارد تماماً، أو الاستخدام الجزئي لها، أو سوء استخدامها؛ كأن تستخدم في نشاط صحيح بنسبة خاطئة، أو تستخدم في نشاط خاطئ من الأصل. هذا إلى جانب أسباب أخرى قد تأتي من خارج العملية الإنتاجية كالبيئة المحيطة بالعملية الإنتاجية وآثار خصائصها السلبية عليها، وكذلك الآثار السلبية للعلاقات الاقتصادية الدولية؛ كالاستثمارات الأجنبية، وطبيعة المنتجات المتبادلة[١٣٠].

ومن دعائم القوة الداخلية أن الأمة الإسلامية في جميع بقاع الأرض تؤمن بأن الله هو خالق كل شيء؛ والبيئة بالنسبة للمسلمين تعني الأرض وما عليها، وما في باطنها وما حولها، فالله سبحانه وتعالى قد خلق عناصر هذه البيئة بإعجاز بالغ في الدقة، والتوازن، والتوافق، حيث يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿.. وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: الآية: ٢].

واستخلف الله الإنسان في الأرض ليستفيد من خيراتها دون إسراف أو

تبذير أو إفساد حيث قال: ﴿.. وَلاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاَحِهَا ..﴾ [الأعراف: الآية: ٥٦].

كما دعا الإسلام الناس جميعاً إلى الإسهام في أعمار الأرض بتنمية عناصرها، والمحافظة عليها، انطلاقاً من القاعدة الفقهية العريضة: "لا ضرر ولا ضرار"، ولذلك فإن إسهام المسلمين جميعاً في المحافظة على عناصر البيئة، والمشاركة في حمايتها، وتنميتها، هو امتثال لتعليمات الدين الإسلامي الحنيف، وهو واجب وطني يجب الوفاء به.

كذلك حث الرسول صلى الله عليه وسلم على الاقتصاد في تسخير الموارد للنفع الإنساني بل وعدم الإسراف في استهلاكها حتى في العبادات حين نهى عن السرف في ماء الوضوء ولو كان المسلم على نهرٍ جار. ومن حكمته تعالى تحريم الصيد وقت الحج، وتحريم أكل أنواع بعينها من الحيوانات والطيور بل والحشرات للحفاظ على توازن البيئة، وكذلك الاقتصاد في الأضحية حيث كان أتباع أديان سابقة يسرفون في تقديم الأضاحي حتى تصل إلى المائة، وكذلك النهي عن التسلي بقتل الطيور والحيوانات إذا لم يكن لذلك هدف الانتفاع والأكل. حيث يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ولا تذبحوا شاة ولا بقرة ولا بعيراً إلا لمأكلة" (كنز العمال ج١٠/٢٥٨).

وقد عرف العرب نظام الأحمية الطبيعية في بيئات المراعي العربية القديمة[١٣١]، ومن الأحاديث الشريفة التي تدعو إلى الحفاظ على الحياة النباتية ما جاء في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: "ولا تعقروا نخلاً ولا تحرقوه، ولا تقطعوا شجرة مثمرة" (كنز العمال ج١٠/٢٥٨).

وقد **ركز الإعلان الصادر عن المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء البيئة في الدول الإسلامية** الذي انعقد في جدة في الفترة من ٢٩ ربيع الأول إلى ١ ربيع الثاني ١٤٢٣هـ الموافق ١٠-١٢ يونيو ٢٠٠٢م، **على بعض تلك الجوانب في المواد الأربعة الأولى للإعلان**[٢٨]:

- **تكريم الإنسان:** إن الإنسان خليفة الله في الأرض، مكلف بإعمارها، ومسؤول عن إصلاحها، ومحاسب عن إفساد بيئتها والعبث بمقدراتها. والمسلم ملتزم بالحفاظ على البيئة بمفهومها الشامل، عامل على تحقيق التنمية المستدامة لجوانب الخير فيها بإمكاناته المتوفرة وبقدراته الذاتية وبجهوده.
- **مسؤولية الإنسان:** إن أحب الناس إلى الله أتقاهم وأنفعهم للناس، وأبغضهم إليه المفسدون في الأرض، وإن النفع المستهدف يشمل كل عمل صالح ينفع الناس، ويمكث في الأرض، ويشمل تعزيز التكافل الاجتماعي بين البشر، والجنوح إلى السلم، والمساهمة في استتباب الأمن والسلام، والقضاء على الفقر، والبطالة، وتحقيق العدل والإحسان، وهو ما يعني مشاركة الأفراد في تطوير العمل التنموي وتمويله بدوافع دينية ونوازع ثقافية وحوافز إنسانية.
- **البيئة من منظور إسلامي:** البيئة هبة الله، خلقها سبحانه وتعالى لتلبية حاجات الإنسان الحياتية، وعلى الأفراد والمجتمعات والدول، حمايتها وتنمية مواردها الطبيعية، بما في ذلك الهواء، والمناخ، والماء، والبحر، والحياة النباتية والحيوانية، ولا يجوز في أي حال من الأحوال، إحداث أي تلويث أو تغيير جوهري في عناصر نظام البيئة يخل بتوازنها.
- **حق الإنسان في بيئته:** من حق الإنسان التعليم والعمل ليسهم في تنمية بيئته، وليوفر لنفسه ولأسرته الحياة الحرة الكريمة، ومن حقه العيش في بيئة نظيفة من المفاسد والأوبئة، لتكون حياته صحية ولائقة، وعلى المجتمع والدولة أن يوفرا له، وفق الأنظمة المتبعة، هذه الحقوق ليتمتع بإنسانيته الكاملة في ظروف مادية ومعنوية مقبولة، وليتمكن بدوره من الإسهام في التنمية المستدامة لمجتمعه، وللمرأة حقها باعتبارها شريكاً كاملاً في مسيرة التنمية المستدامة.

كما اعتمد المؤتمر الإسلامي الثاني لوزراء البيئة في الدول الإسلامية الذي عقد في مدينة جدة في الفترة من ٢٢-٢٤ ذي القعدة الموافق ١٣-١٥ ديسمبر ٢٠٠٦م، الاستراتيجية الإسلامية المشتركة للتنمية المستدامة التي وضعتها المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو). كما تمت الموافقة على إنشاء المكتب التنفيذي الإسلامي للبيئة للإشراف على تنفيذها ومتابعتها وتطويرها.

وتم الاعتماد في إعداد هذه الاستراتيجية على المنهج السببي - التحليلي للوصول إلى الأهداف المنشودة، وفي مقدمتها جمع المعلومات الأولية من المصادر المختلفة (تقارير المنظمات الدولية، والأقليمية، والوطنية) من أجل معرفة الوضع الراهن، وتحديد الأسباب، ثم بحث النتائج المترتبة على هذا الوضع التنموي من خلال علاقتها بالامكانات المتوفرة.

وتتألف الوثيقة من من أربعة أقسام هي:

- **تعريف التنمية المستدامة**، كما هو متعارف عليه الآن في المحافل الدولية.
- **الوضع الراهن للتنمية المستدامة في العالم الإسلامي**، على المستويين الإقليمي والعام.
- **معوقات تحقيق التنمية المستدامة**.
- **التوصيات**، وهي الاستراتيجيات التي تهدف لبلوغ هدف الاستدامة في التنمية في دول العالم الإسلامي، وتشمل:

- **تعزيز جهود الأمن والسلام وتحسين نوعية الحياة** من خلال إزالة بؤر التوتر، والقضاء على أسبابها بالطرق السلمية والحوار والتفاوض. وكذلك مكافحة الأمية والفقر والبطالة من خلال تقوية التعاون الفني والمؤسسي بين الدول الإسلامية، لتأسيس نظام اقتصادي مفتوح وملائم لإيجاد الفرص المواتية للنمو الاقتصادي.

- **دعم الشراكات بين الدول والمؤسسات**، بين دول العالم الإسلامي من جهة، وبين القطاعين العام والخاص ومؤسسات البحث العلمي والمجتمع المدني داخل كل دولة من جهة أخرى، وذلك بهدف تهيئة بيئة استثمارية إسلامية لتشجيع المؤسسات الإقليمية والدولية على زيادة الاستثمارات الموجهة إلى دول العالم الإسلامي.

- **تطوير استراتيجيات التعليم والتكنولوجيا** من خلال تطوير استراتيجية إسلامية للتعليم ومحو الأمية، بالإضافة إلى دعم مشاركة المرأة والشباب ومؤسسات المجتمع المدني باعتبارهم شركاء أساسيون في التنمية المستدامة.

- **توسيع قاعدة الديموقراطية والمشاركة في صنع القرار** من خلال اعتبار حقوق الإنسان وتكريمه عنصراً أساسياً من عناصر التنمية المستدامة.

- **المحافظة على التنوع البيولوجي** من خلال وضع وتنفيذ مشاريع إسلامية مشتركة للإنتاج الزراعي، والتضامن من أجل مكافحة الجوع والتصحر في دول العالم الإسلامي، وتشجيع البحوث والبرامج.

- **إنشاء سوق إسلامية مشتركة** من خلال تشجيع الإنتاج ودعم آليات وتقنيات الإنتاج الآمن والأنظف والاستخدام الأكفأ لمختلف الموارد الطبيعية، ودعم الترويج لأنماط الاستهلاك المستدام في جميع الأوساط، مما يشجع رجال الأعمال والمؤسسات الاقتصادية على تحقيق سوق إسلامية مشتركة للمنتجات صديقة البيئة.

- **تفعيل التشريعات البيئية وتطويرها** والحرص على إدماج البعد البيئي في المخططات التنموية، بما في ذلك التأثير البيئي للمشاريع التنموية الاقتصادية والاجتماعية.

الفقر والبيئة

ومن نقاط القوة الداخلية في الوطن العربي أن تلوث البيئة يختلف عن تلوث البيئة في الدول الصناعية في أنه ليس ناجماً عن التصنيع والتنمية بل إنه أكثر ارتباطاً بالفقر. فمن المشاهد في غالبية البلدان النامية أن هناك علاقة ترابط قوية بين الفقر وتدهور البيئة، واستنزاف الموارد الطبيعية، حتى يكاد أن يكون هناك ما قد يسمى "متلازمة الفقر والبيئة". فالفقر الذي هو نتيجة لتدني الدخل الوطني في الدول الفقيرة يؤدي إلى عدم قدرة المواطنين على استيفاء احتياجاتهم المعيشية، كما يؤدي إلى قصور هذه الدول عن الإيفاء بالاحتياجات العامة لمواطنيها، من تعليم ورعاية صحية وإسكان وتوفير مياه الشرب النقية، ووسائل الصرف الصحي العامة والمرافق بشكل عام. ومن هنا يلجأ السكان إلى استنزاف مواردهم الطبيعية لتوفير دخل إضافي يساعدهم على استيفاء احتياجاتهم المعيشية، وتلجأ الحكومة إلى الاستدانة لتنفيذ مشاريع اقتصادية تدر دخلاً يرفع من مستوى الدخل الوطني، غير آخذة الاعتبارات البيئية في حسبانها عند تنفيذ هذه الأنشطة التنموية. فتتدهور البيئة تدهوراً سريعاً يؤدي إلى زيادة الإضرار بالصحة العامة، ويقلل من إنتاجية العمل وبالتالي يخفض بدرجة أكبر من مستوى الدخل الوطني، فيزداد معدل الفقر، ويزداد الضغط على البيئة ومواردها، ويزداد التدهور، وهكذا يسير الفقر مع تدهور البيئة في حلقة مفرغة لا يدرى أين طرفاها، وتزداد الأمور سوءاً بعد سوء[٣٤].

هذا الربط بين الفقر وبين الضغوط الهائلة التي تعاني منها البيئة والموارد الطبيعية تنذر بخطورة شديدة، إلا أن من السهل التدخل بتطبيق إجراءات حاسمة فعالة، لإيقاف النزف قبل أن تصل الأحوال إلى نقطة اللاعودة شأنها شأن العديد من الدول الصناعية التي وصلت إلى درجة عالية من النمو؛ إلا أن مشاكل البيئة فيها وصلت إلى حالة بالغة التعقيد لا يسهل استرداد ما تلف منها. فقد تفاقم الوضع الذي وصلت إليه أحوال تلوث البيئة في غالبية الدول الصناعية.

لكن الرجوع عملية صعبة جداً، فمن الذي يطالب الشركات الجبارة العابرة للقارات أن توقف هذه الصناعات التي تلوث البيئة تلويثاً عظيماً؟ لهذا فإن من يستعرض كل ألوان الفساد البيئي في الكون المحيط لا يسعه إلا أن يجزم بأن الحل وليس هناك حل غيره هو العودة إلى ما قبل الثورة الصناعية الأولى[٧٢].

إن الضغط الهائل الواقع على أراضي المراعي هو نتيجة حتمية لازدياد أعداد القطعان، التي ترعى، عن السعة الرعوية لهذه المراعي، خاصة في ضوء موجات الجفاف التي تزداد حدتها في السنوات الأخيرة، غير أن هذه القطعان ليست كلها ملك للفقراء الذين يعتمدون عليها في توفير احتياجاتهم وتدبير معايشهم؛ بل إن منها ما هو ملك للقادرين والموسرين والمربين والشركات الزراعية. وهنا تلعب التنمية المستدامة دوراً فعالاً فالدين والشرع والعرف لا يبيح لهؤلاء حق القضاء على الأخضر واليابس في أراضي المراعي، بقطعانهم كبيرة الأعداد، التي ربما لا يستفاد منها في غير المباهاة والترف، الأمر الذي يهدد حياة المجتمع كله بالخطر، والبيئة الطبيعية بالتدهور والانهيار[٣٤].

وتنطبق نفس الإشكالية على الاحتطاب الجائر وقلع الأشجار، والنشاط التجاري المكثف في الأحطاب المحلية والفحم المحلي فليست كل تلك الأحطاب يحتطبها الفقراء لتدبير معايشهم واستيفاء حاجاتهم؛ بل إن منها ما هو للربح والتجارة واستكمال الوجاهة الاجتماعية. وهنا يلزم القيام بدور توعية تعالج الإشكالية فإن الله لا يرضى بإزالة غطاء شجري قائم، هو الذي يساعد على تكون السحب واستمطارها، ويقلل من التعرض للجفاف، ويحافظ على خصوبة التربة وبقائها، وعلى إعادة شحن خزانات المياه الجوفية، وتوفير الظل والرطوبة الجوية، والحماية من الغبار . . إلخ، ثم إن الله لا يرضى أن يزول هذا الغطاء النباتي، فتضار البيئة الطبيعية ومواردها وحياتها الفطرية، من أجل استكمال الوجاهة الاجتماعية. أما الحطابون من الفقراء الذين أمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يأخذوا حبلهم وفأسهم، فيحتطبوا لتدبير قوت

يومهم، فليسوا هم الذين يستخدمون "البلدوزر" والجرافة لاقتلاع الأشجار، والشاحنات لنقلها، ويقيمون الأسواق الضخمة للاتجار بها، وتحقيق أرباح هائلة على حساب تدمير البيئة والموارد الطبيعية وتدني نوعية الحياة[٣٤].

لذلك فإن المشكلة يمكن بالطرق العلمية الاقتصادية البيئية السليمة أن تحل في غضون سنوات قلائل، إلى جانب الحاجة الماسة إلى حل المشاكل البيئية القائمة بسبب استنزاف الغطاء النباتي والموارد الطبيعية، التي يمكن أيضاً أن تحل في سنوات قلائل، متى وجهت الحقائق وجرى التعاون بين الجميع على البر والتقوى، وراقب الناس الله في مصلحة الوطن ومصلحة المواطنين، وتنفيذ شريعة الله[٣٤].

الفـــرص الخارجيـــة

إن الفرص الخارجية المتاحة تعتبر من أهم العوامل المساعدة على تحقيق ما نؤمله للتنمية المستدامة مستقبلاً؛ إذ أن التواصل الاجتماعي والاقتصادي والمعرفي بين دول العالم أصبح له دور هام في التنمية المستدامة؛ خاصة وأن الموارد الطبيعية والبيئة في أي منطقة ليست بعزلة عن غيرها بل هي مترابطة بما في المناطق الأخرى. ومن الفرص الخارجية التي تساند التنمية المستدامة تبادل الخبرات والمعرفة والاستفادة بالتجارب في مجال التنمية؛ إلى جانب الاستثمار الخارجي[١٣٢] واجتذاب السياحة الخارجية[١٣٣].

ولقد تأكد ان التعاون الفني مع المنظمات الدولية أصبح ضرورة تفرضها متطلبات التقدم الاقتصادي والاجتماعي والمتغيرات الدولية المتسارعة التي جعلت العالم أكثر اندماجاً وتعاوناً؛ كما أن التعاون الفني يعد من الأنشطة البارزة والمهمة نظراً لدوره الفعال في نقل وتبادل المعارف والخبرات والتجارب لدعم القدرات المؤسسية والبشرية للدول بهدف تعزيز وتسريع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد تجلت أهميته أيضاً من خلال انعقاد العديد من

المؤتمرات والندوات العالمية التي نظمتها اللجان والوحدات المتخصصة بالتعاون الفني في العديد من المنظمات الدولية.

المصادر القطرية[٣٠] تشير إلى أن التجربة التنموية في قطر تستند إلى التنمية المستدامة مشيراً إلى أن من أهدافها تحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والاستخدام الكفء للموارد بما يضمن حقوق الأجيال القادمة.

والاهتمام بالتعاون الفني في قطر يعود إلى ثلاثة عقود؛ حيث أنشأت إدارة متخصصة تقوم بمهمة الإشراف والتنسيق بين المنظمات الدولية والوزارات والأجهزة الحكومية فيما يتعلق بأنشطة التعاون الفني المختلفة، وحرصاً على تفعيل وتعظيم الاستفادة من المنظمات الدولية في جوانب التعاون الفني تم استقدام الخبراء وتنفيذ الاستشارات والخبرات والجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية؛ كما تم رصد المنظمات الدولية وتوثيقها في مطبوعة دليل المنظمات بهدف التعرف على أهداف المنظمات واختصاصاتها وخبرائها، والتنسيق مع الوزارات والمؤسسات في الدولة للاستفادة من برامج تلك المنظمات.

وقد نظمت قطر ورشة عمل تحت عنوان "التعاون الفني مع المنظمات الدولية ودوره في تعزيز التنمية المستدامة"؛ والتي تهدف إلى تطوير معارف ومهارات منتسبي وزارات وأجهزة الدولة العاملين في مجال التعاون الفني والتنسيق فيما بينهم، ومناقشة ما قد يواجهونه من صعوبات في تعاملهم مع المنظمات والهيئات الدولية المختصة في مجالات التعاون الفني وكذلك لإبراز دور هذا النشاط الحيوي في تعزيز التنمية بأبعادها المختلفة، وتناولت الورشة مفاهيم التعاون الفني السائدة في المحافل الدولية والعربية والتوجهات المتغيرة والأولويات المتباينة للجهات المانحة وللمنظمات والهيئات الدولية والعربية والآليات المعتمدة في التنفيذ والمتابعة.

المصالح المشتركة

لا شك أن هناك العديد من المصالح المشتركة التي تجمع مزيجاً من عوامل القوة الداخلية والفرص الخارجية المساعدة على تحقيق ما نؤمله للتنمية المستدامة مستقبلاً. ولعل من أهم المصالح المشتركة هو المساهمة الفعالة في المؤتمرات الدولية الخاصة بالبيئة والتنمية. وكان المؤتمر الأول للأمم المتحدة عن البيئة عام ١٩٧٢م يسعى إلى تحقيق الانسجام والتكامل بين البيئة والتنمية من منظور اقتصادي وقانوني وإعلامي[١٣٤] وقرر عندئذ اعتبار يوم ٢٢ أبريل من كل عام بيوم الأرض (Earth Day). وعلى مدى السنوات الماضية تم عقد العديد من المؤتمرات الدولية لهذا الغرض كان أشهرها "قمة الأرض" التي عقدت عام ١٩٩٢م في ريو دي جانيرو، كما وقعت معظم دول العالم على العديد من الاتفاقيات والتي بلغت أكثر من ١٤٠ اتفاقية من أجل الحفاظ على البيئة، وحدد يوم ٥ يونيو من كل عام كيوم عالمي للبيئة (Environment Day)، وظهرت جماعات مدنية رسمية وأهلية تدافع عن البيئة؛ وكان أشهرها الجماعة التي لونت نفسها باللون الجديد وهي "جماعة الخضر" (Green Party).

ولتحقيق ذلك النوع من الشراكة توجهت الجهود إلى إنشاء منتدى عربي يعنى بدراسة شؤون العلم والتقنية وسياستهما في الوطن العربي بما يخدم التنمية المستدامة فيه. و بناءً عليه، اتفقت مجموعة من العلماء العرب على إنشاء "الأكاديمية العربية للعلوم" لكي تكون أكاديمية علمية مستقلة، غير ربحية وغير حكومية، يتأهل للترشيح لعضويتها العلماء العرب المتميزون في مجالات العلم والتقنية دون أية نظرة جغرافية أو إقليمية، سواء كانوا يعملون داخل الوطن العربي أو خارجه، على أن توجه أنشطة هذه الأكاديمية نحو النهوض بالبحث العلمي ودفع عجلة التقدم المعرفي وتحفيز التميز في العلوم وتطبيقاتها، والارتقاء بالثقافة العلمية للمجتمع العربي وتعميق الوعي العلمي فيه، وذلك لتفعيل الثروة البشرية بما يعمل على التنمية الشمولية المستدامة للمجتمع العربي[٧١].

الفصل الرابع

ملامح التنمية المستدامة المأمولة في الوطن العربي

● الرؤى المختلفة للتنمية ● دعائم التنمية البشرية ● الحالة الراهنة للتنمية ● التنمية في ظروف مماثلة ● توقعات التنمية المستدامة

بناء على نتائج التعرف على متطلبات التنمية المستدامة في الوطن العربي، ونقاط الضعف، ونقاط القوة في الوطن العربي يمكن تحديد ملامح التنمية المستدامة المأمولة في الوطن العربي انطلاقاً من الوضع الراهن.

الرؤى المختلفة للتنمية المستدامة

رؤيــة غـربيــة

استراتيجية التنمية القائمة على المعرفة كما يراها العاملون في مجال التنمية تقوم على أساس أن الزيادة في المنافسة العالمية تشجع القطاع الخاص على الابتكار في نشر الإمكانيات الإنتاجية في كل مكان في العالم؛ بما في ذلك التوسع في نشر ونقل تقنية المعلومات والاتصالات من الدول الصناعية إلى المنطقة العربية؛ وبالتالي فإن قطاع المعلومات ينمو بمعدل أسرع في المنطقة العربية لكون القطاع قد بدأ من قاعدة ضئيلة بالمقارنة مع الشمال والغرب. أما المقدرة على إضافة قيمة عينية للإمكانيات المتاحة من معرفة وموارد طبيعية فتزيد بمراحل كبيرة وخطوات سريعة عما كانت عليه الحال من قبل في الاقتصاديات العربية. هذا بينما يستمر نمو قطاع المعلومات في اقتصاديات الدول الصناعية التي تزداد مساهمتها في حجم قطاع المعلومات العالمي. هذه التغيرات تساعد المنطقة العربية على لعب دور أكبر في التأثير على التوازن الاقتصادي العالمي بإضافة قيمة للمعرفة تمثل جزءاً كبيراً في تنمية قطاع المعلومات على المستوى الوطني وعلى مستوى المنطقة.

أما على المستوى العالمي فتتسع رقعة الإصلاحات في فرص التعليم والتدريب على مدى الحياة لزيادة مقدرة المزيد من الناس في الجنوب والشرق وكذلك في الشمال والغرب على الإنتاج والاستهلاك الحكيم بالمقارنة بالماضي مما يؤدي إلى الرقي بالمستوى المعيشي، وإعطاء الضمانات الاجتماعية والتقنية والقانونية لتبادل المعلومات والتمويل على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية. كذلك تفوق درجة الاهتمام بالقيم المعنوية تدريجياً عن درجة الاهتمام بالقيم

المادية، ويتنامى الإدراك بنقص كميات الموارد الطبيعية وبارتفاع التكاليف الحقيقية لتدهور البيئة، وعليه فمن المنطقي أن تبزغ أوجه فعالة لتضامن اجتماعي جديد.

باتساع رقعة التنمية المستدامة؛ وفق الرؤية الغربية، تزداد المقدرة الاقتصادية والاجتماعية على الابتكار المتوازن، وإدارة التغير تسري على كل مستويات جهود التنمية الجارية؛ كما يتزايد عدد الناس الذين لديهم التطلعات والموارد للمشاركة في الاستفادة من فرص النمو الجديدة الموزعة بصورة عادلة وفعالة ومتوازنة، وبهذا يتحقق التساوي في المقدرة العالمية على الإنتاج والتنظيم والتفعيل والتوزيع والاستلام والولوج إلى المعلومات لتمكين الناس من ابتكار المعرفة وتطبيقها. وهكذا يمكن أن يظهر نموذج ديناميكي متوازن من التوسع المتواصل والمقدرة على إضافة قيمة للموارد المتاحة، وإنتاج معلومات جديدة عن الأسواق وطرق الإنتاج والموارد؛ وهكذا ينمو قطاع المعلومات في كل من مناطق العالم فيصبح الوطن العربي جزءاً من الثروة الجديدة المنتجة في العالم. كما أن كسب الدول لمزايا متماثلة خلال المنافسة تعزز المهارة البشرية وإتاحة الفرص لها لمزج المعلومات والابتكارات ولتعلم كيفية استغلال التغير والتحكم فيه لحيازة تنمية متوازنة والارتقاء بمستوى الحياة؛ كذلك فإن التعلم يدعم المقدرة على الكسب والارتفاع بمستوى المعيشة، والنمو والمنافسة يؤديان إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والاعتماد الاقتصادي على الذات. والتوازن يتأتى بمواصلة زيادة قيمة المعرفة مما يؤدي إلى التوازن العالمي الذي يعكس المقدرة النسبية لكل منطقة على بناء رأسمال الثروة البشرية ومزاولة التنمية البشرية المتوازنة؛ إلى جانب تفعيل وتهذيب الطرق الاقتصادية ووسائل التبادل والأفكار الخاصة بالتوسع وقياس جودة الحياة. كل هذا يؤدي إلى تبلور الاقتصاد المتوازن. كما أن الثقة العالية بين الأطراف المختلفة تفرخ عن تعاقد اجتماعي جديد[١٣٥].

التنميـة البشـريـة

منذ أول صدور له عام ١٩٩٠م؛ وتقرير التنمية البشرية الذي يصدره برنامج التنمية التابع لهيئة الأمم المتحدة (UNDP)، يثير نقاشاً أكاديمياً ورسمياً، ويعطي فرصة واسعة لمحاكمة برامج التنمية التي تتبناها الدول والمجتمعات، وأهم ما يقدمه التقرير للعرب والمسلمين أنه ينتصر لمنهاجهم التقليدي في الحياة الذي استقرت عليه مجتمعاتهم من مئات السنين قبل أن تحاول أنظمة الاقتصاد والتنمية الحديثة؛ التي فرضتها مقتضيات العصر، السيطرة على مصيرهم محاولة أن تدخلهم قسراً في منظومة اقتصادية واجتماعية، غريبة عليهم[٦٨].

ولقد كان مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية العقد الثامن من القرن العشرين قاصراً على كمية ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات مادية، إذ كلما استطاع الفرد أن يحصل على المزيد من تلك السلع والخدمات كلما ارتفع مستوى معيشته؛ وبالتالي زادت رفاهيته، وهنا تتحقق التنمية. ولكن مع انبثاق مفهوم التنمية البشرية الذي تبناه برنامج الأمم المتحدة للإنماء عام ١٩٩٠م، أصبح الإنسان هو صانع التنمية وهدفها[٧٠].

وتوسع مفهوم التنمية ليشمل غايات وأهداف أخرى؛ إضافة إلى الأهداف الاقتصادية، حيث أصبحت التنمية ترتبط بجودة حياة البشر؛ وليس حياتهم فحسب. وهو ما أكدت عليه الإصدارات المتوالية من تقارير التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، حيث ناقشت عدداً من القضايا المرتبطة بجودة حياة البشر مثل: الفقر البشري، والمقصود به ليس فقر الدخول، ولكن يمتد المفهوم إلى حرمان الإنسان من الحياة التي يمكن أن يعيشها، مثل: عيش حياة طويلة يتمتع فيها بالصحة والقدرة على الإبداع والتمتع بمستوى معيشي لائق وبالحرية والكرامة واحترام الآخرين، والمساواة بين الجنسين، والأمن البشرى ليس

من منطلق مفهومه التقليدي الذي ينصب على حماية المصالح الوطنية من العدوان الخارجي في صوره المختلفة أو الحماية من المرض والجوع والبطالة؛ بل من خلال مفهوم أكثر شمولاً يتضمن مجالات جديدة أخرى للأمن منها: السياسي والاقتصادي والاجتماعي والشخصي والصحي والبيئي والغذائي[٧٠].

ثم إن زيادة الدخل لا تؤدي بالضرورة إلى حياة طيبة. فالإنسان يستطيع أن يحيا حياة كريمة ويحقق معظم احتياجاته مع ضآلة الدخل دون المزيد من المال. فهناك من الناس من هم مفلسون نقدياً أو فقراء لقلة ما في حوزتهم من مال ولكنهم أثرياء بما لديهم من مأكل طيب ومسكن مريح وما يحيط بهم من جو صحي وطبيعة جميلة ومناظر ممتعة. مثال ذلك أهل الريف القديم الذين نعموا بوفرة فيما يحتاجه البشر من رزق وإن عزت عليهم بعض الكماليات. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من أمسى آمناً في سربه معافى في جسده وعنده قوت يومه فكأنما حاز الدنيا بحذافيرها" (رواه الترمذي بسند حسن غريب).

والعكس صحيح؛ إذ يمكن أن يعاني الناس معاناة كبيرة من نقص في الاحتياجات التنموية مع توفر المال بين أيديهم؛ حتى لو ازدحمت خزائنهم بالكماليات. كما كان الحال في كثير من فترات الكساد الاقتصادي التي مرت بالعالم.

فالحياة الطيبة هي فن فردي ومجتمعي يستطيع الإنسان بمقتضاه أن يحيا سعيداً. وقد استطاعت مجتمعات فقيرة أن تحقق لأفرادها المسكن والتعليم والغذاء والأمن دون تكاليف تذكر. وأدى التحديث إلى عجز الناس عن الحصول على هذه الأساسيات رغم الإنفاق الكبير الذي يبذل؛ ولكنه يأتي في سياق أنظمة معيشية تتطلب تكاليف هائلة حتى يستطيع الإنسان أن يشارك فيها دون معاناة؛ فهي مصممة للأغنياء فقط. ولتحقيق ترف مكلف وغير ضروري[٦٨].

ولقد وجد تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩م أن أولويات الفقراء مختلفة تماماً عما يفترضه من لم يعانوا من الفقر، فزيادة الدخل هي شيء واحد مما يرغب فيه الفقراء، ولكنهم يحتاجون إلى تغذية كافية، ومياه نظيفة، وخدمات طبية، وتعليم مدرسي لأطفالهم، ومأوى مناسب، وعمالة مستمرة، ومصدر رزق مضمون، وأعمال مجزية مرضية؛ وهي أمور لا تظهر في ارتفاع نصيب الفرد من الدخل، وثمة احتياجات لا يمكن أن تتحقق بزيادة الدخل لكنها ضرورية وأساسية للتنمية والحياة الطيبة الحرة مثل: حرية التنقل، وحرية الرأي، والتحرر من القمع والاستغلال، والأمن من الاضطهاد، والفصل التعسفي من العمل، والمشاركة في الحياة العامة والمجتمع المدني، والانتماء إلى المجتمع والناس، إنها ذات قيمة أعلى من الدخل ولا يمكن أن يحققها المال الوفير، ولا تدل عليها أرقام الموازنات ومعدلات الدخل ومتوسط الإنتاج الوطني[١٨].

كما كشفت تقارير التنمية البشرية المتوالية عن خلل كبير؛ كانت تغطيه أرقام النمو الاقتصادي والدخل المرتفع؛ ولكن القراءة العملية والتنموية للأرقام كشفت عن الفارق الهائل في توزيع الثروات؛ وعن أنها مركزة بأيدي فئة قليلة محدودة، وأن الأغلبية محرومة. وهنا تتجلى عظمة التوجيه القرآني في توزيع الثروة والمال؛ قال الله تعالى: ﴿.. كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاء مِنكُمْ ..﴾ [الحشر: الآية: ٧].

وتستطيع الدول أن تخصص ٢٠٪ من ميزانياتها والمساعدات الإنمائية الرسمية لأجل الرعاية الصحية والتعليم الأساسي، والصحة الأسرية وتغذية الأطفال وتطعيمهم ولن يؤثر ذلك كثيراً على موازناتها والتزاماتها، ويمكن للعالم أن يوفر ٢٥٠ مليار دولار لو خفض الإنفاق العسكري العالمي بنسبة ٣٪ فقط، وهو مبلغ يكفي لمكافحة المخدرات، والإيدز، والكوارث الطبيعية، والتلوث البيئي، ويحل سائر القضايا العالمية التي تقلق جميع سكان العالم مثل: الهجرة والصراعات الإثنية[١٨].

وعلى مستوى الأفراد والمجتمعات يمكن أن يتحقق الكثير دون موارد إضافية أو باستثمار الموارد المتاحة، ويلاحظ أن الإنفاق في النظم الحديثة يتخذ طابعاً استهلاكياً ترفياً ويبتعد عن الضروريات، وهو أمر يمكن استنتاجه بالمعايشة اليومية والملاحظة العامة للأسواق وحركة الصادرات والواردات، فصادرات الولايات المتحدة الأمريكية من الأفلام السينمائية تتجاوز فى العام الواحد الثلاثين مليار دولار.

وأنفقت الدول في مشروعات التنمية والرفاهة التي أقامتها آلاف الملايين لتوصل الكهرباء والطرق والماء إلى الناس في القرى والأرياف، ولكن هذه المشروعات لم تزد في الإنتاج شيئاً يذكر؛ بل إنها أدت إلى مزيد من الاستهلاك ودمرت أجزاءً كبيرة من موارد الناس وطرق حياتهم ومعيشتهم[١٨].

القناعة والرضا

من أهم الأسس الإسلامية التي تساعد على ترسيخ قواعد التنمية حتى تدوم؛ سواء على مستوى الفرد أو الدولة؛ هي القناعة؛ إذ أن السعي إلى النمو المالي فحسب مع التضحية بالبيئة والموارد الطبيعية حتى تدخل الدولة في عداد الدول الغنية أو القوية اقتصادياً كمثل من يكتنزون قدر ما يستطيعون؛ ليواجهوا ما لا يأمنون متناسين سنة الحياة فقد ينفد أغلب ما يكنزون، بعد تخريب البيئة ونفاذ المخزون الطبيعي.

والقناعة هنا هي الرضا؛ فيكون المرء راضياً بنفسه وراضياً عنها، وكذلك عن مستواه المادي أو الثقافي، أو ما إلى ذلك مما حباه الله به. وفرق كبير بين القناعة الحقيقية التي تعني أن يرضى الإنسان بنفسه وإمكانياته، فيثق بقدراته، ويسعى للأفضل، ويجتهد للوصول إليه في ظل هذا الرضا واليقين، وبين الاستسلام للأمر الواقع من ذل ويأس وقلة حيلة، فالقناعة مضادها الطمع، لا الطموح.

والله عز وجل ينهى عن الطمع فيما يملك الغير، بينما يحث الناس على الانتشار والسعي لنيل فضل الله الذي لا حدود له؛ حيث يسعى الخلق في كل اتجاه؛ كل له سبيله. وهذا مغاير لواقع طغت فيه النظرة المادية للأمور حيث عرفت القوة بأنها القوة الاقتصادية، فمر الإنسان بشيوعية جعلت منه أداة لتحقيق الرخاء للدولة، ورأسمالية تجعل منه أداة لتحقيق الرخاء لإنسان آخر[١٣٥].

ولقد **وضع فقهاء المسلمين أولويات وقواعد لمراعاة الأوليات في الإنفاق** يجب الالتزام بها في كل شئون حياة المسلم، ومنها الإنفاق في شراء حاجياته، وهذه الأولويات هي[١٣٧]:

- **الضروريات:** النفقات الضرورية اللازمة لقوام المخلوقات، وتحقيق المقاصد الشرعية، ولا تستقيم الحياة بدونها، كالمأكل والمشرب والملبس.
- **الحاجيات:** ما ينفقه الفرد على ما يحتاجه لجعل الحياة أكثر ميسرة، وتخفف من المشاق، ولا يجب الإنفاق على الحاجيات إلا بعد استيفاء الضروريات.
- **التحسينات:** وتتمثل في بنود النفقات التي تجعل حياة الفرد رغدة طيبة، ولا يجوز الإنفاق على التحسينات إلا بعد استيفاء الضروريات والحاجيات.

ومن ثم يجب الالتزام بهذه الأولويات عند الإنفاق وعند السعي للتنمية المستدامة وفي ذلك تحقيق لمقاصد الشريعة الإسلامية، أما إنفاق الأموال على الترفيات والكماليات، في الوقت الذي يعاني فيه المجتمع من نقص في الضروريات والحاجيات، فهذا حياد عن مسيرة التنمية المستديمة إن لم يكن درب من السفه، يؤدي إلى محق البركة، وحدوث العديد من المشكلات.

والإنسان الفقير أو الدولة الأفقر حالاً عادة ما تقف كالأداة أمام القوي الغني الذي لا يكتفي باستخدامه، بل يعمل على استفزازه بكل ما أوتي من قوة، يعمل على امتصاص كل ما عنده؛ ليزداد غنى؛ فيتحقق بذلك أحد الأمرين: إما أن يستسلم "الأداة" ويزهد في دنياه، فلا يعمل ولا ينتج واهماً نفسه في أحيان

كثيرة بأن يأسه قناعة، وإما أن يقرر أنه لن يكون أداة بعد اليوم، فيتحول إلى مستخدم لأدوات أخرى مبرراً لنفسه كل الوسائل، واهماً أن طمعه طموح[١٣٦]. وباتخاذ مسلك الاستسلام يتحقق ما تحقق من قبل من وجود أفراد وشعوب مستسلمة في يأس وخاضعة في ذل؛ فيتولد ما يسمى "القابلية للاستعمار" الظاهرة التي أشار إليها الكاتب الجزائري مالك بن نبي. وهناك بالطبع من يتربص لاغتنام الفرصة فتذهب بذلك كل الثروات؛ ما كان للغني وما لم يكن للفقير. كذلك الكثيرين ممن تمردوا على كونهم أدوات، طفح طمعهم على باقي الأخلاق، فتزداد الهوة بين الفقراء والأغنياء، فمن لم يستطع أن يكون غنياً مستخدماً سيكون فقيراً مستخدماً.

تلك القناعة التي تجعل الفرد والمجتمع فالأمة في حالة رضا بما يملكون فيحيون في عزة تدفعهم للتميز فيما يملكون من إمكانيات. ومع التخصص تزيد الكفاءة فتتحسن الأوضاع شيئاً فشيئاً، وما ارتفعت أمم ونهضت إلا وكانت قد مارست سياسة "عف نفسك عما لا تنتج".

وتولد هذه القناعة الإحساس بالغنى فبدلاً من أن يشعر المرء أنه فقير يحتاج إلى من يعطيه، يبادر هو بالعطاء لشعوره بالغنى، فترقى بذلك كل الطبقات، ولا تتآكل طبقة لصالح الأخرى، وهنا يصبح الانتقال من طبقة لأخرى متوقفاً على من يعمل أفضل لا من يملك أكثر؛ فيزيد الإنتاج ويرتفع مستوى المعيشة.

كما أن قناعة الأفراد بامتلاك ما يحتاجونه من الضروريات وما يدر عليهم النفع من الكماليات يحدث حالة من الركود للسلع التي تملأ الأسواق، ولا حاجة للناس بها سوى أنها زينت في الأعين فاشتهتها النفس؛ فينصرف أصحاب الأموال ليستثمروها فيما ينفع البشر حتى تلقى بضائعهم الرواج.

وعندما يقنع المرء بإمكانياته الشخصية تتولد لديه الطاقات؛ وينقب عن السبل لتغيير واقعه أياً كان، والارتقاء به وكذلك حال الشعوب والأمم، فلا ينشغل بما يملكه غيره وما وصل إليه قدر انشغاله بالاستفادة ما يملك وتعظيم منفعته. هذا ومن لم يقنع لم يشكر؛ قال تعالى: ﴿.. لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ..﴾ [إبراهيم: الآية: ٧]، وبهذا يكون الرضا في حد ذاته سبباً لزيادة الثروة وإحلال البركة، فيتضاعف الرزق بالشكر وتتضاعف المنفعة بالبركة[١٣٦].

الإنـــفـــاق

في ظل العولمة أصبح العالم سوقاً مفتوحة تسوده المنافسة الشرسة للحصول على أموال المستهلك باستخدام آلية الإعلانات الشديدة التأثير على قرارت الناس مما حول المجتمع الفقير والغني سواء إلى مجتمع استهلاكي. والنمط الاستهلاكي يصاحبه طموحات قد لا تتناسب مع الدخل، مما يسبب الكثير من المشاكل الخطيرة التي تسبب ارتباكاً لميزانية البيت والدولة، إذ يزداد الإسراف والتبذير، وينمو الإنفاق نحو الترف والمظهرية، وهذا الأمر لا يتوقف على الإنفاق والاستهلاك الشخصي، بل يمتد إلى الإنفاق والاستهلاك على المستوى العام؛ مما يقود إلى سلسلة من الآثار السيئة تؤدى في النهاية إلى مشاكل اجتماعية وتدني في مستوى التنمية. وحتى يمكن الخروج من هذا المأزق على الأمم الالتزام بعدد من الضوابط الشرعية للإنفاق والاستهلاك بصفة عامة؛ وبيان آثارها على ميزانية الأسرة وميزانية الدولة[١٣٧].

لهذا يمكن القول أن التنمية المستدامة تستدعي، الاسترشاد بالقيم والأخلاق الإسلامية في الإنفاق سواء في مجال الاستهلاك أو التنمية. فطاعة الله والالتزام بالحلال يتطلب أن يستشعر المستهلك أن المال الذي عنده ملك الله سبحانه وتعالى، وأن ملكيته له ملكية ائتمان، ولقد ورد في القرآن الكريم العديد من الآيات التي تؤكد هذا المعنى، منها قول الله تبارك وتعالى: ﴿آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَأَنفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ [الحديد: الآية: ٧].

فالمستهلك عليه أن ينفق المال طبقاً لأوامر وشريعة مالكه الحقيقي، وهو الله سبحانه وتعالى، وعليه قبل أن يهم بالإنفاق أن يعرف هل ذلك في طاعة الله أم لا، فإذا كان في طاعة الله فليسرع بالإنفاق، وإن كان في معصية الله فليمتنع عن ذلك[١٣٧].

كما يجب أن يؤمن المستهلك أن له وقفة مع الله سبحانه وتعالى يحاسبه

عن هذا المال من أين اكتسبه وفيم أنفقه؟! حتى وإن لم تسأله الدولة "من أين لك هذا؟" وأساس ذلك، قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لَنْ تَزُولَ قَدَمَا عَبْدٍ يَومَ القيامة حتى يُسأَلَ عن أَرْبَع . . وعَنْ مَالِه مِنْ أَيْنَ اكْتَسَبَهُ وَفِيْمَ أَنْفَقَه؟" (الترمذي).

كما أن السعي للتنمية المستدامة يستلزم الإنفاق في الطيبات وتجنب الخبائث، قال الله عز وجل: ﴿.. ويُحِلُّ لَهَمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِث ..﴾ [الأعراف: الآية: ١٥٧] ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "إن الله طيبٌ لا يقبل إلا طيباً" (مسلم).

وعلى المسلم أن ينفق ماله في شراء السلع والخدمات الطيبة والتي تعود عليه وعلى المجتمع الإسلامي بالنفع، وأن يمتنع عن الإنفاق في الخبائث؛ حتى لا يؤدي ذلك إلى محق البركات فتصبح الحياة ضنكاً.

والاعتدال والوسطية في الإنفاق؛ تعتبر من دعائم التنمية المستدامة؛ إذ أن من ضوابط الإنفاق في الإسلام الاعتدال، دون إسراف أو تقتير؛ لأن في الإسراف مفسدة للمال وللنفس وللمجتمع، وكذلك الوضع بالنسبة للتقتير ففيه حبس وتجميد للمال وكلاهما يسبب خللاً في النظام الاقتصادي، وأصل هذا الضابط من القرآن الكريم هو قول الله تبارك وتعالى في وصف عباده المؤمنين: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: الآية: ٦٧].

ويجب على المسلم أن يلتزم بهذا الضابط في إنفاقه، فلا يجوز أن تجرفه السعة في الرزق بعد الضيق أو التقليد الأعمى للعادات السيئة إلى أن يسرف، كما يجب أن لا يضيق على أسرته أو أولاده إلى المدى الذي يبدل نعمة الله ضنكاً، وربما يجرفهم إلى سلوك سيئ.

كذلك فإن التوازن بين الكسب والإنفاق على مستوى البيت، وعلى مستوى الدولة من دعائم التنمية المستديمة؛ سواء من منطلق اقتصادى بحت أو رضوخاً لتعاليم الدين الحنيف؛ حيث لا يجوز أن يكلف الفرد نفسه ما لا يطيق، وأصل

ذلك قول الله تبارك وتعالى: ﴿لا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إلا وُسْعَهَا، لَهَا مَا كَسَبَتْ، وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: الآية: ٢٨٦].

والموازنة بين الكسب والإنفاق تتطلب تجنب الإسراف والتبذير في الإنفاق؛ إذ تحرم الشريعة الإسلامية الإسراف والتبذير، ومعناهما في الإسلام: ما يجاوز حد الاعتدال والوسط في الإنفاق والسلوك[١٣٧]، وأصل ذلك من القرآن الكريم قول الحق تبارك وتعالى: ﴿.. كُلُواْ مِن ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُواْ حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلاَ تُسْرِفُواْ إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الأنعام: الآية: ١٤١].

والتنمية المستدامة تتطلب تجنب الترف والخيلاء في الإنفاق؛ كما تحرم الشريعة الإسلامية النفقات الترفية بصفة قطعية؛ لأنها تؤدي إلى الفساد والهلاك، وهذا التحريم يسري على الفرد في ماله، وعلى الحاكم في الأموال العامة، وأصل هذا من القرآن الكريم قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾ [الإسراء: الآية: ١٦].

والسنة النبوية حافلة بالأحاديث التي تحذر الناس من حياة الترف وإنفاق المال في الملذات المحرمة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "كُلْ ما شئت، والْبَسْ ما شئت، ما أخطأتك خِصْلتان سَرَفٌ ومَخْيِلَة" (البخاري تعليقاً من قول ابن عباس).

أما الواقع فإن الترف والمظهر أصبح هو الأساس حتى اعتاده الناس وظنوا أنه العرف والمعتاد؛ بل إن هناك الكثير من شركات القطاع العام والخاص تنفق الأموال الكثيرة في المظاهر، وربما تكون هذه الشركات خاسرة وعليها ديون أثقل من الصخور، كما أن الكثير من الحكومات تنفق آلاف الملايين في مظاهر الاستقبال والحفلات واستئجار من يصفقون ويهتفون، وهي تئن تحت ثقل الديون؛ ولذلك يجب على المسلم سواء كان حاكماً أم محكوماً أن يبعد عن كل سبل الترف حتى لا يكون ذلك إحباطاً لعمله وخسراناً له في الدنيا والآخرة.

ولما كان طريق التنمية المستدامة حاف بالمشقات وجب التقشف عند الأزمات المالية والاقتصادية؛ كما يأمرنا الإسلام؛ ولقد ورد في سورة يوسف نموذج يعتبر مثلاً معيارياً نقتدي به، ففي تفسير رؤيا الملك يقول الله تعالى على لسان سيدنا يوسف عليه السلام: ﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلا قَلِيلاً مِمَّا تَأْكُلُونَ، ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلا قَلِيلاً مِمَّا تُحْصِنُونَ، ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴾ [يوسف: الآية: ٤٧-٤٩]، ولما ولي يوسف عليه السلام أميناً على خزائن الأرض وضع خطة للاستهلاك تقوم على الاقتصاد والتقشف حتى أخرج الأمة من أزمتها.

ولقد مرت الأمة الإسلامية بأزمات اقتصادية، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم وصحابته والخلفاء الراشدون رضي الله عنهم جميعاً من بعده يبيتون الليالي الطويلة جائعين يشدون الأحجار على بطونهم الخاوية أيام الضنك والمجاعة، لا يأكلون إلا ما يأكل سائر الناس كي يشعروا بشعورهم ويتحسسوا تجربتهم ويسرعوا في إيجاد الحلول لبؤسهم وضنكهم.

دعـــائـــم التنميـــة البشـــريـــة

حقوق الإنسان

العلاقة بين التنمية البشرية؛ كأهم فروع التنمية الشاملة المستدامة، وحقوق الإنسان مثلت القضية المحورية لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠م الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة[١٣٨] كما تناولتا تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤م ضمن منظومة التعددية الثقافية[١٣٩]. وحقوق الإنسان من الأمور غير القابلة للتجزئة، ولا يمكن أن تخضع للانتقاء؛ وذلك لأن هذه الحقوق متشابكة ويعتمد بعضها على البعض، والأمثلة على ذلك كثيرة فمثلاً التحرر من الخوف والعوز يرتبط بحرية التعبير والمعتقد، وكذلك الحق في التعليم للفرد يرتبط بصحته، كما أن هناك علاقة وثيقة بين معرفة الأم للقراءة والكتابة وتمتع أطفالها بالصحة.

ويرجع الباحثون في قضايا حقوق الإنسان جذور العلاقة بين حقوق الإنسان والتنمية إلى الإشارة الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عبارة "التحرر من العوز" كما هو موضح في ديباجة الإعلان، وقد استهدفت المواثيق الدولية أن تكفل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفرد التمتع بحقوقه، وقد أرست القواعد الدولية نظاماً لمتابعة أثر التنمية على حقوق الإنسان والعكس، وذلك بمطالبة الدول بتقديم تقارير عن ذلك للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالأمم المتحدة، وكذلك طالبت الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة بأن تقدم تقارير حول أثر برامجها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تقع في نطاق اختصاصاتها.

ولقد دعم المجتمع الدولي بكافة مؤسساته الرسمية والأهلية قضية الربط بين التنمية وحقوق الإنسان، وتم هذا الدعم من خلال العديد من المؤتمرات العالمية، كما جاء دعم المجتمع الدولى والأمم المتحدة لقضية التنمية وحقوق الإنسان، في صورة تأكيد على عدد من المبادئ والأسس التى اعتبرتها الأمم المتحدة أساساً لتمتع الإنسان بعائد عمليات التنمية، حيث اعتبرت أن المشاركة والتعددية هما أساس التنمية الاقتصادية، ودعت إلى تعزيز سياسات وبرامج المنظمات غير الحكومية كجزء من المشاركة الشعبية وإبراز حريات الرأي والتجمع وتكوين الجمعيات التى تناقش قضايا التنمية[١٤٠].

ومن خلال دراسات الأمم المتحدة تبين أن أكثر القضايا إلحاحاً في عملية التنمية التي تؤثر على حقوق الإنسان، هي: تخفيف حدة الفقر؛ والقضاء على مشكلة البطالة؛ وتعزيز التكامل الاجتماعي.

وتبين أيضاً أن هناك ثلاث عقبات تحول دون إدماج حقوق الإنسان في عملية التنمية، وهي: أزمة الديون وما يترتب عليها من أعباء تقع في النهاية على عاتق الفرد؛ وسياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي والأعباء التى تقع على عاتق الدول

النامية لإنجاز هذه البرامج والسياسات التي – غالباً – ما يكون لها آثار اجتماعية تنعكس على نوعية الحياة التى يعيشها الفرد؛ وتذرع الحكومات بأسباب داخلية أو خارجية لتبرر عدم مراعاتها الحقوق والحريات الأساسية للأفراد.

ولقد تجسدت التوجهات العربية بشأن قضية التنمية وحقوق الإنسان في[١٤١]:

- وجود قاعدة اقتصادية واجتماعية قوية تحقق التنمية الشاملة التي تضمن تحقيق الأمن الوطني العربي.
- التأكيد على ضرورة التنمية العربية المشتركة ووضع التنمية الاجتماعية في صلب العملية التنموية.
- الربط بين التنمية وحقوق الإنسان والتغلب على أثر المديونية على كل منهما.
- مطالبة الدول المتقدمة بإعفاء الدول العربية من الديون المستحقة عليها.
- أهمية توفير الضمانات الديمقراطية لإعمال الحق في التنمية وعدم الانكفاء على البعد الاقتصادي فقط وأخذ الأبعاد الاجتماعية في صلب البرامج التنموية.

وبرغم جودة الإطار والدعم النظري المتعلق بالتنمية كحق من حقوق الإنسان، فإن الفيصل في ذلك هو إحراز تقدم على صعيد تطبيق هذا الحق والآليات التى تكفل ضمان التطبيق الأمين لهذا الإطار والدعم النظري، وكذلك ضمان عدم إساءة استخدام حقوق الإنسان للتدخل في الشئون الخاصة بسيادة الدول وخاصة الدول النامية، وعلى الجانب التطبيقي هناك فجوة كبيرة بين ما تقوله وتطالب به الدول والمؤسسات الدولية وبين الواقع، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الآتي[١٤٠]:

- محدودية حجم وأهمية الآليات الدولية التى وضعت لترجمة العلاقة بين التنمية وحقوق الإنسان.

- خضوع المؤسسات والمنظمات الدولية التى تهتم بالربط بين التنمية وحقوق الإنسان لنوازع سياسية تحركها بعيداً عن التنمية وحقوق الإنسان الحقيقية.
- عدم تقبل النظم الوطنية في الدول النامية لمبدأ الربط الفعلي بين التنمية وحقوق الإنسان وعدم قبول المساءلة الدولية في ذلك.
- عدم مراعاة صندوق النقد والبنك الدوليين: عند صياغة برامج الإصلاح الاقتصادي، قضية حقوق الإنسان، وغالباً ما تقع أعباء الإصلاح على كاهل الطبقات الفقيرة، وفي الغالب يكون إصلاحاً مالياً وليس تنمية حقيقية.
- إساءة تعامل الدول المتقدمة مع قضية حقوق الإنسان في الدول النامية وربط المعونات والمنح بهذه الحقوق، واستخدام سلاح العقوبات والمقاطعة الاقتصادية لهذا السبب بطريقة انتقائية، ومثال التفرقة بين معاملة إسرائيل والعراق وليبيا والصين وإيران بسبب حقوق الإنسان مثال صارخ على ذلك، حيث إن هذه العقوبات والمعاملة تتم بطريقة انتقائية ولأغراض سياسية وتعمل على تعطيل التنمية في بعض الدول وزيادة معاناة الطبقات الأكثر فقراً.

والربط بين التنمية المستدامة وحقوق الإنسان أمر ضروري؛ لأن التنمية التى تتم في الغالب بدون احترام حقوق الإنسان هي تنمية منقوصة ومشوهة، ولكن القضية تحتاج إلى أفعال أكثر مما تحتاج إلى مجرد شعارات جوفاء.

دور المجتمع

دراسات التنمية تواجه أزمة مستعصية نتيجة هيمنة النواحي الاقتصادية على الأبعاد الاجتماعية في كل جوانب التنمية. فقد انبثق مفهوم "التنمية"، وما لحق به من إضافات، عن عملية اقتصادية مادية في أساسها تتم على مستوى بنية الاقتصاد والتقنية وتطوير الوسائل المعيشية، وتوفير ما يسد حاجات الإنسان المادية الأساسية هذا على الرغم من فرضية أن التنمية عملية

شاملة من خلال تعدد أشكال التنمية ومجالاتها المتشعبة من سياسية واقتصادية واجتماعية وإنسانية؛ فلقد أصبحت التنمية كلمة تطلق على عواهنها لتحمل معاني الشمول لكل أبعاد المجتمع، ولكن الدلالة الاقتصادية وحدها بمؤشراتها المعروفة هي القاسم المشترك. لهذا أضيف إلى مفهوم التنمية مفهوم الشمول، فأصبح هناك ما يعرف بالتنمية الشاملة[١٩].

كان المقصود بمفهوم التنمية الشاملة تلك العملية التي تشمل جميع أبعاد حياة الإنسان والمجتمع وتغطي مختلف المجالات والتخصصات، وتتقاطع مع مجمل العلوم الاجتماعية. وعلى الرغم من ظهور مفهوم التنمية الشاملة فإن الدلالة الأولى لمفهوم التنمية بقيت أسيرة الأبعاد الاقتصادية والمادية لعملية تطوير المجتمعات وترقيتها، فالتعليم يقاس بالبنية المادية وليس بالتنشئة الاجتماعية ومضمونها الثقافي والأخلاقي، والاقتصاد يقاس بسوق العمل والتنافسية والاستثمار الأمثل للموارد المتاحة وليس بمعايير عدالة التوزيع وتطوير وزيادة القدرات والموارد في علاقة ندية مع السوق العالمي.

وإذا كان مفهوم التنمية "الشاملة" قد استطاع تجاوز القصور الموضوعي لمفهوم التنمية في صياغته الأولى، فإنه لم يستطع تجاوز القصور الجغرافي والاستراتيجي للمفهوم؛ إذ ظل مفهوم التنمية يحمل دلالات تبعية نموذج التنمية في شق العالم النامي للنموذج الحداثي للدول الصناعية، ويحمل أيضاً أحكاماً قيمية تقضي بدنو وتواضع باقي الثقافات والحضارات أمام الحضارة المهيمنة في رؤاها للاقتصاد والإدارة، بل ظل هذا المفهوم يوظف أو يؤدي إلى توظيف طاقات وقدرات مجتمعات معينة لتقتفي خطى مجتمعات أخرى، حيث يتم استنزاف مواردها وعقولها لخدمة دول ومجتمعات مركزية في ظل علاقة تبعية؛ لذا ظل مفهوم التنمية رغم شموليته الظاهرة يرسخ تقسيم العالم إلى مركز وهامش، إلى متقدم ومتخلف، إلى تابع ومتبوع، إلى منتج للتقنية والأفكار والنظم ومستهلك لها؛ ولذلك برزت الحاجة إلى معالجة هذا القصور وإعادة الاعتبار إلى عملية التنمية كعملية شاملة، وفي نفس الوقت

تتحرك بصورة تتسق مع إطارها الجغرافي، ومحيطها الاجتماعي، والثقافي، والحضاري، وهادفة استراتيجياً إلى خدمة المجتمع والإنسان الذي يعمل لها ويسعى لتحقيقها، ومدركة لجمل أبعاد المعادلة الدولية القائمة. وهنا ظهر مفهوم التنمية "المستقلة" ليحاول فك الارتباط مع الخارج ويدفع عملية التنمية للتركيز على الداخل بكل صوره وأبعاده، وليعيد التذكير بتصادم المصالح أو تعارضها أو اختلافها بين المركز والهامش أو بين المتقدم والمتخلف، وليؤكد على الأبعاد الذاتية للتنمية، وليتجاوز إشكالية القصور الجغرافي لمفهوم التنمية السابق سواء في صورته الأولى أو بعد أن أضيفت إليه "الشاملة"، فيقيم التوازن بين شبكات متعارضة من المصالح يمكن محورتها حول "الذات" بكل أبعادها ودلالاتها ومعانيها و"الآخر" بكل أشكاله وبكل ممثليه المندرجين في أطره المصلحية.

وعلى الرغم من أن مفهوم التنمية المستقلة الذي يمكن اعتباره "الجيل الثالث" لمفهوم التنمية المولود ناقص النمو مشوه البنية، فإن هذا الإصدار الثالث لم يفلح في أن يكون الأخير، فقد ظلت هناك أبعاد ناقصة في هذا المفهوم نالت من شموله وإمكانية تعبيره عن حركة نهوض حضاري شامل، وأثرت بصورة مباشرة على قدرته على وصف الواقع والتعاطي معه وانتشاله من مأزق التخلف، بل جعلت مفهوم التنمية سواء في طوره الأول أو في مرحلته الشاملة أو مرحلته المستقلة، جعلت هذا المفهوم يحمل في طياته نواقض ذاته، وبذور فنائه وعوامل فشله، بل قد لا يكون الأمر مجافياً للحقيقة إذا قلنا إن مفهوم التنمية أصبح لا يعكس مقاصد التنمية بل ويعمل ضدها، والدليل على ذلك فشل العديد من الخطط والبرامج التنموية، والصيحات التي انبعثت من مختلف جوانب الأرض تدعو للحفاظ على البيئة، وحماية الأرض من الكوارث الطبيعية التي أحدثها نموذج التصنيع الذي تحاكيه جهود التنمية والذي سبب مشاكل تمتد من ثقب الأوزون حتى الارتفاع في سخونة الأرض مروراً بتآكل الكساء الأخضر والتصحر.. إلخ.

وهنا برز مفهوم التنمية "المستدامة"، ليبين كيف غابت عن التنمية في أطوارها المختلفة دلالات وأبعاد مفهوم التاريخ والزمن لغلبة الفكر الحداثي لعصر التنوير على فلسفة العلوم الاجتماعية برمتها وتقديم الآني والعاجل على ما عداه لتحقيق أكبر منفعة ممكنة بالمعيار الاقتصادي المادي، مثلما غابت عنها مفاهيم العدل في الإنتاج والتوازن في الاستهلاك والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة والبعد الأخلاقي في هذا التصور، وهو ما يتطلب الوقوف عند حدود معينة في التعامل مع الموارد الطبيعية وتوظيفها.

والحال هكذا فإن تناول إشكالية التنمية المستقلة وتحليلها على خلفية موقعها في إطار مشروع حضاري نهضوي عربي يتطلب القيام بالتنمية من منظور كونها عملية مجتمعية شاملة متوازنة، وفي نفس الوقت واعية بمنطلقاتها وأهدافها ووجهتها المستقبلية على خلفية واقعها الراهن وتاريخها الممتد[١٩].

إن فهماً كهذا يتطلب إجراء عملية تحليل مكثفة ومتعمقة للفروض والمسلمات من ناحية والنتائج والغايات من ناحية أخرى، وما بينهما من علاقات تربط المنطلقات بالغايات وتجعلها متسقة أو منسجمة، بحيث لا تكون عملية النهوض حركة عشوائية أو استجابة وقتية لمتطلبات واقعية أو رد فعل لبيئة دولية أو إقليمية، وإنما تكون دائماً في جوهرها عملية متواصلة في تحقيق تجلي الذات الإنسانية في مكانها الحضاري وفي زمانها القادم. فالنهضة لا تتحقق باجترار القديم ولا الانقطاع عنه، وإنما هي عمليات متوالية ومتتالية وتجليات مختلفة لذات واحدة، صقلت ولم تزل تصقل من خلال تجربة حضارية ممتدة في الزمان والمكان متفاعلة مع المحيط الجغرافي والتاريخي تفاعلاً يؤدي إلى توسيع محيطها دون أن يغير موضع مركزها وقطبها. وهذا النوع من التحليل يتعارف عليه الباحثون بأنه تحليل معرفي (Epistemology) وهو من أجدى

مناهج التحليل وأكثرها اقتداراً خصوصاً عند التعامل مع ظواهر متشابكة متداخلة تتعدد مصادر تعقدها، بل قد يكون عندها مصدر ذاتي داخلي لتوليد وتعقيد ذلك التشابك ما لم يستخدم في فكه وفضه منهج المعرفة وأصول الفقه الحضاري.

إن من يدرك حقيقة مفهوم التنمية في لغتنا العربية سيجد من الصعب عليه تقبل وصف التنمية بالمستقلة، بل إنه سيجد في ذلك خللاً منطقياً، بل وانعداماً في المعنى والدلالة أحدثته زيادة في المبنى لا تضيف شيئاً كأنك تقول الإنسان الناطق، أو الشمس المضيئة، أو الثلج البارد. فكل تلك الأوصاف هي جوهر معنى الموصوف وبدونها لا يكون. فالتنمية في عقل اللغة العربية وثقافتها هي عملية توالد ذاتي، وحركة جوانية تنبع من الذات، وبصورة مستقلة دائماً ولا تكون كذلك إذا كانت تتم بمؤثر خارجي، وكما يقول أبو هلال العسكري[١٤٢]: "فالنماء يعني أن الشيء يزيد حالاً بعد حال من نفسه، لا بإضافة شيء إليه. فالنبات ينمو ويزيد، ولا يقال لمن أصاب ميراثاً أو أعطي عطية إنه قد نما ماله، وإنما يقال نما ماله إذا زاد في نفسه، والنماء في الماشية حقيقة؛ لأنها تزيد بتوالدها قليلاً قليلاً".

فالتنمية عملية ذاتية مستقلة في جوهر ماهيتها، وأصل وجودها، وإذا لم تكن مستقلة لا يصح لغة أن تسمى تنمية، بل قد نجد مفهوماً آخر نطلقه عليها.

إن جوهر الإشكالية يكمن في البنية المعرفية لمفهوم التنمية الذي يتم الحديث عنه، أو ما يمكن أن نطلق عليه "معرفة التنمية"، هو تلك المنظومة من المسلمات والمفاهيم والغايات والأهداف المؤطرة برؤية معينة للإنسان والكون والحياة. ولتحليل هذه البنية تحليلاً يتسم بالدقة والأمانة والاستقامة العلمية لا بد من تناول عدة قضايا أساسية[١٤٩].

الـــزمـــن

إن التعامل مع إشكالية مفهوم الزمن هو في جوهره تعامل مع العمق الفلسفي لإشكالية التنمية. والناظر في مجمل المنظومة المفاهيمية للتنمية يجد أنها جميعاً تنطلق من اتخاذ الزمن معياراً محدداً للحركة المجتمعية، ولأبعاد عملية التنمية ومستوياتها وغاياتها وأهدافها القصيرة والبعيدة. فمفاهيم التقدم والتخلف، الحداثة والتقليدية، المعاصرة والرجعية . . إلخ. جميعاً تستبطن دلالة معينة لمفهوم الزمن. هذه الدلالة توضح بجلاء أن حركة الزمن للأمام دائماً هي حركة إيجابية، وأن الأحدث دائماً هو الأفضل وأن الأقدم دائماً هو الأسوأ، وأن مجرد توالي الأيام وتتابعها يعني انتقال المجتمع من حالة إلى أحسن منها، وكأن المجتمعات البشرية على مر تاريخها لم تشهد سوى التقدم المطرد وأن انهيار الحضارات شيء لم يحدث أو أنه كان حركة تقدمية وتغير نحو الأحسن بدوره، وليس مؤشراً على فشل ما في التعامل مع الواقع، أو أن العالم في مجمله اليوم أفضل من العالم بالأمس القريب أو البعيد، كل تلك فرضيات لا تقوم على حقيقة واقعية أو دلائل موضوعية، وإنما تنهض في أساسها على مسلمة فلسفية ترى بمعيارية الزمن على إطلاقه، أي معيارية الحركة التاريخية الكلية للعالم (والحضارة المهيمنة) وليست التواريخ الخاصة بشعوب وحضارات معينة، تماماً مثلما نهضت قبلها فكرة تقسيم التاريخ إلى قديم ووسيط وحديث. وهو منهج تافه سقيم، غير ذي معنى إلى حد لا يصدقه عقل، فهو منهج لا يحدد فقط حالة التاريخ، بل ما هو أسوأ من هذا، إنه يعالج رقعة أوروبا الغربية بوصفها قطباً ثابتاً، وبقعة فريدة من نوعها، اختيرت على سطح الأرض دون ما سبب مفضل، بينما يجعل تواريخ عظمى وحضارات جبارة غارقة في القدم تدور حول هذا القطب بكل بساطة وتواضع[١٤٣]، وكأن تدهور أوروبا هو تدهور العالم ونهوض أوروبا هو نهوض العالم. وهذا افتراض يثبت التاريخ ذاته عكسه تماماً، فنهضة أوربا كانت على حساب تدمير حضارات وشعوب العالم الثالث واستعمارها، وتراكم رأسمالها الصناعي كان ثمرة

"تجريف" اقتصاديات المستعمرات، وتخلف أوروبا وظلامها في العصور الوسطى كان يقابله نور وتقدم ونهوض حضاري في بقاع أخرى من العالم خاصة العالم الإسلامي.

فالزمن في حد ذاته "إمكانية للفعل"، ولكنه لا يملك في ذاته، وبهذا الفعل الإنساني تتحدد صفة الزمن هل هو زمن بناء وتقدم ونهوض وحضارة أم زمن هدم وتراجع وتدهور وخراب. ومن ثم فإن أول أبعاد تحديد ماهية التنمية المستقلة هو الاستقلال في تحديد وتوصيف الزمن، بمعنى الاستقلال في صنع الزمن وليس الانصياع لتحديد معين لزمن ما يصبح ماضيه المشروع المستقبلي للآخرين.

الثقافة والتحضر

قد يجد البعض أنه ليس من الضروري استدعاء مفهومي الثقافة والحضارة عند تحديد ماهية التنمية المستقلة، وواقع الأمر أن لهذين المفهومين أوثق العلاقة وأكثرها مباشرة بمفهوم التنمية المستقلة، وذلك أن رواد نظرية التنمية تعاملوا في كتاباتهم مع إشكالية التنمية على أنها ظاهرة ثقافية، بل تداعوا من أجل تحقيق التنمية انطلاقاً مما أطلقوا عليه "الثقافة المدنية"، حيث اعتبروا أن وجود هذه الثقافة شرط ضروري لتحقق عملية التنمية برمتها. ومن ناحية أخرى فإن الحضارة سواء في هذا السياق أم في أدبيات التنمية عموماً هي الإطار الذي يؤطر عملية التنمية، وهي الهدف الذي تسعى التنمية لتحقيقه، فما لم يكن هدفها صياغة نموذج حضاري أو اللحاق بالركب الحضاري، أو التحضر، أو اكتساب بعض صفات الحضارة فماذا يكون؟!

ومن هنا فإن تناول هذين المفهومين في إطار تحديد ماهية التنمية المستقلة أمر ليس خارجاً عن علمية وموضوعية البحث في إشكالية التنمية. ويجدر البدء بتأكيد أن الحضارة ليست تلك الإبداعات والمنجزات والأدوات فقط أو ذلك النمط المعيشي المتقدم "الحديث" وحده، وليست هي أيضاً من التحضر أي سكنى الحضر أو المدن والترقي في العيش والتفنن فيه وإنما هي ببساطة نمط وأسلوب

"حضور" أمة أو جماعة بشرية، نمط حضورها الذي يمثل تجربتها البشرية التي تحمل في ذاتها رؤية كونية تحدد لها قيمها ومثلها وأدواتها، ومؤسساتها، أي عالم أفكارها وعالم أشيائها، كذلك تحدد رؤيتها لعالم الغيب، وللمجتمعات البشرية الأخرى وللطبيعة، ثم لمآلات الحياة البشرية، أي أن الحضارة هي تلك المنظومة التي تقدم أية جماعة بشرية، أو أية أمة نفسها من خلالها لباقي الأمم لتقول: هذه هي منظومتي التي تؤطر رؤيتي للإنسان والإله والكون والحياة وللبيئة أيضاً. وهنا تصبح الحضارة مفهوماً محايداً يصف حالة كل أمة من الأمم والكيفية التي تعرض بها نفسها أو الكيفية التي تحضر بها وتكون حاضرة في الاجتماع البشري لباقي الأمم. فتميزها مصدر عالميتها بمعنى الندية في المشاركة في صناعة الحضارة الإنسانية بأسرها، ومن ثم فالحضارة ليست صفة جيدة أو سيئة، وإنما قد تكون كذلك طبقاً لمحتوى ومكونات نمط حضور هذه الأمة أو تلك وإسهامها في بناء عالم أفضل أو تهديد هذا العالم بغطرستها ونهمها للقوة والنفوذ. ومن ثم فليس هناك حضارة عالمية، وإنما هناك أنماط حضور تتعدد بتعدد الأمم، وهناك حضارات عالمية كل منها تسعى لأن تكون هي الأكثر جاذبية لأكبر عدد من البشر، فيتكرر نموذجها عبر المكان بفعل الاختيار الإنساني والامتزاج القيمي لمنظومات مختلفة تتولد منها - ربما - حضارة مختلفة جديدة، أو طور جديد في حضارة مستمرة ومتجددة.

أما بالنسبة لمفهوم الثقافة فإن المقصود به في هذا السياق ليس تلك التعريفات الدارجة التي تجعل منه منظومة من السلوكيات والمعايير وأنماط المعيشة والأفكار والفنون والآداب . . إلخ. والتي تصف ثقافات العالم على تعددها وثرائها في فئتين: إحداهما ثقافة تقليدية والأخرى هي الثقافة الحديثة. التقليدية هي جميع الثقافات غير الغربية، والحديثة هي الثقافة الغربية بمفردها ومن سار على نهجها واقتدى بمسلكها. وقد درجت أدبيات التنمية على استخدام هذا التنميط إلى ثقافة تقليدية وأخرى حديثة حتى صار هذان المفهومان من مسلمات (أساطير) أدبيات التنمية التي لا تقبل الدحض أو النقاش[١٤٤].

ولعل التعريف اللغوي البسيط الذي قدمه ابن منظور في "لسان العرب" حين ربط الثقافة بالتهذيب والتشذيب والإصلاح بعد اعوجاج، حيث يقول: "غلام لَقِن ثَقِف". أي ثابت المعرفة بما يحتاج إليه، هذا التعريف يؤكد على أن جوهر مفهوم الثقافة هو ثبات المعرفة بما يحتاج إليه الإنسان في زمانه ومكانه وليست هي تراكم الأفكار والمعلومات، وليست هي أيضاً مفهوماً نمطياً قابلاً للتعميم أو وصفة واحدة تصلح لجميع المجتمعات والخبرات. فجوهر مفهوم الثقافة هو الربط بين معرفة الإنسان وبين موقعه وواقعه واحتياجاته، فالثقافة هي قدرة المجتمع على أن يعرف معرفة ثابتة وشاملة في نفس الوقت ما يحتاج إليه في زمانه ومكانه. وهذا بدوره هو جوهر ماهية التنمية المستقلة التي تكون قادرة على النهوض بمجتمعها ودفعه إلى الفعل استجابة لواقعه وظروفه وحاجاته، بحيث يكون نموذجاً نابعاً من هذا المجتمع وساعياً لتحقيق أهدافه وطموحاته ومستجيباً لحاجاته ومشاكله.

الداخلي والخارجي

قد يكون من الواضح الآن أن جوهر ماهية التنمية المستقلة هو تجلي الذات وسعيها للتحقق التاريخي في مستقبلها. وهنا نجد أنها في الأصل - وطبقاً لدلالتها اللغوية - عملية داخلية تنبع من الذات وتسعى للتشكل في الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. فالبعد الداخلي - الذاتي - فيها هو الجوهر، ولكن هذا لا يعني أنها عملية منغلقة على ذاتها، بل هي في حالة جدلية مستمرة يحكمها قانون معين يجعل من الذات مركز الدائرة ومن الواقع والتاريخ والبيئة الدولية والإقليمية عوامل تؤثر في محيط هذه الدائرة بحيث يتسع المحيط أو يضيق، ولكن المركز لا يتغير وإلا فقدت الأمة ذاتها، وضاعت بوصلتها، وفقدت التنمية صفة "المستقلة"، وضلت عن نقطة ثباتها المرجعية والتي هي هويتها المحتوية على حقيقتها وجوهر وجودها.

كل هذا لا يعني بأي حال من الأحوال رفض الآخر والاستغناء عنه، بل يعني

عملية واعية ومتواصلة من التفاعل بين الذات وبين الثقافات والحضارات والتجارب البشرية، أو ما يطلق عليه في علم الأعراق (Anthropology) بعملية "التثاقف"، أي تفاعل الثقافات واستفادتها من بعضها البعض دون أن تذوب واحدة منها في الأخرى أو تطغى واحدة على الأخرى أو تدعي الوصاية على باقي الثقافات أو التجارب التنموية.

والاحتفاء بالاختلاف كما نجد في النص القرآني له في هذا السياق دلالات هامة؛ إذ يقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ..﴾ [الحجرات: الآية: ١٣].

أما عن كيفية تحقيق التنمية المستقلة يمكن الإجابة على الأسئلة الكبرى للتنمية المستقلة من خلال التأكيد على أنها تنمية الإنسان والمجتمع بكل أبعاده ومستوياته ومن مختلف زواياه، ومن خلال الاعتماد بصورة أساسية على الممكن والمتاح من قدراته الذاتية، وبتوظيفها التوظيف الأمثل المؤدي إلى تنميتها وتطويرها وإحسان الاستفادة منها، وذلك بغية تحقيق أهداف هذا الإنسان والمجتمع الذاتية النابعة من هويته وخصوصيته والتي تمثل طموحه ونموذجه الحياتي القادر على تحقيق ما يمكن أن يطلق عليه "الحياة الطيبة" التي هي وسط بين الترف والعوز والفاقة.

وقد تعددت الكتابات وتنوعت حول كيفية تحقيق التنمية المستقلة، فقد رأى أول دعاتها ومن صك مصطلحها أن التنمية المستقلة تتحقق من خلال السيطرة على الفائض الاقتصادي وعدم استنزافه، وإعادة توزيعه لصالح الطبقات الفقيرة[١٤٥]. وقد تعددت الاجتهادات حول كيفية تحقيق التنمية المستقلة، .ومن بين ذلك تحديدها في مجموعة من المراحل بدأت بالاعتقاد بأن التصنيع بإحلال الواردات هو مفتاح التنمية[١٤٦]، ثم تلاها إدراك أن إحلال الواردات خطأ، ومن ثم جاءت فكرة تنمية الصادرات على أساس أنها الحل الوحيد ثم اكتشف أنها وهم كبير، وأن النمو السريع للزراعة يقدم الرد على التخلف، ثم

سيطر الإدراك بأنه لتفادي خطورة الفائض السكاني الذي قد يكتسح عملية التنمية فلا بد من ضبط النمو السكاني، وأخيراً برز مفهوم إعادة التوزيع. وعلى الرغم من تعدد الإسهامات سواء حول مفهوم التنمية المستقلة أو المستدامة أو الشاملة إلا أنها جميعاً تركز بصورة أساسية على مخرجات عمليات التنمية أكثر من تركيزها على مدخلاتها ما عدا القليل من الإسهامات، التي أكد بعضها على ضرورة النظر إلى عملية التنمية على أساس أنها تهدف إلى تحقيق نهضة حضارية شاملة[١٤٧]؛ كما رأى البعض أن التنمية هي عملية شاملة تفضي إلى مولد حضارة جديدة، أو مرحلة جديدة من مراحل التطور الحضاري[١٤٨]. كذلك هناك من رأى أن عملية التنمية هي عملية شاملة وأن الاستقلال فيها يبدأ من الاستقلال في النموذج التنموي بكامله بأكثر من مجرد الاستقلال في التطبيقات والسياسات والوسائل [١٤٩].

الاستقلالية

إذا كانت فكرة الاستقلالية في التنمية تقوم على تحقيق استقلال الدولة والمجتمع عن الدول والمجتمعات الأخرى، فإن هذه الفكرة أيضاً لا تتحقق إلا بتحقيق متوالية من الاستقلالية. وحيث إن مفهوم الاستقلالية لا يعني انقطاع العلاقة أو إنهائها، وإنما يعني في جوهره توازن هذه العلاقة؛ لأنها تقوم بين أطراف مستقلة تدخل في علاقة طوعية، وتستمر فيها بمحض إرادتها. فإن جوهر مفهوم الاستقلالية هو التوازن. ومن هنا فإن الحديث عن متوالية الاستقلالية يعني ابتداء تحقيق توازن طوعي أو إرادي بين الدولة والمجتمع من ناحية والدول والمجتمعات الأخرى من ناحية أخرى. وفي نفس الوقت لا يقف هذا المفهوم عند المستوى هذا، والملاحظ أن الدولة في بعض بلدان العالم العربي قد توحشت على المجتمع وسلبته تدريجياً مختلف قواه وفعالياته وفي نفس الوقت أثقلت كاهلها بكل شيء، فأدى ذلك إلى فشلها وعدم قدرتها على أداء أدوارها الطبيعية، أو الأدوار التي سلبتها المجتمع فسارعت إلى علاج الفشل بتضخيم القوة وتعظيم السيطرة وسلب المجتمع المزيد من قوته فدخلت بذلك في

حلقة مفرغة من الفشل، فالمزيد من السيطرة، فالفشل المؤدي إلى الضعف، فالمزيد من القوة، فالمزيد من الضعف، وهكذا في حلقة مفرغة لم يكن لها من نتائج سوى فشل مشروعات التنمية المتوالية عن تحقيق أهدافها، أو تدهور الدولة كدولة، وهنا نجد أن تحقيق التنمية المستقلة يستلزم إلى جانب تحقيق الاستقلال والتوازن في العلاقة مع العالم الخارجي تحقيق الاستقلال والتوازن في علاقة الدولة بالمجتمع بحيث لا يطغى أحدهما على حساب الآخر. وفي نفس الوقت تحقيق الاستقلال والتوازن بين قوى المجتمع المدني والمجتمع بصورة عامة بحيث لا يطغى أحدها على الآخر ويدعي تمثيل مصلحة المجتمع واحتكار التعبير عنها. وأخيراً تحقيق الاستقلال والتوازن في علاقة الفرد مع المجتمع أو مؤسسات المجتمع المدني بحيث يظل الإنسان طرفاً مستقلاً في هذه العلاقة لا موضوعاً لها. وعند هذا المستوى يكون معنى الاستقلالية في التنمية قد تحقق ويكون النموذج التنموي متوازناً.

استقلالية تحديد الحاجيات

صنع النموذج الغربي ما سمي ثورة التوقعات، فالأحلام تم تصميمها على النمط الغربي، والتنمية هي تحديد الحاجات، فكيف تنهض أمة تحدد احتياجها بمعيار ما انتهت إليه أمم أخرى، تسعى الآن لتسويقه عندنا سلعاً وأنماط عيش تستنزف القوة الشرائية وتحرم الاقتصاد من المدخرات اللازمة للاستثمارات الضخمة التي تكفل النهضة والاستقلال الاقتصادي؟ وعلى الرغم من أن أول أطروحات التنمية المستقلة كانت أطروحة إحلال الواردات، أي التصنيع المحلي للسلع التي كان يتم استيرادها. وقد ظن بهذه السياسة أنها قادرة على تحقيق التنمية المستقلة. غير أن تطور المنظومة الاقتصادية الرأسمالية جعل من سياسة إحلال الواردات مطلباً تسعى إليه الدول الصناعية الكبرى لاستغلال اليد العاملة الرخيصة في العالم الثالث ومن ثم إنشاء مصانعها في تلك الدول. ومن ثم أصبحت فلسفة إنشاء مصانع تنتج نفس السلع التي كان يتم استيرادها أمراً لا علاقة له بالاستقلال وإن كان له بعض التعلق بعملية

التنمية خصوصاً ما يتعلق منها بتشغيل اليد العاملة ورفع الدخل الفردي ولو بصورة جزئية ومؤقتة. ولكنه يظل في كل الأحوال بعيداً كل البعد عن فلسفة التنمية المستقلة ومنهجية تحقيقها. ذلك أن التنمية المستقلة لا يمكن أن تكون كذلك إلا إذا كانت مستقلة في جميع أبعادها، وأهم تلك الأبعاد ليس هو بعد الإنتاج وإنما هو بعد الاستهلاك، ذلك أنه البعد الذي يحدد ماذا يتم إنتاجه وبأي كمية وبأي سعر، فالطلب هو المتغير الأساسي في أي منظومة اقتصادية متوازنة ومتحررة من الأفكار أو تدخل الدولة تدخلاً مباشراً. والمنتج يسعى دائماً للربح ويضع نصب عينيه أذواق المستهلكين وحاجاتهم لكي يستجيب لها أو يغيرها أو يحول اتجاهاً أو يعيد تصنيعها، ويصنع حاجات استهلاكية قد لا تكون موجودة من خلال عملية معقدة من الإعلان والإعلام والدعاية. ومن هنا فإن تحقيق الاستقلال في الذوق والمطالب والحاجات الاستهلاكية هو أساس عملية التنمية المستقلة وجوهرها؛ لأنه يحقق أول ما يحقق تطوير واستمرار وازدهار المنتجات التقليدية أو الحرف والصناعات المحلية، أو الإنتاج المحلي.

استقلالية الإنتاج

من الخطأ فهم التنمية المستقلة على أنها الاعتماد فقط على الموارد المتاحة محلياً قياساً على تجارب سابقة كتجربة الاتحاد السوفيتي أو اليابان في بداية عملية التنمية فيهما، وذلك أن هناك العديد من الدول بما فيها اليابان ذاتها لا تملك من الموارد المحلية ما يمكنها من تحقيق تنمية حقيقية، وهناك دول لا تملك من الموارد إلا مورداً واحداً أو اثنين، ومن ثم لا تستطيع إشباع حتى حاجاتها الأساسية. ومن هنا فإن التنمية المستقلة ليست مرادفاً للانغلاق والتقوقع على الذات، بل على العكس هي حالة من الفعالية والتفاعل من موقع الفعل لا الانفعال. والمقصود هنا أن الاستقلالية في توظيف الموارد والإمكانيات هي بداية تحقيق الاستقلال الحقيقي بالخروج من الاستعمار الهيكلي الذي فرض على مجتمعات العالم الثالث خلال القرون الثلاثة الأخيرة، وهو ذلك النوع من

الاستعمار الذي قام بعملية فك وتركيب لمجتمعات العالم الثالث بالصورة التي تحقق مصالح الدول الأوروبية. ففرض على بعضها زراعة أصناف معينة لا لأنها تريدها، وإنما لأن المستعمر يحتاجها، والخطوة الثانية هي إعادة اكتشاف الموارد الوطنية التي لم يتم التركيز إلا على ما يحتاجه الاستعمار منها. فالدول التي صنفت على أنها دول نفطية لديها من الموارد الأخرى ما يجعل إنسانها فاعلاً قادراً، وليس إنساناً ريعياً مستهلكاً. هناك حاجة النظر في تبادل الموارد الطبيعية والبشرية مع باقي دول ومجتمعات العالم بصورة حرة تلقائية متوازنة في فضاء إنساني يقوم على الاعتماد المتبادل وليس التبعية وعلى الاستفادة المتبادلة وليس الاستغلال وعلى التوازن والعدل وليس التدليس والظلم والجور.

دور القطاع الخاص

ترتب على تغير دور الدولة في التنمية وظهور القطاع الخاص كبديل أفضل في إقامة مشروعات البنية الأساسية، ظهور حاجة ماسة إلى صيغة تمويل جديدة تتوافق مع المفاهيم الإسلامية، فلم يعد مقبولاً أن تقدم البنوك الإسلامية التمويل للحكومة لإقامة هذه المشروعات، كما أنه ليس من المقبول – في ظل التطور الجديد – أن يقدم البنك التمويل لمشروعات القطاع الخاص في شكل قروض معفاة من الفوائد؛ لذلك كان الاستصناع هو الشكل الإسلامي والاقتصادي الأنسب لتمويل مشروعات البنية الأساسية، وهو الشكل الذي اعتمده مؤخراً البنك الإسلامي للتنمية إضافة إلى أدوات التمويل الأخرى كعمليات الإجارة والبيع الآجل[١٥٠].

والاستصناع هو شكل من أشكال تمويل إنتاج السلع في مرحلة ما قبل الشحن أو مرحلة الإنتاج بمعنى تمويل عملية إنتاج السلعة ذاتها بما يسمى رأس المال العامل، وإذا كانت آراء الفقهاء قد تباينت حول تعريف الاستصناع وطبيعته القانونية، فإنهم جميعاً قد اتفقوا على العنصر الضروري فيه، والذي يتمثل في صنع السلع بناءً على أمر المشتري طبقاً للمواصفات التي يحددها

هو، ويتم تسليمها له خلال فترة معينة وبالثمن المتفق عليه.

ويرى الفقهاء أن الاستصناع هو عقد بين البائع أوالمنتج والمشتري، لكنهم اختلفوا في مدى إلزام هذا العقد، حيث كان الرأي السائد للفقهاء القدامى هو أن العقد قابل للنقض من أي من الطرفين في أي وقت، ويمكن للمشتري أن يلغي العقد، حتى ولو تم صنع السلع طبقاً للمواصفات وتسليمها له، ومقابل ذلك كان رأي الأقلية أن العقد ملزم للطرفين منذ إبرامه بالإيجاب والقبول، وأن كل طرف يخل بالتزامه إذا لم ينفذ واجبه الذي حدده العقد، ويرون أن الحالة الوحيدة التي يمكن فيها للمشتري أن يبطل العقد هي عندما يسلم البائع سلعاً غير مطابقة للمواصفات.

وفي هذا الصدد اتخذ مجمع الفقه الإسلامي القرار رقم ٧/٣/٦٧ الذي يقضي بأن الاستصناع عقد محله السلع المحدد وضعها والخدمات المطلوب تقديمها؛ وهو ملزم للطرفين في حالة تلبية شروطه التي تتمثل في الآتي[١٥٠]:

- تحديد طبيعة السلع المطلوب صنعها ونوعيتها وكميتها وأوصافها.
- تحديد وقت صنع السلع.
- النص على تأجيل الدفع أو التقسيط خلال فترة محددة.
- جواز تحديد شرط جزائي إذا ما اتفق الطرفان على ذلك باستثناء حالات القوة القاهرة.

مما سبق يمكن تعريف عقد الاستصناع بأنه عقد بيع بحت يتم بمقتضاه تسليم البضاعة في المستقبل مع دفع ثمنها مقدماً، كما أنه عقد عمالة واستخدام أشخاص لإنتاج سلعة معينة.

لا يحتاج البائع في معاملة الاستصناع إلى أن يورد بنفسه الخدمات اللازمة لصنع السلع أو أن يمتلك المصنع الذي سينتجها؛ بل يمكن لمؤسسات التمويل كالبنوك الإسلامية أن تقوم بدور البائع في عقد الاستصناع، غير أنه لا مفر

في هذه الحالة أن تقوم تلك المؤسسة بإعادة تأجير عقد الاستصناع إلى جهة تكون قادرة على تقديم الخدمات اللازمة أو تمتلك المصنع المنتج للسلعة، وفي هذه الحالة يصبح **أطراف عقد الاستصناع ثلاثة هي**[١٥٠]:

- **البائـــع:** وهو البنك أو مؤسسة التمويل التي تتولى تمويل العقد.
- **المشتري:** الذي يشتري السلعة في وقت محدد بأوصاف معينة.
- **الصانع:** الذي يورد الخدمات اللازمة أو يمتلك المصنع المنتج للسلعة.

وبذلك يتضمن الاستصناع عقدين أولهما بين البائع (البنك) والمشتري يقضي بتسليم سلع مطابقة للمواصفات التي يحددها المشتري، وبثمن متفق عليه، وموعد محدد للتسليم، وثانيهما: عقد بين البائع (البنك) والصانع (مورد الخدمة أو صاحب المصنع) يقضي بصنع السلعة محل العقد أو تزويدها بالخدمات والخامات اللازمة، وتسليمها في فترة زمنية محددة تسبق الفترة المحددة في العقد الأول، وبثمن يقل عن الثمن الأول بهامش يمثل عائد البائع (البنك) من وراء العقد.

وأحياناً ما ينص العقد الموقع بين البائع والمشتري على موافقة المشتري على استلام السلع من الصانع والإشراف من خلال مستشار وخبير آخر على تنفيذ العقد مع الصانع، وإصدار مستشار المشتري لشهادة الدفع النهائية بمقتضى العقد المبرم مع الصانع، كما ينص العقد المبرم بين البائع والصانع على صنع السلعة وتسليمها مباشرة للمشتري، وعدم أداء البائع أية دفعات مرحلية بموجب العقد ما لم يصادق مستشار المشتري على الفواتير المتعلقة بها.

وتعتبر التصفية أولى المخاطر التي تواجه الاستصناع؛ نظراً لأن الاستصناع يتضمن تصنيع السلع أو تشييد المباني أو إقامة المرافق والخدمات والمشروعات؛ لذا فإن جميع المخاطر المرتبطة بعقود التصنيع توجد في عقد الاستصناع، وتتمثل هذه المخاطر – كما ترصدها دراسة حديثة أعدها مركز البحوث المصرفية والمالية بالأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية – في عجز الصانع عن

تسليم السلع في الوقت المحدد أو عدم مطابقة السلع للمواصفات، وقد يرجع عجز الصانع عن تسليم السلعة في موعدها لعدة أسباب منها: التأخر في تنفيذ الأشغال؛ أو وقوع حدث طارئ يؤدي إلى احتراق السلع أو فقدانها؛ أو حالات القوة القاهرة؛ أو إعسار الصانع؛ أو التصفية.

ورغم أن التصفية تأتي في المرحلة الأخيرة من حيث ترتيب الأحداث إلا أنها تمثل المخاطرة الأولى في سياق الاستصناع، ولعل هذا يستوجب توخي الحذر الشديد في اختيار الصانع واختيار مركزه المالي وقدرته الفنية والإدارية، وإذا تم هذا الأمر بشكل سليم فإن احتمال التصفية لن يكون وارداً في هذا الشأن.

غير أنه في حالة حدوث التصفية فإن المشتري المحتمل سوف يحتاج إلى استرداد ما دفعه من مبالغ إلى الصانع كدفعات مقدمة، وإذا لم يحصل على ضمانات كافية فإنه سيتساوى في هذه الحالة مع الدائنين الآخرين، وهو أمر غير مقبول بالنسبة للبنك أو البائع، ومن ثم فإن هناك عدداً من البدائل المتاحة أمام البنك لضمان حقه تتمثل في: رهن أجزاء السلع التي تم تنفيذها؛ أو رهن جميع موجودات الصانع؛ أو ضمان رد المبالغ المدفوعة.

ولا شك أن لكل واحد من الضمانات السابقة عيوبها؛ فالأول منها لن يفيد كثيراً إذا وقع تنفيذ السلعة في موقع الصانع؛ لأن المشتري في حالة التصفية لن يستطيع استكمال صنع السلعة، فضلاً عن انخفاض ثمن ما تم إنجازه من السلعة في حالة الحجز عليها، أما الرهن على جميع موجودات الصانع فهذا أمر يستغرق وقتاً طويلاً فضلاً عن التكلفة العالية. وعلى الرغم من أن الضمان الثالث وهو ضمان رد المبالغ المدفوعة مكلف أيضاً باعتباره ضماناً مصرفياً إلا أن هذا الضمان يختلف في حالة الاستصناع لعدة أسباب منها: أنه ضمان لمبالغ تم دفعها بالفعل للصانع ولم يحصل أي مقابل لها، كما أن الصانع يتسلم دفعة من البائع مساوية لمبلغ الضمان، هذا فضلاً عن أن المبلغ المدفوع من البائع للصانع غير خاضع لرسوم مالية بعكس القرض الذي يمكن أن يحصل

عليه الصانع، كما أنه ليس من المعتاد في التمويل الدولي طلب ضمان برد المبالغ المدفوعة. ومن هذا المنطلق فإن طلب هذا الضمان ليس ضرورياً دائماً كما في حالة بناء محطة كهرباء أو بناء طريق تحصل رسوم على المرور فيه حيث يكفي الاعتماد على ضمان حسن التنفيذ والمبالغ المحتجزة.

وفي حالة قيام الصانع بالتأخر في تسليم السلعة أو المشروع المتفق عليه، فإنه يمكن إلزامه بدفع تعويضات صارمة عن هذا التأخير. ولقد وافق مجمع الفقه الإسلامي على مبدأ فرض شرط جزائي لسداد تلك التعويضات، وعندما يكون التأخير في التسليم لفترة طويلة فإنه من الإنصاف للمشتري أن ينهي العقد، والمطالبة بما دفعه من مبالغ مقدمة أو تنفيذ الضمان.

وهناك وسيلة أخرى يمكن للصانع من خلالها التقليل من حجم الخسائر تتمثل في التغطية التأمينية، وفي هذا الصدد يلتزم الصانع بشراء عقود التأمين المناسبة والتنازل عن حصيلتها للبنك المعني، وفي حالة الخسارة الجزئية يجوز للصانع استخدام حصيلة التأمين لإعادة الأمور إلى نصابها قبل الضرر أو الخسارة.

يشترط عقد البيع ضمنياً أن تكون السلع خالية من العيوب، وإذا اتضح أن في السلع المباعة عيباً أو تلفاً فإن للمشتري بمقتضى الشريعة الإسلامية الخيار، إما أن يبطل العقد ويسترد الثمن الذي دفعه، أو أن يقبل السلع المعيبة دون أن يكون له الحق في الحصول على التعويض.

ويمكن استثناء هذا الشرط الضمني بسلامة السلعة أو الخدمة من العيوب بشرط صريح في العقد لا يحمل البائع المسئولية عن العيوب، وهو ما يعرف في القانون الحديث "بشرط الإعفاء" وقد اتفق على ذلك معظم فقهاء المسلمين، لكنهم اختلفوا حول الظروف والعيوب التي يمكن استثناؤها، كما أن المؤسسات المالية والبنوك لا تقبل بفكرة رد السلعة نتيجة اكتشاف عيوب كامنة بها بعد تسليمها، ومن ثم فإن السؤال المطروح هنا هل يمكن للبائع

في عقد الاستصناع أن يقي نفسه من احتمال وجود عيوب كامنة في السلع المنتجة أو المشروع المقام باستخدام شرط الإعفاء أم لا؟

ورغم أن الفقهاء التزموا الصمت تجاه هذه القضية إلا أن الأستاذ مصطفى الزرقا قدم حجة قوية تقول إن الاشتراط في عقد الاستصناع بعدم مسئولية البائع عن العيوب الكامنة في السلعة إجراء باطل؛ لأن البائع هنا لا يشعر بالحاجة لبذل مزيد من الجهد، ويضيف أن منطق الإعفاء هذا لا ينطبق على الاستصناع؛ لأن السلع لم تكن موجودة وقت التعاقد كما أن البائع هو الذي يصنعها، ومن ثم فإن شرط الإعفاء لا يعفي البائع من عدم كفاءته في التصنيع.

ورغم أهمية هذا الرأي إلا أن القضية لها أبعاد كثيرة، ولها أهميتها الكبرى للاقتصاد والمؤسسات المالية على حد سواء؛ لذلك فإنها تنتظر مجمع الفقه الإسلامي ليبدي فيها رأياً قاطعاً حتى يخرج عقد الاستصناع كأداة تمويل إسلامية تناسب روح العصر وتلبي متطلبات الحياة الاقتصادية[١٥٠].

الحالة الراهنة للتنمية المستدامة

الإسكوا

تقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا المعروفة بالإسكوا Economic & Social Commission for Western Asia (ESCWA) بتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي عن طريق التعاون والمشاركة على الصعيدين الإقليمي والمحلي، كما أنها تقوم أيضاً بعدد محدود من الأنشطة التي تخص بعض الأقطار بعينها، وإن كانت لها آثار على المستوى الإقليمي[١٥١].

والإسكوا جزء من الأمانة العامة للأمم المتحدة وواحدة من اللجان الإقليمية الخمس التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، المسئول عن تنسيق الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في منظمة الأمم المتحدة. واللجان الإقليمية الأخرى

هي: اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وما يسمى بدول إسكوا يشمل المملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، وإمارة قطر، ومملكة البحرين، وإمارة الكويت، ودولة الإمارات العربية المتحدة، واليمن، والمملكة الهاشمية الأردنية، والعراق، وسوريا، ولبنان، ومصر، وفلسطين.

وتقوم الإسكوا بدور الذراع الإقليمي للأمم المتحدة في المنطقة من خلال الاضطلاع بالمهام التالية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية:

- توفير منتدى رئيسي في إطار منظمة الأمم المتحدة يتناول قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- إجراء الدراسات التحليلية والأبحاث والاستبيانات والمسوحات.
- دعم الدول الأعضاء في عملية وضع القواعد والمعايير التي تسهل العلاقات الاقتصادية والشراكة داخل المنطقة ومع الاقتصاد العالمي.
- جمع البيانات والمعلومات وتصنيفها وتجهيزها في صورة قواعد للبيانات الإحصائية والمعلومات وتوزيعها على المستخدمين وتقديم المساعدة إلى البلدان الأعضاء في تعزيز الدوائر المختصة بالبيانات.
- إعداد وتعزيز أنشطة ومشاريع المعونة الفنية بما يتماشى مع احتياجات المنطقة وأولوياتها.
- القيام بدور الوكالة المنفذة للمشاريع الميدانية.
- تنظيم المؤتمرات والاجتماعات الحكومية الدولية واجتماعات الخبراء، والورش التدريبية والندوات والحلقات الدراسية.
- الاضطلاع بالدراسات والبحوث والمسوح.
- تنسيق أنشطة الإسكوا مع أنشطة الإدارات والمكاتب الرئيسية في مقر الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية بما في

ذلك جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وذلك بهدف تجنب الازدواجية وضمان تكامل المعلومات وتبادلها.

يرتكز عمل "الإسكوا" على إعداد الدراسات والتقارير الاقتصادية والاجتماعية وعقد الاجتماعات وورش التدريب، فضلاً عن القيام بعدد من المشروعات الميدانية. **وتنفذ "الإسكوا" نشاطاتها من خلال برامجها الست التالية:**

- **برنامج إدارة العولمة والتكامل الإقليمي:** يقوم بدراسة ومواجهة التحولات الاقتصادية نتيجة للعولمة؛ ودراسة مختلف جوانب اتفاقيات منظمة التجارة العالمية لا سيما قضايا الملكية الفكرية، والتجارة في الخدمات، وقضايا التكامل الإقليمي كإبرام اتفاقيات النقل ومتابعة ما تم تنفيذه من خطوات عملية لتعزيز التكامل الإقليمي مثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى Greater Arab Free Trade Area (GAFTA وغيرها من الترتيبات الثنائية والمتعددة.
- **برنامج إدارة التنمية الاجتماعية:** يتناول التنمية الاجتماعية الشاملة المتكاملة التي تخص المنطقة تحديداً، والتي تعزز القيم الثقافية والاجتماعية الإيجابية، وتتجه وجهة عملية؛ والترويج لإتباع نهج مستند إلى الحق في التنمية. كما يتناول هذا البرنامج بصفة أساسية التنمية البشرية، وقضايا السكان، وقضايا المرأة.
- **برنامج إدارة التنمية المستدامة والإنتاجية:** يقوم بإدخال برامج التنمية المستدامة في مجالات المياه والطاقة والقطاعات الإنتاجية بما في ذلك الصناعة، والتقنية، والزراعة؛ فضلاً عن الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات البيئية السلبية في هذه القطاعات وتحديد الأساليب والسياسات للحد منها.
- **برنامج إدارة تقنية المعلومات والاتصالات:** يهتم بزيادة قدرات البلدان الأعضاء على تسخير تقنيات المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق

تنميتها، وتطوير سياساتها وهياكلها الأساسية وتطبيقاتها وذلك لما تكتسبه هذه القضايا من أهمية في ظل العولمة وثورة المعلومات والاتصالات.

وحدة تنسيق الإحصاء: تقوم بتقوية القدرات الإحصائية لبلدان المنطقة بحيث يسهل اتخاذ قرارات مستنيرة وتحليل أفضل للبيانات والإحصائيات وتوفير المعلومات الإحصائية القابلة للمقارنة وإتاحتها في الوقت المناسب، فضلاً عن ترويج المعايير والبرامج الإحصائية المعترف بها دولياً.

- **برنامج إدارة التحليل الاقتصادي:** يرصد أداء واتجاهات الاقتصاد الكلي؛ وتحليل أداء قطاعات الإنتاج؛ وتوقع التطورات الاقتصادية المستقبلية، لزيادة قدرة الدول الأعضاء على تنسيق سياساتها الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال إجراء وتقدير كمي للبيانات والاتجاهات الاقتصادية والمالية.
- **مركز المرأة:** يعمل على تحسين وضع المرأة العربية وتمكينها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً؛ عن طريق توعية المجتمع بالقضايا المتعلقة بالجنسين، ورصد التطورات وتحليل أوضاع المرأة العربية في منطقة الإسكوا وتجميع ملامح قطرية حول وضع المرأة؛ وتقديم الدعم الفني للدول الأعضاء وصياغة سياسات وتدابير عملية واستراتيجيات وتشريعات مراعية للتنوع الاجتماعي؛ والتنسيق بين الدول العربية بهدف التوصل إلى موقف موحد خاص بالمنطقة بالنسبة لمجالات الاهتمام الحاسمة المتفق عليها عالمياً.

إدارة التنمية المستدامة والإنتاجية

تقوم إدارة التنمية المستدامة والإنتاجية التابعة لإسكوا بدور دعم التنمية المستدامة في الوطن العربي. وتهدف إدارة التنمية المستدامة والإنتاجية إلى تعزيز المشاركة الإقليمية والتعاون بين دول الإسكوا، من خلال التقارب والعمل على دمج الإدارة المستدامة للمياه والطاقة في قطاعات الإنتاج. وبناءً عليه، تعمل الإدارة على:

- زيادة الوعي لدى متخذي القرارات، مع التشديد على ضرورة وضع الحلول الملائمة لاستخدام الموارد المائية والطاقة.
- تقديم الدعم والمشورة إلى الدول الأعضاء حول مراعاة الأبعاد الاجتماعية في إدارة المياه والطاقة وحماية البيئة في خططها وسياساتها.
- تزويد الفقراء بالطاقة والمياه بأسعار بسيطة، وتسهيل تأمين وظائف جديدة لهم.
- تأمين سياسة القطاعات وتطبيقها في الزراعة والصناعة.
- تعزيز بناء قدرات الدول الأعضاء في مجالات زيادة الإنتاج والتنافس والتواؤم مع البيئة في الخدمات والمنتجات الصناعية والزراعية.
- توفير الدعم في تطوير المشاريع.
- دعم المخططات المبتكرة في الإدارة والتقنية.
- تعزيز الروابط بين التقنية والتنمية في جميع القطاعات.

تضطلع الإدارة بالمهام الرئيسة الآتية:

- تعزيز التعاون الإقليمي والمحلي في مجالات الطاقة والموارد الطبيعية والبيئية والزراعة والصناعة، ومساعدة الدول الأعضاء على تنسيق سياساتها وإجراءاتها ومعاييرها ذات الصلة.
- تشجيع الإدارة المتكاملة للموارد المائية والمساهمة في آليات التوزيع العادل للموارد المائية بين بلدان المنطقة.
- مراقبة تنفيذ "خطة العمل ٢١" في المنطقة، ومساعدة الدول الأعضاء على صياغة السياسات البيئية وتطويرها وتنفيذها.
- مساعدة الدول الأعضاء على إدخال المتغيرات العلمية والتقنية في التخطيط الاجتماعي والاقتصادي، بغية تأمين تنمية مستدامة.
- دعم القطاع الخاص وتطوير المبادرة الفردية.

فريق الطاقة

في وقت تبرز فيه الحاجة الملحة لتوجه منطقة الإسكوا نحو تنمية أكثر استدامة، يتبنى قطاع الطاقة في هذه المنطقة بأنماط إنتاج واستهلاك غير مستدامة، وبكثافة عالية للطاقة والعديد من الآثار السلبية على البيئة. هذا رغم أن قطاع الطاقة يمثل أهمية بالغة بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان الإسكوا وذلك لمساهمته الفعالة في إجمالي الناتج المحلي في معظم الدول الأعضاء، إضافة إلى انه يؤمن كافة حاجات القطاع الاقتصادي وقطاع الخدمات من الطاقة.

وفي إطار خطة الإسكوا المتوسطة الأمد للأعوام ٢٠٠٢ – ٢٠٠٥م التي تؤكد على الحاجة إلى تنمية أكثر استدامة، ركز فريق الطاقة بشكل ملحوظ على مسألة استدامة قطاع الطاقة، ولا سيما فيما يتعلق بالاعتبارات المحورية التي حددتها خطة عمل جوهانسبرغ، وهي: سهولة الإمداد بالطاقة، الطاقة المتجددة، ترشيد وكفاءة الطاقة، الوقود الاحفوري النظيف والطاقة في النقل. لذلك توجهت أنشطة فريق الطاقة إلى تصميم برنامج الإدارة المتكاملة لمصادر الطاقة المستدامة لمعالجة مسائل استدامة الطاقة التي تطرح الكثير من التحديات في المنطقة؛ وإلى المواضيع الأساسية الآتية:

- دعم الدول الأعضاء وأصحاب القرار في الاهتمام بالنواحي الاجتماعية لإدارة موارد الطاقة في سياساتهم وخططهم، مما يسهل إيجاد فرص عمل جديدة، وتوليد موارد للدخل، وزيادة قدرة المرأة، مما يساعد على الحد من الفقر.
- زيادة الوعي لدى أصحاب القرار والمستهلكين إزاء أبرز قضايا الطاقة.
- توفير برامج ومواد تدريبية حول بناء المؤسسات والقدرات والبشرية في إدارة موارد الطاقة ونظمها.
- تعزيز آليات التعاون الإقليمي لتدعيم القدرات الوطنية والإقليمية في مجال الطاقة.

برنامج إدارة المياه

برنامج إدارة المياه في دائرة التنمية المستدامة والإنتاجية يهدف إلى تعزيز قدرات الدول الأعضاء فيما يتعلق بالإدارة الفعالة لمصادر المياه وفقاً لمبادئ الإدارة المتكاملة لهذا المصدر الهام. وتتضمن أنشطة فريق إدارة المياه في الإسكوا المبادرات التالية:

- بلورة إرشادات عملية لتطبيق أساليب الإدارة المتكاملة للمياه والحفاظ على مصادر المياه وحمايتها، كماً ونوعاً.
- تعزيز التعاون الإقليمي حول مواضيع تتعلق بأفضل الممارسات والتطورات العلمية والتقنية.
- بناء القدرات الوطنية، من خلال تنظيم ورش تدريب وإقامة شبكات الاتصال بين المؤسسات المعنية بإدارة المياه الجوفية والسطحية.
- تعزيز دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في نشر الوعي، والحكم الصالح، والشراكة بين القطاع العام والخاص في مشاريع المياه.

كما يقوم فريق إدارة المياه في الإسكوا بتنفيذ برامجه بالتنسيق مع الوزارات والمؤسسات المعنية في الدول الأعضاء، وبالتعاون مع عدد من المنظمات الدولية والإقليمية، وأهم برامج التعاون هي التالية:

- برنامج التعاون التقني الألماني مع وزارة التعاون الفني الألمانية والمؤسسة الفيدرالية لعلوم الأرض والموارد الطبيعية (BGR) بهانوفر بألمانيا ومركز ترويج الأعمال والابتكار (GIZ) بألمانيا في مجال الإدارة المتكاملة للمياه الجوفية.
- مبادرة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا (ECE) واللجنة الاقتصادية لأفريقيا (ECA) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO) فيما يتعلق في إدارة المياه الجوفية المشتركة في منطقة البحر المتوسط.
- التعاون مع مكتب الأمم المتحدة لحماية البيئة الإقليمي لغربي آسيا (UNEP)

في المخطط الدولي للتقييم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمياه الدولية (GIWA).

- التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO) في إقامة الشبكة العربية التدريبية لإدارة مصادر المياه المتكاملة (AWARE NET).
- تنفيذ مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلق بهيكلية قوانين المياه وبناء القدرات فيما يتعلق بقوانين المياه الجوفية وتعريفة المياه في لبنان.

فريق الإدارة المستدامة للبيئة

يهدف فريق الإدارة المستدامة للبيئة إلى تعزيز التنمية المستدامة عبر تشجيع أصحاب القرار في المنطقة على دمج الاهتمامات البيئية في عملية اتخاذ القرارات في بلدان الإسكوا، وترجمة هذه الاهتمامات في تصميم برامج التنمية المستدامة وتنفيذها. ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال:

- زيادة الوعي لضرورة تجنب التدهور البيئي وتصحيحه، وتعزيز الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.
- دعم الحكومات في جهودها الآيلة إلى دمج الاعتبارات البيئية في سياسات التنمية، بغية تجاوز ثقافة الإدارة البيئية المهيمنة.
- إقامة شراكة مع الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ المكتب الإقليمي لغرب آسيا، بالتعاون مع جامعة الدول العربية وغيرها من المنظمات الإقليمية، لتطبيق نتائج القمة العالمية حول التنمية المستدامة والمبادرة العربية ومبادرة المياه والطاقة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي (WEHAB) وأهداف الألفية للتنمية.
- تشجيع المشاركة العامة والنفاذ إلى عملية التخطيط للتنمية المستدامة وتطبيقها.
- مراقبة تنفيذ برامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

- التشبيك وتبادل الخبرات مع الشركاء الوطنين والإقليميين والدوليين.
- تعزيز القدرات المؤسساتية والبشرية الضرورية لتحقيق تنمية مستدامة.

فريق عمل الزراعة المستدامة والتنمية الريفية

يساند فريق عمل الزراعة المستدامة والتنمية الريفية الدول الأعضاء في الإسكوا على تحديد المشاكل والمعوقات التي تقف في طريق تحقيق التنمية الزراعية المستدامة الطويلة الأمد. وفي هذا الإطار، يقدم القسم المشورة والدعم، كلما طلب منه ذلك في صياغة وتطبيق الاستراتيجيات الوطنية التي تهدف لتعزيز التنمية. ودور فريق عمل الزراعة المستدامة والتنمية الريفية يشمل جمع، وتحليل ونشر المعلومات عن الوضع الحالي والتوقعات المستقبلية للزراعة والتنمية الريفية في المنطقة.

فريق الإحصاءات القطاعية

يعمل فريق الإحصاءات القطاعية التابع لإدارة التنمية المستدامة والإنتاجية، بالتعاون مع سائر الفرق في الإدارة على جمع وتحليل ونشر الإحصاءات وبناء قواعد البيانات المطلوبة في قطاعات الزراعة والطاقة والبيئة والقطاع الخاص والتكنولوجيا والموارد المائية. كما يعمل الفريق على تطوير عدد من المؤشرات في مجالات التنمية المستدامة والإنتاجية لتستخدم من قبل الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). ويهدف فريق الإحصاءات القطاعية إلى زيادة كفاءة الدول الأعضاء في إتباع الأساليب والتطبيقات الإحصائية الحديثة بغية صياغة وتحليل السياسات المتعلقة بالتنمية المستدامة. ومن المهام الرئيسية لفريق الإحصاءات القطاعية ما يلي:

- المعاونة في دعم القدرات الإحصائية للدول الأعضاء في الإسكوا في مجال التنمية المستدامة والإنتاجية.
- العمل على بناء قواعد بيانات خاصة بمختلف مجالات التنمية المستدامة

والإنتاجية والتي يتم جمعها من مصادر وطنية ودولية بهدف تقوية وتأمين تبادل المعلومات.

- التعاون مع شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة، ومنظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، لتطوير مؤشرات التنمية المستدامة والانتاجية ضمن إطار تنفيذ ومتابعة المؤتمرات العالمية ومؤتمرات القمة للأمم المتحدة.
- تعزيز التعاون وتبادل المعلومات والخبرات بين الدول الأعضاء، بغية تعزيز التكامل الإقليمي والتناغم في تصنيف إحصاءات التنمية المستدامة والإنتاجية.

فريق تنمية القطاع الخاص والمؤسسات

إن فريق تنمية القطاع الخاص والمؤسسات هو أحد الفرق الستة التابعة لبرنامج التنمية المستدامة والإنتاجية حيث يضطلع هذا الفريق بمساعدة الدول الأعضاء في تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، مع التركيز على القطاع الصناعي، وبدعم القطاع الخاص وتطوير المبادرة الفردية. وتحقيقاً لهذه الغايات، يجري الفريق دراسات فنية ويعقد اجتماعات الخبراء، فضلاً عن إقامة ورش العمل الوطنية والإقليمية والندوات. ويضطلع الفريق بهذه الأنشطة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، وغرف التجارة والصناعة في المنطقة، ومؤسسات القطاع الخاص، إضافةً إلى المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية.

وتتمثل الأهداف الرئيسية لفريق تنمية القطاع الخاص والمؤسسات ببناء القدرات المحلية في المجالات التالية:

- تطوير أساليب مبتكرة لدعم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، لاسيما من خلال التجمعات العنقودية والشبكات ومجموعات الدعم الذاتي، بهدف تعزيز تنافسية هذه المنشآت والسماح لها بالنفاذ إلى الأسواق الدولية ومساعدتها على مواجهة تعاظم المنافسة في أسواقها المحلية.
- تشجيع الابتكار والمبادرة الفردية، بما يسمح للقطاع الخاص في المنطقة

بتحديث تكنولوجياته ومنتجاته وعملياته، والولوج إلى أسواق جديدة إقليمية ودولية.

- اعتماد أصحاب القرار في القطاعين العام والخاص سياسات تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إتباع المعايير البيئية ومواجهة انعكاسات الإجراءات والتنظيمات البيئية.

أما أنشطة الفريق فتركز على ما يلي:

- توفير إسهامات فنية أساسية للدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، تقوم على دراسات حول تطوير المنشآت.
- القيام بأنشطة لمساعدة مؤسسات الدعم الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المنطقة على توفير خدماتها لهذه المنشآت.
- تقديم الخدمات الاستشارية إلى الدول الأعضاء، عبر إطلاق وإعداد مشاريع خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتابعة تنفيذها، وتأمين الدعم الفني لمشاريع المساعدة الفنية.
- إجراء مسوحات ودراسات حول تنمية القطاع الخاص والمؤسسات، بما في ذلك التمويل وأنشطة الاستثمار والتسويق، ورفع التوصيات الملائمة بهذا الشأن.
- تشجيع نقل التكنولوجيا وتكييفها في قطاعات محددة، وبناء القدرات على المستويين الوطني والإقليمي.
- تعزيز التعاون والتنسيق بين القطاع الخاص ومؤسسات دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في بلدان الإسكوا.
- تنظيم المؤتمرات والاجتماعات والتدريب وورش العمل والندوات في مجال تنمية القطاع الخاص والمؤسسات.
- متابعة مختلف المؤتمرات الدولية والاجتماعات الإقليمية ذات الصلة.

التقنية

تهدف الأنشطة التي تضطلع بها الإسكوا ضمن هذا إطار التقنية عامة إلى بناء قدرات الدول الأعضاء في المجالات التقليدية كما في التقنيات والتطبيقات الخاصة. خاصة وأن التقنيات الجديدة تحدد القدرات التنافسية للدول والمؤسسات، وبات من الأهمية بمكان تسخير الإمكانيات اللا متناهية التي توفرها التقنية من أجل إحلال تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة. وقد تطرقت الجهود إلى صياغة سياسات تقنية وطنية في الدول الأعضاء، وسعت لتعزيز أنشطة البحث والتطوير، واعتماد الآليات القابلة للاستدامة من أجل تقييم التقدم الإجمالي المحرز في العلوم والتقنية وقدرات الابتكار. كما عملت الإسكوا على استحداث أنماط مؤسسية جديدة تشمل مدن وحاضنات التقنية، وأصدرت نشرات سنوية حول العلوم والتقنية في دول الإسكوا، فضلاً عن دليل لمعاهد البحث والتطوير في دول المنطقة بغية تسهيل التعاون بينها وتبادل المعلومات حول أنشطتها. ومن خلال برامج مشتركة مع سائر وكالات الأمم المتحدة، وشاركت الإسكوا في أنشطة التدريب والتوعية في عدد من المجالات منها:

- المفاوضات حول نقل التقنية، مع التركيز بشكل خاص على التطورات العالمية الأخيرة، بما فيها إنشاء منظمة التجارة العالمية وتطورها، وأنظمتها الخاصة بحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة.
- تحسين أداء المؤسسات الخاصة من خلال الحصول على خبرات معينة مستندة إلى التقنية الحديثة.

أما على الصعيد الأكثر تخصصاً، فقد سعت الإسكوا وما زالت تسعى إلى تعزيز تقنية المواد الجديدة وتقنية المعلومات والاتصالات، والتكنولوجيات الحيوية. لهذه الغاية، أجريت الدراسات ونظمت اجتماعات الخبراء وورش العمل حول أبرز المواضيع المتعلقة باكتساب التقنية الأساسية الجديدة وتطبيقها. وقد حظيت

تطبيقات التقنية السليمة بيئياً في قطاعي الإنتاج والخدمات باهتمام كبير، فغطت دراسات متخصصة في هذا المضمار دبغ الجلود والصناعات الزراعية الغذائية والمعدنية. من جهة أخرى، ركزت أنشطة الإسكوا على تطوير مؤشرات جديدة للعلم والتقنية والابتكار، تشكل أدوات مهمة في التخطيط العلمي والتقني، وصياغة السياسات وتطبيق الاستراتيجيات.

التنمية في الدول العربية

خلال مؤتمر أبو ظبي صدر "إعلان أبو ظبي" الذي شارك فيه ما يقارب من العشرين وزيراً عربياً للطاقة والبيئة، وصادقوا على إعلان الاجتماع الوزاري الخاص الذي عقد في ٣ فبراير ٢٠٠٣م، عبر اعتماد إطار عمل موسع من الخطط والبرامج. وقد شارك خبراء الإسكوا في مراجعة وصياغة مسودة الإعلان التي أحيلت الى الوزراء لدراستها. وأعاد الإعلان التأكيد على حق البلدان العربية في تأمين تنمية مستدامة لمواردها الطبيعية، ولا سيما منها البلدان التي تعول بشكل أساسي على عائدات النفط والغاز. كما اقترح، إلى جانب أمور أخرى، استكمال وتشجيع جهود إصلاح معايير إنتاج الطاقة غير المستدامة واستهلاكها، عبر تشجيع التطوير التكنولوجي وترشيد استهلاك الطاقة وزيادة فعالية استخدامها.

وبمناسبة انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ؛ خلال الفترة ٢٦ أغسطس إلى ٤ سبتمبر عام ٢٠٠٢م، أصدرت الإسكوا عدداً من الأوراق الموجزة التي تلقي الضوء على بعض الموضوعات ذات الأولوية المرتبطة بتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة؛ والتي تحتوي على بيانات ومعلومات عن قضايا هامة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بإمكانيات تحقيق استدامة عملية التنمية وبحماية البيئة في الدول الأعضاء. ذلك بهدف أن توفر للمعنيين والمهتمين بقضايا التنمية في المنطقة العربية؛ في ضوء ندرة المعلومات المتوفرة باللغة العربية حول الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات اللازم اتخاذها لتحقيق التنمية المستدامة في دول المنطقة العربية. تلك الإصدارات:

- مجال الطاقة: عرض لإمكانات تحقيق التنمية المستدامة في قطاع الطاقة ذاته، وفي نظم الطاقة المستخدمة في القطاعات الاقتصادية المختلفة.
  - خصائص قطاع الطاقة في منطقة الإسكوا.
  - الطاقة وجدول أعمال القرن ٢١: الأهداف والتقدم المحرز في تطبيقها.
  - التحديات والفرص التي تواجه إسهام قطاع الطاقة في تحقيق التنمية المستدامة.
  - الأنشطة التي اضطلعت بها الإسكوا في مجال الطاقة والتنمية المستدامة.
  - تنمية استخدامات الطاقة الجديدة والمتجددة.
  - ترشيد استهلاك الطاقة في قطاع الأبنية (القطاع المنزلي والتجاري).
  - ترشيد استهلاك الطاقة في قطاع الصناعة.
  - الحد من انبعاث غازات الدفيئة في قطاع النقل.
  - الحد من انبعاث غازات الدفيئة في قطاع الكهرباء.
  - التنمية المستدامة وإدراج قضايا النوع الاجتماعي ضمن قضايا الطاقة.
- مجال المياه: أهم المعايير المرتبطة بتحقيق استدامة قطاع المياه وإدارته وتوفير المياه لكافة احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية:
  - المياه وجدول أعمال القرن ٢١.
  - الإدارة المتكاملة للمياه.
  - إدارة إمدادات المياه.
  - إدارة الطلب على المياه.
- التنمية المستدامة: المجالين الاجتماعي والاقتصادي ويتناول الإجراءات

التي اتخذت للإعداد لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

- دور الإسكوا في الاستعداد الإقليمي لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.
- آثار السلم والأمن على التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا.
- آثار عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية على التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا.
- آثار الفقر والبطالة على التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا.

ولقد اعتمدت معظم الدول العربية تشريعات لحماية البيئة من الأنشطة المرتبطة بالطاقة، غير ان النجاح في تطبيق هذه التشريعات جاء متفاوتاً، ومتواضعاً عموماً. ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى غياب نظام شامل ومتناغم وفعال لتطبيق المعايير المعتمدة. وقد تبين في معظم الحالات أن حجر العثرة الرئيسي أمام تطبيق التشريعات البيئية هو غياب القدرات التنفيذية والتنسيق بين الوكالات البيئية المحلية والوطنية المختصة. وبناء على مراجعة وتقييم الوضع العام لجهة الالتزام بالموجبات البيئية المتعلقة بإنتاج الطاقة واستخدامها، وتحديد المقاربة القابلة للتطبيق بغية تطبيق التشريعات البيئية المرتبطة بالطاقة، فضلاً عن رصد القدرات المطلوبة لتأمين الالتزام البيئي في المنطقة العربية؛ يمكن الالتزام بالمعايير البيئية من خلال مجموعة الأنشطة التالية[١٥٢]:

- إصدار المواثيق البيئية المطلوبة (قوانين، تشريعات، معايير، مدونات سلوكية).
- تعزيز الالتزام وتبليغ التشريعات، ونشر المعلومات ذات الصلة، والتشاور مع الأطراف المتضررة، وتأمين المساعدة التقنية إلى الأطراف المتضررة . . إلخ.
- الالتزام بتشريعات المعايير البيئية المرتبطة بالطاقة، من خلال:
  - تطوير قدرات التفتيش والمراقبة الموثوق بها وأنظمة القياس المعتمدة للتحقق من الالتزام.

- اعتماد الإجراءات للتحقق من الانتهاكات والقواعد لتقييم الجزاء.
- تحديد الإجراءات التي ستتخذ لفرض الالتزام من دون اللجوء إلى المحاكم.
- تطوير الإجراءات لفرض الالتزام عبر اللجوء إلى المحاكم.

وفي الإعلان العربي عن التنمية المستدامة[١١٩]؛ تأكيد على إنجازات كثيرة في مجال التنمية المستدامة في المنطقة العربية، شملت النواحي الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية والتي برزت آثارها جلية في حياة المواطن العربي الصحية والتعليمية والاقتصادية. ومن هذه الإنجازات ارتفاع مستوى دخل الفرد، وتحسين مستوى الخدمات الصحية والحضرية، وانخفاض مستوى الأمية وزيادة حصة المرأة العربية في التعليم وفرص العمل، وانخفاض نسبي في معدل النمو السكاني وارتفاع متوسط عمر الفرد، وإنشاء وتطوير المؤسسات التنموية والبيئية، وسن وتطوير التشريعات، وبناء القدرات والمساهمة الإيجابية في تنفيذ الاتفاقيات الإقليمية والدولية وتعزيز التعاون الإقليمي في مختلف المجالات وخاصة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتنفيذ مشاريع النقل والربط الكهربائي والغاز الطبيعي بين بعض الدول العربية، وتعزيز المجالس الوزارية العربية المختصة بالتعاون الإقليمي في مجالات التنمية، والاقتصاد، والتخطيط، والزراعة، والبيئة، والصحة، والإعلام، والخدمات. كما شهدت المنطقة العربية جهوداً واعدة نحو ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية وتنامياً في دور القطاع الخاص والمجتمع المدني والمشاركة الشعبية.

أما عن التحديات والفرص المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة في الوطن العربي فسرد الإعلان أهمها:

- الفقر الذي يشكل تحدياً أساسياً في عملية تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، مما يتطلب الاستغلال الرشيد للثروات المتاحة، وإيجاد المناخ الملائم للاستثمار محلياً وإقليمياً وكذلك وضع آلية للتكافل الاجتماعي

على المستوى الوطني إضافة إلى تحقيق التكامل بين الدول العربية في مختلف المجالات بما فيها إعطاء الأولوية للعمالة العربية لتساهم في الحد من البطالة وانتشار الفقر.

- الزيادة المطردة في عدد السكان بالمنطقة العربية مقارنة بالموارد الطبيعية المتاحة وغياب التخطيط السليم للموارد البشرية.
- ارتفاع نسبة تعداد الشباب في المجتمع العربي على الرغم من أنه يمثل مؤشراً ايجابياً للثروة البشرية، إلا انه في نفس الوقت يشكل تحدياً جدياً يتمثل في إيجاد البيئة الصالحة لتنشئتهم وتأهيلهم وتوفير فرص العمل المناسبة لهم.
- الهجرة المتزايدة من الأرياف إلى المناطق الحضرية تتطلب إعطاء المناطق الريفية الأولوية عند إعداد البرامج التنموية والصحية والتعليمية، إضافة إلى الاهتمام بإنشاء بنى تحتية ومرافق خدمية لسد احتياجات المواطن العربي في الريف والحد من هجرته للمدن.
- الاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية وخاصة المائية والأرضية والطاقة يتطلب رفع مستوى الوعي والإدارة السليمة لتلك الموارد، وتشجيع أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدام والتعاون والتكامل بين الدول العربية للمحافظة على هذه الموارد واستغلالها بما يحقق التنمية المستدامة.
- العولمة وأثارها التي قد تحد من إمكانية تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية، والحاجة إلى ترتيب المنطقة العربية لأوضاعها الاقتصادية والمؤسسية وإيجاد تكتل إقليمي عربي قوي مبني على المقومات الثقافية والحضارية والاقتصادية للمنطقة.
- قيام كيان اقتصادي عربي قوي يتطلب تعزيز مقومات السوق العربية المشتركة والسعي نحو تكاملها لتوفير سوقاً كبيراً للمنتجات العربية، ودعم الموقف التفاوضي للدول العربية مع التجمعات الإقليمية والتكتلات الاقتصادية الأخرى بما فيها منظمة التجارة العالمية.

- نقل وتوطين وامتلاك التقنيات الحديثة بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الدول العربية، ودراسة تلك التقنيات المراد استيرادها وتقييم تطبيقاتها وآثارها المحتملة وتلافي سلبياتها قبل الشروع في تطبيقها في المنطقة.
- صيانة الإرث الحضاري والديني الذي تنفرد به المنطقة العربية واستثماره لتحقيق التنمية المستدامة.

كما **أعلن الوزراء العرب المسئولين عن شؤون التنمية والتخطيط والبيئة أن تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي يستوجب ما يلي:**

أولاً: وضع استراتيجية عربية مشتركة ومتكاملة لتحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية والصحية للمواطن العربي وحماية البيئة في المنطقة العربية تأخذ بعين الاعتبار الظروف التاريخية والحاضرة للمنطقة والتنبؤ بالمتغيرات المستقبلية والتطورات العالمية لإنجاز الأهداف التالية:

- تحقيق السلام والأمن على أسس عادلة وإزالة بؤر التوتر وأسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي من منطقة الشرق الأوسط.
- الحد من الفقر والبطالة.
- تحقيق المواءمة بين معدلات النمو السكاني والموارد الطبيعية المتاحة.
- القضاء على الأمية وتطوير مناهج وأساليب التربية والتعليم والبحث العلمي والتقني بما يتلاءم مع احتياجات التنمية المستدامة.
- دعم وتطوير المؤسسات التنموية والبيئية وتعزيز بناء القدرات البشرية وإرساء مفهوم المواطنة البيئية.
- الحد من تدهور البيئة والموارد الطبيعية، والعمل على إدارتها بشكل مستدام يحقق الأمن المائي والغذائي العربي والمحافظة على نظم التنوع الحيوي ومكافحة التصحر.

- تطوير القطاعات الإنتاجية العربية وتكاملها وإتباع نظم الإدارة البيئية المتكاملة و أساليب الإنتاج الأنظف وتحسين الكفاءة الإنتاجية لرفع القدرة التنافسية للمنتجات العربية وتعزيز قدرات التنبؤ بالحوادث الصناعية والكوارث الطبيعية والاستعداد لها.
- دعم دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وفئاته وتشجيع مشاركتهم في وضع وتنفيذ خطط التنمية المستدامة وتعزيز دور المرأة ومكانتها في المجتمع.

ثانياً: صياغة أولويات العمل العربي المشترك على النحو التالي:

- تعزيز التعاون والتنسيق العربي مع المنظمات الإقليمية والدولية ومع دول العالم وخاصة الإسلامية ومجموعة دول الـ ٧٧ والصين بما يحقق فرصاً أفضل للتفاوض في المحافل الدولية والسعي نحو دعم هذه المجموعات لمساعي الدول العربية لتحقيق الأمن والسلام العادل والشامل في المنطقة العربية والعالم وفقاً للشرعية الدولية.
- تطبيق سياسات متكاملة للحد من الفقر أهمها تيسير التأقلم مع سياسات الإصلاح الاقتصادي ورفع مستوى التأهيل المهني والتعليم العام والفني وإيجاد فرص العمل المناسبة للمواطن العربي، وترشيد وحسن استغلال الثروات المتاحة، وتعزيز التكافل الاجتماعي، وإيجاد حلول عملية لمشكلة الديون، وتعزيز دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في المشاركة في وضع وتنفيذ برامج التنمية المستدامة.
- وضع سياسة سكانية متكاملة ومعالجة اختلال التوازن السكاني بين الريف والمدن.
- سن التشريعات الملزمة ووضع وتنفيذ السياسات المتكاملة على الصعيدين الوطني والإقليمي والتقييم الدوري لها ورفع الوعي لجميع

فئات المجتمع وتطبيق سياسات إنمائية سليمة تأخذ بعين الاعتبار محدودية الموارد الطبيعية المتاحة وتوزيعها.

- تطبيق أساليب الإدارة المتكاملة للموارد المائية وتطوير مصادر إضافية للمياه كتحلية مياه البحر وتنمية الموارد المائية باستخدام تقنيات عملية ومتطورة كحصاد المياه وإعادة تدوير مياه الصرف المعالجة والحد من الفاقد.
- وضع سياسات اقتصادية وبيئية تأخذ بعين الاعتبار المحافظة على مصادر الطاقة غير المتجددة وتطويرها وترشيد استغلالها والحد من آثارها السلبية على الإنسان والبيئة وتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة على أسس بيئية واقتصادية سليمة.
- إيلاء التنمية البشرية اهتماماً أكبر في المنطقة العربية من خلال تعزيز السياسات الوطنية والإقليمية التي تهتم بصحة الإنسان ورعاية الطفولة والأمومة والشيخوخة وذوي الاحتياجات الخاصة وذلك للمحافظة على التماسك الأسري وتطوير مناهج التربية والتعليم في مختلف المراحل ودعم مراكز البحث العلمي والتقني ورفع مستوى الوعي والثقافة والتأهيل.
- بذل المزيد من الجهود الإيجابية لتحقيق التكامل بين الاستراتيجيات الصحية والبيئية وخاصة من حيث توفير الغذاء و مياه الشرب السليمة، ومعالجة مياه الصرف والمخلفات الصلبة، والتحكم أو الحد من المخاطر المحتملة من الكيماويات والتلوث بمختلف أنواعه والمواد المعدلة وراثياً وتحقيق الآمان النووي في المنطقة العربية.
- تشجيع الاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال إلى المنطقة العربية مع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في الخطط والسياسات والبرامج القطاعية ودعم الفرص الجديدة لتحقيق التنمية المستدامة والحد من الآثار السلبية على الصحة والبيئة.

- تحديث التشريعات والقوانين، ودعم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتطوير أساليب الإنتاج والتسويق للمنتجات العربية لجعلها أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، وحماية حقوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بما في ذلك الصناعات والحرف والمعارف التقليدية.
- إدخال تحسينات ملموسة في البنية التحتية والمؤسسية وتحديث وسائل الاتصالات والمواصلات لتيسير انتقال الأفراد ورؤوس الأموال والمعلومات لتحقيق التكامل العربي وإرساء شراكه حقيقية بين القطاعين الخاص والحكومي.
- الحرص على الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية البيئية المتعددة الأطراف بما يخدم المصالح العربية، وتعزيز التعاون الإقليمي في مجال المحافظة على البيئة، ومساعدة الدول العربية والدول النامية الأخرى في التعامل مع الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن تنفيذ السياسات والبرامج الدولية لمعالجة المشاكل البيئية العالمية وتعويضها بما يكفل عدم إعاقة برامجها التنموية.

ثالثاً: إن تحقيق التنمية المستدامة في ظل العولمة وتحرير التجارة الدولية والثورة المعلوماتية، وتعزيز التعاون بين الشعوب على أساس الحوار والتكامل بين الحضارات يتطلب إيجاد مزيد من الفرص للدول النامية والاتفاق على آليات جديدة للحكمية السليمة (Good Governance) تستند إلى المبادئ الدولية واحترام حقوق الشعوب في التنمية المستدامة على النحو الوارد في إعلان ريو دي جانيرو الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية وذلك من خلال ما يلي:

- منظمة التجارة العالمية: أن تعمل منظمة التجارة العالمية على تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها المتمثلة في فتح الأسواق أمام صادرات الدول وعدم استخدام أي عوائق للحد من قدرة الدول النامية على التنافس.

- المعلوماتية: أن يسعى المجتمع الدولي لتيسير وإتاحة التقنيات المعلوماتيه والاتصالات الحديثة التي من شأنها ترشيد استخدام الموارد والنقل والطاقة وتسهيل تنفيذ ومتابعة سياسات التنمية المستدامة.
- الحكمية وآليات تطويرها: العمل على تعزيز دور جامعة الدول العربية ومنظماتها المختلفة ومجالسها الوزارية ذات العلاقة بالتنمية المستدامة وتطوير آليات عملها بما يمكنها من تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج الخاصة بالتنمية المستدامة بأسلوب متكامل.

- تطوير مؤسسات العمل التنموي والبيئي في الوطن العربي ودعم نشاطاتها على الصعيدين الوطني والإقليمي لتساهم في تعبئة قطاعات المجتمع المختلفة مع الجهات الحكومية ذات العلاقة لضمان التخطيط السليم والتنفيذ المنظم لبرامج التنمية المستدامة وذلك كل في مجال اختصاصه.
- تعزيز الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص لغرض توسيع قاعدة عملية صنع القرار فيما يخص التنمية المستدامة.
- العمل على تعزيز دور الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة ذات العلاقة بالتنمية المستدامة وتطوير آليات عملها بما يمكنها من تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج الخاصة بالتنمية المستدامة بأسلوب متكامل ودعوتها لتوثيق التعاون مع جامعة الدول العربية ومؤسساتها.

- الآليات التمويلية في الإطار الإقليمي: تطوير الصناديق القائمة في الدول العربية والإسلامية والتي تساهم في تمويل مشاريع التنمية المستدامة.
- ايلاء الأولوية في التمويل على المستوى الوطني لتنفيذ مشاريع التنمية المستدامة وتحسين أوضاع البيئة.

- التركيز على مبادئ التكافل الاجتماعي ودعم المؤسسات غير الحكومية وتحفيز إسهاماتها في التنمية المستدامة.

- الآليات التمويلية في الإطار الدولي: وفاء الدول المتقدمة بالعهد الذي دعت إليه الأمم المتحدة، وأكد عليه مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية وهو زيادة المساعدات الرسمية للدول النامية لتصبح ٠,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة.
- تعزيز موارد مرفق البيئة العالمي بما يتفق مع مستوى المساعدات الرسمية للدول النامية وذلك لدوره الهام كآلية مالية أساسية لتمويل الأنشطة التنموية والبيئية، وتخصيص مزيد من الموارد للمساعدة في تنفيذ برامج الاتفاقيات المتعددة الأطراف ذات العلاقة، وإعطاء فرص متكافئة وعادلة لجميع الدول النامية للاستفادة من هذا المرفق العالمي، وتبسيط إجراءات الحصول على تمويل لمشاريع التنمية المستدامة من المرفق.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لدعم الموارد التمويلية الوطنية وجهود القطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة.
- تعزيز الربط بين سكرتاريات الاتفاقيات الدولية المعنية بالبيئة والمنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة بما يحقق مزيداً من الدعم لبرامج التنمية المستدامة في الدول النامية.

- آليات الرصد والمتابعة: إنشاء آليات للرصد والتدقيق لبرامج التنمية المستدامة والتقييم المستمر لهذه البرامج وتطويرها حتى يتسنى ضمان توافقها وفاعليتها في تحقيق أهدافها من خلال تطوير مجموعات متوائمة من المؤشرات والمعايير لقياس مدى تطور التنمية بالمنطقة العربية في اتجاه الاستدامة وإجراء تقييم دوري لتوجيه مساراتها.

تحليل الوضع الراهن

من الواضح أن الوطن العربي يعتمد كثيراً على مبادرات الإسكوا في تخطيط التنمية المستديمة بما في ذلك الدول التي لا تنتمي لعضويتها. إلى جانب ذلك فإن حركة التنمية المستدامة في الوطن العربي ركزت على الندوات والمؤتمرات والبيانات والتقارير والإعلانات؛ ومنها:

- الإعلان العربي عن التنمية المستدامة[٧٢،١١٩،١٥٣-١٦٩].
- إعلان استكهولوم لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية ١٩٧١م.
- الإعلان العربي حول البيئة والتنمية، تونس، ١٩٨٦م.
- البيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل، القاهرة، ١٩٩١م.
- إعلان ريو دي جانيرو لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، ١٩٩٢م.
- إعلان بربادوس بشأن التنمية المستدامة لدول الجزر الصغيرة النامية، ١٩٩٤م.
- إعلان مالمو (Malmö) السويدية بمناسبة منتدى البيئة العالمي الأول، ٢٠٠٠م.
- إعلان جدة حول المنظور الإسلامي للبيئة؛ ٢٠٠٠م.
- تقارير توقعات البيئة العالمية Global Environment Outlook Reports، برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، ٢٠٠٠م.
- إعلان طهران حول الأديان والحضارات والبيئة، ٢٠٠١م.
- إعلان أبو ظبي عن مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي، ٢٠٠١م.
- إعلان الرباط حول فرص الاستثمار من أجل التنمية المستدامة في الأراضي البعلية، ٢٠٠١م.
- تقرير مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي؛ ٢٠٠١م.
- تقرير منتدى الشخصيات العربية المتميزة في مجال التنمية المستدامة، بيروت، ٢٠٠١م.

- تقرير المائدة المستديرة الإفريقية بالقاهرة، ٢٠٠١م.
- تقرير المائدة المستديرة للشركاء المعنيين بالتنمية المستدامة بالبحرين، عام ٢٠٠١م.
- نتائج وتوصيات المنتديات العربية للمجتمع المدني، ٢٠٠١م.
- نتائج وتوصيات المنتديات العربية للصناعيين، ٢٠٠١م.
- نتائج وتوصيات المنتديات العربية للبرلمانيين العرب، ٢٠٠١م.
- التقرير العربي حول التنمية المستدامة الذي أعدته الامانة المشتركة عام ٢٠٠١م.

وقد أشارت التصريحات الرسمية للدول العربية إلى الالتزام بالعمل معاً في إطار المسؤولية المشتركة والمتباينة بين الدول المتقدمة والدول النامية لتحقيق التنمية المستدامة. وفي استعراض للإنجازات في مجال التنمية المستدامة في المنطقة العربية، وتقييم ما تم تنفيذه على مستوى الوطن العربي من جدول أعمال القرن الحادي والعشرين خلال العشر سنوات التي سبقت مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ٢٠٠٢م؛ أكد الإعلان الرسمي أن الإنجازات شملت النواحي الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية والتي برزت آثارها جلية في حياة المواطن العربي الصحية والتعليمية والاقتصادية. ومن هذه الإنجازات[١١٩]:

- ارتفاع مستوى دخل الفرد.
- تحسن مستوى الخدمات الصحية والحضرية.
- انخفاض مستوى الأمية.
- زيادة حصة المرأة العربية في التعليم وفرص العمل.
- الانخفاض النسبي في معدل النمو السكاني وارتفاع متوسط عمر الفرد.
- إنشاء وتطوير المؤسسات التنموية والبيئية.
- سن وتطوير التشريعات.

- بناء القدرات والمساهمة الإيجابية في تنفيذ الاتفاقيات الإقليمية والدولية.
- تعزيز التعاون الإقليمي في مختلف المجالات وخاصة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- تنفيذ مشاريع النقل والربط الكهربائي والغاز الطبيعي بين بعض الدول العربية.
- تعزيز المجالس الوزارية العربية المختصة بالتعاون الإقليمي في مجالات التنمية، والاقتصاد، والتخطيط، والزراعة، والبيئة، والصحة، والإعلام، والخدمات.

كما شهدت المنطقة العربية جهوداً واعدة نحو ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية وتنامياً في دور القطاع الخاص والمجتمع المدني والمشاركة الشعبية[١١٩]. غير أن كل المؤشرات تشير إلى عدم وجود مخطط شامل للتنمية المستدامة بالوطن العربي مقرون بجدول للتنفيذ.

التنمية في ظروف مماثلة

هناك تكتلات مماثلة للوطن العربي مثل نمور آسيا، ودول أمريكا اللاتينية، وأفريقيا يمكن الاستفادة من دراسة التنمية المستدامة فيها بإيجابياتها وسلبياتها، حتى يمكن وضع تصورات لمستقبل التنمية المستدامة في الوطن العربي.

نمور جنوب شرق آسيا

لقد حققت دول جنوب شرق آسيا التي عرفت بالنمور الآسيوية، سواء منها تلك التي برزت منذ خمسة عقود سابقة مثل كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة أو تلك التي برزت منذ بداية عقد الثمانينات كإندونيسيا والفلبين وتايلاند وماليزيا، إنجازات اقتصادية كبيرة، من الممكن إدراجها تحت بند التنمية

المستدامة. ورغم ظاهر الأمور التي قد تشير إلى أن تلك الإنجازات تمت في ظل أنظمة رأسمالية متحررة وبحد أدنى من تدخل الدولة، إلا أن واقع الحال يؤكد عكس ذلك تماماً، إذ أن الواقع يؤكد أن بداية تخلي دول النمور الآسيوية عن دورها النشيط في توجيه الاقتصاد هو الذي كان وراء نكستها الاقتصادية سنة ١٩٩٧م والتي لا زالت آثارها سارية حتى الآن.

باستثناء العوامل الخارجية التي يصعب التقليل من شأنها في هذا النجاح وبدراسة العوامل الداخلية التي تم استغلالها بذكاء لضمان نجاح هذه الدول، يتضح أن تلك الدول كانت في بداية انطلاقتها تتسم بندرة واضحة في مواردها الطبيعية، حيث لم تكن تتوفر على مواد خام أو مواد الطاقة يعتد بها. كما كان القطاع الزراعي هزيلاً. هذا باستثناء موارد المطاط في ماليزيا والنفط في إندونيسيا. غير أن اعتماد هذه الدول على الخارج كاد أن يكون كاملاً في تدبير المواد الغذائية والمواد الزراعية الخام. وفي ضوء هذه الندرة الشديدة في الموارد الطبيعية تم الاعتماد على استراتيجية إنمائية محددة، تأسست على الاعتماد على مجموعة معينة من الصناعات التصديرية التي تقوم على استيراد المواد الخام من الخارج وتصنيعها في الداخل معتمدة في ذلك على الوفرة النسبية لعنصر العمل الرخيص، ثم إعادة تصديرها بعد ذلك.

ورغم ظهور العجز في الموازين التجارية لهذه الدول في المراحل الأولى لاعتماد هذه الاستراتيجية؛ إلا أن حكومات هذه الدول أخذت تعمل على بلوغ مرحلة تسبق فيها معدلات نمو الصادرات معدلات نمو الواردات حتى لا يداهمها خطر نمو العجز وتتفادى ما يسببه من حصار وتهديد للتجربة برمتها، وحتى لا تقع في ورطة أزمات النقد الأجنبي والديون الخارجية. وبالفعل استطاعت تجاوز هذه المرحلة منذ العقد السابع في القرن الماضي حينما أصبحت صادراتها تغزو مختلف أسواق العالم خاصة بعد التحول عن التركيز على صناعة بدائل الواردات، إلى التركيز على صناعات التصدير.

عملت هذه الدول على استثمار مواردها البشرية غير المؤهلة وذات الأجر الرخيص، نظراً لحالة التخلف والركود والفقر التي كانت سائدة فيها؛ إلا أن برامج التنمية البشرية مكنتها من استخدام هذا النوع من العمالة بشكل واسع.

ولا شك أن الدولة لعبت دوراً بالغ الأهمية في نجاح تجربة النمور الآسيوية، على الرغم من أن الإطار العام لهذه التجربة كان هو الحرية الاقتصادية وحرية السوق. فقد جندت كوريا الجنوبية على سبيل المثال قنصلياتها حول العالم في استجلاب الموزعين لمنتجاتها وفتح أسواق جديدة لبضائعها؛ وقدمت الحكومات دعماً مباشراً وغير مباشر للشركات المبتدئة[١٥٤-١٥٥].

وقد أدى تراجع دور الدولة في الحياة الاقتصادية منذ أواسط عقد التسعينات إلى انهيار هذه التجربة لكونها افتقدت المناعة اللازمة التي كان يوفرها جهاز الدولة. فأصبحت عرضة لمضاربات مالية هائلة تقوم بها الشركات المتعددة الجنسية ورأس المال الدولي مما حول اقتصادها من اقتصاد منتج إلى اقتصاد للمضاربات[١٥٦-١٥٨] أو ما يسمى برأسمالية دور القمار[١٥٩].

لقد شمل دور الدولة في بلدان النمور الآسيوية قبل أزمة ١٩٩٧م مجال بناء شبكة البنيات التحتية على مستوى عال من التقدم والكفاءة كما شمل مجال التنمية البشرية من خلال زيادة نسب الإنفاق على ميادين التعليم والصحة والإسكان والبحث العلمي وتطوير التقنية، فتراجعت بذلك معدلات الأمية والبطالة وتحسنت معدلات نمو إنتاجية العمل الإنساني والقدرة على استيعاب التقنية الحديثة المستوردة وملاءمتها مع الحاجيات المحلية وبالتالي تطوير تقنيات وطنية.

كما لعبت الدولة دوراً بارزاً في محاربة شبح التضخم من خلال اختيار سياسات نقدية ومالية ملائمة[١٥٥-١٦٠]. ولعبت الدولة كذلك في مجال التجارة الخارجية دوراً محورياً عبر منح الأولوية لقطاع الصادرات نظراً لمكانته الارتكازية

في تجارب هذه الدول. كما تمكنت من تجنب الوقوع في فخ المديونية الخارجية قبل الأزمة الأخيرة بحيث استطاعت أن تقلل باستمرار من فجوة الموارد؛ أي الفجوة بين معدل الاستثمار ومعدل الادخار، وذلك عبر تشجيع المدخرات المحلية والعمل على الارتقاء بها باستمرار وتنويع أجهزة تعبئة المدخرات المحلية وإحاطتها بمختلف أشكال العناية الحكومية وتطوير سوق الأوراق المالية. كما عملت الدولة على تكوين قدر كبير من الاحتياطيات الدولية من الذهب والعملات الأجنبية وحقوق السحب الخاصة وإمكانيات السحب غير المشروط من صندوق النقد الدولي. أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية الخاصة فقد عملت هذه الدول على تشجيع جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتهيئة المناخ المناسب لها كي تحقق معدلات مرتفعة للربح تغريها على المجيء. وبذلك أصبح لمعظم الشركات الهامة متعددة الجنسيات فروع لها في هذه الدول[١٦١].

إن استقراء تجربة النمور الآسيوية تؤكد على أن النتائج الباهرة التي حققتها في مجال التصنيع والتصدير لم تستند على توفر موارد طبيعية أو معدنية أو طاقية بقدر ما كانت تستند بالدرجة الأولى على عاملين أساسيين هما أولاً استقلالية هذه الدول في اختيار السياسات الاقتصادية والاجتماعية المناسبة والمدعمة بدور واسع بجهاز الدولة ثم ثانياً الاهتمام الكبير الذي أولته هذه الدول لمجال التنمية البشرية. وقد رأينا كيف أن تراجع هذين العنصرين أفقد هذه النمور مناعتها وحولها منذ سنة ١٩٩٧م إلى نمور من ورق تأتمر بتعاليم المؤسسات المالية الدولية وتعبث باقتصادياتها الشركات متعددة الجنسية وتتعرض للعديد من الهزات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العنيفة.

غير أن النمور الآسيوية سرعان ما استردت قوتها نظراً لأنها أرست أسساً متينة للتنمية تعمل على استدامتها، خاصة في مجال التنمية البشرية والاستفادة من ثورة المعلومات والحرص على بناء مجتمع واقتصاد قائم على المعرفة[١٦١-١٦٢]. تلك الرواسي صمدت في وجه الأزمات التي تعرضت لها النمور

الآسيوية لما صاحب التنمية من القصد في الموارد الطبيعية على قلتها والحفاظ على البيئة والعمل على رفع المستوى المعيشي للناس.

دول أمريكا اللاتينية

إن تجمع دول أمريكا اللاتينية بما لهم من موروث حضاري ولغة واحدة ودين واحد يحمل في مكوناته عناصر القوة الذاتية اللازمة لنجاح أي مخطط شراكة في التنمية المستدامة خاصة لو استهدف ذلك المخطط التنمية البشرية مثلما فعلت النمور الآسيوية. كما أن الثروات الطبيعية والبشرية والتنوع المناخي والمشاعر الوطنية المتأججة تشكل دافعاً قوياً للقيام بحركة تعمير متبصرة في مواجهة الغزو التجاري والمد الاقتصادي من شمال أمريكا الغني. إلا أن اعتماد الشمال على الثروات الطبيعية في الجنوب بما في ذلك تنوع البيئة الحيوي الغني بالمواد الخام للأدوية المبتكرة يمثل عائقاً في تفعيل أي مخطط للتنمية المستدامة رغم جهود تلك الدول المتوالية على الأخذ بسبل التنمية التي تخلص الشعوب من وطأة الفقر والحرمان رغم غناها بالأيدي العاملة والطبيعة الثرية.

وفي الواقع إن أمريكا اللاتينية تعتبر مثلاً حياً لاستخدام شعارات التنمية المستدامة في تجريدها من ثرواتها الطبيعية التي قد ترتكز عليها في تنميتها لسنوات طويلة تتخطى عمر الأجيال. على رأس تلك المشاريع مشروع "بويبلا-بنما" (Pueblo-Panama) الذي أعلن عنه رسمياً في ٢٦-٢٧ يونيو عام ٢٠٠٢م خلال اجتماع لرؤساء أميركا الوسطى وموظفي البنك الدولي؛ باستثمار تقديري يبلغ ما بين ١٠-١٢ مليار دولار وقد يصل إلى ٢٥ مليار دولار، على أنه مشروع للتنمية المستدامة والمتكاملة[١٦٣]؛ إذ خصص لثماني ولايات مكسيكية وسبع دول في أميركا الوسطى؛ هي بليز وجواتيمالا والسلفادور وهندوراس ونيكاراغوا وكوستاريكا وبنما، ولعدد سكان يبلغ مجمله ٦٥ مليون نسمة منهم ٢٨ مليون مكسيكي و٣٧ مليوناً من باقي أمريكا الوسطى؛ منهم ٧٨٪ يعيشون

في الفقر إلى جانب ٦٠٪ في الفقر المدقع. وقد اصطحب الإعلان عن المشروع الترويج لإنشاء خط مواز لعملية تحديث طرق الإنتاج والاستهلاك إلى جانب "قناة جافة" تشمل شبكة طرق كبرى وسكك حديد، بطول ٢٨٨ كيلومتراً عبر مضيق تيهوانتيبك (Isthmus of Tehuantepec) الذي يمتد من خليج المكسيك إلى المحيط الهادى، وأنابيب نفط وغاز وطرق ومرافئ ومطارات و٢٥ سداً لتوليد الطاقة الكهربائية ومجمع طاقة متكامل إلى جانب إنشاء مصانع تحت الطلب، كل ذلك سيؤدي إلى التغيير الذي سيساعد المنطقة في "إبراز قدراتها ومميزاتها كي تصبح أحد أقطاب التطور من الطراز العالمي"[١٦٣]، وفي إخراج تلك الشعوب من الحالة الهامشية التي تعيش فيها.

وبعد أيام من تقديمه لاقى هذا المشروع الضخم ردود غضب واحتجاج خاصة من سكان البلاد الأصليين الذي مثل لهم المشروع محاولة للقضاء عليهم وهدم مدنهم وتشتيتهم وبيع ممتلكاتهم بدلاً من الحرص على بناء البيت المكسيكي الجامع؛ واستجابة لموجات الغضب التقت مئات المنظمات للتعبير عن معارضتها لهذا المشروع في تاباشولا بولاية شياباس، وفي كزيلاجو بجواتيمالا، وفي ماناجوا بنيكاراجوا[١٦٤]. وقد يبدو من المفاجئ أن يرفض الناس مشروعاً يسعى إلى انتزاعهم من حالة الفقر، وحالة البؤس التي كانت أحد أسباب الثورة المسلحة في يناير عام ١٩٩٤م، وإحدى القضايا التي قامت عليها النزاعات خلال القرن العشرين وخصوصاً خلال العقود الثلاثة الأخيرة منه والتي أغرقت في الدم كلاً من سلفادور ونيكاراجوا وجواتيمالا. والدافع إلى موقف آلاف الأشخاص الذين نهضوا في وجه مشروع بويبلا ـ بنما، هو أنه منذ مشروع التحالف من أجل التطور المقدم من الولايات المتحدة الأمريكية في أوائل الستينات، كان هناك العشرات من المشاريع الرسمية التي ادعت العمل على حل موجة التخلف، وبالرغم من ذلك فإن عدد الفقراء لا ينفك يتزايد سواء في منطقة المشروع أو في باقي دول أمريكا اللاتينية. كما أن مشروع بويبلا ـ بنما يندرج "في إطار معاهدة التجارة الحرة "نافتا" (NAFTA) الساعية إلى تعزيز

الاقتصاد الرأسمالي بدون أي اعتبارات اجتماعية أو بيئية[١٧٠]. ومشروع بويبلا ـ بنما يمهد الطريق لمنطقة التبادل الحرة الخاصة بالدول الأمريكية التي يفترض أن "تجمع" في سوق موحدة، وبتشجيع من واشنطن، مجمل دول القارة (باستثناء كوبا) ابتداءً من العام ٢٠٠٥م.

كذلك فإن المنطقة التي سينفذ عليها المشروع منطقة ذات أهمية قصوى بفعل موقعها الاستراتيجي وبفعل مواردها، إذ تتصل بمحيطين وهي ذات شواطئ طويلة وأنواع متعددة من الأراضي وغابات واسعة وتنوع بيئي ومياه وفيرة كما أنها غنية بمناجم المعادن وحقول النفط الخام.

وتبلغ حصة المكسيك من مشروع بويبلا ـ بنما فقط، ٦٥٪ من احتياطي النفط في البلاد، علماً بأنها المنتج التاسع على المستوى العالمي، وتنتج ٩٤٪ من الإنتاج الحالي إضافة إلى ٥٤٪ من إنتاج الغاز. وبالتالي فالمنطقة ذات أهمية كبرى في نظر واشنطن التي لا تمل عن المطالبة بالتكامل مع المكسيك في مجال الطاقة وهي تنوي زيادة استيراد النفط منها خلال السنوات المقبلة. كما أن منطقة المشروع، عند جنوب بنما، تقع في جوار فنزويلا وكولومبيا التي يمكن ربطها بالولايات المتحدة الأمريكية بواسطة أنابيب النفط والغاز عبر أمريكا الوسطى. ورغم أن المضيق لا يرد ذكره بين المناطق الرئيسة في الإنتاج النفطي، إلا أن حكومة جواتيمالا فتحت؛ منذ ديسمبر عام ١٩٩٦م احتياطها الثابت البالغ ٥٢٦ مليون برميل والذي قد يصل إلى ١٤٠٠ مليون برميل، أمام الاستثمارات الخارجية وخصوصاً في غابات بيتان[١٦٤]. هذا إلى جانب حقول غير مكتشفة على ساحل الأطلسي في منطقة موسكيتيا بجواتيمالا وهندوراس وساحل المحيط الهادي في نيكاراجوا.

وبفعل الاستثمارات المفرطة في مجال الأعمال الزراعية أصبح نقص الماء على الكرة الأرضية مشكلة رئيسة؛ إلا أن دول أميركا الوسطى تحصل على نسبة أمطار عالية بسبب موقعها الاستوائي ما بين المحيطين الأطلسي والهادئ والولايات المكسيكية تاباسكو وكامبيتشي وشياباس. كما يوجد

داخل المنطقة التي يشملها المشروع والتي تزيد مساحتها عن مليون كيلومتر مربع آلاف الأنواع من الحيوانات من ثدييات وزواحف وبرمائيات وطيور، كما يوجد بصورة خاصة ١٦٠٠٠ نوع من النباتات والأجناس الحرجية وتنوع غني جداً بالموارد الحيوية الوراثية (Biogenetic)، إضافة الى ثروة بشرية هائلة من اليد العاملة التي يسحقها الفقر.

كل من تلك القوانين أو المخططات التي قدمت اقتراحات مختلفة أخذ بها لاحقاً في مشروع بويبلا ـ بنما مثل خصخصة الموارد الحيوية الوراثية أو مناطق إقامة مصانع تحت الطلب أو المشاريع المائية لتوليد الطاقة. ومن جهة فإن البنك الدولي ومصرف التنمية الدولي ومنظمات أخرى مثل المجموعة الدولية التعاونية للتنوع الحيوي (ICBG)، وهي اتحاد شركات أمريكية أنشئ في عام ١٩٩٢م بغية إنجاز أبحاث عن التنوع البيئي، كلها تمول العديد من هذه البرامج. والمجموعة الدولية التعاونية تفرض مساهمة الشركات الخاصة في المشاريع التي توصي بها وتشمل أعمالها صناعة الأدوية على أمل أن تحصل على براءات اختراع في مجال علم الأحياء[١٦٤].

ومن المنظمات الأخرى المعروفة برغبتها في الحصول على خصخصة المحميات الطبيعية، منظمة الحفاظ على الثروات "كونسرفايشن انترناشيونال" (International Conservation) التي صادف أنها تعمل في مجال الحماية الكاملة في مونت آزول في ولاية شياباس بالمكسيك؛ والتي تحظى بالتمويل من شركات يونايتد إيرلاينز (United Airlines) للطيران، ووالت ديزني (Walt Disney)، وماكدونالدز (McDonalds) للوجبات السريعة، وأكسون (Exxon) للنفط، وفورد موتور كوربورايشن (Ford Motors Corporation) للسيارات، تشكل جزءاً من المنظمات غير الحكومية، على غرار هيئة الدعم العالمي (World Wide Fund)، التي تدفع الحكومة المكسيكية في الحملة التي تقودها من أجل طرد الجماعات الهندية المقيمة داخل المحمية التي هي ضمن مشروع بويبلا – بنما بذريعة أنهم المسؤولون عن

الحرائق في الغابات. وحقيقة الأمر أن هذه المنطقة هي من أفضل الأراضي للدراسات الحيوية ولمشاريع السياحة البيئية ولاستثمار ينابيع المياه العذبة وللتنقيب عن النفط. ومنذ سنوات والجماعات المقيمة فيها تعاني من أعمال العنف التي تشنها عليها فرق من الجيش والشرطة وجماعات شبه عسكرية لكن غالبيتها لا تنوي الرحيل بالرغم من الضغوط الهائلة التي تمارس عليها.

ويقيم في هذه المنطقة الواقعة بين الأراضي العليا لولاية بويبلا في وسط المكسيك وبين مضيق بنما ما يزيد على ١٤ مليون هندي ينتمون إلى ٦٨ مجموعة أثنية غنية بلغاتها وحضاراتها وتقاليدها ومعارفها العريقة. وبالرغم من التصريحات الرسمية حول "التعدد الحضاري وثروة التقاليد الإثنية" فإن تلك الشعوب تقاوم بصلابة المشروع الذي سيدمر أرضها وزراعتها العائلية والتنوع البيئي والموارد الطبيعية. فهذا النوع من التنمية ليس له أي علاقة بالتنمية التي يطمح إليها أهالي البلاد. فهم لا يريدون أن يروا أراضيهم خاضعة لزراعة وحيدة واسعة هي زراعة شجر كافور الكينا (Eucalyptus) الذي يمتص كل الفيتامينات من الأرض والذي يشكل كارثة على البيئة، أو زراعة نخيل البلح الإفريقي، ونباتات أخرى مطورة وراثياً بهدف التصدير، وكل ذلك على حساب الأمن الغذائي للبلاد، كما يرفضون خصخصة هذه الأراضي، التي يراد اقتطاعها منهم لبناء الطرق التي تربط بين المحيطات ولضمان سلامة المستثمرين.

ومشروع القناة الضخم، وهو الخط الرئيسي بين هذه الطرق، سوف يخترق مضيق تيهواتيبك، الطريق الأقصر بين جنوب المكسيك وجنوب شرق الولايات المتحدة الأمريكية، ليشكل نقطة الاستقطاب للتجارة الأمريكية مع آسيا، لكن نيكاراجوا أيضاً هي من الدول التي تطمح في المنافسة الإقليمية على مشاريع البنية التحتية المتوقعة، كي تلعب دور همزة الوصل الجغرافية الاستراتيجية على أساس أن قناة بنما قد بلغت أقصى طاقتها.

كما أن مشروع بويبلا ـ بنما، يهدف بالأساس إلى استخراج الطاقة والموارد

أكثر من التنمية، إذ أنه سيقتلع المزارعين من الأراضي التي تطمع فيها الشركات العالمية. فالمفترض بممرات المنطقة المخصصة للمصانع وفق الطلب أن تجتذب الأيدي العاملة غير المؤهلة التي ستتحول من الزراعة إلى الحياة المدنية مقابل أجور زهيدة.

وفي الوقت الحاضر هناك ٤٠٠٠ مصنع تجميع موجودة على الأراضي المكسيكية، وغالبيتها الكبرى قريبة من حدود الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنها تتكاثر في أمريكا الوسطى. وفي الواقع أن الدوافع وراء إنشاء منطقة المصانع تحت الطلب في ولايات أواكساكا وشيباس وفي الجنوب الشرقي من المكسيك بشكل عام؛ وفق مشروع بويبلا ـ بنما، هو أن الحد الأدنى للأجور في الشمال يبلغ مرتين وثلاث مرات ضعف الأجور في مناطق المشروع. وبحكم هذا الواقع فإن الشركات الأمريكية ستهرع إلى المنطقة الجنوبية الشرقية، لأن اليد العاملة فيها رخيصة جداً[١٦٤].

وإذ يسعى مشروع بويبلا ـ بنما إلى إستفادة الشركات من الإمكانيات الواردة أساساً في اتفاق التبادل الحر لأمريكا اللاتينية "ألينا" (Alena)، الذي يضم كلاً من كندا والولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، والذي يضمن وفرة اليد العاملة والإعفاءات المالية وأمن المستثمرين، فإن شق منطقة المصانع تحت الطلب في المشروع يهدف أيضاً إلى وقف تدفق الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية. ففي الفترة ما بين ١٩٩٥-٢٠٠٠م هاجر أكثر من ثلاثة ملايين مكسيكي إلى الدولة الكبرى في الشمال سعياً إلى العمل، بينما طردت ولاية مكسيكو ما يزيد على سبعمائة ألف مهاجر "غير شرعي" من مواطني أمريكا الوسطى الذين يسعون إلى العيش فيها أو يعبرونها إلى مناطق أخرى. وبحسب مركز دراسات الهجرة في واشنطن فإن ما بين أربعمائة ألف وسبعمائة ألف مكسيكي سيستمرون في عبور الحدود الأمريكية بطريقة غير شرعية حتى العام ٢٠٣٠م.

وعند تقديم مشروع بويبلا – بنما، أكدت السلطات المشرفة على تنفيذ المشروع أنه دعوة إلى توحيد الجهود من أجل تحقيق نمو منظم مستدام وراسخ، يحترم الأصول القانونية في تنظيم الجماعات الهندية. ومع ذلك فإن المشروع يسعى حتماً إلى إفراغ قانون حقوق السكان الأصليين وحضارتهم من مضمونه. والقانون شرع وفق معاهدة سان اندريس الموقعة في فبراير عام ١٩٩٦م بين الجيش الزاباتي للتحرير الوطني ولجنة المصالحة والسلام مع هنود كوكوبا (Cocopa) والتي وضعتها الحكومة لإيجاد مخرج للنزاع مع ولاية شياباس. وفي هذه المعاهدة جرى الاعتراف علناً بالأراضي وبالملكية الجماعية للموارد الطبيعية، باستثناء الموارد التي اعتبرت استراتيجية مثل المناجم والنفط . . إلخ. وكانت الآليات القانونية متوفرة لجعل الحكم الذاتي فعلياً. لكن منذ ٢٩ نوفمبر عام ١٩٩٦م رفضت الإدارة التوقيع بالأحرف الأولى على نص الاتفاق بدعوى أنه قد يضر بالسيادة الوطنية ويفضي إلى "بلقنة" المكسيك. لكن هذا الاتفاق كان سيشكل في الواقع عائقاً أمام تطبيق المنطق الاقتصادي البارز في مشروع بويبلا – بنما[١٦٤].

وفي ديسمبر عام ٢٠٠٠م، تقدمت الإدارة المكسيكية بمشروع قانون حول حقوق السكان الأصليين وحضارتهم. وبعد مسيرة الزاباتيين إلى مدينة مكسيكو سيتي ما بين ٢٥ فبراير و ١١ مارس عام ٢٠٠١م، أقر الكونجرس المكسيكي عملية إصلاح دستوري لكنه أفرغ النص الأصلي من مضمونه الجوهري[١٦٥]. وإذ أصبح الإصلاح في نهاية الأمر رسمياً في أغسطس عام ٢٠٠١م، إلا أن رفض الجيش الزاباتي له لم يساعد في حل سلمي للحرب التي دامت أكثر من تسع سنوات. غير أن الإدارة المكسيكية تغافلت عن المسألة الزاباتية والصراع في ولاية شياباس اللذين أثارا قضية كبرى في أمريكا الوسطى نتيجة تنفيذ مشروع بويبلا – بنما. بل لم يعد هناك من مجال لإعطاء حيز أكبر أو مزيد من السلطة إلى الزاباتيين. وبهذا فإن مشروع بويبلا ـ بنما لا يمكن أن يتحقق إلا بسلب حقوق الهنود. والشاهد على ذلك هو الشروع في اتخاذ إجراءات تقضي

بتقسيم وخصخصة أراضي الجماعات المحلية من أجل ضمان العقود الموقعة مع المستثمرين. ومن البديهي أن المشروع يهدف الى تحطيم التقاليد الجماعية التضامنية بين الجماعات.

وفي الواقع أن اتجاه مشروع بويبلا ـ بنما إلى الجنوب شكل تهديداً للمنطقة، رغم أنه صمم على غرار نموذج "النمور" الآسيوية، كي يجعل من دولها "نمور" أمريكا الوسطى؛ إلا أن المشروع، بمنطقه المتحرر لا يقدم أي ضمان للعناية بالخدمات العامة من المياه والصحة والنقل والكهرباء والضمان الاجتماعي والتربية والثقافة والسكن، ولا يهتم باحترام مبدأ الوقاية في مجال إنتاج الأجسام المطورة وراثياً. كما أن حماية حقوق العمال الزراعية والحياتية الأساسية، وتوفير فرص عمل مجزية لهم، يتعارض مع النموذج الذي تقدمه منطقة الشركات وفق الحاجة. لهذا فإنه لا يحظى بأي تنسيق مع الشعوب المعنية به[١٧٢].

لهذا قررت بعض منظمات المزارعين وبعض صغار منتجي البن الذي تأثروا بصورة خاصة بهبوط الأسعار وبالتمركز العقاري، عقد لقاء خاص بمزارعي أمريكا الوسطي للمطالبة بعملية إصلاح زراعي جديدة وبالاعتراف لهم بملكية أراضيهم وبحق انتقال العمال بحرية وحصولهم على أجور مجزية. وفي ١٢ أكتوبر عام ٢٠٠٢م، وفي إطار تنسيق نشاطات التحالف الاجتماعي القاري، نظمت تحركات في الولايات المتحدة الأمريكية، في ٢٠ مدينة منها واشنطن وبوسطن، وصولاً إلى بنما. وفي السلفادور قطعت معظم محاور الطرق الكبرى. وفي الوقت نفسه، وجه مناضلون من جواتيمالا ضربة أولى إلى مشروع بويبلا ـ بنما حين نجحوا عملياً في وقف العمل في فتح طريقين من ضمن هذا المشروع يمكن أن تسببا أضراراً بيئية.

ورغم إعلان المشروع على أنه بداية مخطط للتنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية إلا أن المقترح لم يتخط ربط بناء الصناعة الوطنية المكسيكية بحاجات الصناعة الأمريكية، والتضحية بإنتاج الحبوب بالتخلي للولايات المتحدة

الأمريكية عن عملية تطوير الزراعة وتربية المواشي، والتخلي لها عن الغابات في المنطقة الجنوبية الشرقية، وتنظيم البنية التحتية الوطنية وفقاً لحاجات الاستهلاك في الولايات المتحدة الأمريكية[١٦٤].

أفريقيا

مع مقدرة الصين والهند على النمو بعد معاناة طويلة من الفقر؛ أصبح التركيز في التنمية على أفريقيا خاصة المنطقة تحت الصحراوية؛ حيث عاشت في حالة من الكساد وفقدان الأمل لفترة طويلة؛ وحيث تحولت المساعدات الخارجية من مساعدات للتنمية إلى مساعدة للإنقاذ. وفي الواقع إن التخطيط الرشيد للتنمية هو أفضل الطرق لعلاج مشاكل الفقر إذ أن النماء يرفع الكثير من الناس فوق خط الفقر ويوفر للحكومات الدعم لمكافحة الفقر[١٦٧]. إن معالجة الفقر بالتبرعات الخيرية طريق مسدود ولا يؤدي إلا إلى مزيد من الفقر دون ضوء في الأفق. غير أن النمو السريع كثيراً ما يفسد مجريات الحياة إلا إذا أخذت الاحتياطات اللازمة للحماية من الخلل الاجتماعي الذي قد ينجم عن ذلك.

لاشك أن تعليم الفقير في الاقتصاديات النامية يساعد المجتمع في المساهمة في التنمية ومواجهة ما يترتب على التنمية؛ غير أن الزيادة السريعة في التعليم التي شاهدتها أفريقيا في نهاية القرن العشرين غير كافية للتنمية.

وفيما يبدو أن الوسيلة الوحيدة للنمو في أفريقيا هي التصدير؛ وفي الواقع من الصعب إدراك الأسباب المؤدية لسرعة نمو الدول المصدرة أو للتقدم السريع في التقنية في الدول التي تتوجه إلى التصدير أو للعوامل التي تجعل شركات التصدير أكثر فاعلية. ربما كانت الأسباب ترجع إلى ما يصحب التصدير من نقل المعرفة أو نتيجة لضغوط المنافسة التي يوجدها جو التصدير أو نتيجة الاغتنام من قدرات يصعب استخدامها في سائر الأنشطة الاقتصادية. أيا كانت التفسيرات فلا شك في أن هناك رابطة وثيقة بين التصدير والنمو كما هو الشاهد في حالة النمور الآسيوية.

بالنسبة لأفريقيا فإن القارة تمثل جزءاً ضئيلاً من تجارة العالم وانخفض التصدير منها في العقود الماضية إلى أقل من الثلث من الصادرات في الماضي؛ مما يعني أن هناك مجالاً كبيراً للتوسع في التصدير. ولعل التجربة في بعض دول أفريقيا خاصة غانا وأوغندا تشير إلى أن إعادة تنشيط التصدير تؤدي إلى مكاسب سريعة في التنمية [١٦٨-١٦٩].

بناء على ذلك فإن من الضروري رفع مستوى الصادرات إلى معدل غير مسبوق حتى يتثنى القيام بالتنمية المستدامة في القارة كلها. تلك الصادرات قد تتأتي بالتصنيع حيث تتزايد معدلات التنمية طويلة المدى عن معدلات النمو من القطاع الزراعي. كما أن التصنيع يجلب العمالة للمدن المتوسعة ويخفف عبء الفقر في المناطق الريفية. هذا لا يعني أن كل الدول الأفريقية ستتحول إلى مراكز تصدير من الصناعة في المستقبل القريب؛ فربما قدمت الزراعة والتنجيم والسياحة أفضل السبل للتصدير والنماء. وبأية حالة فإن التخطيط الطويل المدى أجدى. كما أن أفريقيا لم تنعش نشاطها في التصدير دون التعرف على أسواق جديدة ودون رفع مستوى الإنتاج حتى يؤدي النمو إلى أرباح. كل ذلك يتحقق فقط عبر مؤسسات وتقنية ملائمة إلى جانب حوافز لتبني ابتكارات كثير منها متاح منذ أمد طويل.

حتى تتحقق التنمية يلزم نقل التقنية وتوطينها إلى جانب الاستثمار في الثروة البشرية والمعدات اللازمة. وبينما يمكن للتنمية أن تستفيد من جهود القطاع الخاص إلا أنه من اللازم التدخل من السلطات لتوفير المناخ المناسب للعمل؛ هذا المناخ يشمل تفعيل سياسة اقتصادية شاملة وسليمة قائمة على أساس الموازنة المالية وانخفاض في التضخم المالي؛ كمتطلبات أساسية تسبق عملية التنمية. كما أن هناك حاجة إلى سياسة عامة تخفض من معدل الفشل الناجم عن علاقة القطاع الخاص بالدولة وعن فشل التعهدات من جانبها إلى جانب تفضيل الابتكار في المؤسسات. ومن الممكن لمؤسسات

المساعدات الدولية مساعدة الحكومات الأفريقية في هذا الجانب؛ وبالأخص في توثيق الروابط الدولية ونقل الابتكارات المؤسسية. ولعل من أولويات التدخل الحكومي هو مراجعة القيود الملزمة من ناحيتها.

ولقد اقترح خبراء التنمية والقائمين عليها قوائم طويلة لمتطلبات يلزم تحقيقها قبل الشروع في عملية التنمية. تلك القوائم تشمل لزوم القيام بدفعة كبيرة للتصنيع كبداية، وتطوير الإنتاج الزراعي كمتطلب لازم للتنمية، إلى جانب رفع معدل الاستثمار. كذلك فلا يجب الشروع في مشاريع التنمية قبل الاستثمار في المدارس كما يلزم الترويج للصناعة المحلية بتشريع سياسة تجارية تمنع المنافسة[١٧٠].

لقد جرت محاولات عدة لتطبيق تلك السياسات دون أن تؤدي إلى تنمية مستدامة؛ بينما التجارب الوحيدة التي نجحت تقوم ببساطة على توفير الأجواء الملائمة إلى حد ما للبدء في الاستثمار ونقل التقنية. وبالرجوع إلى خبرات الصناعات القديمة والبلاد السريعة النمو يمكن الجزم بأن كيفية توفير تلك الأجواء ليس بأهمية على الإطلاق؛ إذ أنه ما إن تبدأ التنمية بدرجة معقولة من الحيوية فإن التغيرات ستحدث تلقائياً في صالح العوامل المساعدة على النمو مثل الاستثمار في الثروة البشرية والتغيير في المؤسسات[١٧١-١٧٣].

ومن عوامل النجاح المهمة في التنمية المستدامة هو المقدرة على التنسيق لعمليات التدخل الإداري في عمليات التنمية بحيث يمكن تفادى بذل جهود متفرقة في تحقيق هدف واحد؛ على أن يشمل التنسيق الدولة الواحدة ويفضل أن يشمل القارة كلها بقدر الإمكان؛ غير أن فشل الاتفاق على التنسيق على مستوى القارة في مسألة التصدير أمر غير ضروري[١٦٧].

من المتوقع أن تدهش أفريقيا العالم لما فيها من طاقة وفرص. فهي آخر المناطق التي استعمرت وآخر الدول التي تخلى عنها الاستعمار. كما أن فترة إلقاء اللوم على الغرب لما تعانيه أفريقيا من تدهور قد أتت نهايتها؛ وبدء عهد من جهد المواطن للتنمية بالشراكة مع الآخرين.

وفيما يبدو أن على أفريقيا أن تبدأ في وضع استراتيجية تنمية مستدامة فهذا هو السبيل الوحيد لتحقيق تطلعات الأفارقة للخروج من تحت وطأة الفقر. والتنمية هي الخطة الأسرع للتغلب على الفقر رغم أنها تقوم على التخطيط الطويل المدى. كما أن على تخطيط التنمية أن يقوم على أساس التصدير لما له من مقدرة على التعجيل بالتنمية، كما هو واضح من تجارب تايوان وهونج كونج وسنغافورة. ومن بين الصادرات يبدو أن تصدير المنتجات الصناعية هو الأجدى لكثير من البلدان الأفريقية. ولقد بدأت موريشيوس في إتباع تلك الخطة حيث بدأت بإنشاء مصانع المنسوجات والملابس في مدغشقر وموزامبيق لانخفاض سعر العمالة. إن نجاح أفريقيا في هذا الميدان سينبثق عنه نمور أفريقيا لينافسوا سائر النمور؛ خاصة لو انتقلت بعض الصناعات من أوروبا وآسيا إلى دول أفريقيا.

إلى جانب الصادرات الصناعية هناك فرص لتصدير منتجات زراعية مثل حبوب زيوت الطعام ومزروعات المناطق الاستوائية مثل الكاكاو؛ غير أن ذلك يتطلب رفع مستوى تلك الزراعات للمقدرة على الحصول على شريحة من سوق ترتفع فيه المنافسة من دول أمريكا اللاتينية ودول جنوب شرق آسيا. كذلك فهناك فرص للتعدين غير أن المناجم تحتاج إلى تطوير كبير. ولعل السياحة هي أكبر سبل التنمية فسحة لما في القارة الواسعة من جمال وتنوع في الطبيعة وخبرة زمبابوا وكينيا وجنوب أفريقيا تؤكد نجاح السياسة كإحدى وسائل التنمية المتاحة[١٦٧].

توقعات التنمية المستدامة

المأمول بالنسبة للعالم العربي قد يكون غير ما يراه دعاة حماية البيئة في الدول الصناعية على حساب المستهلك والمصنع في الدول النامية، وما يتصوره المتخصصون من توازن طويل المدى بين الدول النامية والدول الصناعية من العالم في ظل المنافسة غير المتكافئة بين من يملك القدر الأكبر من الثروة والمعرفة وبين من لا يملك سوى المزيد من الموارد البشرية والطبيعية، فالشراكة التي يدعمها

مجتمع المعرفة من طرف واحد والاقتصاد القائم على الانفتاح دون المعرفة لا يؤدي إلى التوازن إلا إذا سبق ذلك تكافؤ للفرص قد لا يتحقق دون مضاعفة الجهد من الجانب الأقل حظاً من الثروة والمعرفة العملية. كما يلزم لجهود التوازن أن تفسح مجالاً للشراكة المتكافئة وللمساواة في تقدير التكاليف العينية للموارد البشرية والطبيعية. من هذا المنطلق سيتم رسم ملامح رؤية عربية لتوازن متكافئ في التنمية، يقتضي تحقيقه بناء مجتمع معرفة عربي يتفوق على مجتمع المعرفة في الدول الصناعية في الابتكار والتقنية والتعلم والمقدرة على إضافة قيمة لما يتملكه العرب من قدرات خاصة.

وللتوصل إلى التنمية المتكافئة في العالم العربي يلزم إيجاد قوة عاملة متعلمة في مجتمع المعرفة فهذا أمر في غاية الأهمية في حلبة المنافسة بين الأمم. فإذا أرادت دولة تنشيط حركة التنمية فعليها أن تواجه تحديات إنتاج ثروة بشرية على مستوى عال من المعرفة والحرص على الالتزام ببناء الموارد البشرية لتشجيع ثمرات الإنتاج والنمو الاقتصادي وزيادة فرص العمالة. ولما كان سوق المهارة والكفاءة ليس حصراً على موقع جغرافي بعينه فبمقدور العالم العربي أن يجذب ويحتفظ بأفضل الكفاءات في عالم يتصارع على اقتناء الكفاءات.

آليات الحاكمية السليمة

لعل من أهم قضايا التنمية المستدامة التي ركز عليها بيان مجلس الوزراء العرب المسئولين عن البيئة[١١٩] هي آليات جديدة للحاكمية السليمة (Good Governance) التي تستند إلى المبادئ الدولية واحترام حقوق الشعوب في التنمية المستدامة. وهنا تشكل كلمة الحاكمية مشكلة في ترجمتها عن الإنجليزية. وفي الواقع إن العديد من المفاهيم قد لا يكون لها ترجمة حرفية باللغة العربية تعكس نفس المعنى أو الدلالات التي تعكسها باللغة الإنجليزية أو الفرنسية، ويعد مفهوم أسلوب إدارة شئون الدولة والمجتمع مثالاً حياً على هذه المسألة. فالمفهوم باللغة الإنجليزية هو (Governance) الذي لوحظ عند ترجمته

إلى اللغة العربية وجود أكثر من ترجمة لا تعكس بدقة دلالة المفهوم وخريطته والهدف المقصود منه؛ فعلى سبيل المثال هناك ثلاث ترجمات للمفهوم حتى الآن، وهي: الحكم أو أسلوب الحكم، والحاكمية، وإدارة شئون الدولة والمجتمع[١٧٤].

وبينما تبنت الأمم المتحدة مفهوم الحاكمية تعبيراً عن (Governance) فإنه يمكن القول: إن هذه الترجمة لا تتفق والمقصود بها في اللغة العربية؛ حيث يعكس مصطلح الحاكمية الإطار المرجعي الكلي أو مصدر ومرجع المسلمات المعرفية والفلسفية لسياسة أو توجه ما، ومن ثم فإننا لا نتصور أن أي شخص عندما يذكر أمامه مصطلح "الحاكمية" سوف يتعرف على المعنى المراد في مصطلح الـ (Governance) باعتباره سيتحدث عن الدولة والمجتمع والفاعلين الأساسيين بالدلالة سالفة البيان، وبالإضافة إلى ذلك فإن مصطلح "الحاكمية" في حد ذاته يحمل صبغة دينية وتاريخية قد تجعل القارئ أو المستمع يتوقع الحديث عن التصور الإسلامي للحكم والدولة، أو نشأة وتفعيل المفهوم في فترة تاريخية معينة[١٧٤].

أما أنصار استخدام كلمة الحكم مثل باحثي مشروع مصر ٢٠٢٠م الذي ينفذه منتدى العالم الثالث؛ فعلى الرغم من إدراكهم أن مصطلح الحكم لا يعبر بطريقة جيدة عن المفهوم حيث تركز الترجمة على جانب الحكم والدولة وتغفل الجانب المجتمعي والبعد الاقتصادي فإنهم يرون أنه من الأفضل استخدام كلمة عربية واحدة تعبر عن المصطلح موضع البحث بدلاً من استخدام عبارة كاملة للتعبير عنه[١٧٤].

وهناك محاولة تبناها أكثر من مركز بحثي، منها مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة بجامعة القاهرة، من خلال ترجمة مصطلح (Governance) إلى مصطلح "إدارة شئون الدولة والمجتمع"؛ لأنه يعكس في محتواه المعنى الأساسي للكلمة التي تدل على العلاقة بين طرفي المعادلة، وهما الدولة من جانب، والمجتمع من جانب آخر.

والمتتبع لأسباب ظهور المفهوم وتطوره يجد أن استخدامه أو بالأحرى "إدارة شؤون الدولة والمجتمع" شائعاً في أدبيات الإدارة العامة، والسياسات العامة، والحكومات المقارنة. وعلى الرغم من شيوع استخدام المفهوم فإنه ليس هناك إجماع على المعنى المقصود به. ويمكن القول: إن المفهوم يأخذ بعدين متوازيين؛ يعكس أولهما فكر البنك الدولي الذي يتبنى الجوانب الإدارية والاقتصادية للمفهوم. أما البعد الثاني فيؤكد على الجانب السياسي للمفهوم؛ حيث يشمل؛ إلى جانب الاهتمام بالإصلاح والكفاءة الإدارية، التركيز على منظومة القيم الديمقراطية المعروفة في المجتمعات الغربية.

ولقد تطور المفهوم؛ ليصبح مؤشراً لحقل دراسي محدد يشمل كل الأنشطة المرتبطة بالحكم وعلاقة الحكومة بالقطاع الخاص وبالمجتمع المدني. وإن كان المفهوم في حد ذاته أشمل من مفهوم الحكم بالمعنى المؤسسي البنائي أو الوظيفي المعروف، وهو الأمر الذي يثير التساؤل حول ما إذا كان ظهور المفهوم حتمية فرضتها ظروف واقعية وعملية مثل تغير دور الدولة، وتنامي أثر السوق الرأسمالي في خريطة القوة في المجتمع والنخبة، وأيضاً إذا ما كان صعوده انعكاساً لتغيرات على المستوى النظري تمثل غلبة لمدرسة فكرية أو اقتراب معين؛ أي أن ظهور المفهوم ما هو إلا انعكاس للتغير الجاري في طبيعة ودور الحكومة، وأبرزها:

- ظهور العديد من المتغيرات التي جعلت من النظرة التقليدية للدولة فاعلاً رئيساً في صنع السياسات العامة موضع مراجعة: فالمتتبع للاتجاهات الحديثة في صنع وتنفيذ السياسات العامة يلاحظ ازدياد أهمية البيئة الدولية أو العامل الخارجي في عملية صنع السياسات. فلقد أصبح للمؤسسات والمنظمات الدولية ومؤتمرات الأمم المتحدة دور كبير، ليس فقط في المبادرة بطرح قضايا السياسات العامة، ولكن أيضاً في وضعها على قائمة أولويات الحكومات. ولقد بدا واضحاً في ظل العولمة وثورة

الاتصالات ضعف قدر الدولة على مقاومة الضغوط الدولية، وانخفاض قدرتها على ممارسة وظائفها التقليدية على النحو المعهود دون أن تتأثر بالمؤثرات الخارجية.

- التغير الذي طرأ على دور الدولة: فقد تحولت من فاعل رئيسي ومركزي في تخطيط وصنع السياسات العامة، وممثل للمجتمع في تقرير هذه السياسات وتنفيذها، ووسيط بين الفئات والطبقات في حل المنازعات بل ومالكة للمشروعات ومسئولة عن حسن إدارتها، وعن إعادة توزيع الدخل وتقديم الخدمات وعدالة توزيعها مكانياً وبين الفئات الاجتماعية؛ لتصبح اليوم الشريك الأول – ولكن بين شركاء عدة – في إدارة شئون الدولة والمجتمع، ولا شك أن هذا التحول قد بدا مع تنامي التضخم الاقتصادي الذي كان من أسبابه الرئيسية تنامي أعباء وتكلفة "دولة الرفاهة" وعبئها على دافعي الضرائب من العاملين من أبناء الطبقة الوسطى والعاملة، بعد أن تغيرت طبيعة الهرم العمري للسكان، وزادت نسبة من يتقاضون معاشات، وانخفضت نسبة المشاركين في العمل. كما برزت في نفس الوقت أزمة النموذج السوفيتي للدولة الاشتراكية، بما أدى إلى إعادة النظر في دور التخطيط المركزي كأداة للتعبئة والتخصيص، والاتجاه لتراجع الدولة عن أدوار الضمان الاجتماعي، وتسليمها للمجتمع المدني والأهلي، فضلاً عن تعثر محاولات التنمية بالاعتماد على القطاع العام.
- تنامي دور الشركات العالمية والشركات متعددة الجنسيات في التأثير على صنع السياسات، والحاجة إلى إعادة النظر في علاقة الحكومات الوطنية بالقطاع الخاص ودور مؤسسات العمل المدني؛ حيث أصبح للفاعلين المجتمعين (القطاع الخاص والمجتمع المدني) دور أكبر في التأثير على السياسات العامة والإدارة، وتطبيق السياسات على نحو لم يكن متصوراً من قبل؛ مما أثار الجدل بشأن حدود ومستويات الشراكة بين

الحكومات والقطاع الخاص والقطاع الأهلي، وبروز مصطلح "إدارة شئون الدولة والمجتمع" ليحل محل مصطلح "الإدارة العامة" لوصف سبل وصيغ الإدارة السياسية والاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة.

- تحولات أسلوب الإدارة العامة التقليدي مثل احترام الأقدمية، والتدرج الوظيفي، وظهور مجموعة أخرى من القيم تحل محلها مثل التمكين والتركيز على النتائج، وإعطاء فرصة كبرى للمسئولية الفردية من خلال هيكل إداري متكامل، والاتجاه للتركيز على معيار الإنجاز والتعلم المستمر، وتطوير المهارات بشكل متنوع خاصة التقنية والإلكترونية. ولقد ساعد على هذا التحول انتشار المشكلات الاقتصادية والإسراف المالي الذي ساد تصرفات العديد من البيروقراطيات الرسمية والحكومات؛ الأمر الذي دفع العديد من الدارسين لمحاولة إيجاد حلول لهذه المشكلة.

أما البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) فيعرف مفهوم الحاكمية بأنه: ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة الشئون الدولة على كافة المستويات، من خلال آليات وعمليات ومؤسسات تتيح للأفراد والجماعات تحقيق مصالحها. ومن ثم فإن المفهوم كما عرفه البرنامج يقوم على ثلاثة دعائم أساسية على النحو التالي:

- **الدعامة الاقتصادية:** وتتضمن عمليات صنع القرارات التي تؤثر على أنشطة الدولة الاقتصادية وعلاقاتها بالاقتصاديات الأخرى.
- **الدعامة السياسية:** وتتضمن عمليات صنع القرارات المتعلقة بصياغة وتكوين السياسات.
- **الدعامة الإدارية:** وتتضمن النظام الخاص بتنفيذ هذه السياسات.

ويلاحظ أن هذا التعريف قد أضاف بعداً جديداً لمفهوم الحاكمية يتمثل في إمكانية تعدد مستويات التحليل التي يمكن من خلالها دراسة هذا المفهوم، وهذا ما يعطي الفرصة لدراسة الحاكمية على المستوى الجزئي (Micro) أي على

مستوى إدارة المنظمات مثل الأقسام العلمية والجامعات؛ حيث توجد بالأقسام العلمية في الجامعات الأمريكية ما يسمى (Governance Committee)، بالإضافة إلى إمكانية دراسته على المستوى الكلي للدولة (Macro).

إلا أن هناك من يرى أن مفهوم الحاكمية أو بمعنى أدق "إدارة شئون الدولة والمجتمع" ليس بالمفهوم الجديد، ولكنه اسم جديد لمفاهيم قديمة ظهرت من قبل؛ فهو بمثابة منتج قديم وضع في قالب جديد. لكن يمكن القول بأن المفهوم يحتوي على عناصر التجديد التي ظهرت نتيجة لظهور متغيرات عديدة سواء عملية أو علمية، مثل الحاجة للأخذ بما يعرف بالمنهاج المتكامل في الدراسات والبحوث (Integrated Research)؛ حيث أصبحت الظواهر العلمية شديدة التداخل والتعقيد؛ الأمر الذي يستلزم الأخذ بالمنهج المتكامل، سواء المبني على تعدد الحقول العلمية (Multidiscipline)، أو تضافر اقترابات البحث المختلفة داخل الحقل الواحد.

كما يثير الحديث عن المفهوم، وخاصة عند التعرض لأسلوب إدارة شئون الدولة والمجتمع الجيد وغير الجيد كثيراً من الجدل؛ حيث تتبادر إلى الذهن فكرة النموذج في أدبيات التنمية في الستينيات.

وكما تعرضت نظريات التنمية للنقد من داخل الجماعة العلمية لتبني بعض هذه النظريات فكرة وجود نموذج سياسي مثالي غربي بالأساس لا بد من الأخذ به بواسطة الدول النامية؛ حتى تلحق بركب التقدم والتنمية؛ فإن مفهوم إدارة شئون الدولة والمجتمع يتعرض لمثل هذه الانتقادات عند الحديث عن أسلوب الإدارة والحكم الجيد؛ حيث يتبادر إلى الأذهان منظومة من القيم تعكس خبرة تاريخية غربية، ويصبح الحديث عن تطبيق الأسلوب الجيد للإدارة والحكم كأنه دعوة للأخذ بالنموذج الغربي.

ومن الممكن النظر إلى مجموعة القيم التي يقدمها هذا المفهوم من رقابة وشفافية وعلانية، هل هذه القيم تنطبق على كل المجتمعات أم أنها قاصرة على مجتمعات بعينها؟ وهل هذه القيم قابلة للتحقيق أو محققة بالفعل

في بعض المجتمعات حالياً؟ وذلك فصلاً بين مضمونه وصياغته الأولى على يد منظمات دولية تتعرض للنقد من دول العالم الثالث.

ولكن في الحقيقة المشكلة ليست القيم في حد ذاتها، ولكن المشكلة تكمن في آليات تطبيقها، وهنا يمكن المزج بين عمومية القيم وخصوصية آليات تطبيقها لتتلاءم مع ظروف وطبيعة كل مجتمع، أو ربما العكس: خصوصية "تأويل" القيم وعمومية الآليات في رأي آخرين.

وتقدم الأدبيات المتعلقة بأسلوب الحكم والإدارة الجيد العديد من الأمثلة لممارسات محلية جيدة تتمثل فيما يعرف بأفضل طرق الممارسة (Best Practices) والآليات المستخدمة فيها لمكافحة الفساد والحد من انتشاره، كما أنها تحتوي على أدلة أو إرشادات للمواطنين عن الخطوات التي يجب أن يتخذوها لدعم أجهزة الرقابة وأساليب الشفافية والعلانية والمشاركة الفعالة في إدارة شئون مجتمعهم عبر "الحضور" الدائم اليومي في متابعة السياسات والتعبير عن مصالحهم[١٧٤].

الأمـن البشـري

من القضايا الذي يثيرها الوضع الراهن للتنمية المستدامة في الوطن العربي مفهوم الأمن الإنساني الذي يركز على الإنسان الفرد وليس الدولة كوحدة التحليل الأساسية؛ فأي سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف الأساسي منها هو تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة؛ إذ قد تكون الدولة آمنة في وقت يتناقص فيه أمن مواطنيها، بل إنه في بعض الأحيان تكون الدولة مصدراً من مصادر تهديد أمن مواطنيها. ومن ثم يجب عدم الفصل بينهما. وقد برز مفهوم الأمن الإنساني في النصف الثاني من العقد التاسع من القرن العشرين كنتاج لمجموعة التحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة فيما يتعلق بطبيعة مفهوم الأمن، ونطاق دراسات الأمن. إذ أثبتت خبرة الحرب الباردة أن المنظور السائد للأمن لم يعد كافياً للتعامل مع طبيعة القضايا

الأمنية ومصادر التهديد في فترة ما بعد الحرب الباردة، وأن هناك حاجة للتوسع في منظور الأمن ليعكس طبيعة مصادر التهديد الجديدة. وكان مفهوم الأمن لدى أنصار الاتجاه الواقعي في العلاقات الدولية يقتصر على تأمين حدود الدولة الوطنية؛ باعتبارها الرابط الرئيسي إن لم يكن الوحيد في العلاقات الدولية، ضد أي تهديد عسكري خارجي يهددها، أو يهدد تكاملها الإقليمي، أو سيادتها، أو استقرار نظامها السياسي، أو يمس إحدى مصالحها الوطنية. وفي سبيل حماية تلك المصالح فإن استخدام القوة العسكرية يعد أداة أساسية لتحقيق الأمن، وتتحول العلاقة بالآخرين لمباراة لا بد فيها من مهزوم ومنتصر، والتعاون الدولي الطويل الأجل محض وهم لا يمكن تحقيقه[١٧٥].

وقد ساد هذا المنظور الواقعي للأمن منذ صلح وستفاليا (Peace of Westphalia) أو معاهدات منستر وأوسنابروك (Münster and Osnabrück) ونشأة الدول الوطنية (القومية) في أوروبا عام ١٦٤٨م، إلا أن مفهوم الأمن قد حظي بمزيد من التمحيص من قبل دارسي العلاقات الدولية فترة ما بعد الحرب الباردة؛ وهو ما أثمر ظهور مفاهيم أخرى أبرزها مفهوم الأمن الإنساني. ويعد التحول في مفهوم الأمن على المشهد الدولي نتيجة منطقية لتغير المشهد الدولي بشكل نوعي؛ وهو ما أدى لإعادة النظر في كافة الافتراضات الأساسية للمعادلة الأمنية في العلاقات الدولية[١٧٥].

فمن ناحية لم يعد الفعل والتأثير في العلاقات الدولية حكراً على الدولة الوطنية إذ أصبح هناك فاعلون دوليون من غير الدول كالمنظمات الحكومية الإقليمية والدولية، والمنظمات الدولية غير الحكومية.

ومن ناحية أخرى حدث تحول في طبيعة مصادر التهديد للدولة الوطنية؛ إذ لم يصبح التهديد العسكري الخارجي هو مصدر التهديد الوحيد لأمن الدولة. فالدولة أصبحت الآن تواجه بأنماط عدة من مصادر التهديد، والتي ليست بالضرورة مصادر عسكرية، ومنها تجارة المخدرات عبر الحدود، والجريمة المنظمة،

وانتشار الإرهاب الدولي، وانتشار الأمراض والأوبئة كالإيدز، وانتشار الفقر، والتلوث البيئي . . إلخ. وعجز المنظور التقليدي للأمن عن التعامل مع تلك القضايا؛ إذ أن التهديد في معظم الأحيان غير مرئي أو واضح. كما أن القوة العسكرية لا تصلح كأداة لمواجهة تلك الأنماط من مصادر التهديد الذي قد تفوق آثاره المدمرة آثار التهديد العسكري المباشر، فتشير الإحصاءات إلى أنه خلال العقد الماضي تم إنفاق ٢٤٠ بليون دولار على علاج الإيدز في العالم، وهناك ٢٤ شخصاً يموتون جوعاً كل دقيقة. والأخطر من ذلك أنه لا يمكن لأي دولة أن تغلق حدودها أو أن تستخدم القوة العسكرية للحيلولة دون انتشارها. والخلل الاقتصادي والسياسي في أي مجتمع لم يعد يقتصر على المواطنين فقط بل تمتد تلك الآثار لخارج الحدود في صورة تلوث، وأمراض وأوبئة، وإرهاب، ولاجئين. ومن ثم يتطلب التعامل معها تعاوناً على المستوى العالمي وبأدوات مختلفة.

وكان لزاماً أن يؤدي ذلك إلى تغير أجندة العلاقات الدولية، فشهدت العقود الأخيرة مزيداً من التركيز على مجموعة من القضايا، ومنها قضايا تلوث البيئة، والانفجار السكاني، وقضايا اللاجئين، وقضايا الأمن البحري، وغيرها من القضايا العالمية. ولم يصبح بمقدور دولة واحدة السعي لتحقيق أمنها منفردة، فلم تمنع القوة النووية التي كان يملكها الاتحاد السوفيتي؛ والتي كانت تكفي لتدمير العالم عشرات المرات، من تهاويه.

وعلى جانب آخر حدث تحول في طبيعة الصراعات ذاتها؛ إذ أصبحت معظم الصراعات داخلية بين الجماعات والأفراد وليست بين الدول، فتشير الإحصاءات إلى أنه من بين ٦١ صراعاً شهدها العقد التاسع من القرن العشرين كان منها ٥٨ صراعاً داخلياً؛ أي بنسبة ٩٥٪ تقريباً، و ٩٠٪ من ضحايا تلك الصراعات من المدنيين وليسوا عسكريين ومعظمهم من النساء والأطفال. فالصراعات أصبحت بين جماعات وليست بين الدول؛ والضحايا فيها من المدنيين. ومصادر التهديد الأساسية للدول لم تعد مصادر خارجية فحسب، بل أصبحت من داخل

حدود الدولة الوطنية ذاتها، ومثال النزاعات المسلحة في أفريقيا من الصومال إلى رواندا إلى ليبيريا مثال واضح.

ويتسم هذا النمط من الصراعات الداخلية بشدة التعقيد والتشابك وارتباطها بخلفيات وجذور ممتدة وغاية في التعقيد، بالإضافة إلى الاستخدام المتزايد للعنف، والانتهاك الشديد لحقوق الإنسان.

وعلى الرغم من أن مكونات الأمن الإنساني ومصادر تهديده موجودة تاريخياً فإن بروز المفهوم مؤخراً ارتبط بعملية العولمة والتي جعلت مصائر الناس متشابكة؛ وذلك نظراً لما تقوم عليه عملية العولمة من فتح للحدود بين الدول لانتقال السلع والخدمات والتحرير الاقتصادي العالمي. فقد أكدت دراسات الاقتصاد الدولي على أن التحرير الاقتصادي العالمي له مخاطر عدة منها انتشار أنظمة غير مستقرة لا يمكن التحكم فيها خاصة في الأسواق المالية. بالإضافة إلى ما أكدت عليه تلك الدراسات من تأثيرات سلبية قد تصيب الاقتصاد العالمي والتي يمكن أن يكون لها تأثيرها السلبي على قضايا البيئة، والاستقرار السياسي.

ففي تقرير "عولمة ذات وجه إنساني" الذي صدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٩٩م[١٧٦] أكد التقرير على أنه على الرغم مما تقدمه العولمة من فرص هائلة للتقدم البشرى في كافة المجالات نظراً لسرعة انتقال المعرفة وانتقال التقنية الحديثة وحرية انتقال السلع والخدمات، فإنها في المقابل تفرض مخاطر هائلة على الأمن البشرى في القرن الحادي والعشرين، وهذه المخاطر ستصيب الأفراد في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء[١٧٧-١٨٠]. وقد **حدد التقرير سبع تحديات أساسية تهدد الأمن الإنساني في عصر العولمة تتمثل في**[١٧٥]:

- **عدم الاستقرار المالي:** والمثال البارز على ذلك الأزمة المالية في جنوب شرقي آسيا منتصف عام ١٩٩٧م. إذ أكد التقرير على أنه في عصر العولمة

والتدفق السريع للسلع والخدمات ورأس المال فإن أزمات مالية مماثلة يتوقع لها أن تحدث.

- **غياب الأمان الوظيفي وعدم استقرار الدخل:** إذ دفعت سياسة المنافسة العالمية بالحكومات والموظفين إلى اتباع سياسات وظيفية أكثر مرونة تتسم بغياب أي عقود أو ضمانات وظيفية؛ وهو ما يترتب عليه غياب الاستقرار الوظيفي.
- **غياب الأمان الصحي:** فسهولة الانتقال وحرية الحركة ارتبطت بسهولة انتقال وانتشار الأمراض كالإيدز فيشير التقرير إلى أنه في عام ١٩٩٨م بلغ عدد المصابين بالإيدز في مختلف أنحاء العالم حوالي ٣٣ مليون فرد، منهم ٦ ملايين فرد انتقلت إليهم العدوى في عام ١٩٩٨م وحده.
- **غياب الأمان الثقافي:** إذ تقوم عملية العولمة على امتزاج الثقافات وانتقال الأفكار والمعرفة عبر وسائل الإعلام والأقمار الصناعية. وقد أكد التقرير على أن انتقال المعرفة وامتزاج الثقافات يتم بطريقة غير متكافئة، تقوم على انتقال المعرفة والأفكار من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة، وفي أحيان كثيرة تفرض الأفكار والثقافات الوافدة تهديداً على القيم الثقافية المحلية.
- **غياب الأمان الشخصي:** ويتمثل في انتشار الجريمة المنظمة والتي أصبحت تستخدم أحدث التكنولوجيا الحديثة.
- **غياب الأمان البيئي:** وينبع هذا الخطر من الاختراعات الحديثة والتي لها تأثيرات جانبية بالغة الخطورة على البيئة.
- **غياب الأمان السياسي والمجتمعي:** حيث أضفت العولمة طابعاً جديداً على النزاعات تمثلت في سهولة انتقال الأسلحة عبر الحدود؛ وهو ما أضفى عليها تعقيداً وخطورة شديدين، كما انتعش دور شركات الأسلحة والتي أصبحت في بعض الأحيان تقوم بتقديم تدريب للحكومات ذاتها؛ وهو ما يمثل تهديداً خطيراً للأمن الإنساني.

وقد شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة اهتماماً بقدرات الدولة الاقتصادية؛ بجانب قوتها العسكرية، في توفير الحماية الأمنية على كافة المستويات. فالاتجاه المتزايد نحو التكامل الاقتصادي سهل خلق روابط بين دول تنتمي لنظم وخلفيات سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة؛ وهو ما ساهم في خلق مناخ ملائم لتطوير وإنشاء عدد من المبادرات الأمنية.

وإذا كان التحليل التقليدي للأمن قد ركز على دور الترتيبات الحكومية والاتفاقات الدولية في تنظيم مجمل أنماط العلاقات الدولية فإن وجود تلك القواعد لا يعني بالضرورة التزام الدول بتنفيذ تعهداتها في إطارها. ومنها قضايا اللاجئين؛ إذ يوجد عدد كبير من القواعد والاتفاقات الدولية لتنظيم مجمل أوضاع اللاجئين، إلا أن ما يشهده العالم حالياً هو اتجاه متزايد من الدول لعدم تنفيذ التزاماتها الدولية فيما يتعلق بمعاملة اللاجئين؛ وهو ما تسبب في استهلال القرن الحادي والعشرين وبين مواطني العالم حوالي ١٥ مليون لاجئ بالإضافة إلى حوالي ٢٧ مليون نازح داخلي؛ واتجاه الدول نحو عدم الالتزام بتنفيذ تعهداتها الدولية. لذا انصب الاهتمام على كيفية التوصل لإطار يمكن من خلاله الدفاع عن القواعد والأعراف الدولية بغية مساعدة الجماعات المختلفة خاصة في وقت الأزمات.

كانت هذه أسباب المراجعة القوية لمفهوم الأمن، وانصباب اهتمام دارسي العلاقات الدولية على توسيع المفاهيم وتطوير النظريات حتى يتسنى تفسير الواقع المتغير. وكان أحد المتطلبات هو أن تكون الدراسات في مجال العلوم الاجتماعية أكثر اقتراباً من احتياجات المواطنين؛ فيما يعرف بأنسنة العلوم الاجتماعية أو أنسنة قضايا الأمن.

ويرتكز مفهوم الأمن الإنساني بالأساس على صون الكرامة البشرية وكرامة الإنسان، وكذلك تلبية احتياجاته المعنوية بجانب احتياجاته المادية، والاقتراب الرئيسي هنا هو أن الأمن يمكن تحقيقه من خلال إتباع سياسات تنموية رشيدة،

وأن التهديد العسكري ليس الخطر الوحيد، لكن يمكن أن يأخذ التهديد شكل الحرمان الاقتصادي، وانتقاص المساواة المقبولة في الحياة، وعدم وجود ضمانات كافية لحقوق الإنسان الأساسية. فتحقيق الأمن الإنساني يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وصون حقوق الإنسان وحرياته، والحكم الرشيد، والمساواة الاجتماعية، وسيادة القانون.

وجاءت المساهمة الحقيقية لدفع المفهوم من خلال **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤م الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**؛ إذ تناول التقرير في الفصل الثاني "الأبعاد الجديدة للأمن الإنساني"[١٨١]، وتنبأ التقرير بأن تؤدي فكرة الأمن الإنساني رغم بساطتها لثورة في إدارة المجتمعات في القرن الحادي والعشرين. وقد **حدد التقرير أربع خصائص أساسية للأمن الإنساني** هي:

- **الأمن الإنساني شامل عالمي**؛ فهو حق للإنسان في كل مكان.
- **مكونات الأمن الإنساني متكاملة** يتوقف كل منها على الآخر.
- **الأمن الإنساني ممكن من خلال الوقاية المبكرة**، وهي أسهل من التدخل اللاحق.
- **الأمن الإنساني محوره الإنسان** ويتعلق بنوعية حياة الناس في كل مكان.

وقد **حدد التقرير مكونات الأمن الإنساني في شقين:**

- **الأول هو التحرر من الحاجة**.
- **الثاني هو التحرر من الخوف**.

مما يتفق مع مفهوم الأمن الاجتماعي القرآني؛ غير أن الخوف في الإسلام يشمل الخوف الحسي والنفسي والخوف من القهر والوباء. قال الله تعالى: ﴿.. رَبِّ اجْعَلْ هَـٰذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ ..﴾ [البقرة: الآية: ١٢٦].

ومن دعوات الرسول صلى الله عليه وسلم: "اللهم عافني في بدني، اللهم عافني في سمعي، اللهم عافني في بصري، اللهم إني أعوذ بك من الكفر

والفقر. اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر، لا إله إلا أنت" (سنن أبو داود).

وهناك العديد من المرئيات عن الأسس أو الدعائم التي يقوم عليها مفهوم الأمن، ومنها الأداة الفاعلة في تحقيق الأمن الإنساني التي يطلق عليها القوة اللينة بجانب التنمية البشرية وتحقيق الديمقراطية. ومن ثم، يمكن تحقيق الأمن الإنساني من خلال التغيير الهيكلي بدلاً من الأداة العسكرية.

إذا ما تم استخدام القوة لتحقيق الأمن الإنساني في مناطق النزاع أو في الأنظمة الاستبدادية الشرسة فهذا لا بد أن يتم بطريقة قانونية، وجماعية، وتحت مظلة المنظمات الدولية. فالدول والمنظمات الإقليمية والدولية (الحكومية وغير الحكومية) يجب أن تتفاعل معاً لتشكيل قواعد العمل في مجالات الأمن الإنساني؛ إذ لا تستطيع دولة بمفردها مواجهة مصادر تهديد الأمن الإنساني.

رغم أن المفهوم يتجاوز النظرة التقليدية لأمن الدولة، فإنه لا يعني تهميش دور الدولة؛ ففي التحليل النهائي الدولة هي المسئولة عن توفير الأمن للمواطنين خاصة في ظل تعقد مصادر تهديد أمن الأفراد في ظل العولمة.

أي سياسة اقتصادية أو أمنية لصانع القرار يجب أن تشتمل على بعد اجتماعي، ويركز مفهوم الأمن الإنساني على أن السياسات العامة ينبغي أن تركز على مواجهة كافة أشكال الاضطهاد والاستبعاد.

وإذا كان وفقاً للمنظور التقليدي للأمن تحقيق الأمن يعد مباراة صفرية، فإن تحقيق الأمن الإنساني يعد مكسباً لجميع الأطراف من أجل التنمية البشرية المتوازنة والأمن الجماعي طويل المدى.

لعل أبرز مرتكزات تحقيق الأمن الإنساني في عالم اليوم في ظل العولمة هو:

المستوى المحلي

ضرورة التوصل لإطار ملائم يمكن من خلاله التوفيق بين متطلبات الأمن

الإنساني وأمن الدولة؛ نظراً لارتباط أمن الأفراد بأمن الدولة؛ فتحقيق أي منهما لا يمكن أن يتم بمعزل عن الآخر.

عملية إعادة بناء نظم واقتصاديات الدول يجب أن تنبع من اقتراب إنساني وأن تكون موجهة نحو خدمة وتحقيق أمن الأفراد من خلال إيجاد المؤسسات الكفيلة بتحقيق متطلبات الأمن الإنساني والرفاهة الإنسانية.

اتباع سياسات تنموية رشيدة على المستوى المحلي يستلزم إيجاد نوع من التوازن بين متطلبات أمن الأفراد وأمن الدولة، من خلال توازن بين الإنفاق على الصحة والتعليم من جهة، والإنفاق العسكري من جهة أخرى. فوفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١م يلاحظ انخفاض نسبتي الإنفاق على الصحة والتعليم مقارنة بالإنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وخاصة في الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة.

المستوى الإقليمي

في ظل صعوبة وتعقد وتشابك قضايا الأمن الإنساني فإن التعاون الإقليمي يعد إطاراً ملائماً لمواجهة مصادر تهديد الأمن الإنساني وخاصة في قضايا مثل قضايا اللاجئين. ومع هذا نجد أن دور المنظمات الإقليمية ما زال محدوداً. فبجانب الاتفاقيات التجارية والاقتصادية، نجد المنظمات الإقليمية مطالبة بتوجيه مزيد من الاهتمام لقضايا الأمن الإنساني ومنها قضايا اللاجئين. ففي جنوب شرقي آسيا وحدها يوجد ٢,٢ مليون لاجئ، وهناك بعض المنظمات التي تنبهت لمفهوم الأمن الإنساني ومنها الآسيان (رابطة أمم جنوب شرقي آسيا)، ومع هذا يظل دور المنظمات الإقليمية بحاجة إلى مزيد من التفعيل فيما بينها لمواجهة التحديات السابق ذكرها من مشكلات لاجئين وتجارة مخدرات وجريمة دولية.

المستوى العالمي

قضايا الأمن الإنساني هي بالأساس قضايا عالمية ومواجهتها تتطلب

سياسات رشيدة وتعاوناً على المستوى العالمي. ومن أبرز المتطلبات على المستوى العالمي لتحقيق الأمن الإنساني: إدخال بعض الإصلاحات على نظام الأمم المتحدة بحيث يصبح أكثر استجابة لمتطلبات الأمن الإنساني، ويمكن اقتراح إنشاء لجنة للأمن الإنساني في إطار المنظمة يكون هدفها دراسة أوضاع الأمن الإنساني في مختلف أنحاء العالم وتقديم تقاريرها في هذا الصدد، ومن ناحية أخرى هناك ضرورة للتوصل إلى أداة إلزامية تلزم الدول بتنفيذ تعهداتها الدولية في إطار الاتفاقات الدولية المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان.

يتطلب تحقيق الأمن الإنساني نموذجاً جديداً للتنمية البشرية، وتحقيق هذا النوع من التنمية البشرية يتطلب درجة عالية من التعاون العالمي لتحقيق التنمية، أي تصميم إطار جديد للتعاون التنموي ليلائم التزامات الأمن الإنساني. وترتكز تلك السياسة التنموية على محاربة الفقر على المستوى العالمي، ومكافحة انتشار مرض الإيدز، ومحاربة التلوث البيئي.

ولا شك أن مفهوم الأمن الإنساني قد حظي بقوة دفع شديدة في السنوات الأخيرة، ولعل من إرهاصات دمجه في السياسات الخارجية تبني بعض الدول المفهوم كجزء من أجندة سياستها الخارجية ومنها اليابان وكندا، حيث وضعتا المفهوم كأحد الأهداف الأساسية في سياستهما للمساعدات والمعونات الخارجية وشروط وأوجه توظيفها ليتم توجيهها لمشروعات بناء القدرات الذاتية للأفراد والمجتمعات المحلية لتوفير مقومات الأمن الإنساني بما ينعكس على تحسين نوعية الحياة للبشر في مساراتهم اليومية[١٧٥].

الفصل الخامس

أسس الرؤية المستقبلية للتنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية

● الحالة الراهنة للتنمية ● التنمية في ظروف مماثلة ● تخطيط التنمية المستدامة

بناء على الرؤية المستقبلية للتنمية المستدامة في الوطن العربي ومتطلبات التنمية المستدامة في المملكة يمكن وضع أسس الرؤية المستقبلية للتنمية المستدامة المأمولة في المملكة العربية السعودية انطلاقاً من الوضع الراهن.

الحالة الراهنة للتنمية

الخطط الخمسية للتنمية

كان تحديث المملكة مبنياً على خطط خمسية علمية، مدروسة بإمعان وروية. وكان لكل خطة أهداف معينة تحددت بحسب المتطلبات النوعية للاقتصاد والكيان الاجتماعي الأساسي، كي ينعم المواطن بأسلوب عيش مزدهر ومستقر[١٨١-١٨٨].

بدأت الخطة الخمسية الأولى، في عهد الملك فيصل - رحمه الله - عام ١٣٩٠هـ (١٩٧٠م)، وفاقت نتائجها كل التوقعات، رغم تحفظات كثير من الاقتصاديين والخبراء، حول قابلية مثل هذه الخطة للتنفيذ والاستمرار.

وحين استهلت الخطة الخمسية الثانية، في نهاية عهد الملك فيصل وبداية عهد الملك خالد - رحمهما الله - عام ١٣٩٥هـ (١٩٧٥م)، حامت حولها شكوك مماثلة من قبل بعض الخبراء العالميين، بحجة أن الأهداف أرفع وأصعب من أن تحقق في ظل تلك الفترة الزمنية القصيرة. وقد تكرر هذا الإنجاز، مرة أخرى، في الخطة الخمسية الثالثة، التي نفذت في عهدي الملك خالد والملك فهد - رحمهما الله - للفترة من ١٤٠٠ إلى ١٤٠٥هـ (١٩٨٠ ـ ١٩٨٥م).

وقد انتهجت سياسات محددة في تنفيذ الخطط الخمسية المختلفة، فتوخت الأهداف الطويلة الأجل، المبادئ الأساسية التالية:

- **الحفاظ على القيم الدينية الإسلامية**، حسب قواعد وأصول الشريعة الحنيفة وتطبيقها.
- **حماية دين البلاد وصيانة الأمن الداخلي والاستقرار الاجتماعي**.

- **مواصلة النمو الاقتصادي المتوازن**، عن طريق تنمية موارد البلاد، وزيادة الدخل من النفط على المدى الطويل، وصيانة الموارد غير المتجددة، وبذلك تحسنت أوضاع المواطن من حيث الرفاه الاجتماعي، وتوفرت القوة الاقتصادية اللازمة لتحقيق الأهداف الأساسية لعمليات التنمية.
- **تقليل الاعتماد على إنتاج النفط الخام**، كمورد أساسي لدخل البلاد.
- **تنمية الموارد البشرية**، عن طريق التعليم والتدريب ورفع المستوى الصحي للمواطنين.
- **استكمال البنية الأساسية** الضرورية أصلاً لبلوغ الأهداف الأساسية والنهائية.

لقد **شددت خطة التنمية الخمسية الأولى**، التي بدأت عام ١٣٩٠هـ (١٩٧٠م)، على فلسفة أساسية، استهدفت التحديث الناجح للمملكة العربية السعودية. وقد قامت هذه الفلسفة **على مبدأين رئيسيين:**

- **تنمية الموارد البشرية اللازمة عن طريق التعليم والتدريب**.
- **إنشاء بنية أساسية اقتصادية شاملة**.

وخلال خطة التنمية الخمسية الثانية، للفترة من ١٣٩٥ إلى ١٤٠٠هـ (١٩٧٥ ـ ١٩٨٠م)، تلقى الاقتصاد دعماً ضخماً، من العائدات النفطية في تلك الفترة.

وكانت الخطة مصممة بهدف تحقيق قاعدة أساسية لعملية التنمية والتطوير الضخمة. وكانت الإنجازات متعددة شملت المرافئ، والمطارات، والطرق العامة، التي ربطت أرجاء المملكة من أقصاها إلى أقصاها. ورافق ذلك ازدهار في حركة البناء، شمل مختلف أنحاء البلاد. كذلك تحسنت الخدمات العامة وتدعمت، إضافة إلى تطوير الموارد الطبيعية وتنميتها. لقد كان إنشاء البنى الأساسية ضرورة ملحة لأعمال التنمية والتحديث. وهكذا وجه اهتمام خاص

لإنشاء الجسور، وسبل المواصلات، والهاتف، والبرق، إلى جانب تطوير وتنمية الموارد البشرية والطبيعية، والزراعية. لقد كان من الضروري بناء وتطوير الموانئ والمطارات بالنوعية والسعة اللازمتين؛ لاستيعاب ذلك الفيض المتدفق من الواردات، وللوفاء باحتياجات التنمية نفسها.

وقد حققت خطة التنمية الخمسية الثالثة، للفترة من ١٤٠٠ إلى ١٤٠٥هـ (١٩٨٠ ـ ١٩٨٥م)، بشكل رئيسي، إنجاز إنشاءات البنى الأساسية. كما حققت بدايات طيبة وجدية في مجال تنويع الاقتصاد، لتقليل الاعتماد على إيرادات النفط تدريجياً. **وقد ركزت خطة التنمية الثالثة على الأهداف التالية:**

- **تشجيع تنويع الاقتصاد الوطني**: لتقليل الاعتماد على إيرادات النفط مع مرور الزمن.
- **تشجيع بناء الصناعات الخفيفة**، بحيث تواجه الواردات الأجنبية المنافسة اللائقة، والضرورية من الصناعات المحلية.
- **زيادة المشاريع المشتركة مع الشركات الأجنبية**، كي يتواصل انتقال التقنية بسلاسة إلى ما فيه الخير الأمثل للمواطن.
- **زيادة فعالية التدريب والقوة البشرية**، والتنمية الصناعية، ومجهودات الإسكان، إلى الحد الأقصى.
- **إيجاد التوازن بين مختلف مناطق المملكة**، في ما يتعلق بدخل الفرد وكمية الاستثمار.
- **إكمال عمليات البنية الأساسية**، وبخاصة المجتمعات الصناعية الضخمة، في الجبيل وينبع.

لقد واصلت خطة التنمية الثالثة المهمة، التي بدأت في الخطة السابقة، بهدف إنجاز مشاريع البنية الأساسية، التي لم تكتمل فيها. فقد كان بعض هذه المشاريع من الضخامة، بحيث اقتضى تنفيذه وقتاً أكثر مما كان مخصصاً له في خطة التنمية الثانية.

وجرى تنفيذ خطة التنمية الخمسية الرابعة، للفترة من ١٤٠٥ إلى ١٤١٠هـ (١٩٨٥-١٩٩٠م)، في جو من الأمن والهدوء، الذي يسود المملكة، بالرغم من المشاكل والنزاعات، التي اجتاحت المنطقة. وقد **حددت الخطة الرابعة ثماني قواعد استراتيجية، في سبيل تحقيق أهدافها**، استلهمت فيها بطبيعة الحال، المبادئ الأساسية لجميع الخطط السابقة. وهذه القواعد الثماني هي:

- **تحسين المستوى الاقتصادي للخدمات والمنافع**، التي نفذتها الدولة للمواطن مباشرة، كخدمات التعليم والأمن، أو بصورة غير مباشرة كالكهرباء، والنقل، ومواد الغذاء الأساسية. وتم ذلك عن طريق تخفيض تكلفة الخدمات، وبتحقيق الاستخدام الأمثل لوسائل الميكنة والتقنيات العصرية. ومن سبل الإسهام في هذا الهدف أيضاً، تقييم الإمكانات العلمية للمشاريع وجدواها، وتشجيع المواطنين على دخول ميادين الصناعات المفيدة، التي تعتمد على المواد الخام، وتستخدم تقنيات تتطلب حداً أدنى من العمال، وتستنفد حداً أدنى كذلك من الموارد، كالماء.
- **فتح مجالات واسعة أمام القطاع الخاص**، وتشجيعه على الانخراط في كثير من النشاطات الاقتصادية الحكومية، حتى لا تقوم الدولة بمهام اقتصادية يستطيع القطاع الخاص تأديتها.
- **إفساح المجال أمام القطاع الخاص، لإدارة بعض القطاعات، التي تتولاها الدولة حالياً**، ومواصلتها أو إلغائها، بشرط أن يعود ذلك بفائدة حقيقة على المواطن، من حيث خفض التكلفة وتقديم أعمال وخدمات أفضل. وكذلك، بإعطاء المواطن فرصة الاستثمار والمشاركة في امتلاك وإدارة الصناعات الأساسية، عن طريق طرح أسهم شركات، مثل شركة الصناعات الأساسية السعودية؛ "سابك"، للمواطنين.
- **إجراء التحسينات وتطبيق الانتقائية على المساعدات وإعانات الدعم، التي تقدمها الدولة**، سواء منها المباشرة وغير المباشرة، وجرى تخفيض

هذا الدعم على مختلف الحاجيات والخدمات، بشكل لا يكون له أي أثر بعيد، على أصحاب الدخول المنخفضة. ومن الأمور الرئيسية في هذا الشأن، الإيعاز إلى كل الدوائر الحكومية، التي تتولى الخدمات العامة، ممارسة الجدوى الاقتصادية وترشيد الإنفاق.

- **مواصلة تنمية الموارد البشرية**، وإعادة النظر في برامج التعليم والتدريب، وتقييم ما قد تتطلبه هذه التعديلات من تطوير ومراجعة.
- **الاهتمام الخاص بتنمية المجتمع السعودي**، وتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية الضرورية للمواطن السعودي.
- **إعداد خطة الدفاع والأمن**، وعمل كل ما يلزم لضمان حماية الوطن.
- **اتباع سياسة مالية تحقق توازناً بين الواردات والنفقات**.

لقد انتقلت المملكة خلال الخطط الخمسية، من مرحلة الاستراتيجية المتوازنة في الخطتين الأولى والثانية، إلى مرحلة تنويع القاعدة الإنتاجية، وتحقيق تغيير أساسي في البنية الاقتصادية للبلاد عبر الثالثة والرابعة.

وقد حددت أهداف خطة التنمية الخامسة للمملكة العربية السعودية، للفترة من ١٤١٠ إلى ١٤١٥هـ (١٩٩٠ ـ ١٩٩٥م) كما يلي:

- **المحافظة على القيم الإسلامية**، وتطبيق شريعة الله، وترسيخها ونشرها.
- **الدفاع عن الدين والوطن**، والمحافظة على الأمن والاستقرار الاجتماعي للبلاد.
- **إعداد المواطن العامل المنتج بتوفير الروافد**، التي تؤهله لتلك المرحلة، وإيجاد مصدر الرزق له، وتحديد مكافآته على أساس عمله.
- **تنمية القوى البشرية** والتأكد المستمر من زيادة عرضها، ورفع كفاءتها لتلبية متطلبات الاقتصاد الوطني.

- **دفع الحركة الثقافية والإعلامية** إلى المستوى، الذي يجعلها تساير التطور، الذي تعيشه المملكة.
- **تخفيف الاعتماد على إنتاج وتصدير النفط الخام** كمصدر رئيسي للدخل الوطني.
- **الاستمرار في إحداث تغيير حقيقي في البنية الاقتصادية للبلاد،** بالتحول المستمر نحو تنويع القاعدة الإنتاجية، بالتركيز على الصناعة والزراعة.
- **تنمية الثروات المعدنية**، وتشجيع استكشافها واستثمارها.
- **التركيز على التنمية النوعية**، بتحسين وتطوير أداء ما تم إنجازه من منافع وتجهيزات.
- **إكمال التجهيزات الأساسية اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة**.
- **الاستمرار في تشجيع مساهمة القطاع الخاص،** في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- **تحقيق النمو المتوازن بين مناطق المملكة المختلفة**.
- **تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي**.

بدراسة خطط التنمية الجارية في المملكة بما في ذلك الخطط الخمسية وتحديد أوجه الاختلاف والتجانس مع أساليب التنمية المستدامة؛ يمكن استنباط أوجه التغيير اللازم اتخاذها لتوجيه الخطط المقبلة إلى تنمية مستدامة تستوفي المتطلبات.

ولقد اعتمدت المملكة استراتيجيات وطنية لتنفيذ جدول أعمال القرن الواحد والعشرين، وعملت على الاهتمام بإجراء الدراسات والبحوث الخاصة بالموارد البيئية والطبيعية المتجددة[١٨٩]. كما تعد خطط التنمية الخمسية

المتعاقبة بمثابة حلقات في منظومة مترابطة من الجهود التنموية في إطار استراتيجية عامة وشاملة للتنمية المستدامة، بما يتطلب التعامل بكفاءة ومرونة مع المتغيرات والمستجدات خلال المرحلة المقبلة من المسيرة التنموية من خلال صياغة رؤية مستقبلية تغطي جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وإعداد خطة بعيدة المدى لتحقيق هذه الرؤية[١٩٠]. ولقد أدخلت اعتبارات التنمية المستدامة في جميع جوانب التنمية بما في ذلك خطة تنمية السياحة المستديمة بما يتواءم مع مشروع تنمية السياحة الوطنية[١٩١].

وتتضمن خطة التنمية السياحية إنشاء تنظيمات سياحية في مناطق المملكة قادرة على تطوير صناعة السياحة في المناطق ضمن إطار خطة التنمية السياحية الخمسية الشاملة في المملكة بشكل عام وبشكل محدد ضمن السياسة العامة لتنمية وتطوير قطاع السياحة.

ومن المتوقع أن يؤدي تأسيس تنظيمات السياحة في المناطق إلى زيادة حجم السوق السياحي للمنطقة على المستويين المحلي والعالمي، وتنفيذ خطة التنمية السياحية المستدامة للمنطقة. وتشجيع القطاع الخاص على التعاون والتنسيق لتطوير المنتجات السياحية، إضافة إلى زيادة الوعي السياحي بين المواطنين، ونشر الوعي والفهم وسط المجتمع بالمنطقة من أجل تشجيع قيام علاقة ايجابية بين المجتمع والسياحة، وكذلك توفير المعلومات للزوار والسياح ومهام رعاية شؤون المستهلكين.

وخصصت الحكومة مئات المليارات من الريالات كنفقات إضافية لمشروعات تنموية قائمة ومستقبلية ستنعش جميع قطاعات الاقتصاد السعودي، وستسرع برنامج التنمية، وذلك في إطار خطة اقتصادية اجتماعية شاملة، تهدف إلى تفعيل دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي في دعم الاقتصاد السعودي، وتوفير الوظائف وتنمية المجتمع بشكل متوازن يشمل جميع مناطق

المملكة.

وقد قام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بإطلاق أربع مدن اقتصادية خلال عام واحد هي، مدينة الملك عبدالله الاقتصادية في رابغ، ومدينة الأمير عبدالعزيز بن مساعد الاقتصادية في حائل، ومدينة المعرفة في المدينة المنورة، ومدينة جازان الاقتصادية.

كما أن زيادة رأسمال صندوق التنمية العقاري سيكون له أثر كبير في النواحي الاجتماعية والاقتصادية، وسيؤدي إلى تضاعف نشاط الصندوق وإلى ازدهار ملموس في قطاع الإنشاء؛ خاصة وأن قطاع البناء له موقع محوري بين بقية الأنشطة الاقتصادية من حيث الحجم ومساهمته التي تتراوح حول ٤٠ مليار ريال أي ما يعادل ٦ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ثم إن تلبية طلبات القروض من الصندوق ستؤدي إلى انتعاش الطلب على الأراضي ومواد البناء والأثاث والأيدي العاملة وخدمات التمويل أي أنه سيسهم في تنشيط الدورة الاقتصادية كلها[١٩٢].

كذلك فإن رفع رأسمال بنك التسليف سيؤدي إلى زيادة تمويل مشروعات الشباب والمشروعات الصغيرة، وتشجيع الشباب السعودي وأصحاب المهن الحرة على إنشاء مشاريع صغيرة، والعمل لحسابهم مما يوسع قاعدة الاستثمار وإيجاد فرص عمل. هذا إلى جانب أن زيادة الإنفاق على التعليم وتنمية الموارد البشرية تسهمان في تحسين مستوى التعليم والخريجين الجدد المتوجهين إلى سوق العمل.

ولا شك أن تخصيص مليارات الريالات لرفاهية المواطن من فائض الميزانية في قطاعات الخدمات له تأثير ايجابي في تلبية احتياجات المواطن السعودي، وعلى النمو الاقتصادي خلال السنوات القادمة، حيث من المأمول أن تساهم

بنسبة تتراوح ما بين ٢٪ - ٣٪ في الحركة الاقتصادية.

البيئة

المملكة العربية السعودية كغيرها من الدول تشهد زيادة كبيرة في عدد السكان وما يصاحب ذلك من تغير هائل في هيكل توزيع السكان مما يؤدي إلى ضغوط متزايدة على البيئة والموارد الطبيعية لتلبية الاحتياجات المتزايدة من المواد الغذائية والماء والطاقة والمواصلات والصحة وغيرها. ولذلك **تهتم استراتيجية المملكة وخططها الخمسية المتعلقة بالتنمية المستدامة بما يلي**[١٨٩]:

- **حماية البيئة ومنع التلوث** إنطلاقاً من مبادئ الشريعة الإسلامية.
- **تبنى سياسات بيئية تتسم بالمنهجية والشمول** والدراسات المتعلقة بالبيئة.
- **مكافحة التصحر والاستجابة للأوضاع المناخية القاسية**، وخاصة الجفاف؛ إذ أن تكاليف الوقاية من حدوث التصحر أقل بكثير من معالجة أثاره التي تكلف الكثير من الجهد والمال إضافة إلى صعوبة استصلاح المناطق المتدهورة.
- **وضع استراتيجية وطنية بيئية** تشمل جميع جوانب إدارة المياه والمشكلات المرتبطة بها بما فيها موارد المياه في المملكة واستنزاف الثروة المائية.
- **وضع خطة قادرة على الاستجابة الفورية لحماية البيئة البحرية والسواحل السعودية** من تأثيرات التلوث عن طريق الاستفادة من الإمكانات المتاحة إقليمياً ودولياً؛ إلى جانب وضع آلية مرنة لتنفيذ بنود الخطة في مواجهة الظروف المختلفة إلى جانب وجود برامج الإنذار المبكر لعدد من الظواهر الطبيعية كالزلازل والسيول والعواصف لتفادي أثارها وتقليل الأضرار الناجمة عنها.
- **مراعاة النواحي البيئية عند تخطيط وتنفيذ مشروعات التنمية** لضمان

عدم تأثيرها سلبياً على الموارد الطبيعية.

- **الاهتمام بالمعايير والتقويم البيئي والمراقبة والتوعية**، وسن الأنظمة الكفيلة الواضحة وتحقيق التوازن المستمر بين توزيع السكان والطاقة الاستيعابية.
- **دعم توجه المؤسسات والشركات الوطنية نحو العمل في مجالات الخدمات البيئية**.
- **اعتماد اللوائح التنفيذية الخاصة بالنظام العام للبيئة** والبدء في تطبيقها.
- **المساواة بين المشاريع البيئية الكبرى والنشاطات التي تستحق القروض الصناعية**.
- **الدعم الإعلامي اللازم لمشاريع حماية البيئة** على المستوى المحلي والإقليمي.
- **التوعية البيئية اللازمة** من خلال تقديم البرامج المناسبة.
- **تخصيص الميزانيات اللازمة لإنشاء البنية التحتية** في جميع القطاعات ومنها قطاع الصرف الصحي الذي يعاني من بعض النقص في استكمال شبكاته في جميع المدن.

إلى جانب ذلك **هناك العديد من الجهود لحماية البيئة والتوعية البيئية؛ منها**[١٩٣]:

- **صدور نظام عام ولائحة تنفيذية للبيئة في المملكة العربية السعودية**.
- **التوعية البيئية من خلال رفع مستوى الوعي بقضايا البيئة**، وترسيخ الشعور بالمسؤولية الفردية والجماعية للمحافظة عليها وتحسينها، وتشجيع الجهود الوطنية التطوعية في هذا المجال.

- **رصد جائزة المملكة العربية السعودية للإدارة البيئية** وقيمة الجائزة ٢٠٠ ألف دولار توزع على أربعة مجالات وتهدف إلى التعزيز والرفع من مستوى الإدارة البيئية في المنطقة العربية.
- **إصدار العديد من المقاييس والمعايير البيئية** تشمل: جودة الهواء، وجودة المياه، والضوضاء، والتربة، والانبعاثات من المصدر.
- **وضع استراتيجية وطنية لحماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية**.

وهناك العديد من الأنشطة والمشاريع في المملكة في مجال حماية البيئة وسبل التوعية والحفاظ على الموارد الطبيعية. من بين ذلك ندوة "التنمية العمرانية في المناطق الصحراوية ومشكلات البناء فيها" التي تجلت فيها خبرات المملكة والتي أتضح فيها أن التخطيط في كثير من المدن العربية لم يرتق بعد إلى التخطيط العمراني الشمولي، الذي يتلافي العشوائية وغير المنهجية في التخطيط[١٩٤]. والتخطيط العمراني الشمولي يشمل المدينة ككل ثم يشمل المنطقة وبعد ذلك الدولة ككل؛ مع مراعاة البيئة والموارد الطبيعية. لهذا فهو ملائم للتخطيطات العمرانية التي توافق الصحراء وتلائم الطقس والبيئة والناحية الإسلامية والعربية؛ إذ أنه يتناول حل المشكلات المعمارية بنظرة هندسية، عن طريق ابتكارات تحل مشكلة الصحراء ومشكلات الحرارة والظل والناحية الكهربائية. ولعل من التحديات تطبيق أساليب أصول التنمية المستديمة في التخطيط العمراني خلال تطوير سكن مؤقت وغير مستمر مثل السكن في مشعر منى خلال موسم الحج.

وكذلك ندوة الإنسان والبيئة بجازان حيث جرت مناقشات في العديد من الموضوعات المتعلقة بمجالات البيئة[١٩٥]. من بينها سبل التوعية والمشاكل البيئية التي يجب طرحها لتوعية شرائح المجتمع بأهمية حماية البيئة من خلال الوعي وتطبيق القوانين المعدة لذلك؛ ودور القطاع الصناعي في المحافظة على

البيئة، والرغبة في التوأمة بين البيئة والحاجة إلى تطوير القوانين والتشريعات البيئية، واختيار التقنيات المناسبة للحفاظ على البيئة؛ بالإضافة إلى عرض الملامح العامة للوضع البيئي عالمياً ومحلياً بنظرة شمولية لشرائح المجتمعات الإنسانية والتي يفتقر بعضها للحد الآمن من احتياجاتهم من المياه والطاقة والهواء النظيف والطعام الصحي، وأهمية دعم وتطوير سوق إعادة تصنيع المخلفات، والعلاقة الوطيدة بين التجارة والبيئة لكون النشاطات الاقتصادية تعتمد على البيئة كأساس لجميع المواد الأولية في الإنتاج. كما عرضت دراسات عن البيئة المستدامة كمطلب انساني توضح سلوكيات المجتمع في التعامل مع البيئة وأن التنمية المستدامة تستلزم نهجاً متكاملاً عبر ثلاثة محاور تنطوي في النمو الاقتصادي وحفظ الموارد الطبيعية والعمل على التنمية الاجتماعية.

ومن المشاريع البيئية إنشاء وحدة نظام إعادة الاستفادة من الأبخرة لبعض المواد المنتجة تنفيذاً للتوصيات الخاصة التي وضعت من قبل لجان متخصصة في شؤون البيئة وحمايتها[١٩٦]. والتقنية المستخدمة في هذا المشروع تهتم بمجالي البيئة والصحة حيث ترتكز بشكل أساسي على مكافحة التلوث بغية حماية العاملين.

التنمية البشرية

من أهم التحديات المستقبلية التي تواجه المملكة خلال العقدين القادمين النمو السكاني بمعدلات مرتفعة نسبياً والضغوط الناجمة عنه سواء بالنسبة للخدمات الأساسية في مجالات التعليم والصحة والنقل والاتصالات والبلديات، وخدمات المنافع العامة الحيوية مثل المياه والكهرباء، إضافة إلى زيادة الطلب على المساكن، وزيادة أعباء التنمية البشرية وتنمية الطاقات الإنتاجية والمؤسسية، حيث تشير التقديرات إلى ارتفاع عدد سكان المملكة بنسبة ٥٦,٦٪ خلال الفترة الممتدة حتى عام ١٤٤٠هـ (٢٠٢٠م)، في

حين يزداد عدد السكان السعوديين بنسبة ٨٩,٢٪ خلال المدة ذاتها. ويقدر معدل النمو السنوي المتوسط للسكان السعوديين بحوالي ٣١٪. ومن المتوقع أيضاً أن يظل معدل النمو للسكان السعوديين في سن العمل مرتفعاً بحيث يتراوح بين ٣٥٪ - ٤١٪ مما يشكل ضغوطاً قد تتجاوز فرص العمل المتاحة، مما يقتضي تكثيف الجهود التنموية في استحداث فرص عمل جديدة. كما برزت تحديات أخرى ناجمة عن التطورات التقنية المتسارعة على الصعيد العالمي، والتكتلات الاقتصادية، والتقلبات الحادة في أوضاع الأسواق العالمية للنفط، مما يتطلب تكوين رؤى مستقبلية واضحة ومتكاملة لإحداث تغييرات هيكلية بالاقتصاد السعودي، وتعزيز قدراته التنافسية، ورفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة للمواطنين[١٩٠].

ورغم أن تمكين القوى البشرية الوطنية من إدارة التنمية وتشغيلها مازال يعاني من اختلالات جوهرية سواءً في التوظيف أو في نوعية العمل، ورغم أن الوضع ما زال يتطور سلباً، فإن بمقدور الرؤية المستقبلية مواجهة مثل تلك التحديات؛ لهذا فإن تنمية القوى البشرية الوطنية تعد من أهم محاور الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام ١٤٤٠/١٤٤١هـ (٢٠٢٠م)، وذلك انطلاقاً من مبدأ هام يحظى بعناية فائقة من قبل الخطط الخمسية المتعاقبة، والذي يتمثل في التعامل مع الإنسان السعودي باعتباره هدفاً ووسيلة في آن واحد، للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد أكدت الخطة السابعة على تنمية الموارد البشرية كأساس لتحقيق الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي[١٩٧]. ومن أهم التحديات التي تواجه تنمية الموارد البشرية اختلال في سوق العمل يتمثل في الفجوة بين العرض والطلب على العمالة الوطنية، وتنطوي مظاهر الاختلال في سوق العمل على التباين في الأجور النسبية بين القطاعين الحكومي والخاص، علاوة على تفضيل المواطنين العمل في القطاع الحكومي، وعلى الرغم من بلوغ القطاع الحكومي مرحلة التشبع بحيث أصبحت فرص

التوظيف فيه محدودة، إلا ان الطلب على الوظائف الحكومية ما زال متزايداً، مع عدم استيعاب القطاع الخاص لجميع الباحثين عن فرص عمل، مما يتطلب أن تركز استراتيجية تنمية الموارد البشرية على مجموعة من التحديات والصعاب، بهدف الحد من الاعتماد المتزايد على العمالة الأجنبية وتشجيع القطاع الخاص على توظيف العمالة الوطنية وتطبيق السعودة، علاوة على أهمية المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل من الكفاءات الوطنية. وهذا بدوره يتطلب تطوير كافة مجالات التعليم العام، والتعليم العالي، والتعليم الفني والتدريب المهني، إضافة إلى توفير الخدمات الصحية وخدمات سوق العمل. وفي هذا الإطار تتلخص أهم التحديات التي تواجه تنمية الموارد البشرية، والتي ينبغي التعامل معها خلال العقدين القادمين على النحو الآتي[١٩٠]:

- **توفير فرص العمل الملائمة للداخلين حديثاً في سوق العمل** والذين يتوقع أن ينمو عددهم بمعدل سنوي مقداره ٤٧٪ في المتوسط، خلال العقدين القادمين.
- **مواجهة التحديات الناجمة عن ضرورة إحلال العمالة الوطنية** محل العمالة الوافدة في القطاع الخاص بمختلف المهن والأنشطة.
- **تكثيف الجهود نحو تطوير مهارات القوى العاملة الوطنية** وتنمية قدراتها الإبداعية.
- **تقليص الفجوة بين مخرجات التعليم العالي والمهني والفني ومتطلبات سوق العمل**.
- **دعم آليات سوق العمل السعودي وتطويرها**.

لعل تنمية الموارد البشرية السعودية هي أبرز التحديات التي تواجهها المملكة في جهودها الرامية إلى تعزيز وتيرة التنمية المستدامة وتحقيق النمو

الاقتصادي؛ لهذا كانت سعودة الوظائف خطوة هامة لتهيئة وإعداد الشباب السعودي لتحمل مسؤولياته للمشاركة في إنماء الاقتصاد الوطني وتطويره، إضافة إلى تشجيع ومساعدة شركات القطاع الخاص على توظيف السعوديين والاستفادة من خدماتهم وإمكانياتهم. ولهذا كان لزاماً إعطاء تنمية الموارد البشرية الأولوية القصوى، وإيجاد وتطوير الآليات الحديثة الفعالة لتسريعها وتوجيهها، بشكل يتلاءم مع متطلبات سوق العمل المحلية، لضمان المردود الأعلى كماً ونوعاً، ودعم الاقتصاد الوطني وتفعيل قطاعاته، في مواجهة المنافسة الإقليمية والعالمية[١٩٨].

وبينما اهتمت الخطط الخمسية الثلاث الأولى؛ ابتداءً من الخطة الخمسية الأولى، بتنمية البنية التحتية ثم تنمية الموارد الاقتصادية إلا أن الزيادة المطردة في الإنفاق على تنمية الموارد البشرية بدأت من الخطة الخمسية الرابعة إلى نهاية الخطة الخمسية السابعة، ليصبح إعداد العنصر البشري السعودي وتدريبه وصقل مهاراته وتنميتها أولى الأولويات في السياسة الإنمائية للدولة، حيث خصص لتنمية الموارد البشرية في الخطة الخمسية السابعة أكثر من ٢٧٦ بليون ريال؛ وحيث فاق الإنفاق على التنمية البشرية مجموع الإنفاق على تنمية البنية التحتية والتنمية الاجتماعية والصحية وتنمية الموارد الاقتصادية؛ أنظر شكل (١).

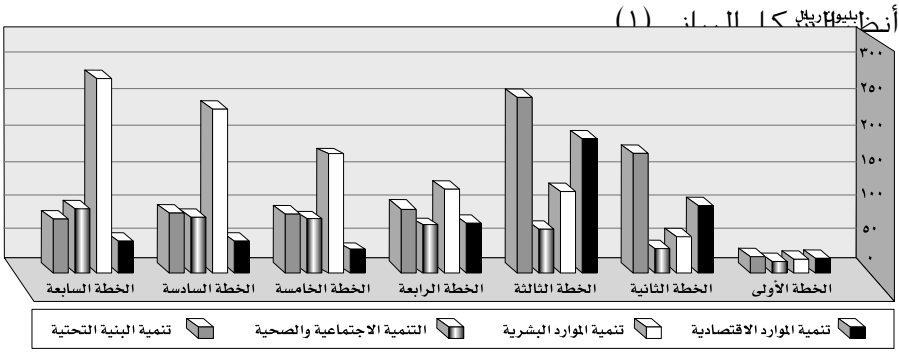

شكل بياني (١) الإنفاق على جوانب التنمية المختلفة في الخطة السابعة

في الفترة ١٣٩٠-١٤٢٥هـ (١٩٧٠-٢٠٠٤م) المصدر: خطة التنمية السابعة

ولقد بدأت المملكة العربية السعودية محاولات جادة لإحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة منذ عام ١٩٧٥م، حيث أعطت الخطة الخمسية السعودية الثانية الأولوية في التشغيل للسعوديين في الأعمال الإدارية والفنية، وركزت الخطة على زيادة مساهمة السعوديين في مجموع القوى العاملة، وتنويع المهارات ورفع مستواها والإعداد المهني للداخلين لسوق لعمل، فيما عرف بـ "السعودة"، من خلال ثلاث خطط خمسية بعد أن تزايدت ضغوط البطالة وأعداد السعوديين الداخلين لسوق العمل، وحتى أواخر التسعينيات واجهت تلك الخطط العديد من المشاكل التي تحد من نجاحها، ورغم ذلك فإن التغيرات السكانية والاقتصادية التي طرأت على المجتمع السعودي منذ ذلك الوقت أدت إلى إيجاد ظروف مواتية لنجاح خطط سعودة العمالة وخاصة في القطاع الحكومي للمملكة، وبدأت الأصوات ترتفع مطالبة القطاع الخاص بالاستعانة بالعمالة الوطنية بسبب البطالة بين السعوديين وخاصة من خريجي الجامعات، وبدأت الدولة في وضع أهداف محددة في هذا المجال، وتم صياغة آليات تضمن تحقيق هذه الأهداف، وهو ما يعني زيادة فرص نجاح عملية السعودة[١٩٨].

وجاءت الخطة الخمسية الثالثة؛ لتدعو إلى تشغيل المواطنين في الوظائف الإشرافية والإدارية ومراجعة مناهج التعليم لتحقيق هذا الهدف، **أما الخطط الخمسية الرابعة والخامسة والسادسة؛ فقد أكدت على سياسة إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة من خلال خطة تستهدف العناصر التالية**[١٩٩]:

- **الاستمرار في تقليل الاعتماد على العمالة الوافدة.**
- **رفع معدل الإنتاجية للعمال.**
- **زيادة حجم استقطاب القطاع الخاص للعمالة الوطنية.**
- **زيادة درجة توافق مستوى مهارات المواطنين الذين يلتحقون بالقوة**

العاملة لتلبية احتياجات الاقتصاد الوطني.

- **زيادة إمكانية حصول المرأة السعودية على فرص للعمل.**

وطوال هذه الفترة كانت **هناك عدة عوامل حالت دون إنجاز هذه الأهداف** على الوجه المطلوب، **وكان من أهم هذه العوامل الآتي**[١٩٩]:

- **عزوف المواطن عن العمل في بعض الوظائف**، وخاصة الوظائف الفنية والحرفية والخدمية التي كانت قاصرة على العمالة الوافدة.
- **ميل الملتحقين بالتعليم من المواطنين إلى تخصصات معينة**، قد لا يحتاج إليها سوق العمل السعودي.
- **تفضيل المواطن للإقامة والعمل في المناطق الحضرية الرئيسية**، وعدم استعداده للعمل في مناطق أخرى.
- **عدم قيام القطاع الخاص بدوره في جذب العمال السعوديين**، وتفضيله للعمالة الوافدة الأقل أجراً.
- **عدم رغبة العمالة الوافدة في المواقع المختلفة في تدريب المواطنين الداخلين إلى سوق العمل حديثاً**؛ خوفاً من أن يأخذوا أماكنهم ويتم الاستغناء عنهم.

ومن هذا المنطلق صدر قرار مجلس الوزراء رقم ١٠٧ وتاريخ ١٤٢١/٤/٢٩هـ والمرسوم الملكي الكريم رقم م/١٨ وتاريخ ١٤٢١/٥/٥هـ بالموافقة على إنشاء صندوق لتنمية الموارد البشرية تكون له الشخصية الاعتبارية، ويتمتع بالاستقلال الإداري والمالي ويمثله رئيس مجلس الإدارة ومركزه الرئيسي في مدينة الرياض، وللصندوق في سبيل مزاولة نشاطه أن ينشىء فروعاً أو يعين وكلاء في مدن أخرى، ويختص الصندوق بتسهيل توظيف المواطنين السعوديين وتدريبهم وتشجيعهم على العمل في القطاع الخاص[١٩٨].

يبلغ عدد سكان المملكة العربية السعودية حوالي ١٩ مليون نسمة، يمثل

السكان غير السعوديين ٤٠٪ من السكان، أي حوالي ٧ ملايين نسمة؛ بينما تبلغ نسبة السعوديون ٦٠٪، أي ١٢ مليوناً؛ بينما لا يمثلون سوى ٢٥٪ من القوة العاملة في المملكة في حين يمثل الأجانب نسبة ٧٥٪ من تلك القوة. وقد ظل هذا الوضع مقبولاً في السعودية طالما لا توجد كوادر وطنية لتحل محل العمالة الأجنبية، ولكن في السنوات الأخيرة حدثت بعض التغيرات في توزيع السكان في المجتمع السعودي؛ حيث زاد معدل نمو السكان ليصل إلى ٣٪ سنوياً، وأصبح ٦٠٪ من السعوديين أقل من سن ٢٥ سنة، وبسبب عدم ملاحقة معدل النمو الاقتصادي لمعدل نمو السكان حدثت زيادة مستمرة في أعداد العاطلين عن العمل بين السعوديين من خريجي الجامعات والمدارس، وأصبح إيجاد فرص عمل لهؤلاء يمثل تحدياً كبيراً نتيجة خفض الوظائف الجديدة في القطاع الحكومي الذي يفضل المواطن العمل به، كما أن استجابة القطاع الخاص لتوظيف العمالة الوطنية ضعيفة؛ لأسباب اقتصادية واجتماعية، كل هذه الظروف والعوامل مجتمعة جعلت هناك أهمية لوضع استراتيجية لسعودة العمالة في المملكة في الأجل الطويل[١٩٩].

العلوم والتقنية

يتعذر القيام بالتنمية الوطنية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية دون مراجعة التعليم على ضوء ما يفرضه سوق العمل وما تقتضيه المتغيرات التي تطرأ على العالم في التعليم والتنمية، فالتقدم الجاري في العلوم والتقنية فرض نوعاً خاصاً من التعليم حتى أن طبيعة الأعمال تغيرت وتيسر أداء بعض الأعمال من المنازل بفضل الكمبيوتر والإنترنت أو في أي مكان بالكمبيوتر المحمول. كذلك لا يجوز أن يغيب عن تفكير القائمين على التعليم والمخططين للتنمية المستدامة ما تفرضه التطورات الدولية في سوق العمل والاقتصاد بصورة عامة من كسر الحواجز بين الدول وسباق الأمم في الحصول على أفضل أنواع التعليم والاهتمام بجودة التعليم. فلقد فرضت العولمة نفسها حتى

في مجال التعليم بواسطة ثورة الاتصالات. وحتى يمكن القيام بعملية تنمية شاملة تلبي احتياجات المستقبل لا بد من استخدام الوسائل المستعملة من التعليم والأساليب الجديدة وتقنيات الاتصالات والأجهزة الحديثة في عملية التعليم، ودفع المتعلم إلى المشاركة الفعالة في التنمية ولا بد من مراجعة المناهج الدراسية لتلبية تحديات التعليم المستقبلي والتنمية وجعل مخرجات التعليم متوافقة ومتناسقة مع متطلبات العملية الاقتصادية الاجتماعية والتنمية المستدامة ومع ما يطلبه سوق العمل من وظائف[٢٠٠].

تتمثل الغايات الأساسية للسياسة الوطنية للعلوم والتقنية في توجيه التطور العلمي والتقني إلى[٢٠١]:

- **المحافظة على الأمن الوطني الشامل**، عقيدة ولغة وثقافة وأرضاً بما فيها من ثروات وموارد طبيعية.
- **خدمة التنمية الشاملة المتوازنة المستدامة**.
- **رفع مستوى معيشة المواطن وتحسين نوعية حياته**.
- **الإسهام في بناء حضارة إنسانية تشع فيها القيم الإسلامية بمثلها الأخلاقية الرفيعة**.

الأهداف العامة للسياسة الوطنية للعلوم والتقنية التي تعبر عن المبادئ والتوجهات العامة للدولة على المدى البعيد، جاءت مع الأسس الاستراتيجية المنفذة لها لتعكس أبرز القضايا والمستجدات المحلية والدولية التي يتوقع أن يزخر بها الواقع التنموي للمملكة خلال العقدين القادمين؛ حيث تبنت السياسة **عشرة أهداف عامة منسجمة مع توجهات خطط التنمية الوطنية، يتلخص أهمها في الآتي**[٢٠١]:

- **العناية بإعداد القوى البشرية** في مجالات العلوم والتقنية.
- **رعاية البحث العلمي** بما يفي واحتياجات الأمن الوطني الشامل والتنمية

المستدامة.

- **دعم وتنمية القدرات التقنية الوطنية** في القطاعات المختلفة.
- **التطوير المستمر للأنظمة المعنية بالعلوم والتقنية وتنسيقها**.
- **تعزيز التعاون العلمي والتقني مع العالم الخارجي**.
- **تعزيز الأنشطة والخدمات المساندة للعلوم والتقنية**.
- **الاستثمار الأمثل للمعلومات وتقنياتها** بما يواكب التوجه نحو اقتصاد المعرفة.
- **تسخير العلوم والتقنية للمحافظة على الموارد الطبيعية** وحماية البيئة وتنميتها.
- **إيجاد الوعي لدى أفراد المجتمع بأهمية وجدوى العلوم والتقنية**.

تقوم مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ووزارة التخطيط ببدء العمل مباشرة في إعداد المرحلة الرابعة والأخيرة التي ستتناول تحديد الآليات والوسائل والإجراءات التنفيذية اللازمة لضمان وضع توجهات السياسة الوطنية موضع التنفيذ، وذلك من خلال إعداد استراتيجيات تفصيلية متكاملة تحدد المسارات الوطنية الدقيقة لتطوير كافة المجالات العلمية والتقنية ذات الأولوية للتنمية، ينبثق عنها برامج ومشروعات يتم إعدادها ضمن إطار الخطط الخمسية للتنمية ومنهجيتها ومواردها، ويتم إدراجها في الخطط التشغيلية للجهات ذات العلاقة، لضمان اتساقها ومتابعة تنفيذها.

ولما كان إعداد العناصر التخطيطية المختلفة للمرحلة القادمة يستدعي تعاون ومشاركة الجهات والقطاعات المعنية بفعالية، سواء فيما يتعلق بتحديد الأولويات الوطنية، أم في اختيار الاستراتيجيات الفرعية الملائمة، أم تحديد البرامج والمشروعات العلمية والتقنية المناسبة؛ فإن هذا الأمر يتطلب تكاتف

كل الجهود من مختلف الجهات ذات العلاقة في المملكة، وتعزيز مشاركتها بفعالية، ليتسنى تنفيذ هذه السياسة وتحقيق غاياتها المنشودة[٢٠١].

المعلومات

لم تحرز المملكة بعد تقدماً ملموساً في بعض المجالات المهمة مثل إنشاء قواعد معلومات متكاملة وحديثة وبنوك معارف ومنهج تعليمي نوعي وحكومة إلكترونية. إلا أن خطة التنمية السابعة أولت اهتماماً كبيراً للعلوم والتقنية والمعلوماتية وتشجيع البحث والتطوير والتقنية، وذلك في إطار أهدافها العامة "الهدف العام رقم ١٤"، وكذلك من خلال الأساس الاستراتيجي رقم ١٤ الذي ينص على "بناء قاعدة وطنية للعلوم والتقنية قادرة على الابتكار والتجديد ونشر التقنية وتطويعها"، والذي يركز على إعداد خطة وطنية توظف المعلوماتية وغيرها من التقنيات لخدمة العلم ودعم التنمية الاقتصادية. وبموجب قرار مجلس الوزراء تمت الموافقة على وثيقة "السياسة الوطنية للعلوم والتقنية" المرفوعة من قبل وزارة التخطيط ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، مما يمهد لاستكمال العمل في وضع الاستراتيجية والخطط اللازمة لتنفيذ ما ورد في تلك الوثيقة من سياسات[١٩٠].

كما يبرز تقرير حديث أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "الإسكوا" التابعة للأمم المتحدة، ما تم انجازه من اجراءات في المملكة ازاء التوجه نحو "الحكومة الإلكترونية"، والتي تتلخص في الآتي[١٩٠]:

- تبني استراتيجية محددة للحكومة الإلكترونية.
- دعم استراتيجية الحكومة الإلكترونية من القيادة السياسية.
- تبني تطبيقات الحكومة الإلكترونية لتقديم الخدمات الحكومية.
- البدء في إعادة هيكلة الإجراءات والخدمات الحكومية.
- البدء في تهيئة البيئة القانونية والتنظيمية والاقتصادية

والاجتماعية.

- العمل على توفير قاعدة المعلومات اللازمة للحصول على الخدمات الإلكترونية.
- العمل على توفير الأمن لنظم المعلومات.
- التنسيق بين دول مجلس التعاون الخليجي.
- جعل المستخدم مركز الاهتمام عند توفير الخدمات الإلكترونية.

أدركت حكومة المملكة العربية السعودية الدور الكبير الذي تلعبه تقنية المعلومات والاتصالات في اقتصاديات الدول، وفي تطور المجتمعات، فأولتها أهمية خاصة، واتخذت خطوات في سبيل تعزيز هذا التوجه على عدة مستويات.

فعلى صعيد التخطيط، ضمت خطة التنمية السابعة رؤية مستقبلية لما ستكون عليه تقنية المعلومات والاتصالات، تقضي بتضييق الفجوة التقنية بين المملكة والدول الصناعية بحلول عام ٢٠٢٠م، من خلال استثمار تقنية المعلومات في تنمية القوى البشرية، والارتقاء بها إلى المستويات الدولية، لتكون قادرة على التعامل مع التقنيات الحديثة. كذلك ركزت وثيقة السياسة الوطنية للعلوم والتقنية التي أقرها مجلس الوزراء في أحد أسسها على توطين وتطوير تقنية المعلومات، وضمنتها آليات تحقيق ذلك، ومن أهم هذه الآليات: تكليف جمعية الحاسبات السعودية إعداد الخطة الوطنية للمعلومات، لدعم التنمية الشاملة للمملكة برافد هذا القطاع، ولمواكبة عصر المعلومات الذي يعصف بالعالم[٢٠٢].

كما تضمنت خطة التنمية السابعة في المملكة العربية السعودية تصورات واضحة لمكانة تقنية المعلومات في القضايا الوطنية، ونصت أهدافها على إعداد خطة وطنية توظف المعلوماتية وغيرها من التقنيات لخدمة العلم ودعم التنمية الاقتصادية، وتوفير البيانات والمعلومات المحدثة وتسهيل الحصول

عليها، وتحديد أدوار المؤسسات المنتجة والمجمعة للمعلومات ومرجعية المعلومات بما يضمن تكاملها، وإنشاء نظام معلومات ضمن شبكات فرعية ترتبط بنظام المعلومات الوطني المتكامل، ونشر تقنية وخدمات المعلومات في المجتمع.

وعلى صعيد البنية التحتية فقد جاء إنشاء وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات لتجسيد الاهتمام بهذا المجال، كما أعيد تشكيل هيئة الاتصالات في المملكة، حيث تتولى مسؤولية تهيئة المناخ لنمو وفتح آفاق جديدة لتعزيز هذا المجال.

كما تم تأسيس كل متطلبات توسيع نطاق شبكة الإنترنت، وجعلها يسيرة على كل المستويات، لاستثمار إمكاناتها الهائلة في إعداد المجتمع المعلوماتي، ومجتمع المعرفة. وكذلك فقد أولت حكومة المملكة مسألة أمن المعلومات وحماية شبكة الإنترنت من الاختراقات السلبية اهتماماً خاصاً، ليقتصر استخدام هذه التقنيات على نواحيها الإيجابية وحماية المجتمع من أية سلبيات تقترن بهذه التقنيات، وعلى مستوى آخر فقد اهتمت المملكة أيضاً ببناء قدرات المواطنين، وتطوير إمكاناتهم، من خلال عدة برامج ومشاريع تحقق هذا الهدف.

ومن خلال مسار آخر أطلقت الحكومة عدداً من المبادرات المعززة لقطاع تقنية المعلومات والاتصالات، منها: برنامج الحكومة الإلكترونية، والمشروع السعودي لتبادل المعلومات إلكترونياً، والذي يهدف إلى توفير السرعة والشفافية في الأعمال، والنظام السعودي للتحويلات المالية السريعة ضمن إطار تعميم الخدمات المالية والمصرفية إلكترونياً، ومشروع البطاقة الذكية للمواطن، ومشروع العمرة لتنظيم عملية استصدار تأشيرة العمرة آلياً وغيرها.

ويمكن الوقوف على الجهد الذي تقوم به المملكة في قطاع المعلومات والاتصالات من خلال المؤشرات الخاصة التي تقيس مدى وعمق انتشار تقنيات المعلومات والاتصالات بالمجتمع، مثل: انتشار شبكة الإنترنت، وانتشار تقنية المعلومات في الشركات، وأعداد الحاسبات الشخصية، والهواتف الثابتة

والجوالة، وجميع هذه المؤشرات تؤكد نمواً متسارعاً لهذه التقنيات في المملكة في السنوات الأخيرة[٢٠٢].

التنمية في ظروف مماثلة

دراسة تطبيقات التنمية المستدامة في دول الخليج التي شرعت في تبني طريقة التنمية المستدامة قد تساعد في الحرص على التنسيق معها في وضع خطط التنمية المستقبلية لما يجمع المملكة بها من حدود ومصالح مشتركة. هذا إلى جانب الاستفادة من تجارب دول لها نفس ظروف المملكة مثل ماليزيا.

التجربة الماليزية

خلال الحقبة الاستعمارية كانت ماليزيا أو (مالايا) كما كانت تسمى أكبر منتج للقصدير والمطاط في العالم، ولم يكن بماليزيا وقتها أي نشاط تصنيع، وكان لا بد من استيراد جميع البضائع المصنعة. وبعد الاستقلال عام ١٩٥٧م أصبحت مشكلة البطالة أكثر خطورة لكون صناعتي المطاط والقصدير غير قادرتين على توفير فرص عمل، إلا بأعداد محدودة للغاية؛ ولذلك كان السبيل الوحيد لإيجاد وظائف هو طرق باب التصنيع. ولكن ماليزيا كانت تفتقر إلى خبرة التصنيع، ولا توجد بها تقنية ولا رأس مال، ولا إدارة ذات معرفة، ولا مهارات تسويق. وفي تلك الأيام كان على الدول الراغبة في اقتحام مجال التصنيع أن تعتمد على المقاولين المحليين الراغبين في أن يخاطروا برأس المال البسيط الذي يمتلكونه، وشراء أو سرقة التقنية، أو دفع حقوق الملكية المحظورة. ولم يكن هناك طريق أمام تلك الدول للإنتاج ولا المنافسة في السوق الدولي[١٦١].

كانت اليابان هي الدولة الوحيدة تقريباً التي نجحت في التصنيع بمفردها، ولكن اليابان لديها مهارات محلية وطنية في الحرف المختلفة، وكانت على دراية بتصنيع المعادن ومعظم الدول بما في ذلك ماليزيا بالقطع تفتقر إلى تلك

الخلفية، وإضافة إلى ذلك فقد ظل المستعمرون يعملون بإصرار لضمان اقتصار ماليزيا على إنتاج المواد الأولية. وبمرور الوقت تصورت الحكومة الماليزية أن إنتاج البضائع المصنعة يحتاج إلى نوع من المهارات غير العادية، وهو ما كان يتخطى قدراتها. ولكن؛ وبعد مرور فترة قصيرة من الاستقلال، أدركت الحكومة أنه إذا لم تستطع إيجاد فرص وظيفية لشعبها فسوف تواجه مشكلات اجتماعية وسياسية شديدة الخطورة، بل ستصبح ماليزيا أكثر فقراً مما كانت عليه تحت حكم الاستعمار.

وكانت القدرات الصناعية المحدودة التي استطاعت الحكومة التوصل إليها بمفردها متمثلة في إنتاج البدائل للسلع المستوردة، ولكن ما تم إنتاجه وقتها بواسطة المصانع البدائية كان في مرتبة متدنية مقارنة بالمنتجات المستوردة، وبالتالي يتكلف أكثر من نظيره المستورد؛ لذلك كان على الحكومة فرض رسوم باهظة على الواردات لحماية المنتجات المحلية. وقد أدى ذلك إلى حرمان الشعب من البضائع المصنعة التي كان يحتاجها بشدة؛ لتحسين أوضاعه المعيشية واستحال رفع الأجور والدخول، كما استحال على السوق المحلي استيعاب المنتجات المحلية بكميات كافية، ولم يكن هناك سبيل آخر للخروج من هذا المأزق. هنا قررت ماليزيا أن تدعو الأجانب إلى استخدام ماليزيا كقاعدة صناعية لمنتجاتهم ولصالح السوق العالمي، ومع ذلك لم تكن واثقة من استطاعة عمالها استيعاب المهارات الخاصة بالتصنيع وإتقانها.

وفي ذلك الوقت كان اليابانيون ينتجون ويسوقون بضائع أكثر تفوقاً، وأرخص سعراً لأسواق العالم، ولم يستطع الأوروبيون بسبب عمالتهم الباهظة التكلفة ولغيرها من الأسباب منافسة اليابانيين في هذا الشأن. ولكي يتسنى للأوروبيين تقليل تكلفة منتجاتهم كان لزاماً عليهم الانتقال إلى الدول ذات العمالة الرخيصة؛ ولذلك سعت ماليزيا إلى تقديم قاعدة التصنيع ذات العمالة الرخيصة.

ولجعل التصنيع في ماليزيا أكثر جاذبية منحت الحكومة فترة إعفاء ضريبي مقدارها عشر سنوات للمشروعات الصناعية، وخلال هذه الفترة لا تتحمل المؤسسات الصناعية أي ضرائب ولا تفرض أي رسوم على المنتجات التي يتم تصديرها إلى الأسواق الأجنبية، وقد سعت الحكومة إلى تقليل المعوقات البيروقراطية والمجاملات غير القانونية من أي نوع، وكلها جرى التعامل معها بصورة حاسمة.

وقد مكنت العمالة الماليزية المنضبطة رؤوس الأموال الأوروبية الهاربة من بلدانها بسبب ارتفاع تكاليف العمالة، من أن تقلل تكلفة منتجاتها وتجعلها أكثر قدرة تنافسية. وسرعان ما ازداد حجم الاستثمارات في ماليزيا وزادت الصادرات الماليزية من البضائع المصنعة من المطاط والقصدير، بل وحتى البترول، كما أن التحول الهائل الذي حدث اليوم هو أن ٨٠٪ من صادرات ماليزيا تشتمل على بضائع إلكترونية فائقة الجودة وأخرى كهربائية.

وفي البداية شجعت ماليزيا الصناعات كثيفة العمالة سعياً وراء تقليل البطالة، وكانت هذه السياسة ناجحة للحد الذي يوجد فيه اليوم بمصانعها حوالي مليوني عامل أجنبي، وعدد كبير من هؤلاء يعمل في شركات التصنيع الأجنبية الجنسية العاملة في ماليزيا.

ولكن الفوائد التي عادت على ماليزيا تتخطى ذلك بكثير؛ إذ استطاع الماليزيون اكتساب المهارات في التصنيع وفي إدارة منشآت التصنيع المعقدة وفي النظم وفي التسويق، وسرعان ما بدأت الشركات المحلية في إنتاج مكونات هامة، بل أخيراً استكمال المنتجات ذات التصميمات الماليزية والماركات. وهذه النقلة الجبارة لا تقتصر على الصناعات التي جرى إدخالها بواسطة المستثمرين الأجانب؛ إذ بدأ الماليزيون في اقتحام العديد من الصناعات الجديدة؛ حيث شعر المقاولون الماليزيون من أصحاب رؤوس الأموال بالحاجة إلى دخول عالم منتجات الجودة التي يجري تسويقها في العالم بأسره، وقلة معدودة فقط هي التي ما

زالت متشككة في المهارات الماليزية أو جودة المنتجات الماليزية.

وتلعب الحكومة دوراً شديد الأهمية في عملية التصنيع الماليزية؛ إذ جرى اجتذاب أصحاب التصميمات الصناعية المتفوقة كي يعطوا توجيهاتهم للمسار الذي ستسلكه عملية التصنيع. وكان هناك استهداف وتركيز على صناعات معينة، وهي التي يجري منحها حوافز ومساعدات خاصة. وقد تم إنشاء صناديق لدعم الصناعات، وتم حث البنوك على تقديم الدعم لصناعات معينة أثناء تنفيذ كل خطة تصنيع معينة.

وجرى إرسال فرق للتسويق برئاسة وزير التجارة الدولية والصناعة لإقناع أصحاب الصناعات الأجانب بالاستثمار في ماليزيا. وقام أصحاب رؤوس الأموال الماليزية بالاتصال المباشر مع الشركاء الأجانب أثناء تلك الرحلات الترويجية؛ ونتيجة لذلك فقد أصبح هناك مشروعات عديدة للاستثمار المشترك.

وللوصول إلى صناعات تصدر بنسبة ١٠٠٪، سمحت الحكومة لمثل هذه الصناعات بملكية أجنبية مقدارها ١٠٠٪، ولو تقرر لمنتجات هذه الشركات أن تباع في السوق المحلية فإنها تخضع لسداد رسم الاستيراد العادي. وفي المقابل يجب أن يحصل الماليزيون على حصتهم في مثل هذه الشركات الموجهة للسوق المحلي من ناحية الملكية.

والحكومة الماليزية تتبع شعاراً شديد الصداقة للأعمال، وهي تمارس مفهوم "ماليزيا شركة واحدة"، الذي في ظله يتعين على الموظفين الحكوميين بماليزيا والقادة السياسيين أن يقدموا أقصى درجة من المعاونة للقطاع الخاص، ونحن نعترف بأن القطاع الخاص سواء المحلي أم الأجنبي يسهم في التنمية الاقتصادية بماليزيا. وبالإضافة إلى قيام العديد من أنشطة القطاع الخاص بسداد ضرائب ممارسة نشاطهم وغيره من الضرائب، فإن القطاع كلما حقق المزيد من الأرباح زاد الربع الحكومي من الضرائب، وبطبيعة الحال فإن موظفي الحكومة يحصلون على رواتبهم من هذه الضرائب. وفي الحقيقة فإن التنمية التي تقوم بها

الحكومة لصالح الأفراد إنما مصدرها هذه الضرائب؛ لذلك فإن الضرائب التي تحصل عليها الحكومة تساعدها على معاونة باقي الشركات في تحقيق أرباح. ونتيجة لشعار "الصداقة مع الأعمال" تغير موقف الحكومة حيال الأعمال للحد الذي جعل الدولة الآن قادرة على اجتذاب العديد من الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية، ويسهم ذلك بالطبع في عملية التصنيع وزيادة الناتج الوطني.

التصنيع عملية ديناميكية ولا يمكن أن تتسم بالجمود. فالتقنيات والمنتجات تتغير بسرعة كبيرة، بل إن بعض المنتجات لها دورة حياة على أرفف المتاجر لا تزيد عن بضعة أشهر. وبين الحين والحين تظهر تكنولوجيات جديدة تؤدي إلى إحداث تغيير جذري في الصناعات كلها. فظهور الترانزيستور وأقراص الميكرو أدى إلى تغير طرق الصناعة كلية بحيث أصبح ممكناً الاستعانة بالروبوت والتصنيع الآلي، ومثل هذه التغييرات تجعل من الحتمي اكتساب المهارات الجديدة بواسطة العمال والمهندسين على السواء.

وقد أدت تقنية المعلومات إلى إحداث تغير كامل في المنتجات وطرق الإنتاج، وبدلاً من استخدام العمالة اليدوية الماهرة أصبحت ماليزيا بحاجة إلى عمالة مسلحة بالمعرفة؛ لذا قررت ماليزيا احتضان تكنولوجيا المعلومات؛ لاستحالة حصول عمالها على أجور عالية من الصناعات القديمة، إضافة إلى أنه لم يعد لديها أعداد كافية من العمالة المحلية، الأمر الذي استوجب اعتمادها على أعداد كبيرة من العمال الأجانب وصلت نحو مليوني عامل.

وقد قامت الحكومة بإنشاء ممر الوسائط المتعددة، وهو عبارة عن منطقة بمساحة ١٥كم × ٥٠كم، تتضمن مدن كوالالمبور وهي العاصمة الإدارية الجديدة وبورتاجايا "مدينة السيبرانية الجديدة" ومطار كوالالمبور الدولي، وداخل نطاق ممر الوسائط هذا قامت قوانين سيبرانية جديدة وسياسات وممارسات مختلفة. وتم توفير بنية تحتية شديدة الحداثة إضافة إلى وسائل اتصالات على أعلى مستوى ممكن بجانب توفير حوافز للشركات العالمية العاملة في مجال

تكنولوجيا المعلومات والوسائط المتعددة؛ لكي يتسنى لهم إقامة أنشطة الأبحاث والتنمية داخل ماليزيا، الأمر الذي أدى إلى تدفق استثمارات هائلة لمر الوسائط. كذلك وطنت الشركات المحلية المتخصصة في التقنية نفسها في تلك المنطقة، وقد أدى هذا التداخل بين الشركات المحلية والأجنبية بتلك المنطقة إلى استيعاب الكثير من المعرفة والتقنية، الأمر الذي أدى إلى النهوض بالقدرة الصناعية الماليزية في مجال تقنية المعلومات.

وقامت الدولة أيضاً بإنشاء جامعة الوسائط المتعددة؛ لتدريب العمال أصحاب المعرفة والمطلوبين لمؤسسات تكنولوجيا المعلومات العاملة في هذه المنطقة. وتم قبول أعداد كبيرة من الطلاب الأجانب في هذه الجامعة، ويحصل الخريجون على وظائف ذات أجور عالية في أي مكان؛ لأن الطلب على هذه النوعية من عمالة المعرفة سوف يتزايد باستمرار.

بفضل مر الوسائط المتعددة أصبحت ماليزيا جاهزة لمواجهة تحديات عصر تكنولوجيا المعلومات، وما زالت ماليزيا أمامها الكثير لتصل إلى مرحلة التصنيع الكامل، رغم أنها لم تعد تعتمد على المنتجات الزراعية ولا التعدين، فما زالت دولة نامية، ومع تيار العولمة، فإن الخطر ماثل من أن تفقد السيطرة على توجيه مسار برنامج التصنيع الذي بدأته[١٦١].

عوامل نجاح التنمية

لعبت الثقافة والتقاليد والقيم المعنوية دوراً مهماً في نجاح تجربة التنمية الاقتصادية في دول جنوب شرق آسيا. وإطلاق اسم "النمور الآسيوية" أو "التنين الآسيوي" على اقتصاديات المنطقة فيه إشارة موحية لدور العامل الثقافي. فالتعاليم الأخلاقية السائدة في إقليم جنوب شرق آسيا زودت جميع تجارب النمو؛ ابتداءً من اليابان وانتهاءً بمجموعة الدول المصنعة حديثاً مثل ماليزيا والفلبين وإندونيسيا وسنغافورة، بمعطيات ثقافية أكدت قيمة العمل واحترام السلطة والإخلاص والولاء للوطن، كما دعمت الاستقرار الاجتماعي

والسياسي في ظل تعدد عرقي وديني ملحوظ؛ ولكنه كان على الدوام أداة للتعاون والمشاركة الجماعية.

وماليزيا كواحدة من مجموعة النمور، شكلت فيها القيم المعنوية وتقاليد المجتمع عنصراً أساسياً في دعم ونجاح تجربة النمو الاقتصادي، وما زال الزعماء يعولون عليها في تحقيق الطموحات الوطنية. فالهدف الرابع المركزي من "رؤية ٢٠٢٠م"؛ وهي رؤية تخطط لمستقبل ماليزيا في سنة ٢٠٢٠م؛ هو "تأسيس مجتمع قيمي كامل، يكون فيه المواطنون على درجة من التدين القوي والقيم المعنوية والمعايير الأخلاقية الرفيعة". وذلك في ظل تركيبة اجتماعية لأكثر من أربع عرقيات وخمس ديانات أساسية.

ويمكن توضيح أبرز القيم المعنوية والتقاليد التي لعبت دوراً فاعلاً وداعماً للنجاح التنموي في ماليزيا على النحو التالي[٢٠٣،٧١].

الإعتماد على الذات

تحقق الجهد التنموي في ماليزيا بالاعتماد على الاستثمارات الأجنبية لا على المعونات الاقتصادية؛ كما هو الحال في الكثير من الدول الأفريقية والعربية؛ حتى في أوقات الأزمات الاقتصادية الحادة كأزمة النفط في ١٩٧٣م وأزمة العملات ١٩٩٧م ضربت ماليزيا مثلاً في التغلب على الصعوبات التي واجهتها من خلال التدابير الذاتية دون مساعدة مادية من العالم الخارجي. وسياسة الاعتماد على الذات وفرت دافعاً قوياً لحيازة التقنية والأفكار الناجحة من التجارب الأخرى. ولعل شركة البترول الوطنية "بتروناس" وشركة الخطوط الجوية "ماس" والسيارة الوطنية "بروتون" خير شواهد على نجاح هذه السياسة؛ فكل واحدة من هذه الشركات رائدة على المستويين الإقليمي والعالمي.

المحاكاة المبصرة

تعتبر اليابان مثلاً أعلى لجميع دول شرق آسيا الآخذة في النمو. فقد صاغت ماليزيا في عام ١٩٨١م استراتيجية سياسية أطلق عليها "النظر إلى الشرق" ومضمونها الاستفادة من التجربة اليابانية وتقليد الجوانب الناجحة تقليداً

مبصراً مثل الاتجاه التصديري؛ أي تصدير المنتجات للخارج، والاستثمار في التنمية البشرية والنظم الإدارية المحكمة.

الموضوعية السياسية والتصحيح

يتميز السياسيون في ماليزيا بالموضوعية السياسية التي تعني أن الفشل في تحقيق الأهداف الاقتصادية أو تنفيذ السياسات المعلنة يقابله اعتراف صريح بالخطأ والبحث عن بدائل للحل. فلم تكن المكابرة السياسية تخطر على بال صناع القرار حتى عندما يرتبط الفشل ببرنامج الحزب الحاكم. فماليزيا أخذت في مطلع الثمانينات بسياسة إحلال الواردات؛ أي استبدال المنتجات المستوردة من الخارج بمنتجات محلية، ودعم مؤسسة الصناعات الثقيلة وعندما تبين فشل هذه السياسة تم التحول إلى سياسة التصدير إلى الخارج والتحول إلى القطاع الخاص. والأمر الجدير بالتنويه والثناء أن السياسة العامة كانت موضع دارسة وتقويم دائمين من قبل السياسيين والفنيين على السواء.

البساطة وعدم الإسراف

من السمات التي لا تخطئها العين في المجتمع الماليزي أسلوب الحياة البسيط مع منهج عدم الإسراف في المعيشة؛ وبالتالي يساهم المنهج الحياتي على هذا المنوال في تعزيز قيم أخرى مثل: المحافظة على الثروة الوطنية، وحسن استغلال الموارد، وتوظيفها. وكان لهذه السمة بالذات تأثيراً إيجابياً على القرارات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة الأزمة المالية في ١٩٩٧م من تقليل الإنفاق الحكومي ورفع الدعم الكلي عن بعض الخدمات، حيث لم تعترض تلك القرارات أية معارضة أو احتجاج شعبي، بل وجدت التأييد عندما طالت هذه القرارات بعض المشروعات المستهدفة في تحقيق الرفاهة والتنعم.

احترام الكبير وتقديره

المشهور في شرق آسيا وفي ماليزيا على وجه الخصوص احترام الكبير وتقديره، وهذه القيمة المعنوية انعكست على أسلوب التعامل مع السلطة، فالسلطة

على مختلف مستوياتها تحظى باحترام الجميع؛ وبالتالي فالقانون يحكم الحياة العامة ويحقق تجاوب مع الناس مع سياسات الدولة وعدم معارضتها أو تعويقها. ومن جانب آخر: فالدولة تبادل المواطن هذا الاحترام من خلال: رعاية مصالحه، وكفالة حقوقه الأساسية، والسعي الدؤوب لترقية أداء الحكومة. فبرامج ومشروعات التنمية استهدفت بشكل مباشر دعم الصناعات الصغيرة والمشروعات المتوسطة، التي يستفيد منها صغار الملاك ومحدودي الدخل.

الأسرة المستقرة

تعتبر الأسرة نواة المجتمع الأولى وعنصر تماسكه. وهناك اعتزاز وقدسية للأسرة ودورها. ورغم ما أحدثته سياسات التصنيع من حداثة ومعاصرة من تأثير سلبي على دور الأسرة فهي ما تزال بؤرة استقرار المجتمع. وهناك تضامن وتكامل ما بين الأسرة ومؤسسات المجتمع المدني كالمدرسة وأماكن العبادة في النهوض ببعض المسئوليات الاجتماعية. ومن جانب آخر تقوم الدولة برعاية استقرار الأسرة عبر برامج محددة تعنى بمعالجة المشكلات الطارئة أو البيئية مثل: إساءة معاملة الأطفال والاعتداء على الأحداث والنساء. ولكن نستطيع القول بشكل عام إن المجتمع الماليزي يتميز بتضامن وتماسك أسري أقوى من المجتمعات في دول مجاورة مثل: تايلاند والفلبين وإندونيسيا. ومنهجية الأسرة المتعاونة تركت أثراً واضحاً على الحياة السياسية والاقتصادية فالحكومة غالباً ما تناقش القضايا الاقتصادية أو قراراتها المتعلقة بتحقيق هدف اقتصادي من خلال مشاركة جميع الأطراف وأصحاب المصلحة في القضية المشتركة؛ وهناك ما يعرف بسياسة "البومبترا" أو أهل الأرض الأصليين التي توجهت إلى زيادة دخول الفئات الملايوية في مقابل المجموعة الصينية الثرية وهي سياسة وجدت القبول من الجميع لأنها تمت بموافقتهم وشعورهم بكيان الأسرة الواحدة المتعاونة.

التسامح والوئام العرقي

هناك قدر كبير من الوئام بين الأعراق الثلاثة المكونة للشعب الماليزي: الملايو ويشكلون حوالي ٥٠٪ من السكان ويدين معظمهم بالإسلام، والصينيون ويدينون بالبوذية، ثم الهنود ومعظمهم هندوس. ويرافق ذلك تسامح اجتماعي وديني. فالجميع يحترمون دستور البلاد الذي يؤكد أن الإسلام الدين الرسمي للدولة، وأن الوحدة الوطنية والأهداف الوطنية هي التي تجمع بين فئات الشعب المختلفة في تعاون وانسجام. وبالتأكيد هذا التسامح والوئام أسس أرضية صلبة للاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي. وكان عنصراً جذاباً للاستثمارات الأجنبية. ولكن لا بد من الإشارة إلى أن الدولة ساهمت بنصيب وافر في ترسيخ دعائم هذا التسامح. فقد شهدت البلاد أحداثاً دامية في ١٩٦٩م بين الملايو المسلمين والصينيين البوذيين ولكنها كانت درساً مفيداً أفضى إلى احترام السلطة ووضع بنود الدستور الدائم واحترامها. وقامت الدولة بتأييد كل الإجراءات التي رسخت العقد الاجتماعي الجديد بحيث صارت السلطة السياسية للملايو؛ أصحاب الأرض، مع فتح باب المشاركة الاقتصادية للجميع والمساواة أمام القانون، مع وجود تميز محدود تم باتفاق الجميع لصالح الملايو. وحافظت الدولة على هذه الروح الإيجابية في المجتمع عبر وسائل غير محبوبة؛ ولكنها ضرورية مثل "قانون الأمن الداخلي" وبالمفهوم الغربي يعتبر هذا القانون عملاً غير ديمقراطي؛ ولكن رأى الكثير من الحكماء والسياسيين القدامى أن هذا القانون مهم للغاية باعتباره رادعاً للأعمال التخريبية وممارسات العنف التي تستهدف المجتمع ككل مثل ما حدث في ١٩٦٩م.

الإعتداد بالوطنية

من أرض الملايو، انطلقت نواة المشاعر الوطنية المعادية للاستعمار ومنها تكونت منظمة دول عدم الانحياز في مؤتمر "باندونج" الشهير. إن الشعب الماليزي اعتبر مقاومته للاستعمار مصدر إلهام وشحذ لهمته من أجل التحرر والتطور والتقدم. وقد أدرك القادة السياسيون هذه الحقيقة ووظفوها

لخدمة المصالح العليا. وخلال أقل من ثلاثة عقود تحولت ماليزيا من بلد زراعي فقير إلى نموذج دولة مصنعة حديث تعد أكبر مصدر في البلاد النامية لأشباه الموصلات "الشرائح الإلكترونية" ميزة عصر التقنية الراهن، وذلك كله عبر حشد الروح الوطنية.

استقرار السياسات الإقتصادية

واحد من الأسباب الرئيسة للنجاح هو تطبيق العناصر الأساسية للسياسة الاقتصادية بأسلوب سليم؛ فالأداء الكلي للاقتصاد تميز بالاستقرار، مما وفر بيئة مواتية لنمو المدخرات المحلية، وجذب الاستثمارات الخارجية. وتمت إدارة مشكلات التضخم المالي، ونقص العمالة والبطالة بعناية فائقة مع زيادة السلامة في النظام المصرفي الذي يعد الآلة الرافعة لتدوير الأموال في عجلة إنتاجية ناجحة. وكان للتدخل الحكومي دور مهم في زيادة الدخول الحقيقية للأفراد، ومعالجة التفاوت في الدخل بانتهاج سياسات اقتصادية مراعية فيها التحول السلمي للثروة من الأقلية الصينية إلى الأغلبية الملايوية وهم أهل البلاد الأصليين. كما أن الدولة لعبت دوراً مهماً في التخصيص الكفء للموارد المتاحة؛ حيث إنها توجهت نحو الاستخدامات والاستثمارات ذات الإنتاجية العالية، وقد استخدمت مزيجاً من آليات اقتصاد السوق والتدخل الحكومي عند اتخاذ قرارات متعلقة بنوع السياسة التجارية أو المالية المستهدفة.

المشاركة في التنمية

لم يكتف الذين أسندت إليهم إدارة البلاد بتأييد الصفوة الاقتصادية ورجال الأعمال؛ بل عملوا على الحصول على التأييد الشعبي، وقد أعلنت الحكومة ما عرف بالسياسة الاقتصادية الجديدة متضمنة امتيازات وحوافز متعلقة بالأغلبية الملايوية أو ما يعرف بـ "سكان الأرض"، وبذلك كان هناك تفهم وتعاون وتأييد من الطبقات المتوسطة والفقيرة للمجتمع، وتكون لديهم شعور

بالاستفادة الحقيقية من عملية النمو الاقتصادي والسياسات المعلنة في هذا الجانب، الأمر الذي انعكس في تضافر الجهود للخروج من الكبوة.

الإدارة الجيدة

عملت حكومة ماليزيا منذ استقلالها على اختيار موظفين مؤهلين لتقلد أعباء إدارية رفيعة المستوى، فاستعانت بفكرة المجالس الاقتصادية والوزارات المتخصصة لإنجاز أهداف محددة وفق اعتمادات مالية مضمونة، وبصفة عامة يمكن وصف الخدمة المدنية الماليزية بأنها تقوم على أساس ديواني مرتب وأهداف واضحة، وفي نفس الوقت تتمتع بدعم سياسي قوي، الأمر الذي يجعلها في خدمة المصالح الوطنية.

التغلب على المصاعب

بعد أن كانت ماليزيا تطمح لأن تكون بلداً صناعياً بالكامل عام ٢٠٢٠م وقعت الأزمة المالية الكبيرة التي عصفت بماليزيا وبعدد من اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا منذ يوليو عام ١٩٩٧م، فاعترضت طريق التنمية السريعة الذي سلكته النمور الآسيوية. وأدت هذه الأزمة إلى فقدان العملة الماليزية (الريجنت) نصف قيمتها.

ورغم الكبوة التي واجهتها تلك الدول فإن كلاً منها حاول قدر جهده استرداد قوته للخروج من المأزق الذي واجهته ومواجهة العراقيل التي خلفتها الأزمة. واتبعت كل دولة طريقاً يلائمها لعلاج الموقف وفق الظروف والملابسات التي تمر بها وبالصورة التي تلائمها.

وكان لماليزيا خصوصية في الطريق الذي اتبعته لاجتياز الأزمة الاقتصادية، إذ اختارت برنامجاً وطنياً للعلاج بعيداً عن وصفات صندوق النقد والبنك الدوليين؛ مما اقتضى أن يدفع المواطن الماليزي تكلفة العلاج من رفاهيته. وبهذا استطاعت ماليزيا إخراج الاقتصاد الماليزي من أزمته ووضعه مجدداً ليس على طريق الانتعاش البطيء، ولكن على طريق النمو وبمعدلات مرتفعة قياساً بالدول

الأخرى التي تعرضت للأزمة، ولعل أهم ما يميز النجاح الاقتصادي الماليزي هو أنه تم دون أي مساعدة من صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، ووصفاتهما الإصلاحية التي ثبت إخفاقها في العديد من الدول النامية.

ويكمن سر النجاح الاقتصادي الذي حققته ماليزيا خلال عامي ١٩٩٨/ ١٩٩٩م، في أن ماليزيا لم تكن في حاجة إلى صندوق النقد الدولي، وإنها كانت وما زالت قوية من الناحية المالية، ولم تعد تحتاج للاقتراض الأجنبي، في ظل معدلات الادخار العالية، التي بلغت حوالي ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٩م[٢٠٤].

كما أن ماليزيا اتخذت عدة إجراءات وقائية عاجلة، في مقدمتها تثبيت العملة الماليزية أمام الدولار، ومنع تحويلها إلى الخارج، وفرض قيود على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية من وإلى ماليزيا، وخفض الإنفاق الحكومي العام، وفتح الشركات والمؤسسات المراد خصخصتها أمام الماليزيين وليس أمام الشركات الأجنبية، وتقديم إعفاءات ضريبية مشجعة، وما تزال الحكومة الماليزية متمسكة حتى الآن بتطبيق هذه الإجراءات، وذلك لسببين[١٥٦]:

- كانت الإجراءات ناجحة في تحقيق الأهداف الاقتصادية المتوخاة منها، وخاصة في وقف تدهور قيمة العملة، ووضع البلاد على طريق النمو والتقدم الاقتصادي من جديد. فقد حفزت السياسات المالية والحوافز الضريبية التي طبقت خلال هذين العامين الطلب الداخلي، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الاستهلاك الخاص والإنفاق الاستثماري.
- منع أي محاولات جديدة للمضاربة على العملة وتخفيض قيمتها.

نجاح الاقتصاد الماليزي في الخروج من الأزمة الاقتصادية الطارئة أدى إلى أن يصل حجم النمو في إجمالي الدخل الوطني للبلاد خلال عام ٢٠٠٠م إلى ٦,١٪، وفي نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٨,٥٪، ويتدنى معدل التضخم إلى أقل من ٣٪، والبطالة إلى ٣,٩٪. كما أن الاقتصاد الماليزي شهد أداءً قوياً في أعقاب النمو

الكبير في الإنتاج الصناعي مرفقاً بطلب مرتفع على الصادرات والواردات. كما أظهر نمو الواردات؛ على الرغم من تجاوزه معدل نمو الصادرات، أن الطلب الداخلي في طور الارتفاع، بما يضمن حدوث تعافٍ مستدام، وبشكل يمتص أي مخاطر قد يولدها التباطؤ الاقتصادي الأمريكي أو تتعرض لها الصادرات الماليزية.

ولم يقتصر النجاح الماليزي على الاقتصاد الوطني الذي يعتمد على موارد عديدة صناعية وزراعية وثروات طبيعية منها النفط مع الطاقة بشرية فحسب، بل إن جميع المؤشرات الاقتصادية تؤكد أن النجاح في الدول المجاورة كان له دور كبير في وضع الاقتصاديات الآسيوية على طريق النمو والتقدم من جديد. ولعل أبرز أسباب التعافي الذي شهدته التجارة في منطقة جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٩م يعود إلى ارتفاع الصادرات لكل من ماليزيا وكوريا الجنوبية، وقد شكلت الصادرات الخاصة بالمعدات المكتبية والاتصالات ٨٠٪ من مجمل الزيادة في حجم تصديرهما[١٥٦].

ويذكر أن الاقتصاد الماليزي قد مر عام ١٩٨٥م بأزمة مماثلة حينما تراجع إجمالي الناتج الوطني بمعدل ١,٢٪، لكنه استطاع بعدها وعلى مدار ١١ عاماً أن يحقق طفرة اقتصادية كبيرة استمرت حتى منتصف عام ١٩٩٧م، وكان متوسط النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٨٪، بينما بلغت معدلات النمو ٨,٥٪ عام ٢٠٠٠م؛ وبهذا يكون الاقتصاد الماليزي قد تعافى من الأزمة المالية بشكل كامل وعاد إلى ما كان عليه قبل أزمة عام ١٩٩٧م.

مسببات النجاح الجديد

المنهج الماليزي في الإصلاح الاقتصادي أثار مخاوف العديد من الخبراء؛ لأنه وجه ضربة كبيرة لمنهج صندوق النقد الدولي في الإصلاح الاقتصادي تماماً، كما وجه ضربة لكثير من مفاهيم اقتصاد السوق السائدة أيضاً؛ ولذلك لم تتوقف تحذيرات عدد من المضاربين العالميين من نجاح التجربة الماليزية، لما سيكون لها من انعكاسات على مستقبل الاقتصاد في الدول الأخرى التي قد

تتعرض لأزمات مماثلة، ولعل من أبرز الذين حذروا من التجربة الماليزية المضارب العالمي جورج سوروس (George Soros)، واعتبرها تهديداً للاقتصاد الرأسمالي ومستقبل العولمة[١٥٨].

ومن الجدير بالذكر أن سوروس هو الذي كانت مضارباته وراء انهيار العملة الماليزية وعدد من عملات جنوب شرق آسيا، فعلى سبيل المثال تسببت نشاطاته في تايلاند في خسارة قدرها ٣٠ مليار دولار، واضطر مصرف تايوان المركزي إلى إنفاق ١٩ مليار دولار من رصيده من العملة الصعبة للحفاظ على قيمة العملة الوطنية. كما أن سوروس يقف وراء العديد من انهيار العملات خلال العقد الأخير، فقد دفعت مضارباته ضد الجنيه الإسترليني عام ١٩٩٢م بريطانيا إلى أن تستدين على عجل أكثر من ١٤ مليار دولار من ألمانيا للمحافظة على قيمة عملتها، فيما تسببت عملية مماثلة إلى خسارة بنك إيطاليا ٤٨ مليار دولار وأضعفت مقاومة الحكومة المالية للخصخصة[١٥٦].

أثبتت التجربة الاقتصادية الماليزية في الإصلاح نجاحها دون قروض خارجية أو وصفات إصلاحية، كما أكدت في الوقت نفسه أنه بإمكان الدول النامية إذا ما امتلكت ناصية قرارها السياسي المستقل أن تتحرك وتضمن مصالحها وتتلافى الكثير من الخسائر، ورما الكوارث التي قد تجر إليها، ولعل الفرق بين التجربتين: الماليزية والإندونيسية يوضح هذا البعد الخطير.

وفي الواقع إن الدور السلبي الذي يلعبه رجال الأعمال، في ظل الاقتصاد الحر، ومخاطر انتشار تجارة العملة، على حساب تجارة السلع والخدمات؛ يهدد اقتصاديات الكثير من الدول، لهذا فإن النجاح الأساسي لماليزيا في معالجتها للأزمة المالية الآسيوية، تمثل في تصديها بقوة لمطالب البنك الدولي، والولايات المتحدة الأمريكية التي أوشكت أن تؤكد فشل التجربة الماليزية. فالهدف الأساسي لصندوق النقد الدولي هو فتح الأسواق الماليزية كي تتمكن الشركات الأجنبية من القدوم والاستيلاء على إدارة الأعمال المحلية، في ظل

القدرة التنافسية المحدودة للشركات المحلية، وعدم قدرة المواطنين على المشاركة في الخصوصية.

كما أن ضخامة حجم رأس المال، وحجم الاتجار في العملة الذي يوازي أكثر من ٢٠ ضعف حجم التجارة العالمية يؤدي إلى اضطراب الأعمال أينما تتوجه هذه الأموال، وأن استخدامها في بيع وشراء العملات يؤدي إلى إنعاش وإثراء المضاربين، وإفقار الأمم، وإغراقها في الفتن والعنف والحروب، وقلب نظم الحكومات، وإشاعة الفوضى بعد أن كان يسودها القانون والنظام.

وقد أدت المضاربات المادية إلى قيام البعض بالمناداة بأن الحكومات لم تعد ضرورية؛ بدعوى أن السوق الحر سوف يحدد مستوى وأسلوب النمو الاقتصادي، وبدعوى أن السوق سوف ينظم سلوك الحكومات ويجعلها أكثر عرضة للمحاسبة وأكثر شفافية وأقل فساداً، هذا رغم أن الحقائق تشير إلى أن السوق الحر لم يعد أكثر من اسم جديد للرأسمالية، وأن الأسواق وجدت لكي تمكن المستثمرين من كسب المال وتعظيم الأرباح، وليس من أجل صياغة حاجة الشعوب أو رفاهية المجتمع، وأن رجال الأعمال ليسو منتخبين من جانب الشعب لكي يهتموا برفاهيته، ولو أنهم انتخبوا فإن ذلك يحدده مالكو الأسهم، الذين يهتمون فقط بعوائدهم وأنصبتهم والمكاسب المالية التي يحققونها، فمن غير الصحيح الاعتقاد بأن السوق الحر سوف ينظم أداء الحكومة بهدف بناء أمة أو مجتمع فاضل[٢٠٤].

تخطيط التنمية المستدامة

رؤية التنمية المستقبلية

تعد كافة الجهود المبذولة لبلورة الرؤية المستقبلية بمثابة الخطوة الأولى على طريق يتطلب الالتزام بالتنفيذ الجيد والكفء، إضافة إلى الحرص الدائم على الشفافية في التحليل والرصد لكافة المتغيرات وتحديد مدى الاختلاف في مساراتها وتوجهاتها مستقبلاً، واتخاذ ما يلزم من تعديلات وإضافات في

التوقيت المناسب وبالصورة المطلوبة. فمن الضروري أن تتسم الرؤية المستقبلية بالديناميكية والفاعلية والمقدرة على التكيف مع المستجدات بما يحقق الفائدة والغرض منها على الأجل الطويل[٢٠٥].

نظمت وزارة التخطيط ندوة كبرى عن الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي، تتناول قضايا التنمية الشاملة والمستدامة بكل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية[١٩٠]، وتستهدف بلورة رؤية علمية لما ينبغي أن تكون عليه المملكة تنموياً في العام ١٤٤٠هـ (٢٠٢٠م)، وتكوين رؤى واضحة ومتكاملة عن كيفية النهوض بكافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية على المدى البعيد، وذلك من خلال ايجاد حلول فعالة وقابلة للاستمرار للتحديات والمشكلات الرئيسية المتعلقة بمستقبل اقتصاد المملكة، ورفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة للمواطنين.

وتؤكد كافة المؤشرات التي رافقت ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي[٢٠٥] على أهمية استشراف المستقبل إنطلاقاً من وعي كامل بالمتغيرات والمستجدات العالمية، ومن حرص على تفعيل كافة عناصر القوة الاقتصادية للمملكة لتحقيق الطموحات التنموية على المدى البعيد. وقد أسهمت الندوة في تحديد معالم رئيسية للرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام ١٤٤٠هـ (٢٠٢٠م)، وذلك من خلال مراجعة المنجزات التي حققتها خطط التنمية على امتداد الإثنين والثلاثين عاماً الماضية، والتقييم الموضوعي للأوضاع الراهنة وتحديد ما يلائم الاقتصاد السعودي من تجارب التنمية العالمية الناجحة والرائدة التي يمكن الإفادة منها في بلورة المنظور المستقبلي للتنمية، بالإضافة إلى إيضاح وإبراز تحديات الواقع الدولي وتوجهات العولمة والإندماج الاقتصادي العالمي ومتغيرات الأوضاع الإقليمية واحتياجاتها وملامح الاقتصاد الجديد ومتطلباته، واستهدف كل ذلك تحديد العناصر الأساسية والملائمة لطبيعة ومكونات الاقتصاد السعودي والقادرة على تفعيله إيجابياً مع كل تلك المؤثرات

المتشابكة والمتداخلة بما يضمن اللحاق بركب العصر ويساند طموحات النمو والارتقاء بمستويات المعيشة ونوعية الحياة ويحفظ للإنسان مكانته اللائقة به باعتباره المحور الرئيسي لعملية التنمية، والوسيلة والهدف النهائي لهذه الرؤية المستقبلية الطموحة، ويضمن استمرار التنمية المستدامة وتواصلها بمتطلباتها الطموحة في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وبالصورة التي تحقق الفهم العصري للحفاظ على البيئة وصيانتها وحمايتها من التدهور والخلل، وتحقيق التنمية المتوازنة لكافة المناطق والارتقاء بتجمعاتها السكانية الحضرية والقروية، مع التركيز على الإنسان من منظور رفع مستويات معيشته وتوفير احتياجاته من خدمات مرافق التجهيزات الأساسية والخدمات العامة الأخرى، وكذلك من منظور شامل يهتم بالاستثمار في العنصر البشري من أجل تنمية الموارد البشرية، والتي أصبحت في مقدمة الموارد الاقتصادية من حيث الأهمية والقيمة المضافة في عصر اقتصاد المعرفة وما يرتبط به من متغيرات سريعة الإيقاع في الاتصالات والمعلومات[٢٠٥].

لقد أكدت الندوة على أن طموحات المستقبل التنموية تستوجب تعزيز دور القطاع الخاص في تنفيذ البرامج التنموية في ظل استراتيجية شاملة تكفل له المساندة والتحفيز، وتولي أهمية خاصة لتحسين المناخ الاستثماري وتهيئة البيئة المواتية للأعمال من خلال استكمال البنية النظامية والمؤسساتية اللازمة، مع التركيز على رفع كفاءة الأجهزة الحكومية وتسريع آلية العمل والأداء فيها وفقاً لمتطلبات عصر الاقتصاد الذي يعتمد على إنهاء المعاملات من خلال الشبكات الإلكترونية وتوفير الشفافية، وبناء قواعد المعلومات الدقيقة القادرة على مساندة كافة أطراف النشاط الاقتصادي لاتخاذ القرار السليم والصائب في الوقت الملائم.

وأكدت الندوة كذلك على ضرورة الالتزام الدقيق بمعايير الكفاءة في توزيع الموارد وفقاً لآليات اقتصاديات السوق، وطبقاً لأولويات الاستراتيجية الشاملة

للتنمية المستدامة، مع الاهتمام المكثف بالترشيد على كافة المستويات وفي كافة القطاعات والأنشطة الحكومية والخاصة واستغلال الموارد والإمكانيات المتاحة، أخذاً بالاعتبار السياسات والتشريعات والبيئة المحفزة لتعبئة وحشد المزيد من الموارد والإمكانيات التي تتطلبها الطموحات التنموية لضمان تحقيق الرؤية المستقبلية وإنجازها على أرض الواقع. وهو ما يستوجب أن تكون القدرات التنافسية ركيزة للاختيار والمفاضلة بين الأنشطة والمشروعات مع الالتزام بمراجعة الأوضاع القائمة ومساراتها وفقاً لقواعد واضحة للتوازن بين التكلفة والعائد من خلال برامج زمنية محددة لتعزيز القدرات الاقتصادية القائمة، وبناء قدرات جديدة تستهدف تحقيق الكفاءة الاقتصادية وتسهم في تقليص الاحتكار، وزيادة المنافسة مع ضرورة أن تأخذ الرؤية المستقبلية في الاعتبار مقتضيات التنمية الاجتماعية[٢٠٥].

ودعائم الرؤية المستقبلية تعتمد على كيفية التعامل مع العديد من القضايا الجوهرية؛ مثل[١٩٠]:

- **تحديد الأولويات بالنسبة للقطاعات المختلفة لتنويع القاعدة الاقتصادية**، وتحقيق النمو القابل للاستمرار مع تعزيز التنمية المستدامة، ومواكبة تطورات التقنية المتسارعة، في إطار نظام اقتصادي عالمي على درجة عالية من العولمة والمنافسة.
- **ترتيب أولويات القطاعات لإيجاد فرص عمل للمواطنين السعوديين** في إطار سياسات الاستراتيجية الخاصة بالعمالة والسعودة.
- **تفعيل الدور التنموي للقطاع الخاص** باعتباره محرك النمو والاستثمار في المستقبل.
- **ضمان توفير الخدمات بقدر كاف وبجودة عالية**، من خلال تحسين كفاءة وفعالية القطاع العام، وتطوير وتعميق الشراكة مع القطاع الخاص، وتقوية الإطار المؤسسي لهذه الشراكة.
- **إيجاد بيئة تنافسية عالية المردود للصناعة**، وتنمية الثروات الطبيعية

لزيادة القيمة المضافة وتحقيق الكفاءة الاقتصادية وتعزيز الصادرات غير النفطية.

- **الارتقاء بفاعلية الإدارة المحلية** تدعيماً للتنمية في مناطق المملكة المختلفة.
- **علاج مواطن الضعف في توفير وإدارة المعلومات** اللازمة لاتخاذ القرارات في القطاعين العام والخاص.
- **بناء القدرات لتنمية اقتصاد الخدمات، وتنمية مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة**، وتقديم خدمات اقتصادية جيدة، وبناء القدرات والمهارات اللازمة للقرن الحادي والعشرين.

مع تفشي ظاهرة العولمة وانفتاح الأسواق وقنوات المعرفة والاتصالات القائمة أساساً على القطاعات الخاصة في العالم وعلى المبادرات الفردية، فإن التخطيط الوطني ما زال له دور فعال في التنمية المستدامة كالآلية التي تعمل على أساسها اقتصاديات الدول النامية. كما أن العولمة تفضي إلى اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات والقوى العاملة والتقنية ضمن إطار عام يخضع فيه العالم لقوى السوق العالمية، ويزداد فيه التشابك والارتباط بين الدول والكيانات الاقتصادية المختلفة. ويرتكز البعد الاقتصادي للعولمة على تعميم سياسات الانفتاح الاقتصادي بين الدول، والاعتماد على آلية السوق والمنافسة، وتقليص دور القطاع الحكومي مع زيادة فاعلية دور القطاع الخاص، وتحرير التجارة الدولية عن طريق التكتلات الاقتصادية الدولية والمنظمات العالمية، وبصفة خاصة منظمة التجارة العالمية (WTO). كما يشتمل البعد الاقتصادي على عولمة الأنشطة الإنتاجية، والخدمات المالية وتهيئة المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية، وتشجيع كافة الدول على تطوير أنظمتها ذات العلاقة حتى لا تتخلف عن ركب "الثورة الصناعية الجديدة" والتطورات التقنية المتلاحقة في المجالات المختلفة، وبصفة خاصة المعلومات والاتصالات.

وقد أدت التطورات التقنية السريعة المتلاحقة خلال العقدين الماضيين إلى ترسيخ علاقات الارتباط الوثيق بين التعجيل بالتنمية الاقتصادية من ناحية، والحاجة إلى التطوير التقني من خلال منظومة متكاملة للعلوم والتقنية والمعلوماتية، ومع بداية القرن الحادي والعشرين اصبحت الحاجة الملحة للتطوير التقني من أهم مبررات قبول ظاهرة العولمة والتعامل معها. وفي إطار هذا الزخم من المتغيرات والمستجدات، يشكل التخطيط التنموي "خياراً استراتيجياً" للدول النامية؛ ومن بينها المملكة، مع مراعاة تعديل منهجيته انطلاقاً من زيادة الأهمية النسبية لكل من:

- التخطيط التأشيري الذي يرتكز أساساً على تشجيع القطاع الخاص وتفعيل دوره التنموي، بحيث يتكامل مع التخطيط التوجيهي الملزم للجهات الحكومية في إطار منظومة متكاملة من "الشراكة"، علماً بأن الرؤية المستقبلية تشير إلى أنه بحلول عام ٢٠٢٠م ستزيد مشاركة القطاع الخاص في قطاعات البنية التحتية وكذلك القطاعات الاجتماعية، إضافة إلى قطاعات الخدمات مثل السياحة، والخدمات المالية.
- التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى الذي يعد بمثابة دليل لمسارات النمو المستقبلية المتوقعة، مما يتطلب تهيئة المناخ الاستثماري والظروف الملائمة لتحقيق التنمية المستدامة.

وعلى الرغم من أهمية تحديد العناصر الرئيسية لبنيان الرؤية المستقبلية فإن ذلك لا يعني أن كافة الحلول للمشاكل قد أصبحت سهلة وميسورة، بقدر ما يعني أن علامات الطريق قد ازدادت وضوحاً وشفافية وأن جهد التخطيط والتنفيذ قد أصبح مسئولية مضاعفة على كافة الأطراف المعنية، كما يعني أيضاً أن هناك أطرافاً فاعلة دخلت بشكل رئيسي ومحدد في منظومة الاستراتيجية الشاملة للتخطيط المستقبلي، وأنها يجب أن تمارس دورها، بكل الفاعلية والكفاءة وبدرجة عالية من التناغم والإدراك الواعي لتحديات الواقع

وإمكانياته وأوضاع العالم ومتغيراته.

لقد أبرزت نتائج أعمال الندوة أهمية التكيف مع النظام الاقتصادي العالمي الجديد، انطلاقاً من رؤى مستقبلية تحرص على التعامل بكفاءة ومرونة مع المتغيرات والمستجدات والمفاهيم الحديثة، التي تتطلب إحداث تغييرات هيكلية في جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وفي هذا السياق فإن التأكيد على بروز الأهمية الكبرى للمضمون والمحتوى المعرفي في النشاط الاقتصادي قد أصبح حقيقة تفرض نفسها على جميع الدول لمواكبة ركب العصر وتحقيق التقدم، مع الأخذ في الاعتبار لمتطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة، وما يتلازم معه من ضرورات نقل وتوطين التكنولوجيا المتقدمة والمعارف الفنية المتطورة. وهو ما سيؤدي في نهاية المطاف إلى ضرورة تفعيل دور قطاع خدمات الاتصالات والمعلومات، ذلك القطاع الواعد للفترة المستقبلية لما أظهرته المؤشرات الاحصائية من تنامي مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع تلك المساهمة في نسبة ذلك النمو، وهذا أمر ضروري، ليس فقط لمواجهة الطلب المحلي المتزايد ولكن أيضاً لتنمية صادرات الخدمات، مع ارتباط هذه الأوضاع بتفعيل وتطوير الأنشطة المرتبطة بتدفقات رؤوس الأموال، مثل المؤسسات المالية والبنوك والأسواق المالية والتجارة الإلكترونية، وكذلك انعكاسات هذه المتغيرات على توفير الخدمات العامة مثل التعليم والصحة، بأساليب متطورة وأيضاً انعكاسات ذلك على قطاعي التجارة الداخلية والخارجية وكافة أساليب التسويق والترويج.

وفي ظل اقتصاد المعرفة اتضحت الزيادة المطردة في الأهمية النسبية لقطاع الخدمات من أجل توفير فرص العمل المستقبلية، إضافة لدوره المحوري في جذب النشاط الخاص وتوسيع نطاق أعماله، كما أبرزت أن هناك أهمية خاصة لا بد وأن تحتل مساحة كبيرة من أولويات الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي تدور

حول العنصر البشري باعتباره ركيزة المعرفة ومصدرها، وهو ما يتطلب ضمان زيادة الاستثمار البشري لتأهيل المواطنين وتدريبهم وضمان تعليمهم المتواصل بما يتوافق مع احتياجات الاقتصاد وسرعة إيقاع وتجدد المعلومات والمعارف والابتكارات. ويستوجب ذلك رؤية عصرية للتعليم على امتداد كافة مراحله.

ويتطلب هذا ابتكار الوسائل الفعالة لتوفير الاستثمارات الضخمة المطلوبة وصولاً إلى تحقيق هذه الأهداف الطموحة، وهو ما لا تستطيع أن توفره الحكومات بمفردها ويستدعي المشاركة الجادة من القطاع الخاص.

ثم إن أحد المحاور الرئيسية للرؤية المستقبلية هو محور "الفعاليات المساندة للتحديث والتحول الاقتصادي في المملكة" ويشتمل هذا المحور على موضوعات ذات صلة وثيقة بإنشاء قواعد معلومات متكاملة وحديثة وبنوك معارف ومنهج تعليمي نوعي وحكومة الكترونية وهي: تقنية المعلومات والاتصالات، والاستثمار الأجنبي المباشر، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وهو ما يشير إلى أن المملكة تدرك تماماً أهمية التوجه المستقبلي نحو "اقتصاد المعرفة" المعتمد على تقنية المعلومات والاتصالات، مما يتيح فرصاً جديدة للعمالة الوطنية ويسهم في تنويع القاعدة الاقتصادية وتحسين كفاءة الأداء على الصعيدين الكلي والقطاعي. ومن أجل تهيئة المناخ الملائم لتنفيذ هذا التوجه، سوف يتم تكثيف الجهود خلال المرحلة المقبلة من المسيرة التنموية للمملكة في المجالات الآتية[١٩٠]:

- تنمية المنظومة العلمية والتقنية وترسيخ الوعي العلمي والتقني.
- تشجيع نقل التقنيات المتطورة وتوطينها واستنباتها محلياً.
- دعم البحث العلمي والتطوير التقني.
- دعم الابتكار والاختراع والموهبة والإنتاج الفكري وتشجيعها ورعايتها.
- زيادة الاستفادة من برامج التعاون العلمي والتقني على الصعيدين

العالمي والإقليمي.

وقد اتخذت المملكة مؤخراً إجراءات فاعلة لتعزيز هذا التوجه، ومن أهمها صدور نظام الاتصالات، وإنشاء هيئة تنظيم الاتصالات، فمن المأمول أن تسهم هذه الإجراءات في تعزيز المنافسة وتشجيع الاستثمارات الخاصة؛ الوطنية والأجنبية، على استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة في التجهيزات الاساسية لتقنية المعلومات والاتصالات والخدمات الإلكترونية. وكما تؤكد التجارب العالمية فإن بناء الميزة التنافسية في قطاع تقنية المعلومات يتطلب إنشاء مستوى عالمي من التجهيزات الأساسية المادية وإيجاد إطار قانوني وتنظيمي يتسم بالشفافية ويتيح الارتقاء المستمر بمهارات العاملين في ذلك القطاع[١٩٠].

ولقد حققت المملكة إنجازات كبرى على مدى العقود الثلاثة الماضية في كل من المخرجات الصحية وتطوير الخدمات الصحية الكاملة. واستناداً لذلك فقد ركزت الدراسات والبحوث المقدمة على عملية التطوير التي شهدتها السنوات العشر الماضية والمعوقات القائمة في نظام الخدمات الصحية، ولفتت إلى مشكلة نقص المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات، والحاجة لتنويع مصادر التمويل بين قضايا أخرى. كما أشارت إلى التحدي الكبير المتعلق بتطبيق نظام الضمان الصحي الجديد بين غيرها من التحديات في هذا القطاع.

وفي إطار الحاجة الملحة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية وتعزيز القدرات التنافسية اتضحت الحاجة إلى التوجه نحو إدارة مشروعات القطاع العام والخاص وفقاً لآليات السوق من ناحية، في مقابل ما تستوجبه التنمية المستدامة من ناحية أخرى لتلبية الاحتياجات المتنوعة للمواطنين، والتي تتطلب استثمارات ضخمة في المجالات الإنتاجية والخدمية، لذا تضمنت الرؤية المستقبلية معالجات تفصيلية للأساليب والبدائل العملية ذات العلاقة بتنفيذ توجهات استراتيجية التخصيص، وإعادة النظر في قواعد التسعير بما يحقق التوازن بين التكلفة والعائد وتحديد الأسلوب الأمثل لتقاسم التكاليف بين القطاعين العام والخاص.

وتحقيق ذلك المنهج بدخول النشاط الخاص إلى العديد من الأنشطة والأعمال الجديدة المقصورة حتى الآن على النشاط الحكومي، إضافة إلى أساليب جديدة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وهو ما يسهم في توفير الاستثمارات اللازمة لتلبية الاحتياجات من السلع والخدمات[٢٠٥].

مازالت المملكة تعتمد بدرجة كبيرة على مورد النفط، رغم ما كررته الخطط من أهداف عن التنويع الاقتصادي فضلاً عن أن الموارد غير النفطية هي في معظمها أثراً عكسته هذه الثروة ومازالت مرتبطة بقدراته. لهذا فإن "تنويع القاعدة الاقتصادية" يشكل أحد المحاور الرئيسية للرؤية المستقبلية، التي تهدف إلى جعل المملكة دولة صناعية رائدة خلال العقدين القادمين، والذي يركز على إحداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد الوطني وقدراته التنافسية، وتشير الأوضاع الراهنة والتوقعات المستقبلية لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وتركيبته الهيكلية في إطار الرؤية المستقبلية حتى عام ١٤٤٠هـ إلى أن معدل النمو السنوي في المتوسط خلال خطة التنمية السابعة بلغ ٣١,٦٪ في حين يتوقع له في المنظور بعيد المدى أن يصل إلى ٤٥٪ وأن الإسهام النسبي للقطاع النفطي سينخفض من ٣١٪ لعام ١٤٢٢هـ إلى ٢٠,٩٪ في عام ١٤٤٠هـ وهذا الانخفاض المستهدف للمساهمة النسبية للقطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي، والتي تتزامن مع الزيادة المستهدفة للمساهمة النسبية للقطاع الخاص.

ويتوقع أن يشهد القطاع الخاص السعودي نمواً سريعاً ومطرداً، بسبب تحسن إنتاجيته ورفع كفاءته وإزالة المعوقات المؤسسية التي تواجهه لتوفير بيئة ملائمة لأحداث تنمية صناعية تستفيد من الميزات النسبية وتعمل على تحسين القدرة التنافسية في مجال البتروكيماويات والصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة ورأس المال، هذا بالإضافة إلى الفرص الاستثمارية الواعدة

في مجالات صناعة التعدين وتقنية المعلومات والسلع الرأسمالية والنقل والسياحة وغيرها[١٩٠]. كما أن عملية تنمية السياحة يمكنها أن تتيح الفرص المواتية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والخدمات، خاصة في المناطق الريفية واستيعاب العمالة الوطنية بمعدلات عالية[٢٠٥]. هذا إلى جانب تعامل عملية التنويع الاقتصادي مع البعد الإقليمي لضمان استفادة كافة مناطق المملكة من عملية التقنية.

وبالنسبة للموارد الاقتصادية فإن الإمكانات المستقبلية البارزة لقطاع الغاز الطبيعي، وكذلك الإمكانات الواضحة لقطاع الثروة التعدينية وأهمية التركيز على إعطاء دفعة قوية للاستثمارات في هذين القطاعين، مع ضرورة إعطاء أولوية خاصة في الرؤية المستقبلية طويلة الأجل للموارد الاقتصادية النادرة والقابلة للنفاذ، والتعامل معها وإدارتها من منظور اقتصادي، وفي مقدمتها احتياطيات النفط والغاز واحتياطيات المخزون الجوفي للمياه والتأكيد على حيوية قضية المياه وتوفيرها والحفاظ عليها وتنمية مصادرها المختلفة، والنظر فيما تحتاجه مشروعات تحلية المياه من استثمارات جديدة ضخمة وأساليب توفيرها عن طريق المشاركة الجادة من الاستثمارات الخاصة وكذلك الأمر في قطاع توليد الطاقة الكهربائية.

ومن المأمول أن يؤدي استغلال الاحتياطيات الكبيرة من الغاز الطبيعي إلى توسعة الصناعات المكملة عالية القيمة وزيادة تنويع مصادر الدخل وتوفير فرص العمل للمواطنين السعوديين، إضافة إلى توسيع مجالات استخدام الغاز الطبيعي كوقود ملائم للبيئة. وقد تم افساح المجال في قطاع الغاز للشركات الخاصة السعودية والأجنبية للقيام بالاستثمار في مجالي الصناعات الأساسية والمكملة. وفي مجال التعدين فإن المملكة تحظى بالعديد من الموارد غير المستغلة والمعروفة كما أن خصائصها الجيولوجية تشير إلى وجود إمكانية جوهرية لأنشطة قطاعات التعدين، يعززذلك وجود مرافق التجهيزات الأساسية

اللازمة لإنتاج المعادن مثل الموانئ وشبكة الطرق، كما أن حكومة المملكة؛ وفي سبيل جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، بادرت مؤخراً بإجراء مراجعة السياسات المتبعة حالياً والإطار القانوني والمؤسسي لأنشطة التعدين. وفي خطوة تعكس الاهتمام بقطاع السياحة كمصدر لتنمية الإيرادات غير النفطية وتوفير فرص العمل، أنشأت الدولة الهيئة العليا للسياحة لتضطلع بمسؤولية تزويد المستثمرين المحتملين بالتجهيزات الأساسية والمرافق المؤسسية والإدارية والترويجية اللازمة لتنمية هذا القطاع[١٩٠].

ومن أهم جوانب التنمية المستدامة الاهتمام بالأوضاع السكانية بالمملكة ومستجداتها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، وبصفة خاصة أوضاع كبار السن، وارتفاع نسبة صغار السن من مجمل السكان بصورة واضحة وما يعنيه ذلك من احتياجات توفير فرص العمل والتعليم والتدريب لصغار السن خارج النطاق الحكومي بالدرجة الأولى مع التوسع في الرعاية الصحية، ومقابلة احتياجات الرعاية لكبار السن وأهمية تحديد التكلفة الاستثمارية اللازمة وأساليب توفير الاحتياجات من خلال منظور مستقبلي طويل الأجل وما يستوجبه تحقيق الأهداف الاجتماعية للتنمية من الأخذ بوسائل مبتكرة ومتطورة تستفيد من تجارب العالم وخبراته[٢٠٥].

وفيما يتعلق بالعولمة والاندماج الاقتصادي الدولي وتأثيرات الأوضاع الإقليمية على توجهات الرؤية المستقبلية كحقيقة واقعة لكافة بلدان العالم، ومع التأكيدات على تمتع المملكة بخصائص محددة تستمد منها خصوصيتها وذاتيتها وتشكل طموحاتها ورؤيتها المستقبلية، فقد أصبح من الضروري التعامل بكفاءة ومرونة مع كافة متغيرات المحيط الدولي والواقع الإقليمي، إنطلاقاً من انفتاح المملكة على عالم رحب متشابك ومترابط يتبلور بشكل أكثر تحديداً في النطاق الجغرافي الإقليمي بكل تفاعلاته وأحداثه. من هنا فإن الرؤية المستقبلية لا تنفصل على الإطلاق عن تقديرات سلبيات وإيجابيات هذا

الإطار الخارجي للتفاعل والنشاط والتأثير والتأثر خاصة أن كل العالم يمر بمرحلة مفصلية من مراحل التاريخ الإنساني من حيث توجهات التغيير ومساراته وعمق التحول وجذريته وما يرتبط بذلك من سرعة شديدة في الإيقاع توشك أن تعدل من صورة الغد بصورة جوهرية وشاملة.

وفي هذا السياق فإن التخطيط الاستراتيجي للمستقبل يجب أن يبنى على قاعدة التحرير للمعاملات والأنشطة في ظل اتفاقيات تحرير التجارة العالمية السلعية والخدمية، وما تتطلبه من تشريعات محلية لتنظيم المنافسة ومنع الاحتكار ومواجهة الإغراق وحماية حقوق الملكية الفكرية، والتخلي عن الأساليب التقليدية لحماية الإنتاج الوطني وتنظيم السوق الداخلية، وهو ما يستوجب تنظيمات مؤسسية جديدة وتشريعات تنظيمية وتعديلات في الأساليب والمفاهيم والإجراءات، خاصة وأن الدول الصناعية المتقدمة بالرغم من كل قواعد التحرير للتجارة العالمية قامت بتنفيذ نظم حماية تسمى "الحماية الجديدة" من خلال التوسع في تطبيق الاشتراطات الصحية والبيئية على وارداتها من الدول النامية، وحتى فيما بينها، بالإضافة إلى ما لاح في الأفق من قواعد دولية لتنظيم انتقال الأموال والكشف عن الحسابات المصرفية.

وفي نطاق العولمة والتحرير والاقتصاد الجديد فإن مفهوم المزايا الاقتصادية للدول قد تعدل بصورة جذرية، ولم تعد المزايا النسبية في حكم الحقيقة المؤكدة، وهو نظام لا تتمتع فيه بالتالي المزايا الوطنية الحالية بأية ضمانات، ويمكن للمتنافسين من خلال الابتكار والتقنية والمعارف الفنية المتقدمة وحداثة التنظيم والإدارة محاكاة المزايا النسبية وصياغة مزايا تنافسية جديدة تعدل من أوضاع الأسواق والمعاملات. ويستلزم ذلك بناء ركيزة الرؤية المستقبلية على قاعدة امتلاك المزايا التنافسية والسعي إلى تطويرها وتدعيمها بشكل دائم ومستمر.

وقد دفعت متغيرات العالم في السنوات الأخيرة الدول إلى التوجه نحو اقتصاديات الحجم الكبير على مستوى الدول وسعيها للتكتل والاندماج

الاقتصادي لإمتلاك المزيد من عناصر القوة الاقتصادية عن طريق التجمع والعمل المشترك الموحد، وهو ما يبرز بصورة واضحة من انتقال السوق الأوروبية المشتركة إلى كيان الاتحاد الأوروبي وصولاً للوحدة النقدية وإطلاق عمله موحدة، وكذلك الحال بالنسبة للشركات وما حدث من اندماج على مستوى الشركات متعددة الجنسية وعابرة القارات الضخمة في كافة نواحي النشاط الاقتصادي لتصنع كيانات عملاقة تمتد شبكاتها عبر كل العالم. ويستلزم ذلك أن تأخذ الاستراتيجية التنموية طويلة الأجل بعين الاعتبار ضرورات التجمع والتكامل على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، وفي النطاق العربي، مما يعزز الآفاق المستقبلية لتوجهات العمل الاقتصادي الموحد والمشترك[٢٠٥].

وفي النطاق الوطني، فيبدو أن هناك حاجة إلى تنشيط تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عديد من القطاعات والأنشطة أصبح ضرورة ويتطلب ذلك تهيئة البيئة والمناخ بالقدر اللازم لتشجيعها. وبصفة خاصة التدفقات المصاحبة للتقنية المتقدمة والمعارف الفنية المتطورة والقدرات التسويقية للتصدير. ويستلزم ذلك أن تشتمل الاستراتيجية التنموية طويلة الأجل على منظومة متكاملة من السياسات والتشريعات والآليات القادرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالمعدلات المطلوبة واللازمة وفق أولويات التخطيط الاستراتيجي مع الاستفادة من تجارب الاستثمار المباشر في الدول النامية بكل إيجابياتها وسلبياتها لتحديد الإطار الأمثل للمصالح الوطنية المشروعة[٢٠٥].

رؤية التنمية البشرية

تغطي استراتيجية سعودة العمالة في المملكة العربية السعودية فترة تمتد إلى ٢٥ سنة خلال الفترة ١٩٩٩ – ٢٠٢٥م، وتنقسم إلى مرحلة قصيرة الأجل مدتها ٥ سنوات ومرحلة طويلة مدتها ٢٠ سنة، وهما مرحلتان متداخلتان ومتكاملتان، وقد حددت هذه الاستراتيجية أربعة أهداف لها على المدى الطويل، ووضعت لكل هدف مجموعة من الآليات لتحقيقه على النحو التالي[١٩٩]:

- الهدف الأول: بلوغ مستوى الاستخدام الكامل لقوة العمل الوطنية،

ويتم بلوغ هذا الهدف عن طريق ثلاث آليات هي:

- تحديد الأهمية الاستراتيجية للأنشطة والمهن والوظائف التي يجب قصر القيام بها على العمالة السعودية، وتلك الوظائف التي يجب إعطاؤها الأولية عند تطبيق خطط وبرامج الإحلال، مع مراعاة الاحتياجات الفعلية والمخرجات الناتجة عن نظام التعليم والتدريب لتلبي احتياجات عملية الإحلال.
- مراجعة القواعد التي تنظم العمل، خاصة المتعلقة بنظم وإجراءات استقدام العمالة الأجنبية، وذلك بما يحقق الاستخدام الأمثل للعمالة الوطنية ويحد من استقدام العمالة الأجنبية.
- تطوير مكاتب العمل ومكاتب التوظيف الأهلية، وجعلها أكثر فاعلية لتوظيف السعوديين وإحلالهم محل العمالة الوافدة في القطاع الخاص السعودي.

- الهدف الثاني: الاستغلال الأمثل للقوى البشرية السعودية بما يؤدي إلى زيادة أعداد الداخلين إلى سوق العمل، وذلك عن طريق:

- سرعة معالجة العوامل التي تحد من نمو السكان وتؤثر على نمو القوى العاملة الوطنية عن طريق التوسع في برامج رعاية الأمومة والطفولة وزيادة الاهتمام بالصحة العامة.
- العمل على زيادة إسهام المرأة السعودية في سوق العمل بما يتناسب مع طبيعتها، ولا يتعارض مع الشريعة الإسلامية.
- وضع نظام مروري صارم يقلل من وقوع الحوادث التي تؤثر على حجم العمالة الوطنية.
- زيادة فرص التدريب وإعطاء فرص عمل مناسبة للمعوقين السعوديين.

- الهدف الثالث: غرس وتنمية مفاهيم الانتماء والمواطنة وقيم العمل في المجتمع السعودي، وذلك من خلال الآتي:

- زيادة فاعلية وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية السعودية؛ لتهيئة وتطوير مفاهيم المجتمع السعودي تجاه المزيد من حياة العمل والإنتاج، بما يعمق من مفهوم الانتماء والمواطنة، ويسهم في بلوغ الأهداف التي تنشدها الجهود التنموية، وخاصة فيما يتعلق بتنمية القوى العاملة الوطنية.
- تعميق المفهوم الديني والاجتماعي والنفسي للعمل واتجاهات المواطنين وتوقعاتهم بالنسبة للعمل والإنتاج، وذلك بغرض التأثير على هذه الاتجاهات بطريقة تخدم أهداف التنمية.

- الهدف الرابع: جعل استراتيجية القوى البشرية السعودية تواكب المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية وذلك من خلال الآتي:

- المراجعة المستمرة للقرارات الصادرة من الجهات المتصلة بسوق العمل وتوظيف العمالة؛ لتكون مواكبة للمتغيرات المحلية والدولية.
- إيجاد آلية مركزية وعلى مستوى المناطق؛ لتقوم بمتابعة تنفيذ الاستراتيجية.

وإذا كانت خطط التنمية في المملكة العربية السعودية تنقسم إلى خطط متعددة مدة كل منها ٥ سنوات، فإنه من المنطقي أن يرتبط تحقيق أهداف تنمية القوى البشرية بمنظور الأجل الطويل؛ وذلك لأسباب تحكم قطاع القوى البشرية، ولأن العمل في هذا القطاع لا يؤتي ثماره إلا بعد فترة زمنية طويلة.

والملاحظ أيضاً بالنسبة لخطة تنمية القوى البشرية السعودية أنها أصبحت ترتبط بشكل رئيسي بمدى فاعلية القطاع الخاص وقدرته على استيعاب العمالة الوطنية؛ حيث تشير خطة التنمية السادسة إلى أنه من المتوقع أن تبلغ الزيادة الصافية للعاملين في القطاع الخاص خلال فترة الخطة ١٨٢ ألفاً و٢٠٠ عامل وهو ما يتطلب التنسيق بين الجهات المعنية في الحكومة والقطاع الخاص، ويرجع تركيز الخطة على دور القطاع الخاص في جذب العمالة الوطنية

إلى أن هذا القطاع يعمل به ٩١٪ من إجمالي العمالة المدنية الذي يصل إلى ٧,٢ ملايين عامل أغلبهم من العمالة الوافدة[١٩٩].

لقد تغيرت الظروف في سوق العمل السعودي في السنوات الأخيرة، ووجدت مجموعة من العوامل التي ستساعد على تنفيذ خطة السعودة في الأجل الطويل، وتقلل الاعتماد على العمالة الوافدة، ومن أهم هذه العوامل[١٩٩]:

- اتجاه النشاط الاقتصادي في السعودية كغيرها من دول الخليج إلى التراخي قياساً بما كان في الماضي بسبب تراجع أسعار النفط؛ مما قلل من الإقبال على استقدام العمالة الأجنبية ودفع السعوديين إلى البحث عن فرص للعمل.
- التوسع في التعليم في المملكة وزيادة إقبال المرأة على التعليم والعمل، مما وفر مهارات بشرية وطنية أخذت في التراكم بمرور الوقت لتمثل بديلاً للمهارات الأجنبية.
- تغير نظرة المواطن للعمل في بعض الأعمال المهنية والحرفية، والتي كانوا يترفعون عن العمل بها، ويعتبرونها قاصرة على العمالة الوافدة، وهو ما يعني مزيداً من الإحلال للعنصر الوطني في مجالات العمل المختلفة، وفرصاً أكبر لنجاح عملية السعودة في مجملها.
- كان من أسباب الاعتماد على العمالة الأجنبية كبر نسبة السكان السعوديين من فئات العمر دون سن العمل، ومن الطبيعي وبمرور الوقت أن ينضم هؤلاء إلى سوق العمل بانتقالهم إلى فئات العمر الأعلى، وهو ما يزيد من عرض العمل الوطني في سوق العمل السعودي.
- زيادة إمكانية إحلال العمالة الوطنية في القطاع الخاص في مختلف الوظائف بما فيها الوظائف الفنية العادية، وظهور بوادر مشجعة على تجاوب القطاع الخاص مع السياسات التي تبذلها الحكومة في مجال

السعودة، وهو ما يتضح من الجدولين (١) و (٢) ومن الشكل البياني (٢)[٢٠٦].

درجة المساهمة	النسبة
مساهمة كبيرة	٧٩,٢٪
مساهمة متوسطة	١٦,٠٪
مساهمة ضعيفة	٤,٣٪
مساهمة منعدمة	٠,٠٦٪

جدول (١) السع[illegible]اع الخاص

الوظائف الإدارية	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	٣٩	٤,١
الوظائف المهنية	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	١٢٦	١٣,٢
الوظائف الفنية	١٢١	١٢,٩	٢٧١	٢٨,٩	٤١٤	١٣٢	١٤,١
الوظائف العادية	٣١١	٣٢,٥	٢٠٤	٢١,٣	٢٦٢	١٧٩	١٨,٧

٠,٠٦٪ ٤,٣٪

جدول (٢) [illegible] لسعودة العمالة

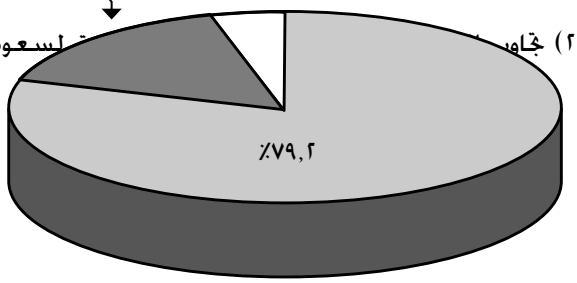

مساهمة كبيرة مساهمة متوسطة مساهمة ضعيفة مساهمة منعدمة

شكل بياني (٢) تجاوب القطاع الخاص مع السياسات الحكومية لسعودة العمالة [١٨٧].

لقد تبنت السعودية خططاً واستراتيجيات لإحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة، وكلها خطط تهدف في النهاية إلى زيادة دور العمالة الوطنية في النشاط الاقتصادي، وتقليل الاعتماد على العمالة الوافدة، ورغم أن عملية السعودة أو غيرها من عمليات الإحلال للعمالة الوطنية حق أصيل من حقوق هذه الدول، وطموح لا يمكن إنكاره عليها، فإنه مما لا شك فيه أن عملية السعودة سيكون لها آثار على الصعيد المحلي للمملكة، وعلى الصعيد الخارجي وخاصة في الدول المصدرة للعمالة إلى المملكة.

فعلى الصعيد الداخلي للمملكة العربية السعودية من المتوقع أن تزيد مساهمة العمالة الوطنية في القوى العاملة وفي النشاط الاقتصادي السعودي، ويقلل الاعتماد على العمالة الوافدة، إلا أن هذا سيغير من إيقاع المجتمع السعودي ونمط الحياة للفرد والأسرة وخاصة بعد زيادة مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل، وعلى صعيد آخر سوف يؤثر هذا التغيير على هيكل والتأمينات والمعاشات ومكافآت نهاية الخدمة للقوى العاملة في السعودية، كما يتوقع أن يؤثر على نمط الاستهلاك ونوعية السلع المباعة في الأسواق السعودية بعد مغادرة أعداد كبيرة من العمالة الوافدة التي يتم الاستغناء عنها.

أيضاً ستتأثر حركة الطيران بين السعودية والدول المصدرة للعمالة مثل مصر والأردن والدول الآسيوية، وهو الأمر الذي سيؤثر على عوائد شركات الطيران سواء السعودية أو الأجنبية.

ومن المؤكد أن هناك أثراً مباشراً سيقع على العمالة الوافدة والدول المصدرة

لها، من حيث تأثر تحويلات هذه العمالة إلى دولها، وزيادة ضغوط البطالة في هذه الدول التي كانت تعتبر الهجرة إلى دول الخليج العربي مخرجاً لتخفيف حدة البطالة، وكذلك سوف يتراجع تأثير عنصر من عناصر دعم التكامل بين الدول العربية وهو عنصر العمالة[١٩٩].

هذا التحرك في السعودية سيكون له آثار سلبية وأخرى إيجابية، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي لهذه الدول، ولكن الأمر الذي ليس فيه جدال أن هذا حق أصيل من حقوق الدول ويخضع لحساباتها فقط، بغض النظر عن حسابات غيرها من الدول.

رؤية التنمية العلمية والتقنية

وضعت مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، ووزارة التخطيط وثيقة السياسة الوطنية للعلوم والتقنية في المملكة العربية السعودية، بهدف حشد القدرات العلمية والتقنية الوطنية وتوجيهها لدعم مسيرة التنمية المستقبلية الشاملة في مجابهة تحديات القرن الحادي والعشرين الذي بدت ملامحه الأساسية تتجلى في تعاظم دور العلوم والتقنية والابتكار كمحدد أساس للميزة النسبية، وكوسيلة ضرورية لإيجاد فرص عمل جديدة، وتحقيق مكاسب اقتصادية، في ظل تزايد حدة المنافسة على الصعيدين المحلي والدولي، وتراجع الأهمية النسبية للموارد الطبيعية التقليدية.

كما أن هذه السياسة تهدف إلى الارتقاء بمستوى القدرات العلمية والتقنية الوطنية وتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة بما يمكن المملكة إن شاء الله من الاستفادة السريعة من الفرص التي يتيحها الاقتصاد العالمي الجديد سريع التغير، والمنافسة بمنتجاتها وخدماتها بنجاح في الأسواق العالمية، مع العمل على توفير الإمكانات والبيئة المناسبة لاستحواذ ونشر وتحسين التقنية الأجنبية، وتطوير تقنيات محلية خاصة في المجالات الحيوية والاستراتيجية للمملكة مثل تحلية المياه، والتنقيب والاستخراج، والصناعات البتروكيميائية،

إضافة إلى الدفاع والأمن الوطني.

وتتكون السياسة الوطنية للعلوم والتقنية في المملكة العربية السعودية من مبادئ وأسس تنطلق منها في رسم توجهاتها، ومن غايات وأهداف عامة وأسس استراتيجية تشكل العناصر الرئيسة لها، لتأتي هذه السياسة متسمة بالشمول والتكامل، ومعبرة عن التوجهات الاستراتيجية الأساسية للدولة التي تضمن تواصل واستمرارية الجهد التنموي لتطوير العلوم والتقنية والابتكار، وتوفر في الوقت نفسه إطاراً تستمد منه الأولويات والسياسات التي تناسب كل مرحلة من مراحل التخطيط لتنمية وتطوير منظومة العلوم والتقنية والابتكار في المملكة[١٩٢].

وتنطلق السياسة الوطنية للعلوم والتقنية في سعيها نحو بلوغ غايات المملكة بعيدة المدى في مجالات العلوم والتقنية من المبادئ والقيم والتعاليم الإسلامية التي تحث على العلم والتعلم وإتقان العمل وعمارة الأرض، كما تستند إلى التراث الثقافي العربي الإسلامي العريق للمجتمع السعودي، وبذلك تؤكد هذه المنطلقات على الرصيد الحضاري للمملكة مما يؤهلها - بهدي القيم الإسلامية - للمشاركة بفعالية في بناء الحضارة الإنسانية المعاصرة والإسهام في تطويرها، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، تؤكد هذه المنطلقات على أهمية الوعي بالتحديات التي تنطوي عليها التحولات والمتغيرات العالمية المعاصرة والمستجدة، وضرورة حشد الإمكانات والقدرات الوطنية لمواجهتها وإدراك الفرص التي تتيحها واستيعابها واستغلالها بالسرعة المطلوبة. وهي تركز في هذا الاتجاه على أهمية تعزيز دور العلوم والتقنية في التنمية المستدامة للمملكة والتي تزخر - بحمد الله - بثروات طبيعية ضخمة من النفط والغاز والمعادن، وبقدرات بشرية علمية وتقنية متزايدة، إضافة إلى ما تتمتع به من موقع جغرافي استراتيجي.

مراحل الإعداد

بدأت الانطلاقة الفعلية لإعداد السياسة الوطنية للعلوم والتقنية في منتصف عام ١٤١٧هـ ببدء العمل في تنفيذ المرحلة الأولى من أربع مراحل هي[٢٠١].

المرحلة الأولى: دراسة الوضع الراهن للعلوم والتقنية في مختلف القطاعات التنموية

استهدفت التعرف على واقع العلوم والتقنية في المملكة، واتجاهات تطورها، والعوامل المؤثرة في مسيرتها، ومدى تناسق مكوناتها وتفاعلها مع بيئتها الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن التحقق من نواحي القوة ومواطن الضعف فيها، والتحديات التي تواجهها؛ وذلك من خلال دراسة شاملة وتحليل دقيق لكل البيانات والمعلومات والإحصاءات والدراسات والخطط والاستراتيجيات ذات العلاقة بالعلوم والتقنية المتوفرة لدى الجهات والقطاعات المختلفة في المملكة، أو في المنظمات الدولية، وكذلك من خلال إجراء مسح علمي تقني اقتصادي شمل ٤٨ وزارة ومؤسسة حكومية، ونحو ٢٧١ شركة خاصة في قطاعي الإنتاج والخدمات في مناطق المملكة المختلفة.

المرحلة الثانية: الاستشراف المستقبلي للعلوم والتقنية وآفاقها في المملكة خلال العقدين القادمين

تم في هذه المرحلة إعداد ١٨ دراسة استشرافية في قطاعات ومجالات علمية وتقنية مختلفة ذات أولوية للمملكة، هي: المياه، والمواد الجديدة، والإلكترونيات، والاتصالات والمعلومات، والزراعة والغذاء، والبتروكيماويات، والتنقيب والاستخراج، والفضاء، التقنية الحيوية، والنقل، والبيئة، والصحة، والبناء والتشييد، والطاقة، والتربية والتعليم، والإدارة، والتعاون العلمي والتقني، والعالم عام ١٤٤٠هـ ولقد شارك في إعداد هذه الدراسات نحو ١١٠ من المتخصصين في مختلف المجالات رشحوا من ٤٥ وزارة ومؤسسة معنية بالعلوم والتقنية في القطاعين الحكومي والخاص. كما قادت نتائج تلك الدراسات إلى التعرف على الاتجاهات المستقبلية العالمية الكبرى للعلوم والتقنية وخصائصها الرئيسة، وما يمكن

احتمال نشوئه عنها من صور في المستقبل، وما يمكن أن تتركه من آثار إيجابية على منظومة العلوم والتقنية والابتكار في المملكة.

المرحلة الثالثة: السياسة الوطنية للعلوم والتقنية في المملكة

تمت صياغتها واستكمال عناصرها من خلال عمل وطني جماعي، شاركت فيه مجموعة كبيرة من المسؤولين والخبراء والمتخصصين الوطنيين، بلغ عددهم ٧٩ مشاركاً من مختلف وزارات ومؤسسات القطاع الحكومي، ومؤسسات القطاع الخاص المعنية بالعلوم والتقنية. ثم شارك في تقويم مسوداتها وإبداء المرئيات حيال مضامينها ٣٥ جهة حكومية وخاصة، و ٤١ خبيراً ومختصاً.

المرحلة الرابعة: وضع الاستراتيجيات التفصيلية

سيبدأ الشروع في إعدادها مباشرة، حيث ستتناول هذه المرحلة مختلف الآليات والبرامج اللازمة لتنفيذ السياسة الوطنية للعلوم والتقنية لتفسح بذلك مجالاً واسعاً؛ بالتعاون والاشتراك مع القطاعات والجهات المعنية، لاستعراض مسارات العمل وبدائله، واتجاهاته ومتطلباته، ووسائله الموصلة إلى بلوغ الغايات والأهداف المنشودة للمملكة في مجال العلوم والتقنية على المدى البعيد.

الأسس الإستراتيجية

لما كانت الأسس الاستراتيجية تمثل السياسات والآليات لتنفيذ الأهداف العامة، فقد ركزت السياسة الوطنية للعلوم والتقنية على عشرة أسس استراتيجية، انبثق من كل منها مجموعة من السياسات الكفيلة بتنفيذه وتحقيقه على أرض الواقع، ليبلغ إجمالي هذه السياسات تسعون سياسة[٢٠١].

الأساس الاستراتيجي الأول

تبني رؤية شمولية في تطوير منظومة العلوم والتقنية والابتكار تؤدي إلى تآزر مكونات هذه المنظومة، وتناسق خططها، وتوثيق روابطها وتفاعلها مع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وذلك من خلال سياسات عديدة،

منها ما يلي:

- التنسيق بين السياسة الوطنية للعلوم والتقنية والسياسات القطاعية، وتعزيز فاعلية إدارة وتخطيط وتنسيق ومتابعة الأنشطة ذات العلاقة ودعم مواردها.
- الاستمرار في استكمال وتقوية البنية التحتية للمنظومة ورفع كفاءتها.
- إيجاد المؤسسات الوسطية بين مكونات المنظومة والقطاعات المختلفة، مثل مراكز التطوير التقني، والحاضنات التقنية، وصناديق التمويل.
- إيجاد الآليات اللازمة لتشجيع وتقوية الروابط بين المكونات الرئيسة للمنظومة.
- حفز القطاع الخاص للقيام بدور ريادي في تنفيذ وإدارة الأنشطة العلمية والتقنية واستثمار نتائجها.
- نشر الوعي لدى المواطنين والقطاعين الحكومي والخاص بأهمية دور العلوم والتقنية في تحسين الإنتاجية وتعزيز القدرات التنافسية.
- اعتماد اللغة العربية مرتكزاً رئيساً لتنمية مكونات منظومة العلوم والتقنية والابتكار.

الأساس الاستراتيجي الثاني

تفعيل دور التعليم والتدريب ورفع كفاءتهما بما يتفق واحتياجات التقدم العلمي والتقني المنشود، والتأكيد على استمرار مواكبتهما للتطورات العلمية والمستجدات التقنية العالمية وتحدياتها؛ وذلك من خلال عدة سياسات تتلخص في الآتي:

- ربط مخرجات مؤسسات التعليم والتدريب بالاحتياجات الفعلية للمنظومة، مع تفعيل الجوانب التطبيقية.
- توسيع الطاقة الاستيعابية للمؤسسات التعليمية في المجالات العلمية والتقنية.

- إيجاد معاهد عليا متميزة، وتطوير برامج الدراسات العليا، وتشجيع إنشاء وتطوير مؤسسات ومراكز تدريب متخصصة في المجالات التقنية المؤثرة في الاقتصاد.
- العناية بمناهج العلوم الاجتماعية والإنسانية للإسهام بفاعلية في علاج المشكلات الاجتماعية الملحة من خلال العلوم والتقنية.

الأساس الاستراتيجي الثالث

تهيئة السبل الكفيلة بتعزيز وتطوير القدرات الوطنية في البحث العلمي والتطوير التقني وتنسيق جهودها، وضمان تلبيتها وتكاملها مع احتياجات المجتمع ومتطلبات التنمية المستدامة؛ وذلك من خلال عدة سياسات تتلخص في الآتي:

- إيجاد آلية مناسبة وفعالة لتنسيق جهود المؤسسات البحثية وتكاملها، وتبني آليات فاعلة لتوثيق العلاقة بين مؤسسات البحث العلمي والتطوير التقني والقطاعات الإنتاجية والخدمية.
- حفز وتشجيع الطلب الاقتصادي على أنشطة مؤسسات البحث العلمي والتطوير التقني، وتعزيز القدرات التسويقية لمؤسسات البحث والتطوير مع توفير الإمكانات اللازمة للارتقاء بكفاءتها.
- إنشاء وحدات جديدة للبحث والتطوير بالقطاعين الحكومي والخاص، وإيجاد وتقوية القدرات الوطنية في مجالات التصميم والتطوير الهندسي.
- زيادة أعداد العاملين في مجالات البحث والتطوير، وتشجيع تبادل الباحثين بالجامعات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية، وإيجاد وسائل ملائمة للاستفادة من العلماء والباحثين المتميزين من غير السعوديين للإسهام في تطوير القدرات الوطنية.

الأساس الاستراتيجي الرابع

تبني اتجاهات رئيسة للبحث العلمي والتطوير التقني تلبي متطلبات أولويات

الأمن الوطني الشامل والتنمية المستدامة؛ وذلك من خلال عدة سياسات تتلخص في الآتي:

- توجيه البحث العلمي والتطوير التقني لتحقيق الأمن المائي وتلبية الاحتياجات الاستراتيجية للدفاع والأمن الوطني، وتعزيز القدرات التنافسية لقطاعات النفط والغاز والصناعات البتروكيميائية.
- دعم البحث العلمي والتطوير التقني في مجالات المحافظة على البيئة والإلكترونيات والاتصالات والمعلومات.

الأساس الاستراتيجي الخامس

العمل على تعزيز وتطوير وتنويع مصادر الدعم المالي المخصصة لأنشطة المنظومة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار بما يضمن قيامها بأداء مهامها على الوجه المطلوب؛ وذلك من خلال عدة سياسات تتلخص في الآتي:

- وضع برنامج زمني لزيادة موارد البحث والتطوير تدريجياً لتصل نسبتها إلى ١,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٤٤١هـ.
- إيجاد آليات وحوافز لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في أنشطة العلوم والتقنية والابتكار.
- التأكيد على تخصيص نسبة محددة من ميزانيات المؤسسات الحكومية والخاصة للإنفاق على البحث والتطوير والتدريب المستمر.
- تشجيع مراكز البحث والتطوير بالقطاع الحكومي على استمرار زيادة مصادر التمويل الذاتي، والعمل على تحقيق الاستفادة المثلى من عقود المشاريع التنموية الكبرى في دعم أنشطة العلوم والتقنية، وتعزيز الاستفادة من برامج التعاون والمنح الدولية.
- إيجاد شركات رأس المال المخاطر لتمويل المشروعات التطويرية في المجالات المتطورة تقنياً.

الأساس الاستراتيجي السادس

الاستمرار في نقل وتوطين واستنبات وتطوير التقنية الملائمة لرفع الكفاءة الإنتاجية، وتعزيز القدرات التنافسية للقطاعات الإنتاجية والخدمية؛ وذلك من خلال عدة سياسات تتلخص في الآتي:

- العناية بالنقل الداخلي للتقنية بين مؤسسات البحث والتطوير الوطنية والقطاعات الاقتصادية، وتعميم الاستفادة من التقنية المحلية عن طريق تبادل ذوي الخبرة بين المؤسسات المنتجة والمستخدمة للتقنية.
- دعم وتشجيع نقل التقنيات المتقدمة الملائمة للتنمية المستدامة بالمملكة، وتعزيز القدرات الوطنية لتقييم واختيار التقنيات الأجنبية الملائمة، مع التركيز على نقل المعارف والمهارات جنباً إلى جنب مع نقل التقنية المجسدة في الآلات والأجهزة والمعدات.
- الاستفادة من برامج التوازن الاقتصادي في تعزيز القدرات التقنية الوطنية، والاهتمام بتفكيك الحزم التقنية في مختلف المشاريع، وتفعيل دور المكاتب الاستشارية والهندسية الوطنية.
- تبني برامج وطنية لتعزيز عمليات استنبات وتطوير التقنية محلياً.

الأساس الاستراتيجي السابع

دعم ورعاية وتشجيع القدرات البشرية الوطنية للإبداع والابتكار؛ وذلك من خلال السياسات الآتية:

- تهيئة البيئة الملائمة وتوفير الإمكانات لتشجيع وحفز إبداعات الأفراد والجماعات ومؤسسات القطاع الخاص، مع العمل على تشجيع تبني القطاع الخاص لمخترعات المبدعين والمبتكرين الوطنيين.
- تشجيع إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل الحاضنات التقنية.
- تفعيل دور الجمعيات العلمية، ودور المدرسة والأسرة في اكتشاف ورعاية الموهوبين والمبتكرين.
- الاهتمام بالإنتاج الفكري للعلماء والمبدعين وإبراز مواهبهم في وسائل

الإعلام المختلفة.

الأساس الاستراتيجي الثامن

تطوير الأنظمة التي تحكم أداء المنظومة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار، ورفع كفاءة التنظيم والإدارة في المؤسسات العلمية والتقنية لتتلاءم مع المتطلبات الحالية والمستقبلية للتنمية الشاملة والمستدامة؛ وذلك من خلال سياسات تتلخص في الآتي:

- المراجعة الدورية للأنظمة ذات العلاقة بالعلوم والتقنية وتطويرها.
- تطوير الهياكل الإدارية لمؤسسات العلوم والتقنية.
- تبني أنظمة مالية وإدارية تتفق مع طبيعة أنشطة العلوم والتقنية.
- استكمال الهياكل المؤسسية اللازمة لرسم السياسات العلمية والتقنية.

الأساس الاستراتيجي التاسع

تطوير مختلف أوجه التعاون العلمي والتقني على المستوى الخليجي والعربي والإسلامي والدولي، مع تركيز التعاون مع البلدان والمؤسسات المتقدمة في المجالات التي تسعى فيها المملكة للريادة العلمية والتقنية؛ وذلك من خلال عدة سياسات تتلخص في الآتي:

- إيجاد الآليات اللازمة للاستفادة القصوى من الاتفاقيات الثنائية والجماعية مع الدول والمؤسسات المتقدمة علمياً وتقنياً.
- استثمار الميزات النسبية والمشاريع التنموية الكبرى بالمملكة في توفير فرص أفضل للتعاون العلمي والتقني.
- رصد ومتابعة التطورات العلمية والتقنية العالمية وتعميمها على الجهات المعنية بالمملكة.
- تطوير التعاون العلمي والتقني بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية والإسلامية.

الأساس الاستراتيجي العاشر

الفصل السادس

تقييم الرؤية المستقبلية للتنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية

- تقييم الرؤية المستقبلية للوطن العربي
- تقييم خطة التنمية المستدامة للمملكة

إتاحة المعلومات العلمية والتقنية وتيسير كافة السبل للوصول إليها في إطار نظم تتفق مع أهداف وظروف المملكة؛ وذلك من خلال عدة سياسات تتلخص في الآتي:

- دعم وتطوير قواعد وطنية للمعلومات العلمية والتقنية، وتسهيل الحصول عليها.
- تبني أنظمة وبرامج وطنية تعمل على تشجيع إنتاج ونقل ونشر وتبادل المعلومات، وتسهيل استخداماتها.
- إعداد خطة وطنية للمعلومات.
- التركيز على توطين وتطوير تقنيات المعلومات.

تقييم الرؤية المستقبلية للوطن العربي

الأهداف التنموية للوطن العربي

الأهداف التنموية للوطن العربي للألفية الذي تم تبنيه بالتوافق بين خبراء من سكرتارية الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي[٢٠٧] ترمي إلى الإنجازات والتطلعات نحو عام ٢٠١٥م. وتشمل الأهداف الثمانية ١٨ غاية و ٤٨ مؤشراً.

الهدف الأول: القضاء على الفقر والجوع الشديدين

- الغاية (١): خفض نسبة الأشخاص ذوي الدخل الذي يقل عن دولار واحد يومياً إلى النصف بين عام ١٩٩٠م وعام ٢٠١٥م.
  - المؤشر (١): نسبة السكان الذي يقل دخلهم عما يعادل القوة الشرائية لدولار واحد في اليوم.
  - المؤشر (٢): نسبة فجوة الفقر (حالات الفقر × عمق الفقر).

- المؤشر (٣): حصة أفقر خمسة من السكان من الاستهلاك الوطني.

- الغاية (٢): خفض نسبة الذين يعانون من الجوع إلى النصف بين عام ١٩٩٠م وعام ٢٠١٥م.
  - المؤشر (٤): شيوع عدد الأطفال ناقصي الوزن الذين يقل عمرهم عن خمس سنوات.
  - المؤشر (٥): نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية.

الهدف الثاني: تحقيق التعليم الابتدائي الشامل

- الغاية (٣): ضمان تمكين الأطفال في كل مكان فتياناً وفتيات على حد السواء، من إكمال المقرر الدراسي الكامل للمرحلة الابتدائية مع حلول عام ٢٠١٥م.
  - المؤشر (٦): صافي نسبة التسجيل في التعليم الابتدائي.
  - المؤشر (٧): نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف الخامس.
  - المؤشر (٨): معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاماً.

الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

- الغاية (٤): إزالة التفرقة بين الجنسين على مستوى التعليم الابتدائي والثانوي، ويفضل أن يتم مع حلول عام ٢٠٠٥م وفي جميع مراحل التعليم مع حلول عام ٢٠١٥م كحد أقصى.
  - المؤشر (٩): نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي.
  - المؤشر (١٠): نسبة النساء إلى الرجال ممن يلمون بالقراءة والكتابة لمن

هم بين ١٥ و ٢٤ عاماً.

- المؤشر (١١): حصة المرأة من الوظائف ذات الأجر في القطاع غير الزراعي.
- المؤشر (١٢): نسبة المقاعد التي تحتلها النساء في البرلمانات الوطنية.

الهدف الرابع: خفض نسبة وفيات الأطفال

- الغاية (٥): خفض نسبة الوفيات دون سن الخامسة بمعدل الثلثين بين عام ١٩٩٠م وعام ٢٠١٥م.
  - المؤشر (١٣): معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة.
  - المؤشر (١٤): معدل وفيات الرضع.
  - المؤشر (١٥): نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة.

الهدف الخامس: تحسين الصحة الإنجابية (صحة الأمهات)

- الغاية (٦): خفض نسبة الوفيات بين الأمهات بمعدل الثلاثة أرباع بين عام ١٩٩٠م وعام ٢٠١٥م.
  - المؤشر (١٦): معدل وفيات الأمهات/النفاس.
  - المؤشر (١٧): نسبة الولادات التي تجرى تحت إشراف أخصائي الصحة ذوي المهارة.

الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والملاريا والأمراض الأخرى

- الغاية (٧): إيقاف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) بحلول عام ٢٠١٥م والمباشرة في عكس انتشاره.
  - المؤشر (١٨): مدى انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى السيدات الحوامل اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٢٤ عاماً.
  - المؤشر (١٩): معدل انتشار الواقي الذكري لدى مستخدمي وسائل منع

الحمل.

- المؤشر (١٩ أ): نسبة استخدام الواقي الذكري عند آخر ممارسة جنسية خطرة.
- المؤشر (١٩ ب): نسبة السكان بين سن ١٥ و ٢٤ عاماً الذين لديهم معرفة شاملة صحيحة بمرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز).
- المؤشر (٢٠): نسبة حضور التلاميذ الأيتام بين سن ١٠ و١٤ عاماً للدراسة إلى نسبة حضور التلاميذ غير الميتمين من نفس الفئة العمرية.

- الغاية (٨): إيقاف حدوث الملاريا والأمراض الرئيسية بحلول عام ٢٠١٥م والمباشرة في عكس حدوثها.
  - المؤشر (٢١): مدى انتشار ومعدلات الوفيات المرتبطة بالملاريا.
  - المؤشر (٢٢): نسبة السكان المقيمين في المناطق المعرضة لخطر الملاريا والذين يستخدمون تدابير الوقاية منها وعلاجها.
  - المؤشر (٢٣): مدى انتشار ومعدلات الوفيات المرتبطة بالتدرن الرئوي (السل).
  - المؤشر (٢٤): نسبة حالات السل التي اكتشفت وتم شفاؤها في إطار نظام العلاج لفترة قصيرة تحت المراقبة (استراتيجية عالمية موصى بها للحد من مرض السل).

الهدف السابع: ضمان الإستدامة البيئية

- الغاية (٩): دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلد وعكس الاتجاه في خسارة الموارد البيئية.
  - المؤشر (٢٥): نسبة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات.
  - المؤشر (٢٦): نسبة الأراضي الحمية لغرض المحافظة على التنوع الحيوى إلى إجمالي المساحة.

- المؤشر (٢٧): الطاقة المستخدمة بما يعادل كيلوجرام واحد من الوقود لكل دولار - مقاساً بمعادل القوة الشرائية المتعادلة - من الناتج المحلي الإجمالي.
- المؤشر (٢٨): انباعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون للفرد واستهلاك غازات الكلوروفلور كربون المسببة لنفاد طبقة الأوزون.
- المؤشر (٢٩): نسبة السكان المستخدمين للوقود الصلب.

- الغاية (١٠): خفض نسبة العاجزين عن التأمين المستدام لمياه الشرب الآمنة الاستعمال والسكان غير المتمتعين بخدمات الصرف الصحي المستدام إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥م.
  - المؤشر (٣٠): نسبة السكان في الحضر والريف الذين يمكنهم الوصول بصورة مستدامة إلى مصادر محسنة للمياه.
  - المؤشر (٣١): نسبة سكان المناطق الحضرية والريفية الذين يتمتعون بالوصول إلى الخدمات المحسنة للصرف الصحي.
- الغاية (١١): تحقيق تحسن ملحوظ في حياة ما لا يقل عن مائة مليون من القاطنين في المناطق العشوائية (الأحياء الفقيرة والمكتظة) بحلول عام ٢٠٢٠م.
  - المؤشر (٣٢): نسبة الأسر المعيشية التي تحصل على السكن المضمون.

الهدف الثامن: تطوير شراكة عالمية للتنمية

(المؤشرات للغايات ١٢-١٥ موضوعة في قائمة تجميعية)

- الغاية (١٢): المزيد من التطوير لنظام تجاري ومالي منفتح ومتوقع السلوك وغير تمييزي. يشمل ذلك الالتزام بالحكم الصالح والتنمية وتخفيض الفقر على المستوى الوطني والدولي.
- الغاية (١٣): معالجة الاحتياجات الخاصة للدول الأقل نمواً، ويشتمل ذلك

على:

- تحرير التعرفات والحصص لصادرات الدول الأقل نمواً.
- دعم برامج تخفيف الدين للدول الفقيرة الرازحة تحت وطأة الدين الشديد.
- إلغاء الديون الثنائية الرسمية.
- الزيادة السخية للمساعدات الرسمية للتنمية للبلدان الملتزمة بتخفيض الفقر.

- الغاية (١٤): التعامل مع الاحتياجات الخاصة للدول المحاطة باليابسة والدول المكونة من الجزر الصغيرة من البلدان النامية (عبر برنامج العمل للتنمية المستدامة الخاص بالدول الجزيرية الصغيرة النامية وعبر أحكام الدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة).
- الغاية (١٥): التعامل على نحو شامل مع مشكلات ديون البلدان النامية من خلال تدابير قطرية ودولية لجعل المديونية قابلة للتحمل على الأمد الطويل.

(المؤشرات المذكورة تالياً تم رصدها بشكل منفصل للدول الأقل نمواً وأفريقيا والدول النامية المحاطة باليابسة والدول النامية المكونة من جزر صغيرة).

المساعدات الرسمية للتنمية

- المؤشر (٣٣): صافي المساعدات للتنمية (الإجمالية وللدول الأقل نمواً)، كنسبة من إجمالي الدخل الوطني للدول المانحة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية/لجنة مساعدات التنمية.
- المؤشر(٣٤): نسبة المساعدات الثنائية الرسمية للتنمية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية/لجنة مساعدات التنمية القابلة للتخصيص القطاعي إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم الأساسي، الخدمات الصحية الأساسية، المياه الآمنة، الصرف الصحي).

- المؤشر (٣٥): نسبة المساعدات الثنائية الرسمية للتنمية غير المقيدة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية / لجنة مساعدات التنمية.
- المؤشر (٣٦): المساعدات الرسمية للتنمية التي حصلت عليها الدول المحاطة باليابسة إلى إجمالي دخلها الوطني.
- المؤشر (٣٧): المساعدات الرسمية للتنمية التي حصلت عليها الدول النامية المكونة من جزر صغيرة إلى إجمالي دخلها الوطني.

النفاذ إلى الأسواق

- المؤشر (٣٨): نسبة واردات الدول المتقدمة (بالقيمة وباستثناء الأسلحة) من الدول النامية والأقل نمواً والتي تم إعفاؤها من الرسوم.
- المؤشر (٣٩): متوسط التعرفات المفروضة من قبل الدول المتقدمة على المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس من الدول النامية.
- المؤشر (٤٠): تقدير الدعم الزراعي لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كنسبة مئوية من ناتجها المحلي الإجمالي.
- المؤشر (٤١): نسبة المساعدات الرسمية للتنمية الممنوحة لبناء القدرات التجارية.

دعم المديونية

- المؤشر (٤٢): إجمالي عدد الدول التي وصلت إلى نقطة اتخاذ القرار بالنسبة لمبادرة الدول الفقيرة الرازحة تحت الوطأة الشديدة للدين وعدد الدول التي وصلت إلى نقطة الانتهاء.
- المؤشر (٤٣): خفض الدين الملتزم به ضمن إطار مبادرة تخفيف الدين للدول الفقيرة الرازحة تحت وطأة الدين الشديد.
- المؤشر (٤٤): خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات.

● الغاية (١٦): تطوير وتطبيق خطط لإيجاد فرص عمل لائق ومنتج للشباب، وذلك بالتعاون مع الدول النامية.

- المؤشر (٤٥): معدل البطالة لدي الفئة العمرية ١٥-٢٤ عاماً (الإجمالي ولكل جنس / نوع اجتماعي على حدة).

- الغاية (١٧): تأمين الحصول على الأدوية الأساسية في الدول النامية بكلفة معقولة، وذلك بالتعاون مع شركات الأدوية.

- المؤشر (٤٦): نسبة السكان الذين يتمكنون من الحصول على الأدوية الأساسية بسعر مقدور عليه وبشكل مستدام.

- الغاية (١٨): تعميم فوائد التقنيات الحديثة، لا سيما تلك المتعلقة بمجالي المعلومات والاتصالات، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص.

- المؤشر (٤٧): عدد خطوط الهاتف الثابت والمشتركين في الهاتف النقال لكل ١٠٠ فرد.

- المؤشر (٤٨): عدد الحواسيب الشخصية المستعملة لكل ١٠٠ فرد ومستعملي الإنترنت لكل ١٠٠ من السكان.

التقدم في تحقيق الأهداف التنموية

أحرزت الدول العربية على وجه العموم تقدماً ملحوظاً على صعيد التنمية الإنسانية؛ فلقد ارتفعت معدلات الأعمار المتوقعة عند الميلاد، وانخفضت معدلات الوفيات عند الأطفال والأمهات، وتراجعت معدلات الأمية، ويتمتع عدد أكبر من الناس بمياه الشرب الآمنة وبخدمات الصرف الصحي. غير أن وتيرة التغيير تباطأت في العقد التاسع من القرن الماضي عما كان عليه معدل التغيير من قبل.

وحتى يمكن تحقيق الأهداف المرجوة بحلول عام ٢٠١٥م يلزم توفير إحصائيات وبيانات أفضل لحشد وتعبئة الطاقات الإنسانية، ولتصميم سياسات إصلاحية محابية للفقراء مبنية على الحقائق وليس على النظريات الاقتصادية فقط.

تقييم توقعات التنمية المستدامة في العالم العربي

من الواضح أن الأهداف التنموية للألفية في البلدان العربية التي تضمنتها وثيقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[٢٠٧] مترجمة عن وثائق أعدت لدول أخرى غير عربية، حيث نقلت الأهداف والغايات دون الأخذ في الاعتبار خصوصيات الوطن العربي؛ فهي لا تتوافق مع الحالة الموجودة أو تطلعات الشعوب العربية على اختلاف مشاربها ولا مع الثقافة والتقاليد سواء التي تجمع الوطن العربي أو التي تخص أي جماعة عربية أو بلد عربي.

كما أن المؤشرات قائمة على بيانات منها ما يصعب الحصول عليه في أي دولة، ومنها ما يمكن الحصول عليه بشق الأنفس دون التأكد من صحته. على سبيل المثال للحصول على عدد الذكور من الشباب الذين يستخدمون عازل أثناء الجماع (أنظر الغاية ١٩ أ)؛ يتطلب القيام باستبيان سنوي على نطاق سكان الدولة من الذكور. صحيح أن هناك طرق إحصائية للتعامل مع مثل تلك الاستبيانات؛ فعلى فرض القيام بمثل هذا الاستبيان فما هو الدليل على دقته حتى لو تم إجراء الاستبيان على عينات عشوائية من الشباب. ناهيك عن عجز العديد من الدول عن القيام بعملية تعداد السكان على فترات متباعدة؛ لأن العملية الإحصائية مكلفة إلى جانب أن كثيراً من الدول تعمل على تزويرها لأهداف سياسية أو اقتصادية؛ عالمية أو داخلية. لهذا ليس غريباً أن يشكوا الذين يقومون برصد الإحصائيات عن مسار التنمية من عدم وجود بيانات عن بعض الدول أو من عدم وجود بيانات موثوقة عن البعض الآخر. كما لو أن الأموال التي تنفق على الإحصائيات أنفقت على الرعاية الصحية للناس لكان أجدى.

وبالنسبة للأمراض فالتركيز على أمراض ربما لا تهم الوطن العربي في الوقت الحاضر مثل أمراض أخرى مستوطنة مثل داء الكبد الوبائي الذي يستشرى بين الناس بصورة وبائية خطيرة.

ثم إن الغايات والمؤشرات تبحث عن نتائج دون ربط النتائج بالوسائل؛ فعلى سبيل المثال مسألة المساكن العشوائية وتأمين السكن الآمن (أنظر الغاية

(١١): مثال إحدى الدول العربية استخدمت فيها مشكلة المساكن العشوائية كذريعة لانتزاع بعض الملكيات في أماكن للأرض فيها قيمة عالية وتمليكها لشركات سياحية استثمارية وتشرد أهلها دون إيجاد مأوى لهم أو تعويضهم عن ملكياتهم حتى يجدوا مأوى آخر في حين صدرت البيانات تعلن أن الحكومة قامت بإزالة آلاف من المساكن العشوائية؛ وهذه العملية تجرى في بلاد نامية ودول كبرى صناعية بدعوى تحسين المناطق السكنية؛ دون ذكر ما حدث لسكان المناطق العشوائية. والمناطق العشوائية رغم قبحها ليست مقياساً للفقر ففي لندن حي ستبني جرين (Stepney Green) الشهير الذي يعتبر من الأحياء العشوائية (Ghetto) يقطن فيه المسيطرون على السوق المالية في بريطانيا بأسرها.

بل إن تحديد الفقر بدخل دولار في اليوم لا يمكن تطبيقه إلا على العمال الذين يتلقون أجراً معلناً من الدولة أو من مؤسسة رسمية ويستحيل تطبيقه على كثير من الأحوال وفي كثير من الأماكن في العالم؛ ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً هناك أثرياء ليس لهم دخل محسوس وليس لهم رصيد في البنوك ولا يدفعون ضرائب؛ خاصة في الولايات الجنوبية التي تعد وفق معايير الأمم المتحدة من الولايات الفقيرة. هذا لأن الكثير من الناس يتعاملون بالنقد والمقايضة ويأكلون مما يزرعون أو يصيدون من البحر. وهذه الممارسات جارية في العالم العربي شأنه شأن سائر العالم. ثم إن تعريف الفقر قضية معقدة؛ لأن الفقر من أكثر المفاهيم التي عرفت من أوجه مختلفة ومتعددة.

تقييم خطة التنمية المستدامة للمملكة

تقييم التقدم في تحقيق الأهداف التنموية للمملكة

جدول رقم (٣) يرصد دور المملكة في تحقيق الأهداف التنموية للوطن العربي للألفية الذي تم تبنيه بالتوافق بين خبراء من سكرتارية الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي، التي ترمي إلى الإنجازات والتطلعات نحو عام ٢٠١٥م [١١٨،١٥٠،٢٠٧].

جدول (٣) مدى تحقيق المملكة لأهداف الألفية

الهدف أو الغاية	مدى التحقيق
الجوع (نقص التغذية)	٥٠٪ على المسار المطلوب
تحقيق التعليم الابتدائي الشامل	-٣٪ تراجع من عام ١٩٩٠؛ المعدل في ٢٠٠١ حوالي ٦٠٪
محو الأمية لدى الشباب	٤٥٪ على المسار المطلوب؛ المعدل في ٢٠٠١ حوالي ٩٢٪
المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي	٤٣٪ على المسار المطلوب؛ عدد الفتيات حوالي ٩٢ لكل ١٠٠ فتى في عام ٢٠٠١
خفض وفيات الأطفال دور الخامسة العمر	٤٥٪ على المسار المطلوب؛ حوالي ٣٠ وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة حية في عام ٢٠٠١
تحسين الصحة الإنجابية	معدلات الوفاة بين الأمهات أثناء الوضع قليلة للغاية؛ ونسبة حوالي ٩٠٪ من الولادات تتم تحت إشراف مختصين في الصحة
مكافحة الأمراض	حالات الملاريا نادرة والوفاة من السل نسبة ضئيلة
توفير المياه الآمنة في الحضر	على المسار المطلوب ١٠٠٪
توفير المياه الآمنة في الريف	حوالي ٦٢٪ على المسار المطلوب
وضع المياه عام ١٩٩٥	المعدلات السنوية لسحب المياه حوالي ١٠٠٠ متر مكعب للفرد؛ مصادر المياه المتجددة حوالي ٥ متر مكعب للفرد. والموازنة المائية -٩٠٠ متر مكعب للفرد
الصرف الصحي	١٠٠٪ في المدن عام ٢٠٠٠

تقييم الرؤية التنموية للمملكة

الرؤية التنموية للمملكة حتى عام ٢٠٢٠م تشمل في حيثياتها الحرص على الاسترشاد بالشريعة الإسلامية. وهذا فارق هام بين الخطط التنموية القائمة على رؤية إسلامية والقائمة على رؤية غربية أو دولية وأخرى كما هو واضح في أهداف الوطن العربي، بما في ذلك تعريف الفقر والصحة والمأوى . . إلخ. وهناك

بعض النقاط التي يلزم الأخذ بها في الاعتبار عند وضع غايات ومؤشرات للرؤية التنموية الخاصة بالمملكة حتى تتوافق مع التشريع الإسلامي.

الكفاية

هناك من الناس ما يحسبون ضمن الأغنياء لكنهم يشكون من ضيق العيش، وآخرون لا يسألون الناس إلحافاً؛ رغم عسر حياتهم. والواقع إن مشكلة الفقر تتمثل في عدم توفر متطلبات الحياة الكريمة بالقدر الذي يجعل الفرد في سعة من العيش وفي غنى عن غيره. وهنا يكمن الفرق بين حد الكفاف الذي يراه علماء الاقتصاد الوضعي أنه كافٍ حتى لا يكون الإنسان فقيراً، وحد الكفاية الذي يرى علماء الاقتصاد الإسلامي أنه كافٍ حتى لا يكون الإنسان فقيراً[٢٠٨]، أو بالأحرى حتى يكون الإنسان كريماً.

فحد الكفاف يتمثل في توفير ضرورات المعيشة للفرد أو أسرته بالقدر الذي يسمح لهم بالبقاء على قيد الحياة، وهو ما يشكل مستوى متواضعاً للرفاهية الاقتصادية. أما المنظور الإسلامي الذي يرى أن جهود التنمية والعمارة تهدف؛ جنباً إلى جنب مع التوزيع العادل والتكافل الاجتماعي، إلى رفع مستوى معيشة البشر، وتحسينه بانتظام؛ بما يكفل توفير حد الكفاية لجميع الأفراد، وذلك يعني إغناء كل فرد بحيث يكون قادراً على الإنفاق على نفسه وعلى من يعول؛ حتى يلحق بالناس في مجتمعهم وتصبح معيشته في المستوى المتعارف عليه الذي لا ضيق فيه.. وهذا المفهوم (حد الكفاية) وما يتطلبه من مستوى ملائم من المعيشة يتفق والأوضاع السائدة في المجتمع، يعني بلا ريب مستوى أعلى من الرفاهة الاقتصادية، وهو ما نادت به الكتابات الحديثة في مجال الاقتصاديات المرفهة، حيث أشارت إلى ما يطلق عليه "رفاهة الكفاف" في محاولة للتخلص من فكرة حد الكفاف بمعناها التقليدي والارتقاء بهذا الحد إلى مستوى أعلى نسبياً. وذلك بعد أن زاد "حد الكفاف" من اتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء وزادت بذلك أمراض المجتمع من جريمة وبطالة وفساد[٢٠٩].

وقد اختلف الفقهاء في تحديد "حد الكفاية"- أو "الغنى" الذي يحرم بعده السؤال- بين مضيق وموسع حسبما تراءى لكل منهم من الدليل، فمنهم من يقصر حد الغنى على قوت اليوم الواحد، ومنهم من يرى توفير كفاية العام، ومنهم من بالغ في التوسيع لحد توفير كفاية العمر كله.

وتقع على الدولة مسئولية ضمان حد الكفاية لكل فرد، بحكم كونها السلطة العليا المنوط بها رعاية مصالح الناس، وهي مسئولية حتمية سواء تحملتها الدولة بصورة مباشرة من ماليتها العامة أم بصورة غير مباشرة من خلال أنشطة الأفراد، أم بصورة مشتركة من خلال التكافل الاجتماعي[٢٠٩].

القرارات الإقتصادية

يمكن تعريف علم الاقتصاد على أنه علم يدرس خيارات الناس والتصرفات التي يقومون بها من أجل تحقيق أفضل استخدام للموارد النادرة، ومن ثم يطلق عليه أحياناً "علم الندرة" والتي تعرف على أنها وضع لا توجد فيه موارد كافية لتلبية احتياجات الجميع، ومن ثم فهو علم يساعدنا على اتخاذ القرار والمبادلة بين الأهداف والخيارات، فعلى سبيل المثال؛ إذا أنفقت الدولة بميزانيتها المحدودة على قطاع بعينه مثل قطاع الدفاع فستضطر إلى تخفيض الإنفاق على قطاعات أخرى كالتأمين الاجتماعي أو التعليم مثلاً.

وهكذا يوجد عدد لا نهائي من المبادلات، وفي هذا الصدد يقوم الاقتصاديون بدراسة الطرق التي يتم بها ترشيد عملية اتخاذ القرار والتعامل مع محدودية الموارد المالية بصورة ملائمة. وبهذا فإن الأدوات والمعايير المستخدمة لترشيد عملية اتخاذ القرار الاقتصادي تهدف إلى تحقيق الأغراض التالية:

- تحقيق مكاسب أو مصالح مرتقبة.
- تعظيم مكاسب أو مصالح موجودة.
- دفع أضرار أو مفاسد متوقعة.
- تقليص أضرار أو مفاسد موجودة.

وقد أسفرت جهود المختصين المتراكمة على مر الزمن عن العديد من المفاهيم والمعايير التي يتم استخدامها للوصول إلى أفضل البدائل، واتخاذ القرار الاقتصادي السليم سواء على مستوى المنشأة أو الدولة، ومن بينها[٢١٠]:

- حدود وإمكانيات الإنتاج: لكل مجتمع موارد محدودة من العمل ورأس المال يستخدمه لإنتاج السلع والخدمات، فإذا افترضنا أنه على المجتمع أن ينفق هذه الموارد على إنتاج سلعة "السيارات" وخدمة "التعليم" فعند توجيه كل الموارد للإنفاق على التعليم؛ فسوف يحصل المجتمع على ١٠ آلاف خريج سنوياً على سبيل المثال، ويكون إنتاج السيارات في هذه الحالة صفراً، وإذا وجهت كل الموارد لإنتاج السيارات سوف ينتج المجتمع ٢٠ ألف سيارة سنوياً، وسيكون عدد الخريجين في هذه الحالة صفراً، فإذا ما أردنا رفع عدد الخريجين علينا تخفيض إنتاج السيارات والعكس صحيح، وهو ما يعطينا عدداً لا نهائياً من المبادلات بين السيارات والخريجين على منحنى إمكانيات الإنتاج، يمكن لصانعي القرار المفاضلة بينها لاختيار أفضل توليفة من أعداد السيارات والخريجين.
- تكلفة الفرصة البديلة: تكلفة نشاط ما مقدرة بقيمة الفرصة الضائعة لاستغلال نفس الموارد أو نفس الزمن في أفضل نشاط بديل ممكن؛ فإذا كانت تكلفة رحلة إلى أوروبا ثلاثة آلاف دولار مثلاً وتكلفة رحلة إلى القاهرة ألف دولار؛ فإن تكلفة رحلة أوروبا تساوي فقدان فرصة ثلاث زيارات إلى القاهرة، كما أن قضاء ساعتين في إصلاح سيارة معطلة يساوي التضحية بنفس الزمن في السعي إلى الرزق، وهكذا. فتكلفة الفرصة البديلة تعطي الفرق بين الربح الاقتصادي والربح الحسابي الذي يحسب على أساس الربح = الإيرادات – التكاليف؛ دون اعتبار لتكلفة الفرص البديلة ضمن التكاليف بعكس الربح الاقتصادي.
- تحليل المنافع والتكاليف: هذا التحليل يستخدم عادة في مجال المنافع

العامة؛ حيث يهدف إلى معرفة ما إذا كانت هذه المنافع التي يتحصل عليها الجمهور من البرامج الحكومية كافية إلى درجة تبرر المبالغ النفقة عليها، ما المبلغ الذي يجب إنفاقه على إضاءة الشوارع؟ مثلاً ولماذا هذا المبلغ بالذات؟ وما المعيار لذلك كله؟ وهل يتحمل الناس تكلفة هذه البرامج حسب مقدار الخدمة أو المنفعة التي يستلمونها، أم أنهم يحصلون على منافع متساوية ويدفعون تكاليف غير متساوية؟، أو يدفعون تكاليف متساوية ويستلمون منافع غير متساوية؟ وما هي النتائج في كل حالة؟ وكيف يتصرف الأفراد، بناءً على ذلك. هذه الأسئلة وإجاباتها تدخل فيما يسمى بنظرية الاختيار العام.

- نقطة الإغلاق: إذا أصبح مشروع ما يحقق خسائر فهل يتم إغلاقه مباشرة أم لا؟ وما المعيار لذلك؟ ينص تحليل نقطة الإغلاق على أن المشروع يستمر في الإنتاج طالما لا يزال يغطي تكاليفه المتغيرة؛ وهي التكاليف المتعلقة بالإنتاج كالمواد الخام وغيرها ولا يغلق المشروع إلا إذا عجز عن تغطية هذه التكاليف؛ وذلك لأن التكاليف الثابتة سوف يتحملها المشروع سواء أنتج أم لا كإيجارات المباني مثلاً، ومن ثم يستمر المشروع في الإنتاج بهدف تقليل الخسائر إلى أن يتحسن الوضع؛ لأنه إذا توقف في مثل هذه الحالة ستكون الخسارة أكبر.
- الآثار الخارجية: هي الآثار التي تنجم عن استهلاك أو إنتاج سلعة أو خدمة ما على طرف ثالث غير البائع والمشتري ولا تظهر في السعر. وهذه الآثار قد تكون إيجابية أو سلبية، وأبرز مثال على هذه الآثار السلبية هو صناعة الأسمنت التي تلوث البيئة المجاورة للمصنع، وتضر بالمزارع وبصحة المقيمين في المنطقة، فعلى الرغم من أن هذه الصناعة تساهم في الإنتاج الوطني، إلا أنها في نفس الوقت تضر بالإنتاج الزراعي والصحة

العامة، وهو ضرر غير مشمول في سعر بيع كيس الأسمنت. فما الموقف الذي سيتخذه صانعو القرار والسياسة العامة هل هو: إغلاق المصنع؟ أو فرض ضرائب على صناعة الأسمنت لتعويض المتضررين منها؟ أو فرض قيود بيئية صارمة على صناعة الأسمنت؟ وأي من هذه الخيارات سيحقق نفعاً أكثر أو ضرراً أقل؟.

كما أن استخدام التقنيات الاقتصادية يساهم في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد، الأمر الذي يفضي في النهاية إلى رفع مستوى الرفاه في المجتمع، وزيادة الكفاءة الاقتصادية، بينما أدى عدم إدراك هذه التقنيات أو تجاهلها والتقصير في استخدامها إلى خسائر كبيرة لدول العالم الثالث أدت إلى هدر كميات كبيرة من الموارد المحدودة أصلاً، في الوقت نفسه الذي ترسخت فيه هذه المعايير وتجذرت في بلدان العالم المتقدم، وأصبحت منهجاً وأسلوباً لاتخاذ القرارات على جميع الأصعدة، بما فيها جانب العلاقات الإنسانية؛ وذلك بسبب سيطرة الجانب المادي على الشخصية الغربية في كثير من الأحيان.

الخصخصة

يروج للخصخصة على أنها أقصر السبل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالتحديد التنمية المستدامة؛ إلا أن الاندفاع إلى الخصخصة دون تدبير وتخطيط قد يؤدي إلى نكسة في مسار التنمية.

الخصخصة في مفهومها البسيط تعني تحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة باستبعاد رأس المال العام، وهي عكس التأميم الذي يعني مصادرة الملكيات الخاصة لصالح الدولة. وهي ليست غاية في حد ذاتها بل هي وسيلة للوصول إلى الهدف النهائي؛ وهو تطبيق آليات السوق الحر والنظام الرأسمالي. فمنذ منتصف العقد السابع في القرن الماضي أصبح مصطلح "الخصخصة" من أهم المصطلحات على الساحة الاقتصادية العالمية بعد تصاعد الدعوة في

مختلف أنحاء العالم لنقل ملكية المشروعات التي تملكها الدولة إلى القطاع الخاص؛ نتيجة حالة الركود الاقتصادي الشديد المصحوب بنسب تضخم مرتفعة، وهي الحالة التي عانت منها الدول الصناعية معاناة شديدة. وكانت بريطانيا من أوائل الدول التي طبقت هذا المبدأ[٢١١].

تنفيذ الخصخصة

يظن البعض عند الحديث عن الخصخصة أنها تتم عن طريق بيع الشركة لمستثمر أو عدة مستثمرين كمن يشتري سلعة من السوق، إلا أن تجارب الخصخصة وتنظيراتها أكدت تعدد أساليب الخصخصة، وطرق تحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة، ويتوقف استخدام الأسلوب المتبع في الخصخصة على عدة معايير من أهمها:

- حجم الشركة.
- فلسفة الدولة التي تحكم عملية الخصخصة.
- قدرة السوق على استيعاب الشركات المطروحة.
- العائد الذي ترغب الحكومة في تحقيقه.
- توفر البيئة التنظيمية والتشريعية للخصخصة.

وتتمثل أساليب الخصخصة وآلياتها الشائعة في العالم في الآتي[٢١٢]:

- بيع وحدات القطاع العام: يعد هذا الأسلوب هو الأكثر انتشاراً في العالم، كما في مصر مثلاً، ويتم تنفيذه بأشكال مختلفة، ويمكن أن يكون البيع جزئياً بمعنى طرح جزء فقط من رأس مال المنشأة للبيع، ويمكن أن يكون كلياً بطرح الشركة كلها مرة واحدة. وتتخذ عملية البيع عدة أشكال من أهمها:

- طرح الجزء المراد بيعه أو الشركة في صورة أسهم للاكتتاب العام في البورصة، حيث يتم تقسيم رأس المال إلى حصص تسمى أسهماً، وطرحها

للراغبين في الشراء عن طريق البورصة، وذلك بعد تحديد حد أدنى للسهم لا يجوز البيع بأقل منه مع منح الراغبين في الشراء فرصة للمزايدة عليه، وفي حالات أخرى يتم ترك الحرية للسوق في تحديد سعر السهم فيما يسمى بنظام السعر الاستكشافي.

- تقوم الحكومة بالتفاوض المباشر مع مستثمر أو عدد من المستثمرين الراغبين في شراء الوحدات عن طريق المناقصات أو المزايدات والعروض للتوصل للسعر المناسب الذي يرضي الطرفين، مع الالتزام بقوانين الدولة في هذا الشأن، وهو ما يعرف بنظام البيع لمستثمر رئيسي أو استراتيجي.
- تحويل العاملين بالشركة إلى مساهمين عن طريق السماح لهم بشراء أسهم الشركات، وغالباً ما تلجأ الدولة في هذه الحالات إلى تقديم تسهيلات للعاملين تتمثل في تخفيض سعر السهم أو السماح بسداد قيمة الأسهم بالتقسيط على عدة سنوات، وأحياناً ما تلجأ الحكومات إلى هذا الأسلوب في بعض المشروعات الحيوية. وقد تقوم الحكومة بتمليك الشركة كلها أو جزء منها للعاملين طبقاً لفلسفتها في الخصخصة.
- مقايضة الشركات بالديون الخارجية أحد أشكال البيع؛ حيث تقوم الدولة بمقايضة ديونها الخارجية أو جزء منها مقابل أصول من القطاع العام، يحصل عليها المستثمرون الذين يقومون بشراء تلك الديون.
- نظام الصكوك أو الكوبونات وهو الشكل الذي ظهر في أوروبا وخاصة تشيكوسلوفاكيا ويقوم على أساس أن لكل فرد من الشعب الحق في الحصول على نسبة من رأس المال في المشاريع التي ستتحول للقطاع الخاص باعتبار أن الحكومة ليست مالكة بل هي تدير فقط نيابة عن الشعب، ولذا يتم توزيع كوبونات على المواطنين تمنحهم ملكية عدد من الأسهم أو الدخول في مزادات عامة للحصول على عدد من الأسهم.

- التعاقد أو خصخصة الإدارة: تبقى ملكية رأس مال الشركات في يد الدولة في حين تتنافس وحدات القطاع الخاص على الحصول على عقود تخولها حق الإدارة لحساب الدولة مقابل مزايا معينة كحصة في الربح أو الإنتاج، وهذا الأسلوب أقل إثارة للجدل من الأسلوب السابق ذكره ويتم عن طريق المناقصات العامة من خلال عقود إدارة للوحدات أو عقود تأجير لخطوط الإنتاج مقابل مبلغ ثابت تحصل عليه الدولة، وقد طبقت الصين هذا الأسلوب.
- السماح للقطاع الخاص بمزاولة نشاطات يحتكرها القطاع العام: ذلك بهدف توسيع مدى المنافسة وتحسين الأداء ويتم ذلك عن طريق إصدار القوانين المؤيدة لذلك وإزالة القيود التي تحول دون دخول القطاع الخاص هذه الأنشطة – مثل صناعة السلاح – وهذا يؤدي مع مرور الوقت لتوسيع مشاركة القطاع الخاص والخصخصة على المدى الطويل دون الحاجة لتغيير ملكية المنشآت العامة؛ ولذا فهو يسمى بالخصخصة التلقائية.
- أسلوب البناء – التشغيل – التحويل: وهو يعني السماح للقطاع الخاص بإقامة مشروع معين دون مقابل واستغلاله لمدة معينة على أن يتم تسليمه بعد ذلك للحكومة، وربما لا يهتم المستثمر بتدريب العاملين في المشروع ويهمل صيانته عند اقتراب التسليم، لكن هذا الأسلوب لا يمكنه من السيطرة الدائمة على المشروعات الاستراتيجية كما أنه يعفي الدولة من الإنفاق على مشروعات جديدة. ومثال ذلك مشاريع الطرق السريعة في ماليزيا.
- أسلوب البناء – التشغيل – التمليك: يختلف عن الأسلوب السابق في أنه يسمح للمستثمر بتملك المشروع وعدم تسليمه للدولة بعد فترة.
- أسلوب البناء – التشغيل – التمليك – التحويل: يختلف عن الأسلوبين السابقين في أنه يسمح للمستثمر بتملك المشروع لفترة معينة بعد

قيامه ببنائه ثم يقوم بتحويله إلى الدولة.

ومما لا شك فيه أن نجاح عملية الخصخصة في أي دولة من الدول تحكمه مجموعة من الضوابط التي يجب أن تتوفر قبل البدء فيها، وتتمثل هذه الضوابط في[٢١٢]:

- حماية الملكية الخاصة من التأميم أو المصادرة.
- توفر النظم القانونية الصالحة لنمو القطاع الخاص بمعنى وضوح القوانين الاقتصادية وملاءمتها للواقع الاقتصادي والسياسي، وسرعة التقاضي، وإقرار قانون للعمل ينظم العلاقة بين المنتجين والعمال ويراعي العدالة والوضوح.
- توفر إدارة حكومية جيدة وحازمة تقضي على الفساد وترفع من شأن القانون وتتمتع بجهاز إدارة على مستوى عالٍ من الكفاءة والنزاهة.
- توفر شبكة من البنية التحتية والمرافق الأساسية من كهرباء واتصالات وصرف صحي وطرق ومواصلات وتأمين ونظام معلومات وموانئ وهيكل مالي ومحاسبي جيد.
- وجود سياسات اقتصادية واضحة ومحددة تؤمن بمبدأ التدرج في بيع الوحدات وإصلاح الهياكل المتعثرة منها.
- توفر الرقابة الصارمة على عمليات التقييم والتسعير.
- الشفافية في جميع المراحل وفي كل الأوقات.
- وجود سوق رأسمالي قوي ونشط.

التأييد والمعارضة

منذ أن ظهرت الخصخصة كآلية للتحول من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة أثارت جدلاً واسعاً بين الاقتصاديين حول مدى أهميتها وجدواها الاقتصادية؛ وانقسم الاقتصاديون ما بين مؤيد ومعارض. وتتلخص وجهات نظر

المؤيدين والمعارضين للخصخصة فيما يلي[٢١١]:

- الخصخصة أفضل وسيلة لرفع الكفاءة الاقتصادية للشركة أو المنشأة عن طريق زيادة الإنتاجية، وتعظيم الأرباح، وبالتالي رفع كفاءة الاقتصاد بشكل عام. وفي نفس الوقت تخفف العبء عن الحكومات عن طريق التقليل أو التخلص من نفقات الحكومة على تلك المؤسسات، وبالتالي تخفيض عجز الموازنة العامة وتوجيه تلك الموارد لخدمة المجتمع ككل.
- الخصخصة تؤدي إلى الحصول على السلع والخدمات بجودة أكبر وبسعر أقل وتنوع أكبر نتيجة زيادة المنافسة، فضلاً عن تقليل البيروقراطية الحكومية والقضاء على الروتين، واجتذاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية وتعبئة المدخرات الوطنية، والتخلص من الفساد الإداري والمحسوبية؛ نتيجة إخضاع عملية التوظيف في ظل القطاع الخاص لمعايير اقتصادية سليمة ترتبط بالتكلفة واقتصاديات التشغيل، ويضيفون إلى تلك الميزات ميزة أخرى تتمثل في توسيع قاعدة الملكية والمشاركة في المجتمع فيما يسميه البعض: تشجيع رأسمالية الشعب عن طريق ضخ أموال الأفراد في العملية الإنتاجية نتيجة شراء المشروعات العامة.
- المؤيدون للخصخصة يرونها وردية إلى أبعد الحدود، وأنها بمثابة طوق النجاة الذي يحمي اقتصاديات الدول من الغرق في بحر الركود والعجز والتضخم إذ أن قدرة الدولة على إدارة المشروعات أقل كثيراً من قدرة الأفراد؛ بسبب طبيعة القوانين التي تحكم عمل الدولة، ولذا فمن الصعب فصل الإدارة بشكل كامل عن الملكية. وبالمقابل فإن المعارضين للخصخصة يرون الأمر على عكس ذلك، ويسوقون مجموعة من الحجج التي ظهرت كآثار لتجارب الخصخصة في العالم خلال العقود الماضية، إذ أنه ليس ضرورياً أن تؤدي الخصخصة إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية؛ لأن شكل الملكية ليس له علاقة بالكفاءة، ولكن شكل الإدارة هو الذي يحدد ذلك.

- يرى المعارضون أن كثيراً من المشاريع التي يتم خصخصتها تأخذ شكل الاحتكار، وبالتالي تساهم الخصخصة في نقل الاحتكار من القطاع العام إلى الخاص؛ وبالتالي حدوث فرق كبير للكفاءة، وهذا يتطلب ضرورة وجود سوق تنافسية للقضاء على هذا الاحتكار.. ويضيفون إلى ذلك حججاً أخرى تتمثل في حدوث تشوه في الاقتصاد نتيجة عدم إقبال القطاع الخاص على المساهمة في المشاريع الحساسة والهامة التي تحوي درجة مخاطرة عالية أو لا تحقق عائداً أو ربحاً سريعاً، ومن ثم عجز الاقتصاد عن الوفاء باحتياجات المجتمع وحدوث أزمات ومشاكل لا حصر لها، هذا فضلاً عن أن تجارب الخصخصة في العالم لم تعط الثمار المرجوة في مجال خفض أسعار السلع والمنتجات، بل العكس هو الذي حدث في بعض التجارب، وهذا يؤكد ضرورة استمرار دور الدولة حماية للمصلحة العامة والطبقات الفقيرة.
- يلفت المعارضون الأنظار إلى أن الخصخصة ربما تؤدي إلى منافع على مستوى المنشأة أو الشركة وأصحاب رؤوس الأموال؛ لكنها تولد مشاكل جمة على مستوى الاقتصاد الكلي؛ تتمثل في زيادة حجم العاطلين؛ سواء أكان ذلك عن طريق الاستغناء عن العمالة الزائدة أم تقليل فرص العمل نتيجة استخدام التقنية الحديثة؛ إلا أن المؤيدين للخصخصة يرون أنها لا توجد التشوهات والمشاكل ولكنها تكشف عن وجودها، فالبطالة موجودة في ظل المشروعات العامة لكنها مقنعة.

وأيا كانت حجج المؤيدين والمعارضين للخصخصة فإن استقراء الواقع يؤكد وجود العديد من القوى والضغوط التي دفعت دول العالم للجوء إلى الخصخصة كأسلوب لإدارة المنشآت الاقتصادية، وتتمثل هذه الضغوط والقوى في ضغوط عملية تهدف إلى إيجاد حكومات أكثر كفاءة تطبق سياسات مالية أفضل يترتب عليها اقتصاد في النفقات، وضغوط أيديولوجية تقضي بتقليل دور الحكومة وتدخلها في الحياة الاقتصادية، وضغوط تجارية تهدف إلى

توسيع مجالات العمل وزيادة كفاءة الإنتاج، وضغوط شعبية تسعى إلى إيجاد مجتمع أفضل تتوفر لدى أفراده فرص أوسع في اختيار السلع والخدمات، وزيادة مشاركتهم في النشاطات الاقتصادية، وأخيراً ضغوط دولية تهدف إلى إيجاد اقتصاد تتوفر لديه القدرة على المنافسة مع الأسواق والمنتجات الأخرى، في ظل برامج التصحيح والنظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي تفرضه الدول الكبرى عن طريق المؤسسات الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين.

واقع الخصخصة

تعالت أصوات دعاة التحرر الاقتصادي في العالم العربي منذ بداية العقد الثامن من القرن الماضي بمطالبة الحكومات بالكف عن ولوج المجالات الاستثمارية التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها، كمشروعات الصناعات التحويلية مثلاً، وأن ينحصر دور الاستثمار العام فقط في المجالات المتعلقة ببناء شبكة البنيات الأساسية التي يقدر عليها، ولا يرغب القطاع الخاص في الاستثمار فيها. بل إنهم يطالبون بأن يسمح للقطاع الخاص بالاستثمار في مجالات مشروعات البنيات الأساسية، مثل المطارات والموانئ والاتصالات والبريد والمصارف والأمن والطرق السريعة . . إلخ. وذلك ما شرعت فيه بعض البلاد العربية تدريجياً بعد تحول العديد منها عن النظم الاشتراكية التي سببت أضراراً بالغة لاقتصاديات المنطقة ومع انطلاق عمليات الخصخصة ومحاولات جذب الاستثمارات الأجنبية الخاصة.

واقع تجربة البلاد الرأسمالية المتقدمة التي اعتمدت على التحرر الاقتصادي وآليات السوق كإطار عام، والتي يلعب فيها القطاع الخاص المنتج دوراً فاعلاً، تقوم الدولة بدور استراتيجي لا يستهان به. فبالعودة إلى مرحلة نشأة هذه الدول يتبين مدى خداع فكرة حياد الدولة في الاقتصاد الرأسمالي، حيث كان الفكر الاقتصادي والمالي شيء والواقع شيء آخر.

غير أن الدولة في الواقع وبناء على الشواهد التاريخية الثابتة لعبت أدواراً

خطيرة لا يستهان بها في دعم وتقوية المجتمع الجديد للرأسمالية الصناعية، لعبت فيه المالية العامة أدواراً مهمة تتعدى مجرد وظائف الدولة الحارسة. وقد استخدمت الطبقة الرأسمالية الصاعدة جهاز الدولة في صراعها ضد قوانين ومؤسسات وروابط المجتمع الإقطاعي والقضاء على بقايا الامتيازات الاحتكارية ومختلف ألوان التدخل الحكومي التي كانت موجودة في مرحلة الرأسمالية التجارية، وعلى النحو الذي يدعم ويحمي مصالحها الاقتصادية.

وأصبحت دول في المراكز الرأسمالية العالمية تبني تفوقها وتحكمها على كافة أرجاء المعمور في إطار إيديولوجية العولمة على احتكار مختلف وسائل للتأثير والقوة والهيمنة، بكل ما يتطلبه ذلك من مداخل وموارد هائلة. فهي تحتكر التكنولوجيات الحديثة، من خلال قدرتها على الإنفاق بدون حساب، بحيث لا تقوى عليه سوى الدول الغنية العملاقة. كما تحتكر الدوائر المالية العالمية المتحكمة في تدفقات رؤوس الأموال. وتحتكر عبر شركاتها متعددة الجنسية إدارة واستخدام الموارد الطبيعية على الصعيد الكوني. كما تحتكر وسائل الإعلام والاتصال وقدرتها في التأثير على السياسات الوطنية لمختلف الدول. وتحتكر أسلحة التدمير الشامل النووية وغير النووية، وهذا الاحتكار الأخير أصبح مطلقاً لصالح الولايات المتحدة الأمريكية. كما تحتكر عبر سلطتها المادية والمعنوية سلطة القرار داخل المؤسسات المالية الدولية وهي كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي تقوم بدور نشيط في تكييف الاقتصاديات العالمية بما يخدم المراكز الرأسمالية الكبرى.

بهذا فإن الحكمة تقتضي التخطيط للخصخصة أو بالأحرى تشجيع القطاع الخاص والشركات الخاصة الناشئة؛ مع تحديد الدور الحالي والمستقبلي للدولة في مجال تحقيق التنمية المستديمة؛ والدور المفروض أن تلعبه في مجال تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وعن الإجراءات المفروض اتخاذها في

الفصل السابع

توصيات بالمتابعة ودراسات تطبيقية في التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية

- توصيات المتابعة
- تحديد حالات خاصة للتطبيق

مجال التنمية البشرية؛ وعن كيفية التقليص من المعدلات المرتفعة من الأمية والفقر والبطالة وعودة الأمراض الفتاكة وضعف القدرة الشرائية وتراجع مستويات التعليم والتطبيب والسكن غير اللائق.

توصيات المتابعة

هناك العديد من مواضيع البحوث في مجال التنمية المستدامة تقتضي الإفاضة ومن أهمها:

- دراسة دور الوقف الخيري في التنمية المستدامة حيث أن الوقف الإسلامي فرض عين على القادرين عند الحاجة إليه.
- التحقيق في ما يدور من حديث عن صراع الحضارات، الذي هو في مضمونه

صراع الأنماط التنموية، والبحث في جوانب الصراع من منطلق غربي قائم على نظريات التنمية المادية الاستهلاكية الغربية ومنطلق إسلامي للتنمية قائم على الطيبات مما رزقنا الله.

- دراسة إمكانيات المجتمع الإنسانية والمادية، والضغوط الدولية والمحلية.
- تحديد أهداف واضحة جزئية تترجم الأهداف الكبرى للتنمية الإسلامية: "الإطعام من جوع والأمن من خوف".
- الدراسات المتخصصة لأوجه التنمية المستدامة، من الجوانب الزراعية والصناعية والتعليمية والبيئية في ضوء أهداف التنمية الإسلامية والنظر إلى منظومة التنمية الموجودة، وتحديد الدرجة التي يمكن لها أن تحقق الرؤية للمستقبل، مع البحث عن سبل التطوير والتغيير وقياس أداءها حتى تحقق الرؤية المستقبلية للتنمية المستدامة. كذلك يشمل البحث النظر في كل المنظومات المعاونة لمنظومة التنمية مثل: منظومة التعليم ومنظومة التدريب ومنظومة الخدمات ومنظومة الطاقة، مع محاولة وضع أهداف تجعلها قادرة على إنجاز الأهداف الكلية.
- قيام المختصين، خاصة ذوي الخبرة في العلوم الإنسانية بالدراسة والتمحيص في أسلوب التحليل والاستنباط الذي استخدمه الفقهاء المجتهدون في الأمة الإسلامية للوصول إلى قرار أو حكم شرعي في المسائل الفقهية المختلفة، لاستقاء الرصيد الفكري والمعرفي الذي تركه هؤلاء المجتهدون بما يحوي من الكثير من متحفزات الابتكار الإنساني في القضايا المعاصرة وبالذات في قضايا التنمية المستدامة، حتى يتعاظم قدر الاستفادة من ذلك التراث الفكري الثري.
- البحث عن وسائل عملية للتغلب على الفصام السائد حتى الآن بين

العلوم الشرعية والعلوم الأخرى؛ إذ إن الدارسين للعلوم الشرعية لا يتلقون ما يلزمهم في حياتهم العملية من الاختصاصات الأخرى كالإدارة والاقتصاد ومهارات الاتصال، وما إلى ذلك والتي لا غنى لهم عنها حينما ينخرطون في العمل بإحدى مؤسسات المجتمع. كما أن دارسي العلوم الأخرى لا ينالون ما يلزمهم من العلوم الشرعية التي يحتاجونها في اختصاصهم، وقد تفطنت الدول المتقدمة إلى مسألة شبيهة بهذه؛ حيث أصبحت الجامعات والكليات التي تدرس العلوم التطبيقية كالهندسة والطب والكمبيوتر تفرض على طلابها دراسة بعض المقررات التي تهم تخصصهم في الإدارة والاقتصاد؛ وذلك بهدف تأهيلهم لعملية: اتخاذ القرار السليم في مجالاتهم، والتخصيص الأمثل للموارد المستخدمة.

- دراسة الوسائل العملية لتطعيم دارسي العلوم الشرعية ببعض العلوم الإنسانية، مثل الإدارة والاقتصاد، ودارسي العلوم الطبيعية ببعض العلوم الإنسانية والشرعية، ودارسي العلوم الإنسانية ببعض المقررات الشرعية.. وهي عملية تهدف إلى ما يسمى بعملية ضبط النسب أي نسب المعرفة المطلوبة في كل تخصص من التخصصات بما يحقق التوازن المعرفي لكل خريج أو متخصص.

تحديد حالات خاصة للتطبيق

من الحالات الخاصة التي يمكن تطبيق بعض الرؤي التي توصل إليها البحث الحالي.

- وضع تفاصيل خطة خمسية للتنمية المستدامة للمملكة في المستقبل تسترشد بالخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية الحالية في المملكة؛ حيث يمكن لها أن تسير جنباً إلى جنب مع الخطة الخمسية.
- تحديد أهداف وغايات ومؤشرات خاصة بالمملكة تماثل في تنظيمها

المراجع

١ الأهداف التنموية للألفية في البلدان العربية التي ينسقها برنامج
٢ الأمم المتحدة الإنمائي؛ ولكنها تتوافق مع إنجازات وتطلعات المملكة
وتعكس الثقافة الإسلامية والخصوصيات السعودية.
٣
٤
٥
٦
٧
Brundtland (1987) The World Commission on Environment and Development, Brundtland Commission. ٨
Barbier, E. (1987) the Concept of Sustainable Economic Development, Environmental Conservation.
UNDP (2004) UNDP Environmental Mainstreaming Strategy: A strategy for enhanced environmental soundness and sustainability in UNDP policies, programmes, and operational processes. ٩
Summit (2002a) World Summit on Sustainable Development

2002, Plan of Implementation, paragraph 122(a). http://www.johannesburgsummit.org/html/documents/summit_docs/plan_final1009.doc

١٠

OECD (2000) A Better World for All: Progress towards the international development goals. http://www.paris21.org/betterworld/goals.htm

١١

OECD (2003) Sustainable Development, Environment and Development Co-operation. http://www.oecd.org/department/0,2688,en_2649_34421_1_1_1_1_1,00.html

١٢

UNDP(2000)UNDP'sHandbookandGuidelinesforEnvironmental Management and Sustainable Development, revised – draft 1999-2000.

١٣

World Bank (2003a) The World Bank Group, The World Bank: A Commitment to Environmentally and Socially Responsible Growth. http://lnweb18.worldbank.org/ESSD/sdvext.nsf/43ByDocName/SustainableDevelopment

١٤

World Bank (2003b) The World Bank Group, Sustainable Development in the 21st Century. http://lnweb18.worldbank.org/ESSD/sdvext.nsf/43ByDocName/SustainableDevelopmentinthe21stCentury

١٥

١٦

United Nations (2002b) Report of the World Summit on Sustainable Development, Johannesburg: 26 August - 4 September 2002, A/CONF.199/20.

١٧

World Bank (2002) The World Bank, World Development Report 2003: Sustainable Development in a Dynamic World: Transforming Institutions, Growth, and Quality of Life.

١٨

١٩ Holliday Chad, Schmidheiny Stephan and Watts Philip (2002) Walking the Talk: The Business Case for Sustainable Development, Berrett-Koehler Pub.

٢٠ Weaver James H., Rock Michael T. and Kusterer Kenneth C. (1996) Achieving Broad-Based Sustainable Development: Governance, Environment, and Growth with Equity, Kumarian Press.

٢١ Harris Jonathan M, Wise Timothy, Gallagher Kevin and Goodwin Neva R. (eds) (2001) A Survey of Sustainable Development: Social and Economic Dimensions, Tufts University Global Development and Environment Institute, Island Press.

٢٢ Daly Herman E. (1997) Beyond Growth: The Economics of Sustainable Development, Beacon Press.

٢٣ Porter Douglas R. and Platt Rutherford H. (2000) The Practice of Sustainable Development, Urban Land Institute: 1 edition.

٢٤ افتتاحية (٢٠٠١م) الفاو: التكنولوجيا الحيوية تتيح أدوات فعالة لتحقيق التنمية المستدامة للزراعة، جريدة البيان، ٢٥ مايو.

٢٥ ناصر، نعيم وجهة نظر في التنمية المستدامة في فلسطين، برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت.
http://home.birzeit.edu/dsp/arabic/

٢٦ المؤتمر الفلسطيني حول الدستور ومتطلبات التنمية البشرية (٢٠٠٤م) برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت.
http://home.birzeit.edu/dsp/arabic/research/publications/2004/66.html

٢٧ علي، يوسف (٢٠٠٢م) ورشة التنمية المستدامة للمناطق الجبلية، صحيفة تشرين، ٩ نيسان.

رزق الله، سعد و خليفة، مصطفى (٢٠٠٢م) المنتدى الإقليمي للإعلاميين اختتم أعماله بأبو ظبي، التوصية ببلورة خطاب إعلامي عربي للتنمية

٢٨ المستدامة، جريدة البيان، ٢٦ يوليو.

٢٩ افتتاحية (٢٠٠٠م) مؤتمر الموئل يشيد بتجارب دبي في مجال التنمية المستدامة، جريدة البيان، ٧ إبريل.

٣٠ افتتاحية (٢٠٠٢م) توصيات المنتدى الإقليمي للإعلاميين العرب تصدر اليوم؛ حمدان بن زايد: توجيهات رئيس الدولة والحكام وراء نجاح الحفاظ على البيئة، جريدة البيان، ٢٥ يوليو.

٣١ محسن، أحمد و عبد الحميد، ممدوح (٢٠٠٣م) زايد يؤكد أهمية العمل

٣٢ العربي المشترك في القضايا التنموية والبيئية، مؤتمر البيئة والطاقة ٢٠٠٣م، جريدة البيان، ٣ فبراير.

٣٣ افتتاحية (٢٠٠٢م) استقبل محمد السادس وشارك بالمائدة المستديرة على هامش القمة؛ الشرقي يدعو المجتمع الدولي للقيام بدور فاعل في تحقيق السلم والأمن الدوليين، جريدة البيان، ٤ سبتمبر.

٣٤ افتتاحية (٢٠٠٢م) دراسة حول التنمية المستدامة في فكر رئيس الدولة: ما تحقق على أرض الإمارات يؤكد إيمان زايد بأن الإنسان هو هدف التنمية، جريدة البيان، ٢٨ أغسطس.

٣٥ الغامدي، فهد (٢٠٠٦م) المؤتمر الإسلامي الثاني للتنمية يقر إنشاء مكتب إسلامي ومركز للمعلومات وشبكة بيئية، جريدة الحياة، ١٥ ديسمبر، العدد: ١٥٩٦٠.

٣٦ الإعلان الختامي (٢٠٠٢م) المؤتمر الأول لوزراء البيئة في الدول الإسلامية، ١٠ – ١٢ يونيو، جدة.

٣٧ Bassem I. Awadallah, (2002) JORDAN Statement, World Summit on Sustainable Development, Johannesburg, South Africa.

٣٨ راشد، عبدالله (٢٠٠٣م) حمد بن جبر آل ثاني: التجربة التنموية في قطر تستند إلى التنمية المستدامة، صحيفة الوطن، ١٦ ديسمبر.

٣٩ UNESCO (2001) Towards Education for Sustainable Development at the Regional Level: Arab States.

٤٠ Permanent Mission of Kingdom of Saudi Arabia to the United Nations (2003) Planning and Development in Saudi Arabia: Overview, New York, Feb 27.

٤١ Anthony H. Cordesman, (2002) The West and the Arab World: Partnership or a Clash of Civilizations? Saudi-American Forum Library, Gulf Wire.

٤٢ أبو زنادة، عبد العزيز (١٤٢٤هـ) الفقر أسوأ ملوث للبيئة ومدمر للتنوع الأحيائي ويعوق التنمية المستدامة، مجلة الوضيحي، ٢٦ ربيع الأول.

٤٣ Robert Forrant, Jean L. Pyle, William Lazonick and Charles Levenstein (eds) (2001) Approaches to Sustainable Development, The Public University in the Regional Economy. Univ. of Massachusetts Press.

٤٤ الجمعية السعودية للعلوم الزراعية (١٤٢٢هـ) الندوة الأولى للعلوم الزراعية، ٢٢-٢٤ ذوالقعدة، جامعة الملك سعود، الرياض.

٤٥ الغزالي، عبد الحميد (٢٠٠٤م) فشل استراتيجيات التنمية الوضعية، مجلة المجتمع، ٢١ فبراير، العدد: ١٥٨٩.

٤٦ John Maynard Keynes (1997) The General Theory of Employment, Interest and Money, Cambridge Press, 1936, Prometheus Books, Reproduction edition May.

٤٧ Mark A Lutz and Kenneth Lux (1988) Humanistic economics: the new challenge, New York: Bootstrap Press.

٤٨ David Kennett and Marc Lieberman (eds.) (1993) The Road to Capitalism: Economic Transformation in Eastern Europe and the Former Soviet Union, Dryden Press Series in Economics, International Thomson Publishing.

٤٩ Robert Hall and Marc Lieberman (2004) Microeconomics: Principles and Applications, South-Western College West: 3rd edition.

٥٠ Robert Hall and Marc Lieberman (2001) Economics With Infotrac: Principles and Applications, South-Western College Pub: 2nd edition.

٥١ Anders Aslund (1989) Gorbachev's Struggle for Economic Reform, Cornell University Press.

٥٢ Giovanni Graziani (1990) Gorbachev's Economic Strategy in the Third World, Praeger Publishers.

٥٣ Robert A. Vitro (1988) Towards Sustainable Human Development, In New Information Technologies and Development, ATAS Bulletin, United Nations Center for Science and Technology for Development, United Nations.

٥٤ Rosenstein-Rodam, P. (1943) Problems of industrialization in Eastern and Southeastern Europe, Economic Journal, June-September issue.

٥٥ Rosenstein-Rodan, P. (1961) Notes on the theory of the big push in Economic Development for Latin America, by H.S. Ellis and H.C. Wallich (eds.) St. Martin's, New York.

٥٦ Christine Sauer, Kishore Gawande and Geng Li (2003) Big push industrialization: some empirical evidence for East Asia and Eastern Europe Economics Bulletin, Vol. 15, No. 9 pp. 1-7.

٥٧ Gerald M. Meier, Joseph E. Stiglitz and Nicholas Stern (eds.) (2000) Frontiers of Development Economics: The Future in Perspective, World Bank.

Gerald M. Meier and James E. Rauch (eds.) (2000) Leading Issues in Economic Development, Oxford University Press, May 7th

edition. ٥٨

Syed Nawab Haider Naqvi (2002) Development Economics: Nature and Significance, Sage Publications, May.

David Darwent (1969) Growth poles and growth centers in regional planning-a review, Environment and Planning, vol. 1, pp.5 -32. ٥٩

Francois Perroux (1984) A New Concept of Development: Basic Tenets, United Nations Educational, March. ٦٠

John Barry and M. L. J. Wissenburg (eds.) (2001) Sustaining Liberal Democracy: Ecological Challenges and Opportunities, Palgrave Macmillan, July. ٦١

H. W. Arndt (1992) Essays on Development in a Liberal Economic Order, International Center for Economic Growth, Occasional Papers, No.: 35, December. ٦٢

Piacentini, P. (2001) Final demand, growth and employment, The relevance of demand-side factor in explaining recent employment and growth trends in USA and Europe, Economic Research Center, School of Economics, University of Nagoya, WP. N. 127, March. ٦٣

Vedomosti, Alexander Lebedev and Alexander Nikipelov (2002) Russia and the WTO: gains and losses, July 18. ٦٤

Export Promotion as a Tool of Economic Development Policy in State and Local Government Planning. Economic Development Program, Department of City and Regional Planning, University of North Carolina, Chapel Hill. ٦٥ ٦٦

Torben Andersen, Karl-Ove Moene (eds.) (1994) Endogenous Growth. Scandinavian Journal of Economics, Blackwell Publications, May. ٦٧

٦٨ Philippe Aghion and Peter Howitt (1997) Endogenous Growth Theory. The MIT Press, December.

٦٩ Chetan Ghate (2003) The Politics of Endogenous Growth, Topics in Macroeconomics, Vol. 3, No. 1, Article 9.

٧٠ C.G. Weeramantry (ed.) (1993) Model of development, basic needs, and human rights in an oil economy: the case of Venezuela, in the impact of technology on human rights: global case-studies, United Nations University Press.

٧١ Denyse Harari and Jorge Garcia-Bouza (1982) Social conflict and development: basic needs and survival strategies in four national settings, Washington D.C.: OECD Publications and Information Center.

Richard E. Rubenstein (2001) Basic Human Needs: The Next Steps in Theory Development, The International Journal of Peace Studies, Volume 6, No. 1, Spring.

٧٢ التنمية البشرية المستدامة تضع البشر هدفاً ووسيلة لعملية التنمية (٢٠٠٣م) شبكة الأردن للتنمية، أكتوبر.

٧٣ Adam Smith, Edwin Cannan (ed.) 1994 The Wealth of Nations. Modern Library, January 25.

Adam Smith (2000) The Theory of Moral Sentiments, Prometheus Books, May.

٧٤ Kenneth Lux (1990) Adam Smith‘s Mistake, Shambhala, October 31.

٧٥ عارف، نصر (٢٠٠٤م) مفهوم التنمية .. إعادة الاعتبار للإنسان، موقع إسلام أون لاين ١٤ فبراير.

٧٦ http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2004/02/article01.shtml

غرايبة، إبراهيم (١٩٩٩م) التنمية = الحياة الطيبة، موقع إسلام أون لاين، ١٩ ديسمبر.

٧٧ http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa19-12-99/morajaat.asp

٧٨ بشير، محمد شريف (١٩٩٩م) الجياد الماليزية .. من مضمار التنمية إلى النهوض من الكبوة، موقع إسلام أون لاين، ١٩ ديسمبر.

٧٩ http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa19-12-99/namaa2.asp

عبد العزيز، سيد (٢٠٠٠م) التنمية البشرية من ثراء المفهوم إلى فقر الواقع، موقع إسلام أون لاين، ١ يناير.

٨٠ http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa1-1-00/morajaat.asp

٨١ شلبي، مغاوري (٢٠٠٠م) الاقتصاد الأخضر والأمن القومي، موقع إسلام أون لاين، ٢٣ يناير.
http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa22-1-00/morajaat.asp

٨٢ Jeremy Rifkin (1980) Ted Howard (Contributor) Entropy: A New World View. Viking Press, September.

Jeremy Rifkin (1989) Entropy: Into the Greenhouse World, Bantam, May.

٨٣ Jeremy Rifkin (2001) The Age of Access: The New Culture of Hypercapitalism, Where all of Life is a Paid-For Experience, J. P. Tarcher, March.

٨٤ Jeremy Rifkin (1999) The Biotech Century: Harnessing the Gene and Remaking the World, J. P. Tarcher, April.

٨٥ Jeremy Rifkin (1993) Beyond Beef: The Rise and Fall of the Cattle Culture, Plume, March.

٨٦ Jeremy Rifkin and Robert L. Heilbroner (1996) The End of Work: The Decline of the Global Labor Force and the Dawn of the Post-Market Era, J. P. Tarcher, April.

٨٧ المدير التنفيذي لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٢٠٠٢م) بيان

٨٨ السياسة العامة، المنتدى البيئي الوزاري العالمي، الدورة الاستثنائية السابعة، ١٣-١٥ فبراير، كارتاخينا، كولومبيا.

المدير التنفيذي لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٢٠٠٣م) قضايا

٨٩ السياسات العامة: حالة البيئة، المنتدى البيئي الوزاري العالمي، الدورة الثانية والعشرون، ٣-٧ فبراير، نيروبي، كينيا.

كمال، يوسف (١٩٩٩م) خرافة ندرة الموارد الاقتصادية، موقع إسلام أون لاين، ١٩ ديسمبر.

٩٠ http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa18-12-99/morajaat.asp

٩١ Vandana Shiva (2002) Water Wars: Privatization, Pollution, and Profit, South End Press.

Peter Gleick (2003) Environment and Security Water Conflict Chronology, Pacific Institute, August.

٩٢ Maude Barlow and Tony Clarke (2003) Blue Gold: The Fight to Stop the Corporate Theft of the World's Water, W. W. Norton & Company, April.

٩٣ Diane Raines Ward (2002) Water Wars: Drought, Flood, Folly and the Politics of Thirst, Penguin Putnam, August.

٩٤ Marq de Villiers (2001) Water: The Fate of Our Most Precious

٩٥ Resource, Mariner Books, July12.

٩٦ خان، سلمان (٢٠٠٠م) الفقر مع التنمية الكل أصبح فقيراً، موقع إسلام أون لاين، ٧ فبراير.

http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/mafaheem-16.asp

٩٧ شلبي، مغاوري (٢٠٠٠م) المرأة العربية .. أجور نقدية أم تنمية حقيقية، موقع إسلام أون لاين، ١٤ مايو.

٩٨ http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa-33/namaa2.asp

٩٩ محمد، هناء (٢٠٠٠م) كيف تسهم المرأة في تنمية المجتمع وهي داخل بيتها، موقع اسلاميات.
http://www.islameiat.com/female/article.php?sid=8

١٠٠ غباش، موزة (٢٠٠٠م) واقع المرأة ومتطلبات التنمية البشرية في الوطن العربي، موقع البلاغ.

١٠١ http://www.balagh.com/woman/hqoq/2r0u8ndo.htm

نصار، هبة أحمد و زرنوقة، صلاح سالم (١٩٩٩م) المرأة والتنمية: الآفاق والتحديات، مركز دراسات وبحوث الدول النامية.

١٠٢ Ministry of Environment and Forests (1999) State of the Environment Report, Government of India.

http://www.gov.nu.ca/sd.htm;2000

لو رو تساي (٢٠٠٤م) فيليبس في الصين، موقع الصين اليوم، يونيو.

١٠٣ http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/2004n/4n6/6n9.htm

حسن، سيد دسوقي (٢٠٠٠م) الثموديون الجدد .. وكلاء الشركات الأجنبية، موقع إسلام أون لاين، ٢ سبتمبر.

١٠٤ http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa-48/morajaat.asp

١٠٥ Dudley Seers (1990) The Political Economy of Nationalism, Oxford University Press, January.

١٠٦ The World Bank (1991) World Development Report 1991: the Challenge of Development, Oxford University Press, July.

UNDP (1990) Human Development Report 1990: Concept and Measurement of human development, Oxford University Press.

١٠٧

Michael P. Todaro (1989) Economics Development in the Third World, Pearson Higher Education, April 17.

١٠٨

١٠٩ شلبي، مغاوري (٢٠٠٠م) الفساد مارد يهدد التنمية، إسلام أون لاين، ١٢ مارس.
http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa12-3-00/namaa1.asp

١١٠

حسن، سيد دسوقي (٢٠٠٠م) التنمية المرفوضة .. ودور الدولة والمجتمع، إسلام أون لاين، ٢٠ أغسطس.

١١١ http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa-47/morajaat.asp

Steven Wisbaum, Compost and the Living Soil. Champlain Valley Compost Co., Vermont, USA.

١١٢ http://www.cvcompost.com/living_soil.htm

Khurshid Ahmad (1980) Studies in Islamic Economics, the Islamic Foundation.

١١٣ Khurshid Ahmad (1979) Economic Development in an Islamic Framework, the Islamic Foundation.

١١٤ حسن، سيد دسوقي (٢٠٠٠م) أعمدة التنمية السبعة، إسلام أون لاين، ١٩ أغسطس.
http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa-46 morajaat.asp

E.F. Schumacher (1989) Small Is Beautiful, Harper Collins, September.

١١٥

E. F. Schumacher (1989) Small Is Beautiful: Economics as if People Mattered, Perennial, September 27.

E. F. Schumacher (1978) Guide for the Perplexed, Perennial, June 30

١١٦ Goldian Vandenbroeck (eds.) (1996) Less Is More: An Anthology of Ancient and Modern Voices Raised in Praise of Simplicity, Inner Traditions, Reprint edition, September 1.

١١٧ وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي (١٤٢٤هـ) البحث العلمي بجامعة الملك عبد العزيز .. خطوة نحو التميز، جامعة الملك عبد العزيز.

١١٨ افتتاحية (٢٠٠٠م) البركة .. الأمان الاقتصادي من الفقر، إسلام أون لاين، ٩ يناير.

١١٩ http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa7-1-00/morajaat.asp

Mason, Roger (1998) the Economics of Conspicuous Consumption, Theory and Thought since 1700, Aldershot: Edward Elgar.

١٢٠ Dieter Bogenhold (2001) Social Inequality and the Sociology of Life Style: Material and Cultural Aspects of Social Stratification - Focus on Economic Sociology, The American Journal of Economics and Sociol, Oct.

١٢١ سعيد، لبنى (٢٠٠٠م) السماحة .. اقتصاد غير خال من القيم، موقع إسلام أون لاين، ٩ أبريل.

١٢٢ http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa8-4-00/morajaat.asp

١٢٣ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (٢٠٠٢م) تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢ نحو إقامة مجتمع المعرفة، نيويورك.

١٢٤ Governorate of Alexandria (2003) The national human development report (NHDR) for 2003, Egypt.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (٢٠٠٣م) تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣ نحو
١٢٥ إقامة مجتمع المعرفة، نيويورك.

مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة، جامعة الدول العربية (٢٠٠١م) الإعلان العربي إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في
١٢٦ مدينة جوهانسبرج بجنوب أفريقيا ٢-١١ سبتمبر ٢٠٠٢م، القاهرة، ٢٤ أكتوبر.

The Earth Summit (1992) United Nations Conference on Environment and Development, Rio de Janeiro, 3-14 June.

١٢٧ Oxfam International (1999) Loaded against the poor: World Trade Organization, November.

١٢٨ http://www.oxfam.org.uk/what_we_do/issues/trade/wto_loaded.htm

David Thurber (2000) Poor countries hold the line on fairness in trade talks, Seattle Post-Intelligencer, Feb 15.

١٢٩

افتتاحية (٢٠٠٠م) الاحتكار .. رؤية إسلامية، موقع إسلام أون لاين، ١٦
١٣٠ سبتمبر.
http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa-50/morajaat.asp

عبد العزيز، علي و بشير، محمد شريف (٢٠٠٠م) الاحتكار.. مزايا للشركات
١٣١ وأضرار للمستهلك، موقع إسلام أون لاين، ٩ سبتمبر.
http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa-50/morajaat1.asp

افتتاحية (١٩٩٩م) الاندماجات .. قصة عم مروان، موقع إسلام أون لاين،
١٣٢ ٢١ نوفمبر.
http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa20-11-99/

morajaat.asp

١٣٣ شلبي، مغاوري (٢٠٠٠م) الإغراق يمارسه الكبار والصغار، موقع إسلام أون لاين، ٦ فبراير.
http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa5-2-00/morajaat.asp

١٣٤ James M. Buchanan (1987) The Deficit and Our Obligation to Future Generations, Imprimis, January, Vol. 16, No. 1.

١٣٥ Francis X. Cavanaugh (1996) The Truth About the National Debt: Five Myths and One Reality, Harvard Business School Press, September 1.

١٣٦ Jeffrey R. Brown (2004) Saving Social Security: Why we must act now, Chicago Sun-Times, March 29.

١٣٧ افتتاحية (١٩٩٩م) التخلف الاقتصادي، موقع إسلام أون لاين، ٣١ أكتوبر.
http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa30-10-99/morajaat.asp

١٣٨ عبد الحميد، عادل (٢٠٠٣م) المحيط الجغرافي والطبيعي: تطور دراسة النظم البيئية، موقع إسلام أون لاين، ٨ ديسمبر.
http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2003/12/article01.shtml

١٣٩

١٤٠ غرفة تجارة وصناعة عمان، (١٩٩٩م) نهضة اقتصادية ٢٠٠٠ حوافز استثمارية، سلطنة عمان.

١٤١ المعجل، محمد ابراهيم (١٤٢٣هـ) نحو تنمية شاملة ومستدامة لصناعة السياحة بالمملكة العربية السعودية، ندوة: الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي، ١٣-١٧ شعبان، الرياض، وزارة التخطيط.

١٤٢ UNEP (1972) Conference: environment for development,

١٤٣ Stockholm.

١٤٤ Robert A. Vitro (1988) Towards Sustainable Human Development in New Information Technologies and Development, ATAS Bulletin, United Nations Center for Science and Technology for Development, United Nations.

١٤٥ سعيد، لبنى (٢٠٠٠م) القناعة .. الكنز المفقود، موقع إسلام أون لاين، ٢ يوليو.

١٤٦ http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa-40/morajaat.asp

١٤٧ شحاته، حسين (٢٠٠٠م) الإنفاق .. ضوابط شرعية، موقع إسلام أون لاين، ٧ مايو.

١٤٨ http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa-32/morajaat.asp

١٤٩ 138. UNDP (2000) Human Development Report: Human Rights and Human Development, New York: United Nations Publications.

١٥٠ 139. UNDP (2004) Human Development Report: Cultural Liberty in Today's Diverse World, Oxford University Press.

شلبي، مغاوري (٢٠٠٠م) التنمية وحقوق الإنسان .. مأزق الفكر والتطبيق، موقع إسلام أون لاين، ١٦ يوليو.

١٥١ http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa-42/morajaat.asp

١٥٢ اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، الجامعة العربية (١٩٩٢م) التنمية والمديونية وحقوق الإنسان، ١٤سبتمبر.

١٥٣ العسكري، أبو هلال. معجم الفروق اللغوية.

١٥٤ Oswald Spengler (1922) the Decline of the West, translated by: Charles Francis Atkinson, New York: Alfred A. Knopf.

Lucian W. Pye and Sidney Verba (1965) Political Culture and

١٥٥ Political Development, New Jersey: Princeton University Press.

١٥٦ Baran, Paul (1957) the Political Economy of Growth, New York.

Mahbub ul Haq (1976) The Poverty Curtain: Choices for the Third World, New York: Columbia University Press.

١٥٧ عبد الملك، أنور (١٩٩٣م) ريح الشرق، القاهرة: دار المستقبل العربي، ط١.

١٥٨ عبد الله، إسماعيل صبرى (٢٠٠٠م) في التنمية العربية، القاهرة: دار المستقبل العربي.

١٥٩ حسين، عادل (١٩٩٨م) النظريات الاجتماعية الغربية قاصرة ومعادية .. إشكالية العلوم الاجتماعية فى الوطن العربي، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، الطبعة الثانية.

١٦٠ القمحاوي، حسن (٢٠٠٠م) الاستصناع مفهوم تقليدي في ثوب عصري، موقع إسلام أون لاين، ٢٦ مارس.
http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa2-4-00/morajaat.asp

١٦١ http://www.escwa.org.lb/arabic/

١٦٢ إعلان أبو ظبي عن البيئة والطاقة (٢٠٠٣م) مؤتمر: البيئة والطاقة، أبو ظبي، ٢-٥ فبراير.

١٦٣ بشير، محمد شريف (٢٠٠٢م) استثمار البشر في ماليزيا، موقع إسلام أون لاين، ٢٥ مايو.
http://www.islamonline.net/arabic/economics/2002/05/article11.shtml

١٦٤ العيسوي، إبراهيم (٢٠٠٣م) التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، القاهرة: دار الشروق، ط٣.

١٦٥ Anwar Ibrahim (1996) the Asian Renaissance, Singapore: Times Books International.

حمودي، عبد الكريم. (٢٠٠٠م) ماليزيا .. الخروج من الأزمة بعيداً عن الصندوق،

١٦٦ موقع إسلام أون لاين، ١ يوليو.
http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa-39/namaa2.asp

١٦٧ George Soros (1991) Democracy, New York: The Free Press.

George Soros (2002) On Globalization, New York: Public Affairs.

١٦٨ Gordon K Douglass (2002) Casino Capitalism, Semper Reformanda: World Alliance of Reformed Churches, November 9.
http://www.warc.ch/pc/02.html

Peter Eng (1999) Malaysia: A Small Magazine Defies a Despot, Columbia Journalism Review, January/February.

١٦٩ محمد، مهاتير (٢٠٠٠م) تجارب تنموية: ماليزيا شركة واحدة، موقع إسلام أون لاين، ١٨ يونيو.
http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa-40/namaa2.asp

١٧٠ Hong Kong (2002) Knowledge-based Economy: Myth and Reality March 2002 GC.comm. Hang Seng Economic Monthly, January.

١٧١ http://ppp.presidencia.gob.mx

١٧٢ مورو، براوليو (٢٠٠٣م) الدولار والمكسيك ونمور أمريكا الوسطى، لوموند دبلوماتيك (النشرة العربية)، يناير.

١٧٣ Ignacio Ramonet (2001) Marcos marche sur Mexico, Le Monde diplomatique, Mars.

Marcel Fafchamps, Francis Teal and John Toye (2001) Towards a Growth Strategy for Africa, REP/2001-06, Centre for the Study of African Economies, Department of Economics, University of Oxford, November.

١٧٤ Bigsten, A., P. Collier, S. Dercon, M. Fafchamps, B.Gauthier, J.W. Gunning, J. Habarurema, A. Isaksson, A. Oduro, R. Oostendorp, C. Pattillo, M. Söderbom, F.Teal and A. Zeufack (1999) Exports of African manufactures: Macro Policy and firm behaviour, Journal of International Trade and Development, 8, 1, 53-71.

١٧٥ Biggs, T., G. Moody, J.H. von Leewen, and E.D. White (1994) Africa Can Compete! Export Opportunities and Challenges in
١٧٦ Garments and Home Products in the U.S. Market, the World Bank, RPED Discussion Paper, March.

١٧٧ Barro, R. J. (1997) Determinants of Economic Growth: A cross-country empirical study. Cambridge Massachusetts: The MIT Press.

١٧٨ Benhabiib, J. and M. Speigel (1994) the role of human capital in economic development: Evidence from aggregate cross-country data. Journal of Monetary Economics 34: 143-173.

١٧٩ Chenery, H., Sherman Robinson and Moshe Syrquin (1986) Industrialization and Growth: A Comparative Study, New York: Oxford University Press for the World Bank.

١٨٠ Clerides S., S. Lach and J. Tybout (1998) Is Learning by Exporting Important? Micro-Dynamic Evidence from Colombia, Mexico and Morocco, Quarterly Journal of Economics, August, 903-948.

١٨١ جمعة، سلوى شعراوي (٢٠٠٤م) مفهوم إدارة شئون الدولة والمجتمع، موقع
١٨٢ إسلام أون لاين، ٤ يناير.
http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2004/01/article01.shtml

١٨٣ عرفة، خديجة (٢٠٠٣م) تحولات مفهوم الأمن .. الإنسان أولاً، موقع إسلام أون لاين، ٧ سبتمبر.
http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2003/09/article01.

shtml

١٨٤

UNDP (1999) Human Development Report: Globalization with a Human Face.

١٨٥

Sven Sandström (2000) Globalization with A Human Face: Opportunities and Challenges for China and East Asia, the 21st Century Forum, June 14, Beijing, China.

١٨٦

Koïchiro Matsuura, Hans van Ginkel, Fidel Ramos, Moeen Qureshi, Andreas van Agt and Eduardo Aninat (2003) Globalization with a Human Face – Benefiting All, the UNESCO/UNU International Conference, 30-31 July, Tokyo, Japan.

١٨٧

Klaus M. Leisinger (2003) Towards Globalization with a Human Face: Implementation of the UN Global Compact Initiative at Novartis, January/February.

١٨٨

Michael Novak (2004) Globalization with a Human Face: Three steps, National Review, May 26.

١٨٩

UNDP (1994) Human Development Report: New dimensions of human security.

http://www.moqatel.com

١٩٠

أحمد، سامي (٢٠٠٤م) الملك فهد .. ٢٣ عاماً من البناء للوطن وتنمية الإنسان: تنفيذ ٤ خطط خمسية حققت إنجازات صناعية وزراعية غير مسبوقة، جريدة الوطن، ٢٤ سبتمبر، العدد: ١٤٥٦.

١٩١

الرشيد، ناصر إبراهيم و شاهين، إسبر إبراهيم (١٩٩١م) الملك فهد ومسيرة الإنجازات الحضارية في المملكة العربية السعودية، ترجمة: أحمد شفيق الخطيب، المعهد الدولي للتكنولوجيا، ميزوري، الولايات المتحدة الأمريكية.

١٩٢

هذلول، سعود (١٤٠٢هـ) تاريخ ملوك آل سعود، ط ٢، الرياض.

إبراهيم، سيد محمد تاريخ المملكة العربية السعودية، الرياض: مكتبة

١٩٣ الرياض الحديثة.

السبيل، محمد بن عبدالله (١٤١٩هـ) رعاية الحرمين الشريفين في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز، مؤتمر المملكة العربية
١٩٤ السعودية في مائة عام، الرياض، ٧-١١ شوال.

ناصر، محمود أحمد (١٤٠٨هـ) رحلة ثلث قرن مع مسيرة التقدم الحضاري السعودي ١٣٧٤-١٤٠٧هـ (١٩٥٤-١٩٨٧م)، الرياض.

١٩٥ جفرى، ياسين (١٤٢٣هـ) تنمية وتطوير المنشآت المتوسطة والصغيرة - رؤية مستقبلية حتى عام ١٤٤٠هـ ندوة: الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي، ١٣-١٧ شعبان، الرياض، وزارة التخطيط.

١٩٦ مريشيد، سالم (٢٠٠٣م) الأمير سلطان: وضع خطة لمواجهة أخطار المياه والبيئة وبرنامج للإنذار المبكر لحدوث الظواهر الطبيعية، جريدة الرياض، ٩ نوفمبر، العدد: ١٢٩٢٤.

١٩٧ افتتاحية (٢٠٠٢م) وزير التخطيط: تحدياتنا تكمن في تزايد السكان وتسارع التقنية وتقلبات الأسواق والتكتلات الاقتصادية، جريدة الرياض الاقتصادي، ١٩ أكتوبر، العدد: ١٢٥٣٨.

١٩٨ افتتاحية (٢٠٠٣م) هيئة السياحة تنفذ برنامج تنظيمات سياحية
١٩٩ وتعد خططها التنموية، جريدة الرياض الاقتصادي، ٩ إبريل، العدد: ١٢٧١٠.

الزير، حنان (٢٠٠٤م) قرار ولي عهد السعودية ينعش الاقتصاد، توسعات
٢٠٠ في مشاريع إنشائية، موقع العربية، ٤ سبتمبر.
http://www.alarabiya.net

٢٠١ المرشد، عبدالرحمن (٢٠٠٤م) الأمير تركي بن ناصر نمتلك القدرة الفنية والمهنية للتعامل مع جميع حالات الطوارئ والتلوث البيئي، جريدة الرياض،

٢٠٢ ١٩ ابريل، العدد: ١٣٠٨٦.

الزهراني، علي (٢٠٠٢م) محمد الشقاء وكيل وزارة الإشغال العامة والإسكان: خبرات المملكة في التنمية العمرانية بالصحراء لاتمنعها من
٢٠٣ الاطلاع على تجارب الآخرين، جريدة اليوم، ٢ نوفمبر، العدد: ١٠٧٣٢.

عثمان، عثمان عمر (٢٠٠٢م) ندوة البيئة والانسان بجازان توصي: عقد مؤتمر بيئي سنويا على مستوى المملكة، جريدة اليوم، ٢ نوفمبر، العدد: ١٠٧٣٢.

٢٠٤ الزهراني، عطية (٢٠٠٢م) رئيس ساب تانك لـ اليوم: التشغيل الفعلي لأنظمة الاستفادة من الأبخرة بالجبيل عام ٢٠٠٥م، جريدة اليوم، ٢ نوفمبر، العدد: ١٠٧٣٢.

٢٠٥ الحميد، عبد الواحد (١٤٢٣هـ) سياسات العمل والسعودة وتحديات القرن الواحد والعشرين، ندوة: الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي، ١٣-١٧ شعبان، الرياض، وزارة التخطيط.

٢٠٦ صندوق تنمية الموارد البشرية، أكتوبر ٢٠٠٤م، السنة الأولى، اليوم ٢٢٧.

٢٠٧ شلبي، مغاوري (٢٠٠٠م) السعودة .. والعمالة الوافدة، موقع إسلام أون لاين، ٣٠ يوليو.

٢٠٨ http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa-44/namaa2.asp

٢٠٩ الوباري، علي (٢٠٠٢م) مستقبل التعليم في المملكة، مجلة المعلم.

٢١٠ مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية و وزارة التخطيط (٢٠٠١م) الخطة الوطنية الشاملة للعلوم والتقنية بعيدة المدى في المملكة العربية السعودية ١٤٢١/١٤٢٠هـ - ١٤٤٠/١٤٤١هـ (٢٠٠١ - ٢٠٢٠م).

وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات (٢٠٠٣م) تقنية المعلومات والاتصالات في المملكة العربية السعودية، المؤتمر العالمي لمجتمع المعلومات، ٢٨ مايو،

٢١١ جنيف، ورقة رقم: (Document WSIS/PC-3/CONTR/25-A).

بشير، محمد شريف (٢٠٠٠م) أعمدة القيم التنموية للموزاييك الماليزية، موقع إسلام أون لاين، ١ يناير.
http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa1-1-00/namaa2.asp

٢١٢ جمعة، محمد (٢٠٠٠م) مهاتير محمد: تصدينا للبنك الدولي فعبرنا الأزمة المالية، موقع إسلام أون لاين، ٢٢ يونيو.
http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/alhadath2000-june-22/alhadath10.asp

القصيبي، خالد محمد (١٤٢٣هـ) ندوة: الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي، ١٣-١٧ شعبان، الرياض، وزارة التخطيط.

دار الدراسات الاقتصادية السعودية دراسة ميدانية على ١٠٠٠ شركة من القطاع الخاص السعودي.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٣م) الأهداف التنموية للألفية في البلدان العربية نحو ٢٠١٥م: الإنجازات والتطلعات، نيويورك، ديسمبر.

القرضاوي، يوسف مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، مكتبة وهبة، القاهرة.

افتتاحية (٢٠٠٠م) الكفاية .. لا الكفاف، موقع إسلام أون لاين، ٥ مارس.
http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa5-3-00/morajaat.asp

عبد العزيز، علي (٢٠٠٠م) القرار الاقتصادي .. منهجية إسلامية، موقع إسلام أون لاين، ٢٣ يوليو.
http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa-43/morajaat.asp

موسى، نائل (٢٠٠٠م) الخصخصة .. تفاحة الأغنياء حنظلة الفقراء، موقع إسلام أون لاين، ١٦ يناير.

design by idea graphic
050-5313066
www.idea-graphic.com
e-mail:info@idea-graphic.com